



حیدر آباد ۱۰۰۰۰۰  
محمد رفیع گیلانی  
کوڑہ کی یہ - اسے سفار آج

۱۴۸۶

مہدی علی خان



# الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط

هيكلة ودوره

دكتور محمد صادق

١٩٧٧

الناشر

دار النشر  
طرابلس  
تونس





## هذا الكتاب

هو رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف

إلى كلية الحقوق جامعة الاسكندرية في يناير ١٩٧٦

---



## تقديم

يمارس الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية غير مدافع . فهو أداة لا غنى عنها في اقتصاد السوق لا يمكن تصور عمليات الإنتاج والمبادلة فيه دون تدخل منه ، بل انه قد يسيطر على بعض فروع الصناعة في هذا الاقتصاد عندما يقيم المشروعات الصناعية محركاً دورة السلع بصورة مباشرة وفي الاقتصاد المخطط ( ونعني به الاقتصاد ذي الطابع السوفيتي ) تتخذ الدولة من هذا الجهاز أداة تتوسل بها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المخططة .

وقد توافرت معظم الكتابات العربية في الأدب الاقتصادي على تقديم الدراسات التفصيلية عن هيكل ومهام الأجهزة المصرفية في إطار اقتصاد السوق ، دون أن تحظى الدراسات الخاصة بالأجهزة المصرفية في الاقتصاديات المخططة بنفس هذا القدر من الاهتمام . ومن هنا تولدت فكرة إعداد دراسة خاصة بهذا الموضوع على الرغم من المخاطر والصعاب التي تكتنفه . فالمؤلفات التي صدرت من دول التخطيط المركزي سواء بالإنجليزية أو الفرنسية والتي طرقت هذا الموضوع جد قليلة ، والاحصائيات التي تنشرها هذه الدول والتي يستعين بها الباحث على التحليل واستخلاص النتائج شحيحة ومبتسرة وتغفل فترات زمنية طال العهد بها . أما الكتابات الغربية التي تناولت هذا الموضوع ، كتباً كانت أم مقالات ، فكان يجب أن تؤخذ بكثير من الحذر تجنباً للانسياق وراء بعض التيارات الفكرية غير المحايدة التي يمثلها أصحاب هذه الكتابات . هذا بالإضافة إلى أن توفري على دراسة هذا الموضوع كان يتطلب نفعاً كاملاً لم أحظى به نظراً لظروف عملي في الحقل المصرفي المصري .

وقد وقع اختيارى فى هذه الدراسة على الجهاز المصرفى السوفيتى كنموذج لسائر الأجهزة المصرفية فى الاقتصاديات المخططة مركزيا . وكان لهذا الاختيار ما يبرره . فالاتحاد السوفيتى كان الدولة الرائدة الأولى التى شهدت أول تجربة لتنظيم النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى الشامل الذى يستند إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، كما أن الجهاز المصرفى السوفيتى يعتبر النموذج الذى اتخذته سائر دول أوروبا الشرقية التى سلكت طريق التخطيط الشامل لتبنى على نمطه هياكل أجهزتها المصرفية وتضع تنظيماتها وتحدد وظائفها التمويلية والرقابية نقلا عنه ، وذلك بصرف النظر عن التغييرات التى طرأت على هذه الأجهزة بعد ذلك والتى انصب معظمها على الشكل دون أن ينال من الجوهر .

وبعد ، فهذه الدراسة التى اتخذت طابعا وصفيا تحليليا تعتبر محاولة متواضعة لإلقاء مزيد من الضوء على هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى والدور الذى يؤديه فى الاقتصاد القومى . ومع أننى لا أدعى لهذه الدراسة كمالا فى الميدان طرقة ، إلا أننى أرجو أن أكون قد أسهمت فى التعريف بطبيعة ووظائف الجهاز المصرفى فى اقتصاد مخطط .

وعلى الرغم من الصعاب التى واجهتها فى مراحل دراستى والتى أملت إليها فائنى وجدت عوناً صادقا حقا من أستاذى الدكتور محمد سامد دويدار على تخطيطها ، إذ تلمست من خلال فكرة الناقد طريق البحث الصحيح . وقد كان لتوجيهاته الذكية وإرشاداته العلمية الدقيقة وسعة صدره خلال المناقشات التى كانت تدور عند لقاءاتنا المتعددة أثرها الحاسم فى إخراج الدراسة بالصورة التى أقدمها الآن ، ولذلك فائنى أدين له بالفضل كل الفضل والعرفان كل العرفان .

كما أنني أنوجه بالشكر والتقدير لأستاذى الدكتور محمد إبراهيم غزلان الذى طالما زودنى بآرائه النفيسة خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل إعداد هذه الدراسة .

أما الأستاذان الكبيران الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور فؤاد مرسي فأننى أقدم إليهما شكرى عميقا وخالصا على تفضلهما بالمشاركة فى لجنة الحكم وما بذلاه فى سبيل ذلك من وقت وجهد طالما قدماه بسخاء فى سبيل إثراء الفكر الإنسانى .

كما أننى أدين بالشكر الجميل لهيئة العاملين بمكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والنشر - الذين تعاونوا بصدق وإخلاص فى سبيل جمع مادة البحث ، وكذلك هيئة العاملين بمكتبة معهد التخطيط القومى .

وشكراً لوالدتى التى طالما وقفت إلى جوارى تحفزنى على إنجاز هذا العمل ، وشكراً لزوجتى التى تحملت معى بصبر مشقة إنجازة .

وحمداً لله تعالى من قبل ومن بعد ، فهو ولى كل توفيق .

مدهت صادق



## مقدمة

لم تمض سنوات قليلة على اندلاع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ حتى أخذ هناك بأسباب التخطيط الاقتصادي الشامل كأسلوب لتنظيم أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة في الاقتصاد القومي .

وقد وقر في أذهان بعض الاقتصاديين السوفيت في مرحلة تاريخية مبكرة من مراحل التجربة التخطيطية أن اتباع طريق التخطيط الشامل يجعل في الإمكان الاستغناء كلية عن النقود استناداً إلى فكرة التوزيع المباشر للمنتجات والخدمات ، أي إلغاء اقتصاد المبادلة .

إلا أن التجربة العملية قد أسفرت عن فشل ذريع أودى بحجج أنصار هذا الرأي . وقد أدى هذا الفشل إلى عودة العلاقات السلعية النقدية لتتخذ مكانها في الاقتصاد مرة أخرى .

وطالما كان الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً نقدياً تباشر فيه النقود والأثمان دوراً أساسياً في تحقيق المبادلات السلمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه من ثم لا بد من وجود جهاز مصرفي يتولى إصدار النقود وإدارة تداولها في الاقتصاد القومي الذي يتميز بأداء مخطط .

طبيعة هذا الجهاز المصرفي والدور الذي يقوم به في عملية تخطيط الاقتصاد السوفيتي هي ما سوف تدور حوله هذه الدراسة .

ويتحدد هيكل الجهاز المصرفي وطبيعة نشاطه وفقاً للحاجة التي تنشق من طبيعة الاقتصاد والنظام الاقتصادي السائد ، ومن ثم فإن المنهج الذي يحكم سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة هو الذي يحكم أيضاً تصرفات وحدات



الجهاز المصرفى ، بمعنى أن الهيكل المصرفى مرتبط بنوع الهيكل الاقتصادى بصفة عامة .

ولما كانت الدولة تتخذ من الجهاز المصرفى أداة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، فإنها تضع له التنظيمات التى تكفل له مباشرة نشاطه فى إطارها ، كما تحدد له المهام والوظائف التى يتعين عليه القيام بها .

وتأسيساً على الارتباط القائم بين الهيكل المصرفى والهيكل الاقتصادى ، فإنه لا بد وأن نستعرض فى هذه الدراسة الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى اعتباراً من مرحلة التصنيع للوقوف على الظروف والمؤثرات التى تحيط بعمل الجهاز المصرفى وتحدد له هيكله وديره .

ابتداء من الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى يصبح من الممكن التعرف على طبيعة النظام المئدى السوفيتى والدور الذى تؤديه النقود والأمان فى الاقتصاد ، ثم التعرف بعد ذلك على هيكل ووظائف الجهاز المصرفى الذى يشغل أساساً بالنقود بإدارتها ، ثم دراسة النظم والقواعد التى تحكم وتنظم التداول المئدى .

ومن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تبين العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط سواء فى مرحلة إعداد الخطة أو فى مرحلة تنفيذها .

وفى سبيل التعرف على دور الجهاز المصرفى عند إعداد الخطة ، فإن هذه الدراسة سوف تتعرض بشئ من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى . ولما كان محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة هو الجانب المالى منها . وكان تخطيط هذا الجانب يستند أساساً إلى التخطيط العيى ، فإن

التصدي للتعريف بهذا النوع الأخير من التخطيط يصبح ضروريا لفهم طبيعة التخطيط المالى فى الاقتصاد القومى .

ويتركز دور الجها المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة فى وظيفتين رئيسيتين هما : تمويل النشاط التجارى والاستثمارى للمشروعات ، ثم فرض رقابة مالية على كيفية تنفيذها لمهامها المخططة . ومن أجل بلورة هاتين الوظيفتين فإنه يلزم تفصيل النظم والقواعد التى تحكم النشاط التمويلى للجهاز المصرفى ، وكذلك الاطار التنظيمى للرقابة المصرفية والتقنوات التى تمارس من خلالها . ولذلك ، فالتنا سوف نقسم دراستنا — فى خطوطها العريضة — على النحو التالى :

فى مبحث تمهيدى : نتعرض للخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى باعتبارنا من مرحلة التصنيع للتعرف على المناخ الاقتصادى الذى يحكم نشاط الجهاز المصرفى .

وفى باب أول : نقدم النظام النقدى السوفيتى .

وفى باب ثان : ندرس العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط فى مرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها .



مبحث تمهيدى

## الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى

تتمثل الخصائص الأساسية التى تتميز أى نظام اقتصادى عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى فى شكل ملكية وسائل الإنتاج التى تعتبر الأساس الذى يحدد علاقات الإنتاج وعلاقات توزيع الناتج فى المجتمع ، ثم الهدف المباشر من الإنتاج الذى توجه لتحقيقه وسائل الإنتاج وقوى المجتمع الإنتاجية ، وأخيراً فى كيفية أداء العملية الاقتصادية .

ويتميز الاقتصاد السوفيتى بأن علاقات الإنتاج فيه تقوم على الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الإنتاج ، وبأن الإنتاج فيه يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية ، وأن النشاط الاقتصادى يقوم على أساس من التخطيط المركزى الشامل .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الخصائص بقليل من التفصيل .

أولا — الملكية الاجتماعية للسيطرة الأعظم من وسائل الإنتاج :

تعنى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج السيطرة الفعلية للمجتمع على هذه الوسائل على نحو يمكن من استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع (١).

وتجد فكرة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تبريرها في الفكر الاشتراكي في أنه توجد علاقة تناقض اجتماعي بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وبين طبيعة الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج والتي تختص بنتائج العمليات الإنتاجية ، ومن ثم فانه إذا ما أصبح الإنتاج والملكية جماعيا فان هذا التناقض الاجتماعي يزول حيث يختص العاملين جميعهم بنتائج العملية الإنتاجية (٢).

---

(١) وتختلف الملكية الاجتماعية المسيطرة على كافة وسائل الإنتاج أو الجانب الأعظم منها في الاقتصاد الاشتراكي عن ملكية الدولة الرأسمالية لبعض وسائل الإنتاج والتي انتقلت اليها بطريق التأمين في أن الملكية في الحالة الثانية — على الرغم من تنميتها — القانونية بعد التأمين — لا تؤدي إلى تغيير في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع والتي تظل مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . انظر :

د. محمد حامد دويدار : في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي . دراسة المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر . المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٦٧ من ٦٩ — ٧٠ .

(٢) نفس المرجع من ٦٦ — ٧٠ .

وفي هذا يقول O.lange

« ان الشرط الأساسي للتحكم في أسلوب سير النظام الاجتماعي هو تقرير الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية ، مما يوفر البواعث الاقتصادية بحيث يكون رد الفعل من جانب الشعب اذاءها متمشيا مع ارادة المجتمع المنظم ، فالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

وتتخذ الملكية الاجتماعية في الاقتصاد السوفيتي شكلان : الأول هو الملكية المباشرة للدولة ، والثاني هو ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية ، وإلى جانب الملكية الاجتماعية توجد بعض صور الملكية الخاصة .

وقد نشأ هذان الشكلان للملكية الاجتماعية نتيجة ظروف تاريخية وموضوعية . ففي بداية الثورة الشيوعية في روسيا وجدت الطبقة العاملة أن هناك أشكالا متعددة للملكية الخاصة تكونت تاريخيا ، وكان أهمها شكلان : أولهما هو الملكيات الرأسمالية الكبيرة والاقطاعات الزراعية التي تستخدم العمل الأجير على نطاق واسع ، وثانيها هو الملكية الصغيرة للفلاحين والصناع والحرفيين والتي يقومون باستغلالها بأنفسهم . وقد تم خلال الفترة الانتقالية مصادرة الملكيات الرأسمالية لتدخل في ملكية المجتمع بأكمله ، وهكذا نشأ الشكل الأول من أشكال الملكية الاجتماعية وهو ملكية الدولة ، أما الملكيات الصغيرة فقد استبقيت مع انضمام المزارعين والصناع في مجموعات تمتلك كل منها جماعيا - بالنسبة إلى المزارعين - وتعاونيا - بالنسبة إلى الصناع - وسائل الانتاج التي كانت مملوكة لكل فرد منهم ملكية خاصة من قبل (١) .

---

= الانتاج تزيد الطابع المنطوي على الصراع الذي تنسم به علاقات الانتاج، وتزيل في الوقت نفسه العقبة التي تمثلها المصالح الطبقة النابتة التي تقاوم أية محاولة لجعل القوانين الاقتصادية تحدث مفعولها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متمشية مع ارادته . انظر :

أوسكار لانجه : الاقتصاد السياسي ( القضايا العامة ) . ترجمه عن الانجليزيه د. راشد البراوي . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص ٩١ .

(١) د. أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكي . دراسة نظريه تحليلية . دار النهضة العربية

وتشتمل الملكية الدولة في الاتحاد السوفيتي على حوالي ٩١ ٪ من كافة الأصول الانتاجية للاقتصاد القومي<sup>(١)</sup>، وهي تضم الأرض وما تحويه في باطنها من ثروات طبيعية والمياه والغابات والمصانع والورش والمناجم وخطوط السكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية والبنوك والبريد والتلغراف والتلفون والمزارع الحكومية سونخوز Sovkhoz<sup>(٢)</sup> والمنشآت التجارية والثقافية والمجموعات الرئيسية للمنازل السكنية في المدن والمجموعات الصناعية.

أما الملكية الجماعية والتعاونية فتوجد أولا في المزارع الجماعية كولخوز Kolkhoz التي بدأ تكوينها عام ١٩٢٩<sup>(٣)</sup> ويمتلك المزارعون الجماعيون (الكولخوزيون) مائة جماعية كافة المواشي الخاصة بالعمل وأدوات الزراعة البسيطة ومباني المزرعة والبذور وكميات العلف اللازمة لغذاء المواشي، كما أضيفت الجرارات والآلات الزراعية إلى هذه الأصول منذ عام ١٩٥٨، أما الأرض التي تستغلها الكولخوز فتعتبر ملكا للدولة وتعود إلى الشعب بأكمله إلا أنه أعطى للكولخوزيين حق استغلالها على نمو مؤيد دون أن يكون لهم حق

---

(١) I.Y.Pisarev : Statistics & . Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House 1966 p 1

(٢) Sovetskoe khoziaistvo كلمة روسية تمثل القطاعين الأولين لكلمتي Sovkhoz وتنظم السونخوز وتدار على نسق المشروع الصناعي، وهي تقوم بتشغيل القوة العاملة مقابل أجر، وتباشر نشاطها على أساس خطط انتاجية خاصة بها .

(٣) Kolkhoz كلمة روسية تمثل القطاعين الأولين لكلمتي Kollektivnoe Khoziaistvo .

التصرف فيها لا بالبيع أو الشراء ، كما لا يجوز تأجيرها (١) :

= وهي تعتبر وحدة إنتاجية كبيرة ، ويعتمد الإنتاج على جهود العمل الشخصي لأعضائها ولا يجوز استئجار عمال للعمل في الكولخوز إلا في حالات الضرورة عندما يستعان بخصيرة المهندسين الزراعيين . ويوضح الجدول التالي - ط - ور بعض المؤشرات الخاصة بالمزرعة الجماعية :

السنة	عدد عائلات المزارعين	المساحة المزروعة محاصيل ( بالهكتار )	عدد رؤوس الماشية	عدد الآلات الزراعية وحدات قوة ١٥ حصان
١٩٢٨	١٣	٤٠	٥	٠٫٢
١٩٤٠	٨١	٥٠٠	٨٥	٢٫٤
١٩٥٠	١٦٥	١٠٠٠	٢٢٤	٦٫٠
١٩٦٠	٣٨٣	٢٧٠٠	٨٠٧	٢٤٫٠
١٩٦٥	٤٢١	٢١٠٠	١٠٣٨	٣٨٫٠
١٩٦٦	٤١٧	٢٨٩٠	١٠٧٢	٤١٫٠

انظر :

M. Gobb : Soviet Economic Development Since 1917.  
Routledge & Kegan Paul Ltd. London. 1966, pp 282-283 ;  
A.S.Makhov (ed.), Society and Economic Relations. Progress  
Publishers Moscow, 1969, p 126 .

(١) على الرغم من تناقص عدد المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي نتيجة انفهام بعضها الى مزارع الدولة ، إلا أنها ما زالت تحتل أهمية كبيرة في التنظيم الزراعي وذلك على نحو ما يظهره الجدول التالي :

عدد المزارع (بالآلاف)	١٩٢٧	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٦
المزارع الجماعية	١٤٨	٢٣٦٫٩	١٢٣٫٧	٣٧٫١
مزارع الدولة	١٫٤	٤٫٢	٥٫٠	١٢٫٢

المصدر :

Soviet Union 50 Years. Progress publishers, Moscow 1969, p 126,



وتوجد الملكية الجماعية والتعاونية ثانياً في التعاونيات الانتاجية الصناعية. ويقوم أعضاء هذه التعاونيات بانتاج السلع الاستهلاكية الجارية بصفة خاصة وهم يمتلكون تعاونياً أدوات الانتاج التي يعملون بها .

وتوجد الملكية التعاونية ثالثاً في التعاونيات الاستهلاكية التي تعتبر الهياكل التجارية الرئيسية في الريف والتي تنتشر في صورة جمعيات تعاونية استهلاكية تتكون أصولها الثابتة من رسوم الانضمام التي يدفعها حملة الاسهم من سكان الريف ومن الاصول الثابتة غير القابلة للرد المقدمة من الدولة (١) .

ويرى Lange ان المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعي (يعني بها المرحلة التي ستوزع فيها الدخول طبقاً للاحتياجات وليس طبقاً لمساهمة الفرد في الانتاج كما هو الحال في المجتمع الاشتراكي) تقتضي ادماج شكل الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ( ملكية الدولة والملكية التعاونية ) في شكل واحد للملكية الشيوعية وذلك لتقديم اساس نظام جديد من التوزيع الشيوعي طبقاً للاحتياجات. ويرى Lange ايضاً ان مثل هذا الادماج يصبح ضرورياً في مرحلته معينة من التنمية لأن وجود أنظمة مختلفة للملكية الاشتراكية سيصبح في يوم ما عائقاً لنمو القوى الانتاجية في المستقبل (٢) .

ويوجد في الاتحاد السوفيتي الى جانب الملكية الاشتراكية بعض اشكال الملكية الخاصة للسلع الانتاجية على سبيل الاستثناء ، وتشمل ملكية المصانع الحرفيين الفرديين لبعض وسائل الانتاج الصغيرة التي يستغلونها في نشاطهم

---

Moscow Financial Institute : Soviet Financial System (١)

Progress Publishers, Moscow 1st Printing 1966 p 169

Oskar Lange : Essays on Economic Planning, Indian (٢)

Statistical Institute. Asia Publishing House, London 1963 p. 4

الشخصى دون استخدام عمل الغير ( وهذه تفرض عليها ضرائب باهظة ) (١).  
وهناك كذلك ملكية العائلة المنضمة الى المزرعة الجماعية لقطعة صغيرة من  
الارض الملحقة بمنزلها فى الحدود التى تنظمها الجمعية التعاونية . وقد قدرت  
مساحة هذه القطع الخاصة بحوالى ٤ ٪ من جملة المساحة المزروعة . ومثل هذه  
الصور من الملكية الفردية لا يمكن ان تتحول بحال الى ملكية رأسمالية بسبب  
تحریم استخدام العمل الأجير فيها .

وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفيتى على ان القانون يحمى حقوق  
المواطنين فى التملك مثل تملك منقولات الاستعمال المنزلى ، والدخول  
والمدخرات التى يكون مصدرها العمل ، ومنزل السكنى والادوات التى يكون  
لها صفة الاستخدام الشخصى (٢) .

وسيطرة المجتمع على ما يوجد تحت يده من موارد وقدرات إنتاجية لاتعنى  
غياب اقتصاد المبادلة او الغاء الدور الذى تؤديه النقود كظاهرة تتكامل مع  
تداول السلع بصفة عامة (٣) . وتفسير ذلك أن الانتاج فى الاقتصاد السوفيتى  
انتاج سلمى يترتب عليه قيام مبادلات على نطاق واسع ، وهذا يتطلب وجود  
نقود لتحقيقها ، ومن ثم فإن الاقتصاد السوفيتى اقتصاد نقدى Money-using

---

(١) William N. Loucks & William G. Whitney : Comparative Economic Systems. Harper & Row Publishers 8 th ed. 1969 p. 393

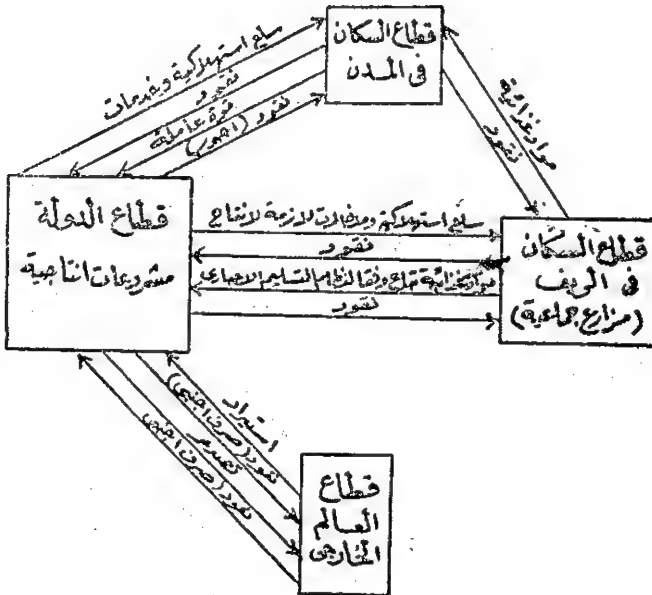
(٢) Constitution ( Fundamental Law ) of the U. S. S. R., Progress Publishers, Moscow. 1969 p. 15

(٣) د. محمد دويدار : محاضرات فى الاقتصاد السياسى . محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى العام الدراسى ٧٣/٧٤ . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ص ٣٠ .

economy تستمد القود فيه أسباب بقائها من وجود الانتاج السلعى .  
وتؤكد الكتابات السوفيتية دائماً « إن الثورة الاشتراكية وعلاقات الانتاج  
الاشتراكية التى تنشأ عنها لا تلغى علاقات الانتاج السلعية النقدية القائمة  
والعلاقات المالية المترتبة عليها » (١) .

ويُفسر وجود الانتاج السلعى فى الاقتصاد السوفيتى بالآتى :

١ — وجود قطاعات مختلفة يتكون منها الاقتصاد القومى فى مجموعه .  
فهناك — كما تقدمت الاشارة قطاع الدولة ( بما يتضمنه من مشروعات  
صناعية وزراعية وتجارية وخدمات ) وقطاع تعاونى ( ويشمل المزارع  
الجماعية والتعاونيات الانتاجية ) وقطاع السكان بصفتهم مستهلكين . وتستلزم



نموذج مبسط يبين العلاقات المتبادلة بين بعض القطاعات  
فى الاقتصاد السوفيتى و دور القود فى تحقيق المبادلات  
السلعية بينها

العلاقات المتصلة التي تنشأ بين هذه القطاعات بعضها البعض بل وبين الوحدات المختلفة داخل قطاع الدولة تبادل المنتجات وانتقالها من ذمة إلى أخرى ، أى تستلزم قيام الإنتاج على أساس سلعى <sup>(١)</sup> .

وتظهر العلاقات السلعية النقدية في الصور التالية (٢) :-

— تقوم مشروعات الدولة ببيع إنتاجها الى المشروعات الأخرى ( إما مباشرة أو من خلال تجارة الجملة ) وإلى المستهلكين ( عن طريق شبكات متاجر التجزئة ) ، وتستخدم المشروعات النقود المدفوعة لها لقاء هذه المبيعات في عملياتها الإنتاجية والاستثمارية .

— تستخدم المشروعات جانباً من متحصلاتها النقدية في سداد أثمان مشترواتها من المواد الأولية والمواد الأخرى وفي سداد الأجور ... الخ ، وتستخدم الأرباح التي تحققها في سداد التزاماتها للدولة مقابل استخدام أصولها

(١) وقد ذكر ستالين في معرض تبريره لوجود الانتاج السلعي في الاقتصاد السوفيتي : « لاعتك أنوعندما يكون لدينا بدلا من قطاعين أساسيين للانتاج - الدولة والمزارع الجماعية - قطاع واحد عام يتمتع بحق التصرف في كافة منتجات الاستهلاك بالبلاد فان تداول السلع مع « اقتصاده النقدي » سوف يكون تعدا اختفى باعتباره عنصرا لا تقوم منه في الاقتصاد القومي ، ولكن حتى يتحقق ذلك ، وطالما أن قطاعي الانتاج الرئيسيين قائمان ، فان الانتاج السلعي وتداول السلع باقيا باعتبارهما عنصرا ضروريا وناغما جسدا في نظام اقتصادنا القومي . انظر :

د. زكريا نصر : النقد والاائتمان في الرسمالية والاشتراكية . مطبعة المدنى القاهرة

١٩٦٥ م ٣٨ .

V.M. Batyrev : Commodity - Money Relations Under (٢)  
Socialism. in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher,  
Moscow 1974, pp 153 - 154.

الإنتاجية وسداد القروض المصرفية الممنوحة لها والفوائد المحتسبة على هذه القروض، وهى تستخدم أرباحها أيضا فى تغذية صنديق الحوافز الاقتصادية بها، وفى تمويل جانب من استثماراتها وزيادة أصولها المتداولة .

— تقوم المزارع الجماعية ببيع منتجاتها إلى الدولة وإلى جمهور المستهلكين مقابل نقود ، كما أنها تشتري من الدولة المواد اللازمة للزراعة والآلات الزراعية .. الخ . وتحصل المزارع الجماعية على قروض مصرفية لمواجهة احتياجاتها الموسمية وللتنويع فى إنتاجها .

— يتحقق الاستهلاك الخاص من خلال استخدام النقود . فأجور العمال والمعاشات والمكافآت تدفع فى صورة نقدية ، ثم هى تنفق بعد ذلك فى شراء السلع الاستهلاكية المختلفة من متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية .

٢ . تتمتع الوحدات الاقتصادية العاملة فى الإقتصاد القومى باستقلال إقتصادى ( وسوف نتعرض لهذه النقطة فيما بعد بقدر من التفصيل ) \* يسمح لها بإدارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابتها الإدارية أو تحت تصرفها . ويترب على هذا الاستقلال ضرورة التمييز بين نشاط ونتاج كل وحدة على حدة الأمر الذى يحكم باقامة المبادلات بينها على أساس من التبادل السلعي (١) .

٣ — كذلك من الأسباب المفسرة للابقاء على الإنتاج السلعي تميز مختلف أنواع العمل اقتصاديا واجتماعيا . فما زالت هناك فروق كبيرة بين مختلف ضروب

---

\* أنظر المبحث الأول من الفصل الثانى من الباب الثانى من هذه الدراسة .

(١) د زكريا نصر : النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٣٩ .

العمل : ما بين العمل الجسماني والعمل الذهني ، ما بين العمل المدرب والعمل غير المدرب ، ما بين العمل البسيط والعمل المعقد ، ما بين عمل الصانع وعمل الزارع ، ما بين العمل في الظروف العادية والعمل في الظروف الصعبة .. الخ ، ويتميز مقارنة هذه الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعي وتحديد نصيب كل منها ما لم يفسح المجال للمبادلات ، لأسواق تتحدد فيها قيمة مختلف المنتجات الناجمة عن مختلف أنواع العمل .

٤ — تستخدم النقود — التي يرتبط وجودها بالإنتاج السامى — في تحقيق الفوارق بين الدخول المختلفة للسكان بوصفهم متجين . فالعمال يحصلون على دخولهم في صورة أجور — وتحدد وفقا لكمية ونوع العمل المبذول (١) . وتستخدم الأجور كحوافز لزيادة إنتاجية العمل في مختلف الوحدات العاملة في الاقتصاد . ويعتبر العمل وإنتاجية العمل أنها العاملين الحاكمين لمستوى الدخل القومي ، ومن هنا تبرز أهمية الحوافز — المادية وغير المادية — في زيادة هذه الإنتاجية .

نخلص من هذه الخصيصة الأولى للاقتصاد السوفيتي إلى أن الملكية الاجتماعية تسيطر على الجانب الأعظم من وسائل الإنتاج فيه ، وأن هذه السيطرة لم تلغى التبادل النقدي الذي ظل قائما كظاهرة تلازم طبيعة التداول السامى ، وأنه يوجد جهاز مصرفي يدخل في نطاق ملكية الدولة ويهتم بتنظيم التداول النقدي في الاقتصاد القومي .

ثانياً : الانتاج في الاقتصاد السوفيتي يهدف الى اشباع حاجات المجتمع

ويرتبط على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في الاقتصاد السوفيتي أن توجه هذه الوسائل نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع المادية والمعنوية (١). فالالاقتصاد السوفيتي اقتصاد حاجات لا اقتصاد طلب ، بمعنى أن الانتاج فيه يرتبط من حيث حجمه وهيكله ارتباطاً وثيقاً متناسباً ومتوازناً مع هيكل وحجم الحاجات الاجتماعية ومن هنا يختلف الغرض من الانتاج فيه عن الغرض من الانتاج في اقتصاد السوق ، حيث يستهدف هذا الأخير في المقام الأول تحقيق أقصى الأرباح للمكنتة (٢).

Fundamentals of Marxism Leninism. 2 nd. ed. Progress (١)  
Publishers, Moscow 1964, pp 568 - 570 ; L. Leontyev : Political  
Economy. A Condensed Course. Progress Publishers, Moscow  
1872, pp 167 - 163.

(٢) ذكر « لانيه » أن نمط ملكية وسائل الانتاج في المجتمع هو الذي يصوغ القانون الاقتصادي الأساسي Basic Economic Law للنظام الاجتماعي . هذا القانون هو الذي يحدد الهدف الذي توجه نحوه وسائل الانتاج وقوى المجتمع الإنتاجية بأسرها ، أو بصارة أخرى يحدد الحافز الاقتصادي الذي يحرك ملك وسائل الانتاج ، وهو الذي يحدد كذلك سبل الوصول الى هذا الهدف .

والهدف من الانتاج في الاشتراكية — كما حدده القانون الاقتصادي الأساسي وكما قرره برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦٢ — هو التوسع المستمر في الانتاج المبني على استخدام الوسائل الفنية المتقدمة والعمل الجماعي من أجل اشباع الكامل للحاجات المادية والثقافية المتنامية باستمرار لسكان أفراد المجتمع انظر في هذا الشأن : أوسكار لانجيه : الاقتصاد السياسي : المرجع السابق ص ١١ .

Fundamentals ... op.cit., p 569 ; Soviet Planning, Principles  
and Techniques. Progress Publishers, Moscow ١972, pp 33-34.

ويتوقف تركيب الحاجات الاجتماعية social needs<sup>(١)</sup> على عوامل متعددة منها : الموارد الاقتصادية المتاحة والوسائل الفنية المستخدمة في الانتاج ودرجة تطور المجتمع ، كما يتوقف على عناصر طبيعية وديموغرافية ( مثل توزيع السكان حسب الأعمار والجنس والمهنة والتمييز بين سكان المدن وسكان الريف وحركة الهجرة وغير ذلك ) . غير أنه يأتي في مقدمة هذه العوامل كلها هيكل الانتاج والتغيرات التي تطرأ عليه .

ولما كان اشباع الحاجات الاجتماعية يتوقف على مستوى تطور القوى الانتاجية في المجتمع ، فان هذا يتطلب تزايد قوى الانتاج وحجمه لمواجهة الحاجات الاجتماعية المتزايدة واشباعها الأمر الذي يتطلب بدوره استخدام أرقى وأحدث الفنون الانتاجية . بل أن النمو المتزايد للقوى الانتاجية يعمل من ناحيته على خلق حاجات جديدة في انتظار الاشباع مما يحفز على ازدياد تنمية القوى الانتاجية<sup>(٢)</sup> ،

ويعتبر تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها خلال فترة زمنية معينة

---

(١) وتقسم الحاجات الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي الى حاجات منتجة productive needs وحاجات غير منتجة non-productive needs والأولى هي الحاجات التي تتعلق بتنمية الانتاج نفسه ، وهي تتضمن استخدام وسائل العمل ( مثل المدد والآلات والأدوات والمباني التي يتم الانتاج داخلها والسكك الحديدية والطرق ... ، والطاقة والمواد الأولية أما الحاجات غير المنتجة فتتمش في الاستهلاك الخاص بالمواطنين والمؤسسات التي لا تنتج سلعاً مادية . غير أنه عندما تذكر الحاجات الاجتماعية في سياق المشاكل المتعلقة بالتخطيط ، فإن معناها ينصرف الى الحاجات المتعلقة بالاستهلاك الاجتماعي النهائي ، أي الحاجات غير المنتجة انظر : Soviet Planning op. cit, pp 34-35.

(٢) د. محمد دويدار ، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، المرجع السابق ص ٧٢-٧٤



من أهم مشكلات التخطيط ، إذ أن ذلك يتطلب التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي لا نستطيع فيه الموارد المحدودة المتاحة اشباع كل الحاجات الاجتماعية في نفس الوقت . ويتوقف توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين احتياجات الحاضر والمستقبل على الحد الأدنى للاستهلاك ، أو بعبارة أخرى يعتمد تخصيص القدر من الموارد الاقتصادية التي توجه لأغراض الاستثمار على الحد الأدنى من الاستهلاك الحاضر (١) . فإذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل فإن الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر (٢) .

وهنا قد يثور التساؤل عن طبيعة الربح في الاقتصاد السوفيتي طأأ أن الانتاج فيه لا يستهدف أساسا سوى اشباع الحاجات الاجتماعية وليس تحقيق الربح . وللإجابة على هذا التساؤل بذكر الكتاب السوفيت أن الربح في الاقتصاد السوفيتي عبارة عن فائض مخطط يقدر كنسبة مئوية من نفقات الانتاج المخططة Planned cost وتعتمد الدولة إلى خاق هذا الفائض من أجل تحقيق بعض الأغراض ، وذلك كأن تستخدمه كمعيار في الحكم على مدى الكفاءة الانتاجية للشروعات ، فانخفاض الربح الذي تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح المخطط يعني أنها تعمل في ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة ، الأمر الذي يتطلب دراسة لهذه الظروف لمعرفة ما إذا كانت إدارة

---

(١) د. موريس مكرم الله واصف ، الأسس النظرية لتخصيص الموارد وتخطيط الاستهلاك النهائي في النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ٦ .

(٢) د. محمد دويدار : في اقتصاديات ... المرجع السابق ص ٧٤ .

الوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة من عدمه<sup>(١)</sup>. وتستخدم الدولة القائض المحقق في بعض القطاعات في تغذية العن المحقق في قطاعات أخرى، حيث قدر أن حوالى ٢٠ ٪ من المشروعات تعمل بخسارة مقدرة. ونظراً لأن جانباً من الأرباح المحققة لدى الوحدات الانتاجية يذهب إلى ميزانية الدولة في صورة اقتطاعات من الأرباح تستخدم بعد ذلك — بطريقة مخطئة — في تمويل أوجه النشاط الاقتصادى، فإنه يمكن القول أن القائض (الربح) الذى تحققه الوحدات الانتاجية يعود على المجتمع بأسره<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر « ليبرمان » أن الربح في الاقتصاد الاشتراكي له طبيعة خاصة تميزه عن الربح الذى يتحقق في اقتصاد السوق، إذ لما كانت الأثمان في الاشتراكية تعبر عن معايير المبذول من العمل اللازم اجتماعياً، فإن الربح يكون مؤشراً للوفر النسبي الذى ينتج به إنتاج معين والذى يخدم فى النهاية أهداف المجتمع بأكمله<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق ص ٢٨٢ — ٢٨٣.

(٢) L. Gatovski : The Role of Profit in a Socialist Economy Soviet Review. Summer 1963 p. 19 ; M. Dobb : Soviet ... op cit, pp. 390 - 391 ; R.W. Davies : The Development of the Soviet Budgetary System. Cambridge University Press 1958. p. 164.

(٣) أنظر آراء « ليبرمان » فى الربح :

E. G. Liberman : Are We Flirting With Capitalist Profits & Profits. " Problems of Economics " Vol. VIII No. 4 August 1965 pp 36 - 41 : idem : Profitability of Socialist Enterprises. the same review Vol. VIII No. 11, March 1966 pp. 3 - 10 : idem : Once Again on the Plan, Profits and Bonuses, the same review Vol. VII No. 9 January 1965 p. 14.

ويمكننا إجمال الفروق الجوهرية بين الربح في الاشتراكية والربح في الرأسمالية في الآتي : —

— يعتبر الربح في الرأسمالية محور النشاط الاقتصادي والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كافة المشروعات العامة ، أما في الاشتراكية فإن الربح لا يعتبر هدفا في ذاته ، وإنما يستخدم كمعيار للتحكم على كفاءة سير المشروع .

— توزع الأرباح في الرأسمالية على المساهمين في رأسمال الوحدة الانتاجية ، ومعظم هؤلاء المساهمون يبعدون كل البعد عن العملية الانتاجية التي تتم داخل الوحدة ، في حين يستهدف توزيع الأرباح في الاشتراكية تحقيق مصلحة المجتمع كله بالدرجة الأولى ، كما أن العاملين بالمشروع (المنتجين المباشرين) هم الذين يختصمون بالأرباح الموزعة .

— تعتبر الأرباح الموزعة على المساهمين في المشروعات الرأسمالية مسئولة بدرجة كبيرة عن خلق ذلك التفاوت الضخم بين مختلف الطبقات الاجتماعية من حيث مستويات الثروة ومستويات الدخل ، أما في الاشتراكية فإن الأرباح توزع على المنتجين المباشرين في صورة حوافز مادية وغير مادية ينعكس أثرها على الانتاج وحده .

— أن اعتبارات الربح ومعدلاته هي التي تسيطر على نمط توزيع الاستثمارات في الاقتصاد الرأسمالي بين المشروعات المختلفة ، أما في الاشتراكية فإن الاستثمارات الأساسية تحدد مركزيا وفقاً لاعتبارات متعددة تخدم جميعها الأهداف المخططة .

ثالثاً - قيام النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى الشامل :

إن التخطيط الاشتراكى فى عبارات عامة ما هو إلا نشاط اجتماعى يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومى وتنميته وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف فى مجالى الإنتاج والاستهلاك ومن الأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والاجتماعى مع تحديد أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، ثم وضع الوسائل موضع التنفيذ (١).

فالتخطيط الاقتصادى الاشتراكى بتعبير الأستاذ « لانج » « تخطيط إيجابى » لا يتحصل فقط فى تنسيق نشاطات مختلف فروع الإنتاج فى الاقتصاد القومى، بل أنه تحديد إيجابى للخطوط الرئيسية لتنمية هذا الاقتصاد القومى بواسطة الإرادة الواعية للمجتمع المنظم (٢).

ويتميز التخطيط الاشتراكى بعلامح عدة أهمها أنه تخطيط شامل وملزم : شامل بمعنى أنه يحيط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية الجماعية أو على الأقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية وذلك نظراً لوجود ارتباط عضوى بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومى وبين مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وهذا يتطلب بالضرورة السيطرة الفعلية للمجتمع على وسائل الإنتاج كلها أو الشطر الأعظم منها وذلك حتى يمكن أن يتسع

#### (١) راجع فى تعريف التخطيط :

شارل بلانيم : ماهية التخطيط الاشتراكى . مقال نشر فى كتاب « التخطيط والتنمية » ترجمته : اسماعيل صبرى عبد الله . دار المعارف بنصر ١٩٦٦ م ١٠ - ١٢ .

(٢) O. Lange : Role of Planning in Socialist Economy.  
in, Problems of Political Economy of Socialism (O.Lange ed.)  
People's Publishing House, New Delhi, sept. 1962, p 21.

مجال القرارات الاقتصادية التي تتضمنها الخطة القومية ليشمل الإقتصاد القومي كله ، ولكي يتسنى أيضا تطبيق أية اجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات عملا . ومن هنا نشأ اللزوم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي الاشتراكي (١) .

« الشرط الاساسي للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي هو إمتلاك الجماعة لما يسمى « المقوم المسيطرة » في الإقتصاد : الصناعات الكبرى - المناجم - وسائل النقل - المشروعات التجارية الكبرى - التجارة الخارجية - البنوك - شركات التأمين (٢) .

(١) د. محمد دويدار : في اقتصاديات .. المرجع السابق ص ٧٨ و ٨٣ .

(٢) شارل بتليم . المرجع السابق ص ٨ .

ومن هنا يفتقر التخطيط الاشتراكي عن محاولات بعض الدول الرأسمالية منذ عام ١٩٤٧/٤٦ أعمال بعض الخطط لاندخال نوع من التنظيم على اقتصادياتها القومية . عدم المساس بوضع علاقات الملكية والتي تتميز بسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الانتاج . والواقع أنه لا يمكن اعتبار اقتصاديات هذه الدول الرأسمالية اقتصاديات مخططة لأنها اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الانتاج الذين لا يسمون إلا لزيادة أرباحهم . ومن هنا فإن الخطة لا تلعب دورا حاسما في اقتصاديات السوق حتى ولو أثرت بعض التأثير في مجرى بعض التطورات . ويفترق التخطيط الاشتراكي أيضا عن تخطيط التنمية الذي يقصد به إقامة مجموعة متناسقة من الأهداف المحددة التي يسعى المجتمع الى تحقيقها خلال مدة محددة أيضا للنهوض بالاقتصاد القومي من حالة التخلف التي يعاني منها والاسراع بسيره في معارج التقدم الاقتصادي والاجتماعي باتباع سياسة اقتصادية تعمل على تحقيق هذه الاهداف وعلى الأخص فيما يتعلق بزيادة تراكم رأس المال للقيام باستثمارات تستهدف تطوير القوى الانتاجية المجتمع وزيادتها باستمرار . ورغم تشابه أهداف التخطيط الاشتراكي وأهداف تخطيط التنمية ، إلا أن الاختلاف الجوهري بينهما هو في تخلف شرط الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية في المجتمع .

ويمكن القول أن توافر صفة الشمول في التخطيط ينبثق كنتيجة للخاصيتين السابقتين اللتين يتمس بهما هذا النظام . فسيطرة الدولة على معظم وسائل الإنتاج يلقى على عاتقها مسئولية تشغيل هذه الطاقات بطريقة تتجنب كافة أنواع الإسراف والتبديد للموارد الاقتصادية ، مع تحقيق أكبر قدر من الإشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية ، وهو أمر لا يجوز تركه - طبقاً لما استقر عليه التطبيق الاشتراكي - للعمل التلقائي لقوى السوق وإنما يتم تديره عن طريق التخطيط الشامل .

وقد وضعت أول خطة اقتصادية قومية شاملة في الاقتصاد السوفيتي في فبراير ١٩٢٠ وهي تلك المعروفة « بخطة جويلرو Goelro plan » أو « خطة الدولة لكهربة روسيا وكانت تتعلق بقطاع واحد فقط <sup>(١)</sup> .

والتخطيط الاشتراكي في الاقتصاد السوفيتي ، فضلاً عن أنه يتصف بالشمول فإن له طابع الزامي بمعنى أن الخطة القومية ليست مجرد برنامج توقعي لما سوف يكون عليه الاقتصاد القومي في تطوره خلال فترة زمنية تالية ، وإنما

---

== شارل بتلهم : المرجع السابق ص ٨ وأنظر أيضاً د. احمد جام : الاقتصاد الاشتراكي المرجع السابق ص ١١٣ - ١١٤ .

(١) تم وضع خطة جويلرو بمجهودات لينين الذي كان على انتعاج كامل بأهمية الدور الذي تلعبه الكهرباء في الحياة الاقتصادية . وقد عرف دن لينين عبارته المأثورة « إن مجالس السوفييت زائد الكهرباء تساوى الشيوعية » . ولذلك تضمنت هذه الخطة إقامة حوالي ٣٠ محطة قوى كهربائية في أماكن مختلفة من البلاد انظر :

Harry Schwartz : Russia's Soviet Economy. 2nd ed Prentice-hall. Inc. Englewood Cliffs 1965, pp 117 - 118 ; Alexander Baykov : The Development of the Soviet Economic System. Cambridge University Press 1946 ( Reprinted 1970 ), pp 45-46 ; M. Dobb ; Soviet... op. cit., pp 338 - 339.

هى برنامج عمل تلتزم بتنفيذه كافة الوحدات الاقتصادية العامة فى الاقتصاد كل فى حدود المهام الموكول اليها تنفيذها . ولهذا فإن الخطة القومية الشاملة تصدر فى صورة قانون ملزم كسائر القوانين يصبح واجب التنفيذ بمجرد صدوره . ولا تعنى صفة الالتزام فى الخطة أنه ينظر اليها باعتبارها وثيقة جامدة غير قابلة للتغيير طالما تمت الموافقة عليها ، بل على العكس من ذلك فإنها تتسم بالمرونة بمعنى انها تقبل ادخال تعديلات عليها خلال فترة تنفيذها طالما كانت هذه التعديلات ضرورية (١).

وبستهدف التخطيط - بصفة عامة - تنمية الاقتصاد القومى ، ومن ثم فان جوهره كما يقول « لانجه » هو ضمان قدر من الاستثمار الانتاجى تم توجيهه نحو السبل التى تكفل أسرع معدل للنمو للقوى الانتاجية للاقتصاد القومى بحيث يؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى بنسبة تزيد كثيراً عن نسبة زيادة السكان وبالتالي ارتفاع الدخل القومى فى المتوسط لكل فرد (٢).

فالخطة التى تحكم تنمية الاقتصاد القومى كما يرى « لانجه » بتعيين أن

(١) وقد عبر « ستاين » عن مرونة الخطة بقوله « بالنسبة لنا ، شأنها فى ذلك شأن سائر الخطط الأخرى ، ليست سوى خطة مقبولة كتقريب أولى بتعيين أن يصبح أكثر دقة وأن يتغير وأن يكتمل على أساس التجربة . ، ولا يمكن لأية خطة اقتصادية أن تأخذ فى الاعتبار كافة الامكانيات التى تتوارى فى أعماق مجتمعتنا والتى يمكن اكتشافها فى عمار العمل وحده وخلال تنفيذ الخطة فى المصانع والمزارع الجماعية ومزارع الدولة والأقاليم : انظر :

H. Schwartz : Russia's... op. cit., pp 147 - 148.

O. Lang : Economic Development, Planning & (٢)  
International Cooperation. Central Bank of Egypt Commemoration lectures, Cairo 1961,

تتضمن شيان لا يمكن أن يوجد دونها توجيه إيجابي لمجرى نمو الاقتصاد القومى : أولهما هو تقسيم الدخل القومى بين الاستهلاك والتراكم أو الاستثمار وبهذا يتحدد المعدل الإجمالى للنمو الاقتصادى ، وثانيهما هو توزيع الاستثمارات ما بين الفروع المختلفة للاقتصاد القومى وبهذا يتحدد اتجاه التغيير الاقتصادى ومعالم التغيير البنىانى فى الاقتصاد القومى (١) :

وقد ذكر M. Bor أن التخطيط الاقتصادى قد استهدف فى عملية البناء الاشتراكي فى الاتحاد السوفيتى تحقيق الأهداف الأساسية التالية (٢) :

- تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى للدولة .
  - تحقيق معدلات نمو عالية فى الإنتاج والاستهلاك .
  - تحقيق أقصى توسع ممكن فى قطاع الدولة والقطاع التعاونى ،
  - العمل على حفظ النسب الصحيحة بين نمو مختلف الفروع الاناجية
- فى الاقتصاد القومى (٣) .

(١) O. Lang : Role of Planning... op. cit., p 22.

(٢) M. Z. Bor : Draft Relating to Chapter 1, 2, 3 and 4

United Nations Planning for Economic Development- Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Exports ( A / 5535 / Rev. 1 ) New York, 1963 p 123.

(٣) من الملاحظ أن تنمية مختلف فروع الجهاز الاناجى للاقتصاد السوفيتى لم تسكن تنمية متوازنة من الناحية العملية ، وإنما كان الأمر سلبى العكس من ذلك تماماً ، فقد استبدت كل خطة من الخطط المتعاقبة التركيز بقوة على تنمية فرع معين من هذه الفروع يطلق عليه الحلقة الرئيسية ، بإعطائه الأولوية المطلقة على غيره من الفروع فى الحصول على الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة فى الاقتصاد القومى خلال فترة الخطة . ومن ثم يترتب على إعطاء أولوية للفرع الذى تم التركيز على تنميته التفضيح بتنمية بقى الفروع —



— تعبئة وترقيم كافة احتياطات الدولة من أجل تحقيق كل هذه الأهداف .

وقد اختلف أسلوب التخطيط في الاقتصاد في السوفيتي باختلاف مراحل تطوره . فقد كان التخطيط في بداية تجربته الأولى يتصف بالمركزية الشديدة ، غير أن هذا الأسلوب قد تغير منذ نهاية عام ١٩٦٥ حيث يتميز الآن بالخصائص التالية :

— إلغاء المركزية الشديدة وإعطاء استقلال أوسع للمشروعات الفردية مع تحسين التخطيط المركزي الذي استمر العمل به .

= الأخرى أو تنميتها بدرجة غير متوازنة مع الفرع المذكور نظراً لأن الموارد المتاحة لا تكفي لاشباع حاجات كافة فروع الجهاز الانتاجي . ومن المعروف تاريخياً أنه في مجال تنمية القطاعات الانتاجية فإن الأولوية قد أعطيت للصناعات وعلى الأخص الثقيلة منها . وقد اختلف نظام اختيار الأولويات بين تنمية هذا الفرع أو ذلك داخل قطاع الصناعة حسب المرحلة التي بلغها الاقتصاد القومي في تطوره . ففي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الفروع التي تحظى بالأولوية داخل قطاع الصناعة هي صناعات بناء الآلات والتعدين وصناعات الفحم والطاقة . وفي الوقت الحاضر تحظى الصناعات الكيماوية بالامتية الكبرى بين سائر الفروع الأخرى في قطاع الصناعة لما سيجرب على استخدام المنتجات الكيماوية من تغيرات كيفية جذرية في الفروع الانتاجية الحاكمة في الاقتصاد القومي انظر :

M. Z. Bor : The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics. in "Planning for Economic Development" Vol. 2 Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Planned Economies. U.N. New York, 1965 pp 158 - 159,

— التوسع في الدور الذي تؤديه خطط الجمهوريات وخطط المناطق الاقتصادية والمشروعات الفردية .

— زيادة أهمية التخطيط متوسط المدى .

— التخلي عن التخطيط المفصل لإنتاج المزارع الجماعية ، مع الاستمرار في تخطيط ما تحصل عليه الدولة من المنتجات الزراعية (١) .

والتخطيط في الاقتصاد السوفيتي لا يقتصر على التخطيط النادى الذى يعمل على تعبئة الموارد الإنتاجية المتاحة فى الاقتصاد القومى واستخدامها أكفأ استخدام ممكن على ضوء الأهداف المقررة فى الخطة ، وإنما يوجد أيضا بالضرورة تخطيط مالى تشتق أهدافه من التخطيط المادى ويعتبر جزءا من النظام العام للتخطيط الاقتصادى . وتتبع أهمية وضرورة التخطيط المالى من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتي تسود فيه المبادلات النقدية الأمر الذى فرض ضرورة وجود هيئات مالية متخصصة منها ما يتولى عملية التخطيط النقدى والائتمان على مستوى الاقتصاد القومى وتنفيذ هذه الخطط بالكيفية التى تتفق مع مقتضيات تنفيذ الخطط المادية . هذه المهمة هى التى ينهض بمسئولياتها الجهاز المصرفى السوفيتي .

هذه هى الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى السوفيتي الذى يفترض فيه أنه تجربة تاريخية لمحاولة التغلب على نلقائية التطور الاجتماعى مع إقامة

---

A. N. Efimove : Organization of Planning Today. in (١)  
Report of the United Nations Seminar on Planning Technique.  
U. N. 1966; p 37; G. Sorkin : Planning in the U. S. S. R. Prob-  
lems of Theory and Organisation. Progress Publishers, Moscow,  
1967 p 225.

نظام من علاقات الانتاج تؤدي فيه القوانين الاقتصادية المختلفة عملها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متشعبة مع ارادته، وبحيث تسعى كافة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد في إطار الملكية الاجتماعية إلى هدف أساسي هو تحقيق أقصى قدر من الاشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية .

وتنعكس الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد السوفيتي على الجهاز المصرفي فيه ، إذ يدخل هذا الجهاز في إطار ملكية الدولة التي تديره لمصلحة الجماعة كلها ، هذا فضلا عن أن وحداته لا تستهدف تحقيق أى ربح نقدي - على عكس ما هو معروف بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفي في اقتصاديات السوق . وإنما تستهدف أساسا تحقيق المؤشرات الواردة في الخطة الاقتصادية القومية التي تباشر هذه الوحدات نشاطها في إطارها .

# الباب الأول

## النظام النقدي السوفيتي

لما كان الاقتصاد السوفيتي - على نحو ما رأينا في المبحث التمهيدي - يعرف الانتاج السلعي وتسود فيه المبادلات النقدية ، فانه لا مناص من التعرف على الدور الذي تؤديه كل من النقود والايمان في هذا الاقتصاد طالما أن هذه الادوات الاقتصادية ترتبط ارتباطاً عضوياً بانتاج المبادلات النقدية .

وما دام للنقود دور تقوم به ، فاننا سوف نتعرف على الجهاز الذي يعمل على تخطيط وادارة النقد ، أى الجهاز المصرفي الذي هو محور دراستنا ، فنستعرض أولاً المراحل التي مر بها في تطوره ثم نتعرف على هيكله الحسابي ووظائفه في الاقتصاد بصفة عامة .

ومن أجل تفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفي في اقتصاد يتبع نظام التخطيط الشامل ، فانه لا بد وان نتعرف على نظام التداول النقدي وخصائصه المميزه في هذا الاقتصاد .

ولذلك سوف يتضمن هذا الباب الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الاول : النقود والايمان في الاقتصاد السوفيتي .

الفصل الثاني : هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي ووظائفه بصفة عامة .

الفصل الثالث : نظام التداول النقدي .



# الفصل الأول

## النقود والأثمان في الاقتصاد السوفيتي

انطلاقاً من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً تسود فيه المبادلات النقدية فإن الفصل الحالي سوف ينطوي على المبحثين التاليين :

الأول ، ويخصص لمناقشة مدى ضرورة النقود في الاقتصاد والوظائف التي تؤديها .

والثاني ، ويخصص للتعرف على أسس تكون الأثمان ، بوصفها التعبير النقدي عن القيمة ، ووظائفها في الاقتصاد .

### المبحث الأول

#### النقود : ضرورتها ووظائفها

كان « ماركس » - شأنه في ذلك شأن الاقتصاديين التقليديين من قبله - يفرق بين قيمة الاستعمال للسلعة use value وتمثل فيما تحققه المستهلك من منفعة ، أي صلاحيتها لاشباع حاجة انسانية وبين قيمة المبادلة Exchange value وتمثل في قدره السلعة على المبادلة بسلعة أخرى . فقد ذكر « ماركس » أن قيمة المبادلة لسلعة ما تبدر من النظرة الاولى في صورة علاقة كمية ، أي في صورة نسبية يتم طبقاً لها تبادل قيمة استعمال من نوع معين بقيمة استعمال من نوع آخر . هذه العلاقة أو النسبة تخضع لتغيير مستمر من زمن الى آخر ومن

مكان الى آخر (١). وقيمة المبادله ( أى النسبة بين قيمتين ) هى الشكل الذى تعبر به القيمة عن نفسها فى التبادل (٢) .

وتتحدد القيمة فى رأى « ماركس » بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا فى إنتاجها ، أى كمية العمل تحت الظروف السائدة ، أو الغالبة فى المجتمع (٣) ولما كانت السلع تعتبر فيما تمثل عملا إنسانياً وبالتالي تكون قابلة للمعادله فيما بينها Commonsurable فإنه يمكن من ثم أن تقاس جميعها وفقا لسلعة واحدة مخصوصة تتخذ شكلا محدداً ، ويمكن لهذه الأخيرة بالتالى أن تتحول إلى مقياس عام للقيم ، أى إلى نقود .

« فكما يحدث أن تتحول المنتجات إلى سلع ، كذلك تتحول سلعة واحدة خاصة بنفس النسبة إلى نقود (٤) » .

وقد عرف « ماركس » النقود بأنهم السلعة التى تؤدي وظيفة مقياس القيمة ، وبذا تقوم « بشخصها أو عن طريق ما يمثلها » بوظيفة أداة التداول (٥) . وقد رأى « ماركس » أن النقود تعتبر نتيجة طبيعية للإنتاج السلعى أى الإنتاج لأغراض التبادل السوقى وأنه إذا اختلف الطابع السلعى للإنتاج كنتيجة لاستيلاء الجماعة على وسائل الإنتاج ، فإن الحاجة إلى النقود

---

Karl Marx : Capital . A, Critical Analysis of Capitalist (١)

Prodiction. Vol. 1 Progress Publishers, Moscow N. D. pp 43 - 48.

(٢) د. محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد السياسى - المرجع السابق ص ٧٢ -

٧٤ و ص ٨٣ .

Marx : Capital. op. cit., p 44

(٣)

Ibid., p 90 , 97

(٤)

Ibid., p 130

(٥)

سوف تخفى بالتالى باعتبار أن وجودها مرتبط بالتداول (١) .

وتأسيسا على هذا الفكر الماركسى ذهب فريق من الاقتصاديين السوفيت فى السنوات الأولى من الثلاثينيات إلى القول بإمكان إلغاء النقود كلية فى الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم التبادل المباشر للسلع والخدمات فيما بينها على قرار التخطيط المباشر للإنتاج الذى جرى تطبيقه فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ - ١٧٣٢) (٢) .

الا أن هذه الآراء قد قوبلت بعد ذلك بنقد حاد نظراً لما أدت إليه التجربة من اضطراب فى الحياة الاقتصادية (٣) . فقد كان من شأن سداد الاجور والمرتبات فى صورة عينية انتفاء حرية المستهلكين فى الاختيار أو كادت ، كما أدى اختلاف جداول تفضيل المستهلكين من حيث اتفاق دخولهم الى ظهور أساليب المقايضة السامية بكل ما يصاحبها من معوقات التبادل وانتشار

---

(١) ولهذا انتقد « ماركس » الاشتراكيين البورجوازيين الذين نادوا بالابقاء على الإنتاج السامى مع القضاء على النقود وقال « ان ذلك شبيه بالغاء الملكية مع الإبقاء على البابا » انظر : Ibid., pp 90 - 91

(٢) M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 386 : R.W. Davies : The (٣) Development.. op. cit., p 141

(٣) أعلن « ستالين » فى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى فى عام ١٩٣٤ الآراء الغائلة بإمكان تنظيم التبادل المباشر للمنتجات وإلغاء النقود ، ووصف هذه الآراء بأنها « لغوا يساريا وبورجوازيا صغيرا » كما أعلن « ستالين » فى نفس المؤتمر أن النقود أداة الاقتصاد البرجوازى التى أخذتها الحكومة السوفيتية ووجهتها الى ما فيه تحقيق مصلحة الاشتراكية من حيث توسيع نطاق التجارة السوفيتية الى أقصى حد ممكن انظر : Ibid., pp 141 - 142 : M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 386



السوق السوداء، وتزاحى حوافز العمل والانتاج<sup>(١)</sup>. ولهذا كله عادت العلاقات السلعية النقدية تأخذ مكانها في الاقتصاد السوفيتي، واستمر الجهاز المصرفي بالتالي يقوم بدوره في إصدار النقد وتخطيط وإدارة تداوله في الاقتصاد<sup>(٢)</sup>.

والوظائف التي تؤديها النقود في الاقتصاد السوفيتي، وعواقتصاد مبادلات نقدية لا تختلف عن تلك التي تؤديها في اقتصاد السوق فيما عدا أنها لا تقوم مطلقاً بوظيفة الاستثمار، فلا يمكن أن تصبح رأسمال بشراء الفرد لوسائل الانتاج، ولا أن تلد نقوداً عن طريق الائتمان<sup>(٣)</sup>. وتمارس النقود وظائفها - التي سوف نتعرف عليها حال في إطار من التخطيط القومي الذي يشمل كافة قروص الانتاج الاشتراكي<sup>(٤)</sup>.

فالنقود كمقياس عام للقيم، تقيس مقدار العمل الاجتماعي الذي تحتويه السلع المختلفة وذلك في شكل محدد هو ثمن السلعة، ويتم ذلك على اساس

M. Dobb : Soviet. op. cit, pp 388 - 389 (١)

Soviet Financial System. op. cit., p 17 ; H. Schwartz : (٢)  
Russias Soviet Economy. op. cit., p 468 : Philippe J Bernard  
Planning in the Soviet Union. Pergamon Press. First English  
Edition, 1966 p 27

(٢) د. فؤاد مرسى : النقود والبنوك - الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٥٨ ص ٤٨.

V. A. Vorobyev : The Planning of Money Circulation & (٤)  
Credit in the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R Lectures  
Delivered at the 15th International Banking Summer School  
Moscow. July 1962, p 118 : Charles Bettelheim ; La Planification  
Sovietique. Librairie Marcel Riviers et Cie. Paris 3e Edition  
1945 p 56 ; H. Schwartz ; Russia's .. op. cit., pp 468 - 469

تخطيط نفقات الانتاج واثمان السلع المنتجة<sup>(١)</sup> دون الاعتماد على ظروف السوق ( اللهم فيما عدا السلع الزراعية التي يعرضها الفلاحون مباشرة في الاسواق فمذه تترك اثمانها ليحددها تفاعل قوى العرض والطلب ) .

وتؤدي النقود بهذه الصفة دوراً هاماً في المحاسبة الاقتصادية economic accounting التي تركز اساساً على الاثمان والنفقات ، اذ يمكن عن طريق ترجمة بيانات التكاليف في الخطة الانتاجية الى نقود كوحدة قياسية ، التغلب على مشكلة تجميع الوحدات الكمية غير المتجانسة ، كما يمكن ايجاد اساس لنظام اثمان لمختلف السلع والخدمات ، وفي ضوء هذا النظام تتحدد مجموعة العلاقات بين الجهاز المصرفي والقطاعات الانتاجية من جهة اخرى<sup>(٢)</sup> .

والنقود في الاقتصاد السوفيتي - ابتداء من وظيفتها كمقياس للقيم - تعمل

---

(١) يفرق البروفـور Baykov بين الدور الذي تؤديه النقود في كل من القطاع الاشتراكي وقطاع السكان في الاقتصاد الموفيتي فيقول « تؤدي النقود في القطاع الاشتراكي من الاقتصاد القومي السوفيتي وظيفة وحدة الحساب unit of account التي يعبر بها عن نفقات الانتاج ونفقات التشغيل . غير أن النقود في هذا القطاع تتميز أداة لتخطيط الانتاج والنفقات أكثر من كونها مقياساً للقيم ... أما فيما يتعلق بالسكان فإن النقود تؤدي في الاتحاد السوفيتي نفس الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تؤديها في ظل نظام المنافسة ، فيما عدا أنه لا يمكن تحويلها الى رأس مال منتج من خلال استخدام عمال اجراء . انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 417

V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit., p 118 ; L. Leon-tyev ; Political Economy. op. cit., pp 199 - 202

كوسيط في التبادل يتم عن طريقها نقل السلع الى من يحتاجها <sup>(١)</sup> وهذا الرباط بين السلع والحاجات رباط مخطط سواء تعلق الأمر بسوق السلع الانتاجية ما بين مختلف المشروعات او بسوق سلع الاستهلاك ما بين مشروعات التجارة وجمهور المستهلكين (٢) .

والنقود وسيلة للدفع يتم عن طريقها توزيع جانب من الدخل القومي في شكل مرتبات واجور على السكان العاملين ، وهي بهذا تستخدم في موازنة اجمالي هذه الاجور مع اجمالي قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة ، كما يتم عن طريقها تحويل جزء من ايرادات المشروعات الى ميزانية الدولة والجهاز المصرفي واعادة توزيع جزء من الدخل القومي بواسطة الميزانية على

(١) وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور فؤاد مرسى أن النقود في المجتمع الاشتراكي لا تستخدم كواسطة لمبادلة السلع من مالك لآخر ، وانما تستخدم كوسيلة لتوزيع المنتجات التي أعدت للتوزيع لا للبيع في سوق بثمن يتحدد بقيمة المبادلة وبالسلالة بين العرض والطلب . انظر :

د. فؤاد مرسى . النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٤٧

(٢) يذهب بعض الاقتصاديين من أمثال M. Lavigne الى اعتبار النقود أداة لتداول في قطاع الاستهلاك فقط حيث يتم شراء وبيع السلع الاستهلاكية نقداً ، أما في قطاع المشروعات فإن النقود تستخدم كأداة للحاسب فقط حيث يتم التعامل بين المشروعات الانتاجية بعضها البعض وبين هذه المشروعات من جهة والمشروعات التي تقوم بالتوزيع من جهة أخرى عن طريق التحويلات النقدية . إلا أن الرأي الغالب أنه لا توجد نفقة بين مجرى تداول سلم الانتاج وسلم الاستهلاك استناداً الى وحدة دورة الانتاج والتبادل في الاقتصاد السوفيتي وإلى وجود انتاج سامي فيه . فالوحدة النقدية سواء كانت ورقية أم كتابية تؤدي كافة وظائف البنوك . انظر في ذلك :

المشروعات لقيام باستثماراتها وكذلك على اوجه الاستثمار غير الانتاجية (١).  
وتستخدم الاجور في شكلها النقدي كحافز مادي لتنمية الانتاجية في  
العمل وذلك عن طريق ايجاد فروق في معدلات الاجور النقدية التي تدفع  
للعامل wage differentials. فهذه المدفوعات النقدية هي الوسيلة لتحقيق  
هذه الفوارق الاجرية وتنمية الحوافز المرغوب فيها. وعلى الرغم مما قد يقال  
من ان المدفوعات العينية للعامل يمكن ان تحقق نفس الهدف، الا أنه يؤخذ  
عليها انها تحد من حرية اختيار العامل للسلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة  
في حين يهيء الاجر النقدي للعامل فرصا اكبر لهذا الاختيار، ولذا فانه  
اكثر تنمية للحافز على الانتاج (٢).

Marie Lavigne ; Les Economies Socialistes, Sovietique et  
Europeennes. Collection U. Serie Sciences Economique. Librairie  
Armand Colin, Paris 1970 p 346 ; Svarc (G.) Les Fondements  
economiques de la circulation de la monnaie scripturale. L'U.  
R. S. S. et Les Pays de L'Est, 1962 No. 4 pp 87 - 88 ; Allan G.  
Gruchy ; Comparative Economic Systems Houghton Mifflin Co.  
ed. 1966. pp 764 - 765

#### وانظر ايضا :

د. صبحي تادرس قريشه ، الدور التمويلي والرقابي للجهاز المصرفي ، محاضرات معهد

الدراسات المعرفية ١٩٦٨ ص ١٦

G. Halm ; Economic Systems. A Comparative Analysis. (١)  
Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968, p 20 ; R. W. Davies : The  
Development... cp. cit., p 142

V. A. Vorobyev ; The Planning... op. cit. p 118 ; M. Dobb (٢)  
Soviet Economic... op. cit., pp 388 - 389 ; M. L. Seth ; Theory  
and Practice of Economic Planning, 4th ed. S. Chand & Co.  
New Delhi 1969 pp 70 - 71

وتستخدم النقود في الاقتصاد السوفيتي أيضا كخزن للقيم store of value بحكم كونها تتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلة وباعتبارها « سند ملكية خاصة يتسم بالعمومية ويعطى حامله الحق في الحصول على كل ما يمكن تملكه في السوق » (١).

وطالما انه يتعذر تحقيق التوافق بين مواقيت تلقي النقود ومواقيت انفاقها . غير ان كتاب الاشتراكية ينكرون امكانية استخدام النقود لاغراض المضاربة او الاكتناز ، وانما يسلّمون بإمكان حجزها عن التداول في صورة مدخرات ، فالدخول النقدية للسكان يمكن ايداعها في بنوك الادخار مقابل

= وفي هذا المقام أوضح « لانجه » أن حرية اختيار المستهلكين في المجتمع الاشتراكي تختلف عن تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك في اقتصاد السوق . فحرية اختيار المستهلكين إنما تعني حرية المستهلكين في توزيع دخولهم فيما بين مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة . أما تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك فانها تعني أن يوجه الانتاج وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات هؤلاء المستهلكين عن طريق الائتمان وهكذا فانه من المتصور أن توجد حرية اختيار دون أن توجد تفضيلات المستهلكين وذلك في كل حالة يسمح فيها للمستهلكين باتفاق دخولهم كيفما يشاءون ووفقا لأئتمان محددة دون أن يكون لطلبهم أي تأثير على قرارات الانتاج ، تلك القرارات التي تنفرد باتخاذها السلطات العليا في الدولة . ومع ذلك يمكننا القول أن افتراض وجود سيادة المستهلك في اقتصاد السوق قد أصبح محل شك كبير ، لذا إن سيادة المنتج قد حلت في واقع الأمر محل سيادة المستهلك نظرا لقدرة المنتجين على التأثير على رغبات المستهلكين وأذواقهم باستخدام وسائل الدعاية والإعلان التي أصبحت تشكل جزءا هاما من النفقات الاتاجية . انظر :

Oskar Lang & Fred. Taylor ; On the Economic Theory of Socialism. (Benjamin E. Lippincott, ed.) The University of Minnesota Press 1938 , pp 95 . 96

(١) د. محمد دويدار : محاضرات في الاقتصاد . المرجع السابق ص ١١٠ - ١١٤

فائدة محددة ، كما يمكن توظيفها في شراء سندات حكومية تدر فائدة ذات سعر محدد ، كما ان النقود تعتبر وسيلة التراكم التي يتم عن طريقها تكوين المشروعات لاحتياجاتها وتحويلها لجزء من أرباحها إلى ميزانية الدولة (١) .

والنقود في الاقتصاد السوفيتي تعتبر وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن علاقاته التجارية وغير التجارية مع الدول الاشتراكية الأخرى وعدد آخر من البلدان الرأسمالية (٢) .

ومن هذا يتضح أن وظائف النقود في الاقتصاد السوفيتي لا تختلف عنها في اقتصاد السوق . غير أن هناك من الاقتصاديين من يرى أن النقود في النظم الاشتراكية لا تتمتع بتلك الأهمية الخاصة التي تحتلها في النظام الرأسمالي والتي تستمد من أهمية الدور الذي يلعبه جهاز الأمان فيه ، فالنقود هي الأساس الذي يركز عليه جهاز الأمان ، أو هي الوسيط الذي يباشر هذا الجهاز عن طريقه دوره الهام في توجيه الانتاج وتنظيمه وتوزيعه (٣) .

ومن ناحية أخرى فإن نطاق عمل النقود في الاقتصاد المخطط يضيق عنه في اقتصاد السوق نتيجة لضيق نطاق الانتاج السلعي في الأول عنه في الثاني

---

(١) H. Schwartz ; Russia's.. op. cit., pp 468 - 469

Charles Bettelheim : Studies in the Theory of Planning (٢)  
Asia Publishing House. London, 1961. pp 74 - 78; Krondrod (Ja)  
Les Fonctions de la Monnaie en Economie Socialiste. L'URSS  
et Les Pays de L'Est. 1961, No. 1 pp 111 - 113 ; L. Leontyev :  
political Economy, op. cit., p 201

(٣) د. محمد زكي شافعي ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٥ .

فالأراضي والموارد الطبيعية والمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمناجم تخرج عن نطاق السلع ، ومن ثم لا تستخدم النقود كأداة للمبادلة فيما يتعلق بها (١) .

### المبحث الثاني

#### الائتمان : أسس تكوينها ووظائفها في الاقتصاد السوفيتي

أن المشكلة الأساسية التي يعنى بها الاقتصاد المخطط هي كيفية توزيع الموارد الإنتاجية المتاحة التي تعمل على تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية . وهذه المشكلة تتطلب اتخاذ قرارين أولهما هو اختيار الحاجات التي سيتم اشباعها وفقا لأولويات معينة ، أما القرار الثاني فيتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية أى توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار فضلا عن توزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين الأنشطة المختلفة بالصورة التي تحقق الأهداف المخططة بأقل تكلفة ممكنة من وجهة نظر المجتمع ، هذا الأمر يتطلب اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للائتمان النسبية للموارد الإنتاجية ، وهذا يتطلب بدوره أن تعكس الائتمان القيمة الاجتماعية لهذه الموارد (٢) .

وفي الاقتصاد السوفيتي يستند أساس تكوين الائتمان إلى نظرية «ماركس» في القيمة وهي « أن الذي يحدد مقدار قيمة أية سلعة هي كمية العمل الاجتماعي الضروري ، أو وقت العمل اللازم اجتماعيا لإنتاجها . ولهذا فإن السلع التي تتجسد فيها كميات متساوية من العمل أو التي يمكن أن تنتج في وقت متساو

(٤) د. ذكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢) دكتور محمد دويدار ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي . ألفت بكية الانتصاد

والعلوم السياسية . بجامعة القاهرة في عام ٦٥ - ٦٦ ض ١٤٧

لها نفس القيمة (١) .

ويمكن التعبير عن مكونات القيمة عند ماركس في المعادلة التالية : —

$$ق = ر + م + ف \quad \text{حيث :}$$

$$ق = \text{القيمة} .$$

$ر =$  رأس المال ذي القيمة الثابتة constant capital أى قيمة استهلاك  
الأصول الإنتاجية والمواد الأولية التي استخدمت في إنتاج السلعة . وهذه  
القيمة تنتقل إلى قيمة السلعة من خلال العمل باعتباره العنصر الحى الذى  
يستخدم وسائل الإنتاج .

$$م = \text{رأس المال المتغير variable capital أى قيمة قوة العمل}$$

( قيمة الأجور ) .

$ف =$  الناتج الاجتماعى الصافى ويسمى ناتج المجتمع ، وهو يمثل وفقا  
لماركس استقطاعا من القيمة التى خلقتها قوة العمل .

وعند مواجهة قيمة أية سلعة بقيمة أخرى عند التبادل فإننا نكون بصدد  
قيمة المبادلة ، ويعتبر الثمن معبرا عن قيمة المبادلة بوحدة النقود

وقد نص برنامج اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٦١  
على أنه « يجب أن تعكس الأثمان ، إلى أبعد مدى ، مقادير العمل المبذول  
اللازم اجتماعيا وأن تضمن تغطية نفقات الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى بعض



الريخ لكل مشروع يباشر نشاطه بصورة عادية» (١).

ومع أن هذه هى القاعدة المتبعة (٢)، إلا أن الدولة قد تسمح بأن تبتعد الأثمان المخططة للسلع عن قيمتها بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقررة، أو أن تستخدم هذا الإجراء كحافز للمشروعات لكل تأخذ بأساليب فنية أكثر تقدما وتطورا، على أن يتم ذلك كله فى نطاق الخطة (٣).

V. Sitnin : Price Policy. Aims & Tasks, in Soviet (١)

Economic Reform Novosti Press Agency, 1966, pp 61-62 B.  
Bejousov : Price as a means of Planning the National Economy  
in Pricee Fomation in various Economies Macmillan 1967  
pp 135 - 136

(٢) ذهبت بعض الآراء المعارضة لقانون القيمة مثل آراء Maisenberg, Turetski الى القول بأن استثناء مؤيدى قانون القيمة لنظرية القيمة لما ركس فى تأييد آرائهم بالنسبة الى تحديد أثمان السلع فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس قيمتها هو استثناء غير سليم . اذ أن النظرية الماركسية فى هذا الشأن إنما تتعاقب بتعيين العناصر التى تحدد القيمة والأثمان فى اقتصاد رأسمالى تنافسى تتكفل قوى السوق فيه عن طريق الاثمان بلانامة نوع ما من التوازن فى اقتصاد القوى . ولذلك تفضل هذه الآراء ترك مجال واسع من الحرية والمرونة أمام المخططين وهم بصدد تكوين الاثمان وذلك حتى يتمكنوا من استخدامها بنجاح كاداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخططة فيما يتعلق بنمو الاقتصاد القومى واتجاهات هذا النمو المخططة على وجه الخصوص .

انظر فى تفصل ذلك :

A. Nove : The Soviet Economy George Allen & Uuwin Ltd.  
London 1965, pp 229-231

(٣) نيقولاى كوفال «أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد السوفيتى» دار

نشر وكالة نوفوستى ، موسكو ١٩٧٢ ض ٢٨٩

وفي الاقتصاد السوفييتي توجد أساسا ثلاثة أنواع متميزة من الأثمان المخططة هي : أثمان الجملة ، وأثمان التجزئة ، وأثمان المنتجات الزراعية التي تمثل في أثمان التسليم التي تسلم مزارع الدولة بمقتضاها منتجاتها إلى الدولة ، وهذه الأثمان تتفاوت حسب المناطق حتى يمكن مراعاة التغيرات في تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية ، ثم أثمان الشراء التي تحددها الدولة في المناطق ويعني بها الأثمان التي تتم وفقا لها مشتريات الدولة للمنتجات الزراعية من المزارع الجماعية ، وأخيرا أثمان المنتجات الزراعية في أسواق المزارع الجماعية والتي تتكون عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ، وإن كانت تتأثر بشكل مباشر بالأثمان الجارية في متاجر التجزئة الحكومية .

H. Hirsch :Quantity Planning & Price Planning in the Soviet= union ( W.N. Loucks ed. ) Philadelphia, University of Pennsylvania press, 1961, p 62 ; R. Belousov, op. cit., p 139

ويجدر بالذكر أن من أهم أوجه النقد التي وجهت إلى أثمان أموال الإنتاج - قبل إصلاح عام ٦٧ - أنها تعدد عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية . كان السبب الأساسي في ذلك يرجع إلى الرغبة في خفض مديري المشروعات الاشتراكية على استعمال الآلات والمعدات الحديثة وتطبيق أحدث المخترعات الفنية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي . ذكر V.Sitnin أن « هناك صناعات مثل صناعة الفحم وخام الحديد وغيرها من الصناعات الاستخراجية كانت خططها تنص على سير العمل فيها بخسارة ، رغبة أخرى لم تكن أثمان منتجاتها تعبر عن المقدار الفعلي للعمل المبذول اللازم اجتماعياً » . وقد كان من شأن استمرار هذا الوضع الغاء كل اعتبار لأثمان أموال الإنتاج عند حساب فائدة الاستثمار على مستوى المشروعات الفردية .

انظر في تفصيل ذلك :

Henri Denis & Marie Lavigne : Le Probleme Des Prix En Union Sovietique. Editions Cujas. Paris 1965 pp 81 . 88 ; V. Sitnin : Price Policy. op. cit., p 60

وسوق تتعرض فيما يلي لكيفية تكون أثمان الجملة والتجزئة .

### تكوين أثمان الجملة :

المقصود بأثمان الجملة تلك التي تقوم مشروعات الدولة على أساسها ببيع أو تسليم المنتجات من السلع والخدمات التي تنتجها إلى غيرها من المشروعات الاشتراكية .

ويوجد نوعان من أثمان الجملة هما : أثمان الجملة للمشروع enterprise wholesale prices وأثمان الجملة للصناعة industry wholesale prices<sup>(١)</sup> . أما النوع الأول وهو أثمان الجملة للمشروع فهي تلك التي يتخلى المشروع في مقابلها عن منتجاته إلى غيره من المشروعات الإنتاجية أو المشروعات الإيشائية أو هيئات تصريف المنتجات . ولا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين اثمان الجملة للمشروع ما بين اثمان السلع الإنتاجية واثمان السلع الاستهلاكية . وتتكون هذه الاثمان من عنصرين هما : نفقة الإنتاج<sup>(٢)</sup> وهامش الربح .

H. Hirsch: Quantity Planning... op. cit., p 163 ; A. Nove. (١)  
The Soviet Economy. op. cit., p 135 ; U. N., Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union. New York. 1965, p 128

### (٢) تتكون نفقة الإنتاج من :

تكاليف المواد الأولية والوسيلة والنهائية المستخدمة في الإنتاج .  
\* النفقات المنصرفة على الطاقة والوقود والخدمات المقدمة من المشروعات الانتاجية الأخرى .

\* نفقات الاجور والمرتبات ومدفوعات التأمين الاجتماعي والنفقات الادارية .

\* قيمة انتعاطات انخفاض قيمة أدوات الإنتاج الثابتة .

\* فوائد القروض المعقودة مع بنك الدولة .

وليس المقصود بنفقة الإنتاج هنا نفقة الإنتاج الفعلية ذلك أن أى نظام لئمن البيع مستندا إلى نفقة إنتاج المشروع لن يؤدي إلى تحقيق أى كفاءة في استخدام الموارد ، إذ لن يتوفر لدى المشروع أى حافز لتخفيض نفقة الإنتاج ما دام سيحصل على ثمن للسلعة المنتجة يغطي نفقات إنتاجها أيا كانت الكفاءة التي يتم بها هذا الإنتاج . ولذلك يؤسس الاقتصاد السوفيتي هذا النوع من الأثمان على نفقة الإنتاج المتوسطة <sup>(١)</sup> في الفرع الذي ينتمى إليه المشروع على مستوى الدولة كلها (sobestoinost) (٢) ، بالإضافة إلى هامش معين للربح . فكل مشروع يعمل بشكل طبيعي لابد وأن يكون لديه مستوى من الربح يضمن له الاستمرار في تجدد الإنتاج الموسع ودفع مقابل الأصول الإنتاجية ( من ٥ ٪ إلى ٦ ٪ من قيمتها في المتوسط ) وتحديد مخصصات لصندوق الحوافز (٣) .

= \* تكاليف نقل السلعة الى الجهة التي تستخدمها اذا تحملها المشروع المنتج لها .

(١) يتم حساب نفقة الإنتاج المتوسطة على أساس المعدلات الفنية المتوسطة التي تبين السكمية من كل عنصر من عناصر الإنتاج ( بما فيها العمل ) اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج . وبضرب هذه السكمية في ثمن العنصر ينتج الجزء من النفقة الخاص بهذا العنصر . وبإضافة أثمان كميات عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج يمكن الحصول على النفقة المتوسطة للإنتاج .

(٢) انتقد بعض الكتاب من أمثال D.Kondrashev قاعدة تأسيس أثمان سلع الإنتاج على متوسط النفقة لسكافة المشروعات العاملة في الفرع إنتاجي لما تؤدي إليه من جعل بعض المشروعات وهي التي تعمل أحوالاً ظروف الإنتاج تحقق خساره نتيجة لنشاطها لا حيله لها في تجنبها وبالتالي تعتمد اعتماداً منظماً على دعم : الحكومة لها .

G. Grossman : Industrial Prices in the U. S. S. R. Am. (٢)

Econ. Rev. May 1959, pp 50 - 64 : V. Sitnin : Price Policy.. op. cit., p 64 ; U. N. , Basic Principles... op. cit., p 126

أما النوع الثانى وهو أثمان الجملة للصناعة فهى تلك التى تبيع مشروعات الدولة أو هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة على أساسها منتجاتها إلى غيرها من مشروعات الدولة وكذلك إلى الهيئات القائمة بتوزيع المنتجات سواء كانت تابعة للدولة أو للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتتحدد اثمان الجملة للصناعة على أساس اثمان الجملة للمشروع التى تضاف إليها نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع التى تتحملها هيئة التوزيع بالجملة التابعة للصناعة محل البحث ونسبة أخرى كربح لهذه الهيئة . وهذا الثمن هو الذى يؤخذ فى الاعتبار عند قيد اثمان هذا السلع فى حسابات المشروعات المسوكة لدى بنك الدولة . هذا هو الحال بالنسبة لأثمان الجملة للصناعة فيما يتعلق بسلع الإنتاج ، أما بالنسبة لسلع الاستهلاك فإنه يضاف إليها عنصر هام هو الضريبة على رقم الأعمال والتى تعفى منها سلع الإنتاج فى نطاق اثمان الجملة للصناعة وذلك باستثناء البترول والغاز الطبيعى والطاقة الكهربائية ، فهذه سلع إنتاجية تحمل بالضريبة . (١)

وقد قامت الحكومة السوفيتية فى أول يوليو ١٩٦٧ بوضع جدول لأثمان الجملة لعدد من السلع الصناعية يتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين سلعة . وقد اتخذت أثمان التكلفة لعام ١٩٦٥ أساسا لحساب اثمان الجملة (٢) . وقد أسفر ذلك عن زيادة قدرها حوالى ٢٥ ٪ فى متوسط مستوى الأسعار ، وعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار البترول ٢٣ ٪ وخام الحديد ١٢٧ ٪ والقمح ٧٨ ٪.

(١) A. Novs : The Soviet Economy. op.cit. , p 140

نيكولاي كوفال ، أسس تخطيط ٥٠٠٠ المرجع السابق من ٢٩٠٠ .

(٢) نفس المرجع من ٢٩٢ ، وانظر أيضا ،

Loucke & whitney : Comparative .., op. cit., pp 476 - 4٧7

والمعادن ٤٣٪ / والخشب ٥٪ (١).

### تكوين أثمان التجزئة :

ويقصد بهذه الأثمان تلك التي تبيع بها هيئات التوزيع بالتجزئة التابعة للدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية السلع الاستهلاكية المختلفة للسكان .

وتتمثل قاعدة الكفاءة في تحديد أثمان التجزئة للسلع الاستهلاكية في ضمان تصفيه السوق market clearing بمعنى أن هذه الأثمان ينبغي لها أن تحقق التعادل بين الطلب على كل سلعه وبين العرض المتاح لها . ويعتبر ضمان موحد لأثمان التجزئة للسلع المتشابهة واحد من أهم مبادئ تخطيط أثمان التجزئة ، ولهذا تحدد أثمان تجزئة موحدة متوسطة على مستوى الاتحاد السوفيتي للسلع الغذائية الأساسية . وهناك سلع مثل الاثاث والأنبذة تحدد لها أثمان تجزئة موحدة في حدود كل جمهورية اتحادية حيث يؤخذ في الاعتبار اختلاف ظروف الانتاج والاستهلاك في كل منطقة (٢).

وتتكون أثمان التجزئة من أثمان الجملة للصناعة بالنسبة لأموال الاستهلاك (والتي تتضمن الضريبة على رقم الاعمال) بالإضافة نسبة معينة منها في مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين (اجور عمال التوزيع - نفقات التخزين ... الخ) وكذلك نسبة أخرى كربح للهيئات التي تتولى القيام بهذا التوزيع ولا يتوقف اثمان بيع التجزئة على تكلفة انتاج السلع موضوعها ، وإنما تحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل بين القيمة النقدية للنتاج المخطط من السلع

(١) W. Wilczynski - Profit, Risk and Incentives Under Socialist Economic Planning. Macmillan 1973, p 95

(٢) نيقولاي كوفال ، أسس تخطيط . المرجع السابق ص ٢١٠

الاستهلاكية التي ستطرح للبيع وبين الدخل النقدية الشخصية للسكان التي يتوقع منهم إنفاقها في أسواق التجزئة ، وبعبارة أخرى يجب أن تزيد القيمة النقدية لهذه السلع عن نفقات إنتاجها بالقدر الذي يساوي مجموع الأجور في كافة القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي (١) . ولذلك فإن المخططين سوفيت يقومون بتحديد المستوى العام لانمان التجزئة في قطاع الدولة عن طريق المقارنة بين ميزانين تخطيطيين أولها هو ميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان والذي يتضمن المصادر المختلفة ( وهو ماسوف تتناوله تفصيلا عند تعرضنا لهذا الميزان كأحد الموازين التركيبية ) ، وثانيها هو ميزان الموارد والاستخدامات للسلع الاستهلاكية والخدمات والذي يتضمن الموارد المتعددة للسلع الاستهلاكية ( الإنتاج التجاري - الأشكال المختلفة من المخزون - الاستيراد ) وتوزيعها ( أما في صورة مبيعات إلى السكان أو إضافتها إلى المخزون أو تخصيصها للقوات المسلحة والهيئات التابعة للدولة أو لأغراض التصدير . الخ ) ، وعن طريق هذين الميزانين يمكن المخططين تحديد مستوى الأمان التي يتم عنده بيع الكميات المخططة من السلع الاستهلاكية بحيث تمتص المبالغ النقدية الموجودة تحت يد السكان والمتوقع إنفاقها في أسواق هذه السلع (٢) .

J. Lipinski : The Correct Relation Between Prices (١)  
of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in  
(D.C. Hague ed.) Price Formation in Various Economies.  
Proceedings of a Conference Held By the I. E. A. Macmillan,  
1967, p 108

M. Bornstein : The Soviet Price System. in The Soviet (٢)  
Economy A Book of Readings (Bornstein & Fustfeld ed.)  
Homewood Illinois 1962, p 118

( شكل رقم ٢ )

شكل يوضح التركيب الداخلى لثمن أحد المنتجات الصناعية

هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجزئة	الضريبة على رقم الأعمال	هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة	هامش للربح	النفقة الكلية للانتاج
			ثمن الجملة للمشروع	
			ثمن الجملة للصناعة	
			ثمن التجزئة	

٩٢ = روبل

نفقة إنتاج المصنع (١)

٨ =

مدفوعات غير إنتاجية (٢)

١٠٠ =

النفقة الكلية (٣) = (١) + (٢)

٥ =

هامش الربح (٤)

١٠٥ =

ثمن الجملة للمشروع (٥) = (٣) + (٤)

٥ =

هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة (٦)

٢٠ =

الضريبة على رقم الأعمال (٧)

١٣٠

ثمن الجملة للصناعة (٨) = (٥) + (٦) + (٧)

١٠ =

هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالتجزئة (٩)

١٢٠

ثمن التجزئة (١٠) = (٨) + (٩)



ويتضح من تكوين أثمان التجزئة ان الضريبة على رقم الاعمال تمثل الفرق بين نفقات الانتاج والتوزيع والربح من ناحية وائمان التجزئة من ناحية أخرى ، ولذلك فان هذه الضريبة تعتبر نتيجة لتحديد اثمان السلع الاستهلاكية عند مستوى معين هو مستوى النوازن وليست عنصراً محدد سلفاً يضاف الى العناصر الاخرى المكونة لهذا الثمن (١).

ومن هنا يتضح الدور الهام الذى تمارسه الضريبة على رقم الاعمال كأداة تعمل على تحقيق النوازن فى سوق السلع الاستهلاكية . فمن التجزئة لا يتأثر تأثيراً مباشراً بالتغيرات التى تحدث فى نفقات انتاج السلعة ، وانما يتأثر هذا الثمن بالسياسة المقررة لأثمان أموال الاستهلاك والتى تنحصر فى اقامة النوازن بين عرض هذه الاموال والطلب عليها . والوسيلة الرئيسية لاجداث التأثير المطلوب فى الثمن هو التغير فى معدل الضريبة على رقم الاعمال وبالإضافة إلى هذه الوظيفة الاساسية للضريبة ، فهى تستخدم كأداة لتشجيع الطلب على سلع معينة بذاتها أو على العكس لصرف الطلب عن هذه السلع الضرورية مثل الاحذية منخفضة نسبياً ، فى حين أنها ترتفع على السلع التى ليست لها أهمية قومية مثل الفودكا . وتستطيع الدولة عن طريق الاسعار التفاضلية للضريبة التحكم فى مستوى الارباح فى مستوى الارباح فى المشروعات التى تنتج نوعاً واحداً من المنتجات مع تفاوت تكاليف انتاجها من مشروع لآخر نتيجة اختلاف مستويات التجهيز الفنى أو نوعية المواد المستخدمة أو الظروف

---

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 142 ; M. Dobb (١)  
Soviet Price Policy. A Review in Papers on Capitalism,  
Development Planning Routledge & Kegan Paul 1967, p183

المناحية ... الخ<sup>(١)</sup> .

وظائف الائتمان :

وبعد ان تعرفنا على أسس تكوين الائتمان بأنواعها المختلفة يمكننا ان نلخص الدور الذي تؤديه في الاقتصاد السوفيتي في الوظائف التالية :

أولا — تستخدم الائتمان في تخصيص الموارد allocation of resources بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة وبالتالي فانها تؤثر في نمط الانتاج ، خاصة وأن ائتمان الجملة قد أصبحت — بعد اصلاح نظامها عام ١٩٦٧ — تعكس الى حد كبير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج الساعة . وبالنسبة لسلطات التخطيط فإن الائتمان تؤثر في اختيارها للمعاملات الفنية technological coefficients اللازمة للتخطيط العيني كما ان الوحدات الاقتصادية تعطى قدرا من الحرية في تحديد مدخلاتها ومخرجاتها حيث يتعذر من الناحية العملية تحديد كل هذه التفصيلات الصغيرة مركزيا ، وهنا تتدخل الائتمان ( سواء أئتمان الناتج او ائتمان عناصر الانتاج ) لارشاد مثل هذه الوحدات الى اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاختيار بين عناصر الانتاج البديلة والمسموح بالاختيار فيما بينها بقصد تخفيض نفقات الانتاج المتوسطة بشرط الا يكون لذلك أثر غير موات على جودة الانتاج . وهكذا تكمل الائتمان قرارات المخططين في هذا الخصوص في توجيه ادارة الوحدة الاقتصادية نحو افضل طرق الانتاج الممكنة لتحقيق الاهداف المخططة<sup>(٢)</sup> .

---

Soviet Financial System. op. cit, pp 179-180

(1)

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي : المرح السابق ص ١٥٠ .

ثانيا - ان الائتمان كاداة للمحاسبة accounting device تعطى كل وحدة من وحدات الانتاج المادية تعبرا قيميا يسمح بتجميعها او بمقارنتها ببعضها البعض بسهولة على الرغم من عدم التجانس المادى لهذه الوحدات ( ومن ذلك مقارنة اجمالى الاجور المدفوعة للسكان خلال فترة معينة مع اجمالى ثمن السلع الاستهلاكية المتاحة للبيع فى الاسواق خلال نفس الفترة ) وتظهر أهمية هذه الوظيفة - وهى اعطاء تعبير نقدى للوحدات المادية المختلفة من السلع - عند القيام بتحضير الخطة خاصة عند محاولة التنسيق بين اجزائها بقصد ازالة التناقض بين الاهداف المختلفة تم بين الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها ، وهو ما سوف نتعرض له فى الجانب الخاص بالموازن القيمية ودورها فى تحقيق تناسق الخطة (١).

ثالثا - تؤدي الائتمان عدة وظائف ترتبط جميعها بانتاج واستهلاك المنتجات الاستهلاكية . فائتمان هذه المنتجات هى التى تحدد مستوى الدخل الحقيقية للأفراد أى مانستطيع الدخل النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات كما تحدد ائتمان المنتجات الاستهلاكية ايضا نمط توزيع الجزء من الدخل القومى الذى يخصص للاتفاق الاستهلاكي ، وتعمل الائتمان الى حد ما على تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع الاستهلاكية سواء بالنسبة

---

John Michael Montias : Price-Setting Problems in the Polish = Economy. The Journal of political Economy. Vol. LXV No 6 Dec. 1957, p 488 ; Bela Balassa ; The Hungarian Experience in Economic planning. New Haven. Yale University press. 1959 p 94 ; Bornstien ; The Soviet price System. op. cit., pp 115 - 116

(١) أنظر ص ١٣٢ من هذه الدراسة وما بعدها.

كل السلع او بالنسبة لساعة معينة ، وكذلك بصفة اقليمية او زمنية . وتعتبر ثمان المنتجات الاستهلاكية اداة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الى ايرادات ميزانية الدولة ممثلا فى الضريبة على رقم الاعمال (١) .

رابعا - تستخدم الائمان كأداة لتوزيع الدخل بين المدينة والريف ، حيث تتحدد شروط المبادلة عن طريق العلاقة بين ائمان كل من المنتجات الزراعية الصناعية (٢)

خامسا - تستخدم الائمان لتحقيق الرقابة على نشاط المشروعات الانتاجية ومدى انجازها للاهداف المرسومة لها حيث يتعذر تماما استخدام وحدات لقياس العيني فى تحقيق هذه الرقابة وذلك عند تعدد منتجات المشروع الواحد ويستلزم لقيام الائمان بوظيفة الرقابة على نشاط المشروع أن تكون ثابتة لمدة طويلة حتى تسهل مهمة المفاضلة بين انتاج المشروع ونفقاته من سنة الى اخرى ، وان تتساوى مع المتوسط المخطط لنفقات الانتاج فى كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى معين او قريية منها وذلك حتى يمكن تقدير مدى ابتعاد نفقات مشروع معين عن المتوسط السائد فى الفرع الذى ينتمى اليه والمبررات التى ادت الى هذا الابتعاد . وبالإضافة الى ذلك فان بقاء ائمان منتجات المشروعات التى تعمل فى صناعه معينة عند مستوى قريب من متوسط نفقات الانتاج فى هذه الصناعة انما يسمح لغالبية هذه المشروعات بتحقيق أرباح قليلة أو حديه الأمر الذى يدفع ادارتها الى العمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تحسين كفاءتها الانتاجية ، وذلك لأن الأرباح الكبيره تجعل المشروع فى غنى عن الاتجاه الى بنك الدولة طلبا لائتمانه ، ومن ثم تهدر استخدام الرقابه المصرفيه كوسيلة فعاله من وسائل الرقابة على نشاط المشروعات (٣) .

M' Bornstien ; The Soviet Price System. op. cit., p117 (١)

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٣) د. أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكي . المرجع السابق ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

سادساً - تؤثر العلاقة بين أثمان السلع الانتاجية من جهة وبين الأجور التي يحصل عليها المشتركون في الانتاج من جهة أخرى في الاختيار بين الفنون الانتاجية بتحديد نفقة استبدال السلع الرأسمالية بالعمل في مجال الانتاج أو الحصول على إنتاج إضافي عن طريق استخدام عمل إضافي مباشر بدلاً من استخدام مزيد من الآلات أو الوقود أو الطاقة أو المواد ( مع افتراض أن نسب استخدام هذه العناصر قابلة للتغيير ) (١) .

سابعاً - وتقوم الأثمان في سوق العمل بدور مشابه لدورها في السوق الاستهلاكي ، فالأجور ( أو بمعنى الفوارق الأجرية ) تستخدم من أجل توجيه العمل وتوزيعه حسب العبارات المختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية أو الفروع وكذلك على المناطق الجغرافية المختلفة في الدولة (٢) .

ثامناً - وأخيراً فإن قيام التجارة الخارجية بين الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الأجنبية يحتم استخدام الأثمان لإمكان المقارنة بين الصادرات والواردات في صورة قيمية في ميزان المدفوعات .

Hans Hirsch : Quantity Planning.. op. cit., p 50 : G. Halm :==  
Economic Systems. op. cit., pp 271 - 273 ; G. Grossman : Industrial  
Prices in the U. S. S. R , op. cit., p 57 ; B. Balassa : The  
Hungarian.. op. cit., pp 93 - 94

(١) د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي . المرجع السابق ص ١٤٨

M. Dobb : An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge  
& Kegan paul. London 1960. Chapter VI p 77 ; Jan Lipinski :  
The Correct Relation.. op. cit., p 107 ; Bela Balassa : The  
Hungarian Experience in Economic planning. op. cit., p 94

Ibid., pp 94 - 95 ; J. M. Montias ; price-setting . op. (٢)

cit., p 488 ; M. Rorustion : The Soviet.. price System, op. cit. p 116

والآن نخلص مما تقدم إلى أن الثمن هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة .  
وتحدد هذه القيمة وفقاً لوقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها . وأنه إذا  
ما تحدد ثمن الوحدة من كل ناتج من المنتجات المختلفة فإنه يصبح في الإمكان  
تصوير الكميات العينية ( سواء كانت سلعاً إنتاجية أم سلع استهلاكية ) في  
صورة نقدية توضع موازين قيمية يمكن بواسطتها تحقيق التناسق الداخلي  
للخطة ، كما يصبح في الإمكان أيضاً حساب التيارات المالية ( نقدية وإئتمانية )  
اللازمة لمقابلة التخصيصات العينية وهذا هو ما يعهد به إلى الجهاز المصرفي  
الذي يتولى مهمة التخطيط النقدي والإئتماني على مستوى الاقتصاد القومي ،  
ثم تنفيذ هذه الخطط وفقاً لمقتضيات الخطة الاقتصادية القومية .



## الفصل الثاني

### هيكل الجهاز المصرفي ووظائفه بصفة عامة

بعد أن تعرفنا في الفصل الأول على الوظائف التي تؤديها النقود والأمان فإن اهتمامنا سوف ينصب الآن على الجهاز الذي يهتم أساساً بالنقود والتخطيط المالي ، وهو الجهاز المصرفي .

ولذلك فأننا سوف نبدأ في هذا الفصل بالتعرف على المراحل التاريخية لتطوره منذ عام ١٩١٧ وذلك من خلال استعراض سريع لتطور الاقتصاد السوفيتي ، ثم نتعرف بعد ذلك على الهيكل الحالي للجهاز المصرفي والوظائف التي تمارسها وحداته بصفة عامة .

ومن ثم فإن هذا الفصل سوف يضم مبحثين يتناولان الموضوعين التاليين :

المبحث الأول : ويتضمن استعراض لتطور الجهاز المصرفي السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

المبحث الثاني : ونتعرف من خلاله على الهيكل الحالي للجهاز المصرفي السوفيتي ووظائفه بصفة عامة .



## المبحث الاول

### تطور الجهاز المصرفى السوفيتى منذ عام ١٩١٧

كان اندلاع الثورة الاشتراكية فى روسيا فى ٢٥ اكتوبر ١٩١٧ (١) تحت قيادة « لينين » نقطة تحول بارزة فى تاريخها . فقد نشبت هذه الثورة والحرب العالمية الاولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) تقرب من نهايتها . وكان اقتصاد روسيا وما ليتها فى ذلك الوقت - على نحو ما وصفها به بعض الكتاب السوفيت - « فى مركز دقيق وعلى حافة الهاوية » فالشلل الاقتصادى والفوضى النقدية والعجز الهائل فى الميزانية والديون الخارجية والداخلية الضخمة ، كانت تشكل قسبات اقتصاد روسيا القيصرية فيما قبل الثورة (٢) . وكان الاقتصاد الروسى حتى عام ١٩١٤ يعتبر اقتصاداً زراعياً ذى مستوى فى منخفض ، وكان التراكم الرأسمالى الداخلى ضئيلاً ، وكان التوسع الصناعى يشق طريقه من خلال استثمارات رأس المال الأجنبى (٣) .

---

(١) وذلك طبقاً للتقويم الروسى القديم و ٧ نوفمبر طبقاً للتقويم الأوروبى الغربى الذى اتبع فى الاتحاد السوفيتى منذ ٧ فبراير ١٩١٨ .

(٢) Soviet Financial System. op.cit., pp 70 - 71

(٣) R.W. Davies : The Development .. op . cit. , p 3

وبوضح الجدول التالى معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى G.N.P. فى روسيا فى الفترة السابقة على عام ١٩١٣ بالمقارنة ببعض الدول الأخرى التى تومف اقتصادياتها باقتصاديات السوق .

وقد كانت حاله الاقتصاد الروسى فى بداية الثورة تنعكس على الجهاز المصرفى الذى كان يتكون من بنوك ذات رأسمال مشترك أغلبه مملوك للأجانب كما أنه كان يعمل لخدمة الصناعات الجديدة فى المدن الصناعية الرئيسية (١).

وقد أدرك « لينين » أهمية الدور الذى سيعهده إلى البنوك فى إرساء دعائم النظام الاقتصادى الجديد ، فقد كتب فى شهر أكتوبر عام ١٩١٧ ( قبل قيام الثورة ) أنه « لا سبيل إلى بناء الاشتراكية بدون وجود بنوك

( متوسط المعدلات السنوية )

الدولة	الاجالى. %	بالنسبة للفرد. %
روسيا	٢٥	١٠
المملكة المتحدة	٢٢	١٣
فرنسا	١٦	١٤
ألمانيا	٢١	٨
اليابان	٤٨	٣٨
الولايات المتحدة	٤٣	٢٢

\* ١٨٦٠ - ١٩١٣ بالنسبة لروسيا ١٨٧٨ - ١٩١٣ بالنسبة لليابان ، ١٨٧٠ - ١٩١٧ بالنسبة لباقي الدول .

انظر :

For Russia : Raymond Goldsmith : The Economic Growth of Tsarist Russia, 1860 - 1913 in Economic Development & Cultural Change. April 1961, pp 472 - 473 ; Western European Countries and The U. S. A. Angus Maddison, Economic Growth in the West Twentieth Century Fund 1964. pp 28 , 30 ; Japan, Bank of Japan Historic Statistics of the Japanese Economy 1962

R. W. Davies : The Development... op. cit., p 3

(١)

كبيرة» (١). ومن هنا قامت الحكومة بعد نجاح الثورة مباشرة بالاستيلاء على بنك الدولة الروسى وكان يباشرو وظيفة البنك المركزى ، وتركت البنوك الخاصة تحت إدارة أصحابها مع اقرار رقابة العمال على نشاطها (٢). إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة مقاومة المسئولين عن إدارة هذه البنوك للرقابة العمالية ، ولذلك سارعت الحكومة واتخذت قرارها فى ١٤ ديسمبر ١٩١٧ بتأميم البنوك التي كانت قائمة وقتذاك وأدجتها جميعاً فى بنك واحد أطلق عليه اسم « بنك الشعب Narodnyi Bank » رغبة منها فى التحكم فى الإنتاج (٣).

وكانت الحكومة قد قامت أيضاً فى ٨ ديسمبر ١٩١٧ - بعد تأميم الأرض - بتصفية بنك أراضى النبلاء وبنك أراضى الفلاحين اللذين أقيما فى عهد القيصرية لتدعيم مركز أصحاب الأراضى والمزارعين الاغنياء

---

(١) K. N. Plotnikov : The Financial & Credit System of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit. p 55

(٢) كانت توجد بنوك عقارية للاقراض طويل الأجل ( ١٢ بنك كبير وقلة من البنوك الصغيرة ) كما كانت توجد بنوك تجارية ذات رأسمال مشترك للاقراض قصير الأجل ( ٤٦ بنك يتبعه ٨٢٢ فرما ونوكيلا ) وأكثر من ١٠٠٠ جمعية للائتمانات المشتركة mutual credit Societies وكانت هذه الجمعيات تختص بتمويل الصناعات الصغيرة ، وكان رأس مالها يتكون من رسوم العضوية والفائدة على القروض التي تمنحها والائتمان الذي تحصل عليه من البنوك الأخرى والمساعدات المالية المجانية من الدولة .

انظر فى ذلك :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 31

Soviet Financial System, op. cit., p 76 ; R. W. Davies : (٣) The Development... op. cit., p 15

(الكوليك) (١).

ولم يجعل « ليتين » بمصادرة أو تأميم المشروعات الصناعية والتجارية القائمة فقد كان يدرك أن « البروليتاريا المنتصرة » لم تكن تملك الخبرة الإدارية أو الأجهزة المناسبة القادرة على القيام بتسيير وإدارة المشروعات والإشراف الإقتصادي على البلاد. ولذلك فإنه دعا الى تنظيم نوع من رأسمالية الدولة State capitalism يسمح فيه لأصحاب هذه الصناعات بإدارتها والإشراف على شئونها تحت الرقابة العمالية التي أنشئت في كل مشروع.

إلا ان الدولة قامت اعتباراً من مايو ١٩١٨ بتأميم بعض الصناعات ، كما

---

= ويذكر الاستاذ Baykov أن تأميم البنوك في الفترة الانتقالية كان له أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية ، إذ استفادت الحكومة الدوفيتية من الخطأ الذي ارتكبه « كوميون باريس » حين تراخى في الاستيلاء على البنك القومي الفرنسي تاركا الثروة التي تجمعت فيه في أيدي الثورة المضادة . وقد ذكر الاستاذ « فينوجرادوف » أن الأبطال في تأميم البنوك ، كما تشير بذلك تجربة « تركستان » قد خلق صعوبات إضافية ، إذ لم تؤمم البنوك هناك الا في الفترة من ابريل الى يونيو ١٩١٨ ، وقد استغلت طبقة البورجوازية هذا الوقت في القيام بتخريب مالي على نطاق واسع ورفضت البنوك الخاصة تمويل المؤسسات التي خضعت للرقابة العمالية ، كما عطلت دفع أجور العمال والمستخدمين ، وعمل الرأسماليون على سحب رؤوس أموالهم من البنوك .

انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 32 ; Soviet Financial System. op. cit. p 75

فينوجرادوف ، التأميم الاشتراكي للصناعة والبنوك . دار التقدم . موسكو ( بدون تاريخ ) ص ٣٤ .

(١) Soviet Financial System. op. cit. p 76 : A. Baykov  
The Development... op. cit., p 34

أعلنت تأميمها للنشاط التجارى الداخلى بالنسبة لسلع معينة ، كما أعلنت تأميم النشاط المتعلق بالتجارة الخارجية ، وقد ذكر Dobb أن السبب فى تأميم ٥٠٪ من الصناعات التى تم تأميمها فى الشهور الأولى من الثورة كان بسبب اتجاها أصحابها إلى تخريبها أو بسبب اخفائهم المواد الخام والامتناع عن سداد أجور العمال وذلك رغبة منهم فى تعطيل الانتاج واحداث انهيار اقتصادى (١) . وقد وصل عدد المشروعات المؤممة فى شهر أغسطس من نفس العام إلى حوالى ثلاثة آلاف مشروع كلها تقريبا من الصناعات الكبيره ثم شمل بعد ذلك المشروعات المتوسطة ، وفى النهاية لجأت الحكومة إلى تأميم المشروعات الصغيرة ابتداء من تلك التى تستخدم أكثر من ٥ عمال وآله واحدة . وقد وصف « لينين » عملية تنفيذ التأميم الاشتراكى على هذا النطاق الواسع وفى هذا الوقت القصير للغاية بأنه « هجوم للحرس الأحمر على معاول رأس المال » .

وفى هذه الفترة بدأ بنك الشعب يقوم بتقديم تسهيلات الائتمانية بضمان كبيالات وبضمان بضائع إلى المشروعات المؤممة جنبا إلى جنب مع المنح المقدمة من الميزانية . وكانت هذه المشروعات تسدد القروض المقدمة اليها من حصيلة مبيعاتها ، وكانت الارصدة النقدية المودعة بحساباتها الجارية توضع تحت تصرفها المباشر ، وكانت المنح المالية تغطى الفرق بين متحصلاتها ومصرفاتها وعلى ذلك كانت الموارد المالية للمشروعات الصناعية أبان عام ١٩١٨ تتكون من : حصيلة مبيعاتها لانتاجها ، دفعات من الميزانية ، مدفوعات الخزانه لتغطية الطلبات المخططة ثم القروض المقدمة من بنك الشعب (٢) .

---

(١) M. Dobb ; Soviet Economic Development., op. cit., p 84

(٢) لم تنشر أية أرقام عن حجم القروض وكيفية توزيعها خلال هذه الفترة .

وكان يتعين على كل مشروع من مشروعات الدولة أن يودع جميع موارده النقدية في حسابه الجارى لدى بنك الشعب وان يستخدم نظام التحويل الدفترى بدلا من المدفوعات النقدية فى تسوية التزاماته قبل المشروعات الاخرى .

وفى مجال تمويل الزراعة ، انشأت الحكومة صندوقا خاصا بمبلغ ١٠٠٠ مليون روبل لتدعيم التطورات الجديدة فى الزراعة ، وكانت الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين تحصل على مساعدات مالية فى شكل قروض ومنح مالية (١) .

غير أنه فى أواخر عام ١٩١٨ وجدت حكومة البروايتاريا الحاكمه نفسها أمام حرب أهلية وتدخل أجنبي مسلح من جانب الدول الرأسمالية ، وبذلك انتهت فترة الهدوء النسبية التى سادت منذ أن وقعت معاهدة « برست - ليتوفسك » للسلام فى مارس ١٩١٨ وقد أدى استيلاء قوات الثورة المضادة على العديد من المناطق الزراعية والصناعية الهامة إلى السيطرة على مصادر الطعام والمواد الخام بما فيها حقول القمح فى الدون ، ولذلك توقفت المصانع ومحطات القوى بسبب نقص الوقود وكادت حركة النقل ان تتوقف تماما ، كما حاقت المجاعة بالبلاد .

وقد حتمت الاوضاع الطارئة تعبئة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة لتغطية احتياجات الجبهة العسكرية والسكان ، فوضعت الصناعة بما فيها المؤسسات الصغيرة للغاية تحت اشراف الدولة ، وحلت الادارة العمالية محل الرقابة العمالية ، وكانت الحكومة تقوم بتزويد المشروعات الصناعية مباشرة

باحتياجاتها الضرورية من المواد الخام والوقود والالجهزة، وكان الناتج الصناعي لمشروعات الدولة بوضع تحت تصرف « المجلس الاعلى للاقتصاد (١) » حيث كان يوزع مباشرة عن طريقه وليس عن طريق السوق . وقد أقيم احتكار للحبوب وحظرت التجارة الخاصة بها . وفي ١١ يناير ١٩١٩ صدر مرسوم لاجبار الفلاحين على تسليم كل الفائض من المواد الغذائية والعلف طبقاً لخطة تتم الموافقة عليها مركزياً في كل وحدة ادارية اقليمية ، وكانت قيمة الناتج المستولى عليه تدفع بأثمان محددة بنقود ورقية تستهلك دورياً ، وكانت تعتبر في واقع الامر ايضالات لقرض عيني (٢) .

وقد عرفت هذه الاجراءات الاقتصادية جميعاً باسم « شيوعية الحرب » War Communism وهي مرحلة من مراحل فترة الانتقال لجأت اليها الحكومة السوفيتية لدرء خطر الغزو الخارجي والثورة المضادة في الداخل .

ولما كانت الموارد النقدية للميزانية والتي تأتي أساساً من حصيلة الضرائب قد عجزت عن تغطية الجانب الأعظم من نفقات الدولة لضمان سير المرافق العامة وتمويل الاستثمارات ، لذلك لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي ، وأصدرت مرسوماً في ١٥ مايو ١٩١٩ يسمح بإصدار النقد اللازم لتغطية احتياجات الاقتصاد القومي (٣) .

---

(١) قامت الدولة في أواخر ديسمبر ١٩١٧ بإنشاء أول هيئة حكومية لتوجيه الاقتصاد القومي على أساس مركزي، أطلقت عليها اسم « المجلس الاعلى للاقتصاد (vesenkhkha) » ويختص بوضع المعايير والخطط اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية بالبلاد ، مع التركيز على دفع كفاءة الرقابة العمالية .

Soviet Financial System, op. cit., p 82

(٢)

A, Raykov : The Development, op. cit., p 36

(٣)

ويبدو أن الحكومة السوفيتية قد لجأت إلى إغراق السوق بمقادير ضخمة من النقود الورقية لا بغرض مواجهة ثقلاتها فحسب ، وإنما كانت تستهدف إلغاء قيمة النقود ، وبالتالي تجريد الطبقة المتوسطة ( أي البورجوازية الصغيرة التي كانت هي العنصر المسيطر بسبب المضاربات ) من مركزها الدفاعي الذي كان يستند إلى المدخرات . وقد أدت هذه السياسة بالفعل إلى تدهور قيمة النقود بسرعة هائلة مما ساعد على تصفية الرأسمالية بضياح المدخرات النقدية (١) ومع العجز الحاد في السلع والانخفاض الهائل في قيمة النقود نتيجة للتضخم الجامح ، لم تعد للأجور النقدية أهمية ، وأخذت الأجور العينية تحل محلها (٢) . وفي عام ١٩٢٠ لم يعد العمال والموظفين مطالبين بدفع إيجار أو دفع مقابل للخدمات البلدية . وكانت كافة الحسابات بين مشروعات الدولة تسوى عن طريق القيود الدفترية وحدها ، وبذلك لم تغد النقود تستخدم إلا كأداة للتجاسب ، كما كانت تستخدم لسداد أثمان المواد الغذائية التي يتم الحصول عليها من الفلاحين ، وكانت قوميسارية الشعب للأغذية \* تدفع

(١) د : رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ ص ١٢٥  
Michael Kaser ; Soviet Economics. World University Library.  
1970, pp 96 - 97 : M. Dobb : Soviet.. op. cit., pp 121 - 122

(٢) مكونات الأجور في الفترة من نهاية عام ١٩١٧ حتى أوائل عام ١٩٢١ (نسبة مئوية)

الأجور النقدية	الأجور العينية
نهاية عام ١٩١٧	٩٣٫٨
المنتصف الثاني من عام ١٩١٨	٧٢٫١
الربع الأول من عام ١٩٢١	٦٣
	٦٣
	٢٧٫٩
	١٣٫٧

المصدر :

A. Baykov : The Development. op. cit., p 43

\* كانت يطلق على الوزراء حتى عام ١٩٤٦ اسم « قوميسارية الشعب » واختصاراً كلمة Narkomat .



أثماًنا تحددها الدولة لمنتجات الصناعة المؤممة الخاضعة للمجلس الأعلى للاقتصاد<sup>(١)</sup>.

وفي ظل هذا الاقتصاد القائم أساساً على المقايضة كف الائتمان عن ممارسه دوره وألغى بنك الشعب بمقتضى مرسوم صدر فى ١٩/١/١٩٢٠ وانتقلت أصوله إلى قوميسارية المالية<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة الأمر أن الوضع الاقتصادي فى البلاد كان ، بعد مضى عامين من بدايه مرحلة شيوعية الحرب ، متدهوراً تماماً<sup>(٣)</sup>. غير أنه بعد انتهاء

(١) Soviet Financial System. op, cit., p 83

(٢) A. Baykov : The Development .. op. cit. p 39 Soviet

Ibid p 82

(٣) يوضح الجدول التالى تطور الانتاج الصناعى من عام ١٩١٧ الى ٢١/١٩٢٠ (بملايين الروبلات) بالقياس الى عام ١٩١٣.

النسبة	المجموع الكلى	النسبة	الصناعة الصغيرة	النسبة	الصناعة الكبيرة	
١٠٠	٨٤٣١	١٠٠	٢٠٤٠	١٠٠	٦٣٩١	١٩١٣
٧٥٧	٦٣٨٠	٧٨٤	١٦٠٠	٧٤٨	٤٧٨٠	١٩١٧
٤٣٤	٣٦٦٠	٧٣٥	١٥٠٠	٣٣٨	٢١٦٠	١٩١٨
٢٣١	١٦٥٥	٤٩٠	١٠٠٠	١٤٩	١٥٥	١٩١٩
٢٠٤	١٧١٨	٤٤١	٩٠٠	١٢٨	٨١٨	١٩٢٠
٢٤٧	٢٠٨٠	٤٩٠	١٠٠٠	١٦٩	١٠٨٠	٢١ - ١٩٢٠

وقد انخفض أيضاً حجم عمليات الشحن بالعبوات الى ١٧٢٪ خلال نفس الفترة تياسا وعام ١٩١٣ ، وانخفض الانتاج الزراعى من ١٢٦ مليا دروبل عام ١٩١٣ الى ١٠٦ مليار دروبل عام ١٩٢٢ ( مقدره بأثمان سنة ٢٦/٢٧ ) وبلاضافة الى ذلك فقد أدى =

الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي المسلح بدأت العلاقات السلمية النقدية تجدد مكانها مرة أخرى في الحياة الاقتصادية ، فقد أوقف التوزيع المباشر للمنتجات الصناعية وبدى مرة أخرى في سداد أثمان السلع والخدمات نقداً . وفي مارس ١٩٢١ أصدرت الحكومة السوفيتية قراراً يقضى بفرض ضريبة عينية على الفلاحين بدلا من مصادرة المنتجات الغذائية . ووفقاً للنظام الجديد كان الفلاح حراً في أن يتصرف في المحصول الفائض بالطريقة التي يراها مناسبة بعد أن يدفع الضريبة العينية والتي أصبحت تدفع نقداً بعد ذلك . وكان هذا القرار بمثابة علامة تحول من مرحلة « شيوعية الحرب » إلى مرحلة جديدة من مراحل الفترة الانتقالية تعرف باسم « السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) » (١) .

وكانت الخطوة التالية هي ادخال نوع من التجارة الحرة تمكن الفلاح من بيع جزء من الفائض الزراعي الذي يحققه ، ومن ناحية أخرى ألغى تأميم المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدداً من العمال يقل عن العشرين ، كما أعيدت التجارة الى النشاط الفردي ، وتولى التجار عمليات تبادل المنتجات

---

= الاستيلاء على فائض المنتجات الزراعية وحرمان الفلاحين من التصرف فيها الى تدمير بالغ في الزيف ، مع محاولة اخفاء المحاصيل مما هدد تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين وهو التحالف الطبقة الذي تركز عليه الثورة الاشتراكية .

**انظر :**

د. رفعت المحجوب : النظام الاقتصادي . المرجع السابق ص ١٢٤ ، فيتالي دنتكو : كيف تطور الاقتصاد السوفيتي . مطبوعات وكالة أنباء نوفوستي . موسكو ١٩٧٠ ص ٢٦

(١) يطلق اسم الـ N.E.P. اختصار للجمله الروسيه

Novaia ekonomicheskaja politika.

الصناعية التي تنتجها مشروعات الدولة والمشروعات الخاصة . وقد قامت الحكومة بإصدار روبل جديد وهو وحدة العملة السوفيتية مرتبط بروبيل ما قبل الحرب . وسرعان ما عادت العلاقات الائتمانية تحتل مكانها في الاقتصاد السوفيتي ، وصدر مرسوم في ١٢ أكتوبر ١٩٢١ بإنشاء بنك الدولة للاتحاد السوفيتي ليتبع قوميسارية الشعب للمالية، وتحددت له بعض الأهداف وأهمها الرقابة على النقد والتداول النقدي وتشجيع نمو الصناعة والزراعة والتجارة (١)

وقد كانت النية متجهة في بداية الأمر إلى أن يكون بنك الدولة هو المؤسسة الائتمانية الوحيدة في البلاد، ولذلك فرضته الحكومة في إنشاء فروع له ومكاتب وتوكيلات بلغ عددها ١١٦ وحدة في أول أكتوبر ١٩٢٢ (٢) . إلا أن البنك لم يتمكن بشبكته المحدودة من الفروع من مجابهة وظيفة التمويل وحده خاصة مع تزايد احتياجات فروع الاقتصاد القومي المختلفة من الائتمان أبان فتره ال « نيب » ، ولذلك تطلب الأمر إنشاء مجموعة من المؤسسات الائتمانية لمعاونته وتكون خاضعة لاشرافه وذلك لتمويل أوجه النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والتعاوني والخدمات البلدية . وقد أطلق على هذه البنوك اسم « البنوك المتخصصة Spetsial'nye banki » .

وفي أول أكتوبر ١٩٢٦ بلغ عدد المؤسسات الائتمانية العاملة وفروعها في الاقتصاد السوفيتي ١٣٧٤ وحدة كانت تتولى تقديم الائتمان طويل وقصير الأجل على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

---

V. Pereslegin : Finance & Credit in the U. S. S. R. Progress (١)  
Publishers, Moscow 1971, p 147 ; Dobb : Soviet.. op. cit., p 140  
A. Baykov : The Development.. op. cit , p 84

هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي في أكتوبر ١٩٢٦ (١)

عدد المؤسسات	عدد الفروع	
١	٤٨٦	بنك الدولة
٦	١٢٠	البنوك التجارية
٢	٩٧	البنوك التعاونية
٤٥	١٢٠	البنوك البلدية
٧٨	١٣٤	جهاز الائتمان الزراعي ويشمل :
١	—	- البنك الزراعي المركزي
٦	١٧	- للبنوك الزراعية الجمهورية
٧١	١١٧	- جمعيات التسليف الزراعي
٢٨٥	—	جمعيات الائتمان المشترك
٤١٧	٩٥٧	المجموع

( وكان يوجد بالإضافة إلى ذلك ٩١١٤ جمعية ائتمان زراعية )

وإلى جانب المؤسسات الائتمانية انشئت بنوك للادخار - تحت اشراف وزارة المالية - بقرار من مجلس قوميسارى الشعب في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ بغرض تنظيم جميع المدخرات في المدن والريف وتنميتها لزيادة الموارد المالية للدولة لمواجهة احتياجات الانتاج الاشتراكي وتدعيم التداول النقدي وتنشيط العلاقات الائتمانية (٢). وقد مارست هذه البنوك نشاطها في بداية

V. Pereslegin : Finance.. op cit., p 148

(١)

Seviet Finansial System op. cit., pp 88 - 89

(٢)

عام ١٩٢٣ في موسكو أولاً حيث بلغ عددها في أول مارس من نفس العام ستة بنوك فقط ، ثم امتد نشاطها الى بتروجراد ، ثم أخذت في الانتشار بعد ذلك في سائر أنحاء الاتحاد السوفيتي . وقد كان من المهام الرئيسية لبنوك الادخار في عامها الأول تأمين الأجور ضد انخفاض قيمة النقود . وقد أمكن تحقيق ذلك بمزاولة جميع عمليات السحب والابداع في أذونات الخزانة ولكن مع حساب قيمة المعاملات المالية على أساس الروبل الذهبي الرسمي . وقد أدى هذا إلى اقبال المودعين على ابداع أموالهم الفائضة في بنوك الادخار حماية لها من الضياع<sup>(١)</sup> .

وقد اتسم الجهاز المصرفي خلال الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٢٦ بفقدان الترابط بين وظائف وحداته حيث لم يوجد أى تمييز بين الوحدات التي تختص بمنح الائتمان طويل الأجل وتلك التي تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تختص بمنح الائتمان قصير الأجل وتلك التي تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تخصص أياً من هذه الوحدات لخدمة فرع بعينه أو منطقة بعينها ، وإنما اختلطت اختصاصاتها تماماً<sup>(٢)</sup> . وقد اتسمت وحدات الجهاز

(١) Ibid., p 89 ; A. Baykov : The Development.. op. cit., p 88

(٢) جرت محاولة من بنك الدولة في يونيو ١٩٢٤ استهدفت تنظيم نشاط البنوك التي كانت قائمه وقتذاك والعمل على التنسيق بين وظائفها ، إذ قام البنك بتشكوين لجنة مصرفية Komitet po Delam Bankov لهذا الغرض ، غير ان محاولات هذه اللجنة لم تسفر عن أية نتيجة ايجابية في هذا الشأن .

انظر :

T.M. Podolski : Socialist Banking & Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge at the University Press 1973, p 22

المصرفي أيضاً بضعف قدراتها التمويلية بسبب ضآلة مواردها المالية التي كانت تتكون من ودائع لأجل وودائع تحت الطلب (حسابات جارية) وحصيلة بيع البنوك لأسهمها ، الأمر الذي أدى إلى إنشاء وحدات أخرى بهدف تدعيم الوحدات القائمة مما أدى بالتالي إلى عدم استقرار هيكل الجهاز فضلاً عن التزام هذه الوحدات جانب الحذر في سياساتها الائتمانية لتجنب آثار الانخفاض المستمر في قيمة الروبل أبان هذه الفترة ، ولذلك كان اقبال البنوك على منح القروض قصيرة الأجل كبيراً إذا قورن بحجم القروض طويلة الأجل الممنوحة منها . وقد قدم بنك الدولة في هذه الفترة حوالى  $\frac{2}{3}$  من مقدار الائتمان قصير الأجل .

جدول يبين توزيع الائتمان وفقاً لآجاله خلال الفترة

من ١٩٢٣ - ١٩٢٦ (١)

(بملايين الروبلات )

المجموع	الائتمان طويل الأجل	الائتمان قصير الأجل	
٥٤١	١٢٢	٤١٩	أول أكتوبر ١٩٢٣
١١٧١	٢١٩	٩٥٢	أول أكتوبر ١٩٢٤
٢٥٠٢	٤١٥	٢٠٨٧	أول أكتوبر ١٩٢٥
٣٤٢٠	٨٤٠	٢٥٨٠	أول أكتوبر ١٩٢٦

ويوضح الجدول التالي نسبة توزيع الائتمان بحسب القطاع المستخدم (٢)

( نسبة مئوية )

١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	
٨١٠	٧٧٥	٧٢٠	٦١٠	مشروعات الدولة
١٧٠	٢٠٠	٢٦٠	٢٧٥	التعاونيات
٢٠	٢٥	٢٠	١١٥	المواطنين والمشروعات الخاصة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

ومن هذا يتضح أن الجانب الأعظم من الائتمان كان يوجه إلى مشروعات الدولة والمشروعات التعاونية بهدف تغيير الهيكل الاقتصادى القائم مع تحقيق سيطرة الملكية الإجتماعية على وسائل الإنتاج .

ونظراً لأن الموارد الائتمانية كانت محدودة ، فقد قدمت البنوك الائتمان إلى المشروعات الصناعية لتمويل أصولها المتداولة فقط ، أما القرون الممنوحة لأغراض الاتفاق الاستثمارى فكانت نادرة نسبياً . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان الائتمان التجارى مسموحاً به لتمويل حاجة المشروعات ، وكان الجهاز المصرفى يفضل منح ائتمانه للمشروعات الصناعية التى يتصل انتاجها بالتجارة وذلك لكى يستطيع استرداد قروضه بسرعة ( كأن يمنح الائتمان للمشروعات العاملة فى صناعة النسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة ) إلا أن امكانيات منح الائتمان اتسعت نسبياً ابتداء من عام ١٩٢٥ وأصبحت القروض تقدم لمشروعات الطاقة ( الفحم والبتروى ) والصناعات المعدنية<sup>(١)</sup> .

وقد انتهت فترة النيب في أواخر عام ١٩٢٨<sup>(١)</sup> بعد ان حققت غرضها الأساسى وهو الوصول بالانتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى إلى المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩١٣ ومن ثم أصبحت الأوضاع والظروف مهيئة للانتهاء من الفترة الانتقالية بأكملها .

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية فى الفترة التالية إلى التوسع فى بناء الصناعات الثقيلة لكي يتحول الاتحاد السوفيتى من بلد مستورد الآلات والتجهيزات الفنية إلى بلد منتج لها (٢) .

(١) ذهب عدد كبير من الكتاب إلى القول بأن فترة « النيب » قد انتهت عام ١٩٢٨ . حيث أخذ الاتحاد السوفيتى بعدها يطبق خطته الخمسية المعروفة . ومع ذلك يذهب البعض وعلى رأسهم « جوريف ستاين » إلى أن فترة « النيب » قد استمرت حتى عام ١٩٣٦ بمعنى أنها استمرت حتى تم تصفية القطاع الرأسمالى فى الاقتصاد القومى تماماً سواء فى الصناعة أو التجارة أو الزراعة .

### انظر :

د. زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادى . القاهرة ١٩٦٧ ص ٤٧٦ - ٤٧٧

(٢) اتبعت هذه السياسة بعد الجدل الكبير الذى ثار فى الفترة بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٢٨ حول أسلوب تنمية الاقتصاد السوفيتى وبالذات حول التصنيع . فقد تفرع داخل الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت جناحين أحدهما يمينى ويتزعمه نيكولاى بوخارين ومعه م. توسكى وأ. دايكوف ، أما الجناح اليسارى فكان يقوده ليون تروتسكى وجيوجى زينوفيف وإيفجنى بريوبراتسكى . ويتخلص هذا الجدل فى الجناح اليميني قد جذب اتباع أسلوب يعتبر استمرارا لسياسة النيب ، فقد نادى بتخفيف الضرائب على الزراعة وعدم تحميلها عبء عملية تصنيع سريع مع ضرورة تحقيق نمو متكافئ لقطاعى الصناعة والزراعة . فتتمية الصناعة فى رأى هذا الجناح يتطلب زياده حجم الانتاج الزراعى لتمكن اطعام وكساد العمال فى المدن ، فضلا عن أن الصادرات الزراعية تعتبر ضرورية لتوفير شراء المعدات من الخارج . أما الجناح اليسارى فقد دعا إلى الاسراع فى عملية التصنيع والتوسع فى الانتاج الصناعى =



وعندما بدىء فى تخطيط الاقتصاد القومى ووضعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ - ١٩٣٢) لوحظ أن من مميزات تنفيذها عدم استخدام الموارد المالية المتاحة فى الاقتصاد وفقاً للخطة ، فضلاً عن التوسع فى الائتمان التجارى المتبادل بين المشروعات العاملة فى قطاع الدولة ، الأمر الذى أدى إلى تعذر مراقبة حركة التيارات النقدية والائتمانية لهذه المشروعات واضعاف كفاءة نظام محاسبة التكاليف . وكانت البنوك أبان هذه الفترة تقوم بخصم كبيالات لعملاتها لم يكن يشترط فيها أن تكون نتيجة لعمليات حقيقية . فعلى سبيل المثال كان هناك ما يعرف «بالكبيالات المسحوبة مقدما» (avansovye vekselya) advance bills أى تلك التى يتم سحبها قبل استلام البضاعة ، وكانت البنوك تقبل خصم هذه الكبيالات لديها الأمر الذى كان يؤدى إلى زيادة حجم السيولة النقدية فى الاقتصاد دون أن يقابل ذلك زيادة العروض من السلع فى الأسواق (١) . لذلك جاء الاصلاح الائتمانى (١٩٣٠ - ١٩٣٢) (٢) . ليساهم فى وضع علاج لهذه المعوقات . وكان من أهم التنظيمات التى جاء بها

= اعتمداً على فائض قطاع الزراعة الذى يمكن الحصول عليه إما عن طريق الضرائب أو عن طريق سياسة الائتمانات التى تعتمد على استخدام سلطة الدولة فى شراء المنتجات الزراعية بأثمان منخفضة وإعادة بيعها للمستهلكين فى المدن بأسعار مرتفعة مع زيادة أثمان السلع المصنوعة . وهذا هو ما حدث بالفعل عام ١٩٢٣ .  
أنظر فى تفاصيل هذا الجدل :

Alexander Erlich ; The Soviet Industrialization Debate 1924 — 1928 Harvard University press 1960 ; M. Dobb ; Soviet Economic Development .. op. cit., pp 181 - 191

(١) T.M. Podolski ; Socialist Banking.. op. cit., p 20

(٢) صدر به مرسوم من اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعى فى ٣٠ يناير ١٩٣٠

الإصلاح الغاء الائتمان التجارى تماماً (بما فى ذلك وقف خصم الكيبيالات لدى البنوك) واحلال الائتمان المصرفى المباشر بدلاً منه ، كما وضع أسساً ثابتة لمنح الائتمان ، أهمها أن يكون الائتمان مخططاً ومخصصاً ويتحتم سداؤه خلال فترة معينة . بالإضافة إلى ذلك استهدف الإصلاح الائتماني تدعيم مركز بنك الدولة بوصفه المركز المحاسبي للبلاد وأداة من أدوات الرقابة الماليه على الإقتصاد (١) .

وقد ترتب على الإصلاح الائتماني إعادة النظر فى التركيب التنظيمى للأجهزة المصرفية واختصاصاته . وفى عام ١٩٣٠ أعيد تنظيم الجهاز على أساس أن يكون هو المصدر الوحيد للائتمان مع الفصل بين الائتمان قصير وطويل الأجل ، وتخصيص البنوك كل لخدمة نشاط بعينه . ونتيجة لذلك تركز معظم الائتمان قصير الأجل فى يد بنك الدولة ، وبلغت نسبة ما منحه البنك من هذا النوع من الائتمان حوالى ٩٣٪ من اجمالى الأئتمان الممنوح فى الإقتصاد السوفيتى (وذلك فى أول يناير ١٩٣١) (٢) وكان من جراء اختصاص بنك الدولة بمسئولية منح الائتمان قصير الأجل على مستوى الإقتصاد القومى زيادة عدد المشروعات التى تتعامل معه الأمر الذى نطلب انشاء فروع أخرى جديدة ليصل مجموعها إلى ٥٨٩ فرعاً . وفى عام ١٩٣١ أدمجت فيه جميعات الائتمان الزراعى فى المناطق ليصل عدد فروعها مرة أخرى إلى ٢٤٦٥ فرعاً . وقد ازداد حجم الائتمان قصير الأجل من ٥٠٥٣ مليون روبل فى أول

(١) A. Baykov ; The Ecvelopment. op. cit., p 401 ; Soviet Financial System. op. cit., p 94 ; V. Pereslegin ; Finance & Credit in the U. S. S. R. op. cit., p 152  
(٢) T. M. Podolski ; Socialist Banking. op. cit., p 31

أكتوبر ١٩٢٩ إلى ١٠٥٦٧ مليون روبل في أول يناير (١).

وفي ٥ مايو ١٩٢٢ أنشئت أربعة بنوك تخصصت في تمويل الاستثمار طويل الأجل وهي : البنك الصناعى Prombank والبنك التجارى Torgbank والبنك الزراعى Selknozhank وبنك الكوميونات المركزى Tsekombank ( وكان له فروع عديدة تختص بالشئون البلدية وقطاع الاسكان ) . وكانت هذه البنوك جميعاً تتبع وزارة المالية .

وقد شهدت السنوات من ١٩٢٣ حتى ١٩٤١ توسعاً اثباتياً ملحوظاً لبنك الدولة يعتبر مؤشراً للنشاط المتزايد في مختلف فروع الاقتصاد القومى . ويوضح الجدول التالى تطور الائتمان قصير الأجل وتوزيعه بين فروع الاقتصاد القومى المختلفة خلال الفترة المذكورة (٢) .

---

V. Pereslegine Finance & credit.. ap. cit., p 154

(١)

H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 509

(٢)

(بيلادين الروبلات)

أول يناير ١٩٤١	أول يناير ١٩٣٨	أول يناير ١٩٣٣	
١٠٠٠	٤٠٧	٠٠٩	الصناعات الثقيلة
٩٠١	٦٠٦	٠٠٧	الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج
١٠٠٧	٨٠٥	١٠٧	الصناعات الغذائية
٣٠٣	٢٠٨	١٠٦	قومية اشتراكية الاستيلاء
٢٠٥	١٠٣	٠٠٥	صناعة الأخشاب
١٠٥	١٠٤	٠٠٤	النقل والمواصلات
٢٠٢	١٠٧	١٠٤	الزراعة
١١٠١	١٠٠٧	٢٠٣	التجارة
٠٠٩	٠٠٤	٠٠٣	التجارة الخارجية
١٠٤	٠٠٨	٠٠٥	الصناعات المحلية والتعاونيات الصناعية
٢٠٣	١٠٨	٠٠٢	أخرى
٥٥٠٠	٤٠٠٧	١٠٠٥	المجموع

ومن ذلك يتضح ان الائتمان قصير الأجل قد ارتفع خلال الفترة المشار إليها بحوالي ٥ أضعاف في حين لم يزداد الائتمان طويل الأجل خلال نفس الفترة — طبقاً لما ذكره Pereslegin — سوى ١٠٣ مرة فقط (١) نظراً لأن الاستثمارات الرأسمالية كانت تمول عن طريق الميزانية في صورة منح لا ترد. وقد قام الجهاز المصرفي السوفيتي بدور هام في تمويل الأنشطة المختلفة أبان

الحرب العالمية الثانية . ففي ٢٣ يونيو ١٩٤١<sup>(١)</sup> أوقفت بنوك الادخار سحب الودائع التي أودعت قبل نشوب الحرب ، ولم يسمح للمودعين بسحب أكثر من ٢٠ روبل شهريا . وقد رفع هذا الحظر في يناير ١٩٤٤ ، وقدرت المبالغ التي دخلت ميزانية الدولة عام ١٩٤٥ من بنوك الادخار وحدها حوالى ٤٩٠ مليون روبل<sup>(٢)</sup> .

وقد قام الجهاز المصرفي بعد انتهاء الحرب بتقديم القروض قصيرة الأجل لتمويل عمليات إعادة التعمير وإنجاز برامج التنمية ، فقد ارتفعت قيمة القروض المخصصة لتمويل التشييد حوالى ٣٥ مرة عن قيمتها عام ١٩٤٠ ، وارتفعت قيمة القروض الاستثمارية طويلة الأجل حوالى ٤٥ مرة<sup>(٣)</sup> .

وخلال الفترة من عام ١٩٣٣ الى ١٩٥٧ لم يطرأ أى تغيير على هيكل الجهاز المصرفي . غير أنه لوحظ أن وجود عدة بنوك لتمويل الاستثمار طويل الأجل قد أدى إلى ازدواج الوظائف التي تقوم بها وإلى صعوبة الرقابة على تنفيذ خطط الاستثمار الرأسمالى ، وفى بعض الحالات كان يتم تمويل عمليات ذات طبيعة واحدة من أكثر من بنك . ومن ذلك على سبيل المثال : كان تمويل تشييد المساكن التي تقوم بها المجالس البلدية يتم بواسطة بنوك الكيونات ، أما أعمال التشييد التي تقوم بها المشروعات الصناعية فكانت تمويل عن طريق البنك الصناعي ، وتلك التي تقوم بها المنظمات الزراعية فكانت تمويل عن طريق البنك الزراعي ، وفى بعض الحالات الأخرى كان المشروع

---

(١) واجه الاتحاد السوفيتي الغزو الالمانى فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 94

(٣) V. Pereslegin ; Finance & Credit.. op. cit., p 155

المقترض يتعامل مع بنك معين في حين يتعامل المقاتل الذي ينفذ أعمال التشييد الخاصة بهذا المشروع مع بنك آخر<sup>(١)</sup>.

ومن هنا خطا الجهاز المصرفي خطة أخرى نحو تعديلات جديدة تناولت هيكله . ففي عام ١٩٥٧ ألغى البنك التجارى ونقل اختصاصاته إلى البنك الزراعى وبنك الكيوانات المركزى . وفى عام ١٩٥٩ ألغى البنك الزراعى وألغيت بنوك الكيوانات وانتقلت اختصاصاتها إلى بنك الدولة<sup>(٢)</sup> . أما البنك الصناعى فقد أطلق عليه اسم « البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية<sup>(٣)</sup> » .

وفى عام ١٩٦٣ أدمجت بنوك الادخار فى جهاز بنك الدولة بهدف تطوير دورها فى تحصيل المدفوعات الشخصية المستحقة للميزانية والمدفوعات مقابل الخدمات التى تؤديها المجالس البلدية للجمهور ، كما استهدف هذا الادماج وضع بنوك الادخار تحت الاشراف المباشر لبنك الدولة لوضع نظام للتوسع فى التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية والمؤسسات الحكوميه والمزارع الجماعية<sup>(٤)</sup> .

Ibid., p 158

(١)

(٢) رأى البعض أن تولى الجوس بنك اختصاص منح الائتمانات طويل الاجل للقطاع الزراعى دون باقى القطاعات الاخرى اجراء يعكس سياسة الاتحاد السوفيتى نحو إعطاء أهميه كبيره للنشاط الزراعى .

انظر :

د . أحمد الجعوبى : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى . الاهرام الاقتصادى .

العدد ٢٥٤ مارس ١٩٦٦ ص ٢٦ — ٢٧ .

A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit. p 119

(٣)

Soviet Financial System. op. cit, p 273

(٤)

نخلص من هذا إلى أن هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي وحجم نشاطه وسببأساته الائتمانية قد تأثرت جميعها تأثراً بعيد المدى بالتطورات التي مر بها الاقتصاد السوفيتي ، كما تعزى التغيرات التي طرأت على هيكل الجهاز خلال الفترة من ١٩٢١ — ١٩٣٣ إلى عدم نضوج التجربة التخطيطية نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي اتصفت بها الفترة الانتقالية .

وقد أسقرت التطورات الاقتصادية التي استعرضنا معالمها في إيجاز في هذا البحث عن انتاج هيكل معين للجهاز المصرفي يتميز من حيث الكم بعدم تشتت عناصره في صورة عدد من الوحدات ذات الوظائف المتداخلة المتنافسة — على نحو ما هو مشاهد بالنسبة للأجهزة المصرفية في اقتصاديات السوق — وإنما يتكون هذا الجهاز من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية التي عهد إليها بمهام محددة وهذا الهيكل سوف نتعرف على معالم صورته في البحث التالي .

### البحث الثاني

#### الهيكل الحالي للجهاز المصرفي السوفيتي ووظائفه بصفة عامة

أسفرت التعديلات السابقة التي استهدفت تجميع الطاقات التمويلية في الاقتصاد ومنع الازدواج في وظائف البنوك وحصر وظائف التمويل والرقابة على المشروعات في عدد محدود منها عن الوضع الراهن للجهاز المصرفي السوفيتي والذي يتكون حالياً من الوحدات التالية (١) .

(١) لا يتفق تركيب هياكل الأجهزة المصرفية في الدول الاشتراكية بالضرورة مع بعضها البعض ، وإنما توجد بعض الاختلافات على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

١ - بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

Cosudarstvennyi bank SSSR ( Gosbank )

٢ - بنكين مخصصين هما .

أ - البنك الاتحادي لتمويل الاستثمارات الرأسمالية Stroibank

ب - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي

Bank dlia Vneshney Torgovli ( Vneshtorgbank )

٣ - بنوك الادخار .

أولاً : بنك الدولة للاتحاد السوفيتي « الجوس بنك » :

يعتبر « الجوس بنك » حجر الزاوية في النظام المصرفي السوفيتي بوصفه

الدولة	بنك الدولة	بنك الاستثمار	البنك الزراعي	البنوك التعاونية	بنوك الادخار	بنك التجارة الخارجية	بنوك أخرى
بلغاريا	×	×	×	—	×	×	×
تشيكوسلوفاكيا	×	—	—	×	×	×	×
ألمانيا الديمقراطية	×	×	×	×	×	×	×
المجر	×	×	—	×	—	×	×
بولندا	×	—	×	×	×	×	×
رومانيا	×	×	×	—	×	×	—
الاتحاد السوفيتي	×	×	—	—	×	×	—

According to : J. Wilczynski : The Economics of Socialism, Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economies in the USSR and Eastern Europe Under the New System Aldine Publishing Co.1970 p145



# التعليقات التي طرأت على هيكل الجهاز

عام ١٩٢٢	بنك الدولة	مؤسسات اتنائية زراعية	بنوك زراعية جهوية	البنك التعاوني العامة روسيا	البنك التعاوني الاوكراني	جمعيات الائتمان المشتركة	البنك التجاري الصناعي	بنك تمويل مشروعات كهرباء الزراعة	بنك التجارة الروسية	بنوك ادخار	بنوك طلبة تجارية لتمويل المشروعات البلدية
عام ١٩٢٢	بنك الدولة	مؤسسات اتنائية زراعية	بنك التعاوني الاستهلاكي	جمعيات الائتمان المشتركة لتحويل القطاع الخاص	البنك التجاري الصناعي لتمويل قطاعي الصناعة والتعل	بنك تمويل مشروعات كهرباء الزراعة	بنك التجارة الروسية	بنوك ادخار	بنوك ادخار	بنوك ادخار	بنوك ادخار
أكتوبر ١٩٢١	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة
يناير ١٩٢٠	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة	بنك الدولة
ديسمبر ١٩١٧	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب	بنك الشعب

المصرفي السوفيتي منذ ديسمبر ١٩١٧

عام ١٩٥٩	عام ١٩٥٧	عام ١٩٣٢	عام ١٩٣١	عام ١٩٢٤
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك الدولة (وقد ضم اليه البنك الزراعي والسكر وميونات)</li> <li>- البنك الاتحادي لتمويل الاستثمارات الرأسمالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك الدولة</li> <li>- البنك الزراعي</li> <li>- البنك الصناعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك الدولة</li> <li>- البنك الزراعي</li> <li>- البنك التجاري</li> <li>- البنك الصناعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك الدولة</li> <li>- بنوك زراعية</li> <li>- البنك التجاري الصناعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك الدولة</li> <li>- مؤسسات انتمائية زراعية</li> <li>- بنوك زراعية جمهورية</li> <li>- البنك التعاوني لمعاملة روسيا</li> <li>- البنك الائتماني المركزي</li> <li>- جمعيات الائتمان المشترك</li> <li>- البنك التجاري الصناعي</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي</li> <li>- بنوك ادخار</li> <li>- بنوك وصات هذه البنوك في نطاق اجيزة بنك الدولة اعتبارا من عام ١٩٦٣ ومع تلك الاحتفاظات باستغلالها في ادارة نشاطها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي</li> <li>- بنوك ادخار</li> <li>- بنك السكر وميونات المركزي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي</li> <li>- بنوك ادخار</li> <li>- بنك السكر وميونات المركزي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي</li> <li>- بنوك ادخار</li> <li>- بنوك بلدية محلية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بنك تمويل الكومبار لروسيا</li> <li>- بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي</li> <li>- بنوك ادخار</li> <li>- بنوك بلدية محلية</li> </ul>

البنك المركزي والبنك التجاري الوحيد في نفس الوقت ، فهو يتولى المهام التقليدية المعروفة للبنوك المركزية في الاقتصاديات الرأسمالية ، كما يقوم بالإضافة إلى ذلك بالوظائف التمويلية التي تباشرها البنوك التجارية في هذه الاقتصاديات ، ويعتبره بعض الكتاب الغربيون مسؤولاً من الناحية الفعلية عن كافة الوظائف المالية بما فيها تلك التي يتولاها كل من بنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي . وبالإضافة إلى هذا يؤدي الجوس بنك دوراً رقابياً هاماً على النشاطات المشروعات والمؤسسات العامة (١) .

ويباشر « الجوس بنك » وظائفه من خلال شبكة من المكاتب والفروع والتوكيلات منتشرة في جميع المدن والأقسام بلغت أكثر من ٦٠٠٨ مكتب وفرع وتوكل *Kontory & subkontory* (٢) تعمل كلها تحت إشراف مركز البنك الرئيسي في موسكو *Pravlenie* ، وذلك بخلاف بنوك الادخار التي دخلت في نطاق أجهزته عام ١٩٦٣ ويصل عددها إلى أكثر من ٧٨٠٠٠ بنك .

ويتبع الجوس بنك مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي (٣) الذي

G. Grossman : U. S. S. R. in Panking Systems. ( B. H. (١)

Beckhart ed. ) Columbia University press, New York 1959 p 762

W. N. Loucks ; Comparative Enomic Systems. op. cit., p 444

(٢) هذا الرقم في ١٩٦٠/١/١ وهو آخر بيان إحصائي متاح . انظر :

K. N. Plotnikov : The Finacial . op. cit., p 58

(٣) وذلك بعد أن استقل عن وزارة ماله الاتحاد السوفيتي بموجب القانون الصادر

في ١٩٥٤/٨/٢١ .



يتولى تعيين مجلس ادارته ، أما رئيس مجلس الادارة فيعين بقرار من مجلس السوفيت الاعلى بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء (١).

وقد تحدت وظائف الجوس بنك بالقانون الذى أصدره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٩٥٤/٨/٢١ (بشأن وظائف ومهام بنك الدولة للاتحاد السوفيتى) وتنقسم هذه الوظائف إلى قسمين : وظائف نقدية وائتمانية ووظائف رقابية يباشرها على نشاط الوحدات الاقتصادية فى الدولة .

وتتلخص الوظائف النقدية والائتمانية فى الآتى (٢) :

— يعتبر الجوس بنك مركز إصدار النقد والعملة المساعدة على نطاق البلاد (٣) ، وهو الذى يباشر تنظيم تداوله فى الاقتصاد القومى من حيث حجم النقد المصدر وسرعة تداوله وذلك وفقاً للخطط والموازن الموضوعه فى هذا الشأن \* ويباشر الجوس بنك كذلك كافة عمليات الصرف الاجنبى والشيكات والتحويلات بالعملة الأجنبية .

Soviet Financial System. op. cit., p 68

(١)

(٢) أنظر فى وظائف بنك الدولة بصفة عامة :

V. pereslegin : Finance & Credit. op. cit., pp 191 - 164 ; K. N. Plotnikov : Mhe Financial.. op. cit., pp 57 L ; M. Lavigne : Les Economies Socialistes.. op. cit., p 342 ; C. Beitzelheim : L'Economie Sovietique. Recueil Sirey. Paris. ve 1950, pp 360 - 363

(٣) العملة المتداولة فى الاتحاد السوفيتى هى : الروبل Ruble والكوبيك Kopeck

الذى يساوى ١٠٠/١ من الروبل ، والروبل يساوى ١٣٥ دولار تقريباً .

\* خطة النقد وميزان الدخول والفقات النقدية للسكان هما المسئولان عن تخطيط النقد على مستوى الاقتصاد القومى ، وسوف تتعرض لهما فيما بعد .

- وكيل مالى الحكومة ، حيث تتركز لديه حساباتها ، كما يتولى عمليات الصرف والتحصيل الخاصة بميزانية الدولة وتسجيلها وفقاً للبنود الخاصة بها ويضطلع الجوس بنك بالمسؤوليات التالية فيما يتعلق بإدارة النقدية لميزانية الدولة (١) :

( أ ) تحصيل إيرادات كل الميزانيات المختلفة ( المدفوعات من مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والاجتماعية ومن الأفراد ) . وتقوم مؤسسات بنك الدولة مرتين فى الشهر ( فى أول الشهر وفى يوم ١٦ منه ) بتوزيع الايرادات والضرائب التى تم تحصيلها بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد .

(ب) تحويل الاقطاعات من الايرادات والضرائب الحكومية الخاصة بالاتحاد إلى الميزانيات المختلفة ( على أساس النسب المئوية المخططة ) ويتم تحويل الاقطاعات إلى ميزانيات الجمهوريات ذات الحكم الذاتى وإلى الميزانيات المحلية يومياً .

(ج) دفع النفقات من الميزانية وتسجيلها .

وتقوم مكاتب بنك الدولة بإطلاع السلطات المالية أولاً بأول على مدى التقدم فى انجاز الميزانية فى صورتها النقدية وموافاتها بالتقارير الخاصة بذلك (٢)

— يعتبر الهوس بنك مراكز مقاصة clearing centre يقوم باجراء

(١) Soviet Financial System, op. cit., pp 343 - 344

(٢) مما يذكر أن الجوس بنك بدأ مهمه ادارة النقدية لميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى اعتباراً من السنة المالية ١٩٢٧/١٩٢٨ .

انظر :

التسويات بين حقوق وديون المشروعات المختلفة في حساباتها المفتوحة لديه (١).

— يضطلع الجوس بنك ، باعتباره البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد السوفيتى ، بمهمة توزيع الموارد المالية الحرة — أى العاطلة بصفة مؤقتة temporarily free funds والتي تظهر لدى بعض المشروعات خلال دورة عملياتها الانتاجية — توزيعاً مخططاً فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل للمشروعات وقروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات فى الزراعة .

أما فيما يتعلق بوظيفة الجوس بنك فى الرقابة على المشروعات المختلفة العاملة فى الاقتصاد القومى ضماناً لحسن أدائها لما هي مكافئة به من مهام مخططة ، فسوف نتعرض لها تفصيلاً عند دراسة دور الجهاز المصرفى فى الرقابة على تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية .

على أن هناك من الوظائف التى تمارسها البنوك المركزية فى اقتصاديات السوق ما لا محل لها فى نطاق وظائف الجوس بنك ، إذ تستهدف البنوك المركزية فى اقتصاديات السوق من إدارتها للنقد والائتمان تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى وتأمين التشغيل الشامل للموارد الانتاجية وتثبيت القوة الشرائية للنقد ، فى حين لا يقع على عاتق الجوس بنك بلوغ أهداف من هذا القبيل ، ذلك أنه يؤول إلى الخطة الاقتصادية القومية تحقيق مثل هذه

---

(١) يختلف الجوس بنك عند ممارسته لهذه الوظيفة (وهى اجراء المقاصة بين حقوق وديون المشروعات المختلفة) عما يقوم به البنك المركزى فى اقتصاد السوق ، اذ يقوم هذا الأخير باجراء المقاصة بين حقوق وديون البنوك التجارية قبل بعضها البعض نقلاً على حساباتها المسوكة لديه .

## الأهداف (١).

ويستمد الجوس بنك موارده المالية ( جانب الخصوم في ميزانيته ) من رأس المال الخاص به ومن ودائع وفائض الميزانية العامة للدولة (٢)، ومن ايداعات المشروعات والمؤسسات ومن حسابات المواطنين المفتوحة لدى بنك ( شكل رقم ٤ )

هيكل مبسط لميزانية الجوس بنك (٣)	
أصول	خصوم
١ - معادن ثمينة ونقد أجنبي	١ - النقد في التداول البنكنوت
٢ - النقد في خزانة البنك	٢ - ودائع المشروعات والمؤسسات والمزارع الجماعية
٣ - قروض قصيرة الأجل ممنوحة للمشروعات	٣ - ودائع المواطنين لدى بنك الادخار
	٤ - ودائع وفائض ميزانية الدولة
	٥ - رأس المال والاحتياطيات

(١) د. محمد زكي شافعي ، المعالم الأساسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية

المخططه مركزيا . مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧ ص ٣١

(٢) تعتبر أموال الميزانية المودعه بحسابها لدى الجوس بنك والتي تكون في حالة ركود وقتي بالاضافه الى فائض الميزانية السنوى مصدرا هاما من مصادر الائتمان قصير الاجل ، ولقد قدر أن أكثر من ٥٠٪ من اجمالي الائتمان الذي يقدمه الجوس بنك - يأتي من موارد ميزانية الدولة .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 310

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 739; F. Holzman; (٣)

Soviet inflationary prossyros, 1928-1957 , Causos & Cures. The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV May 1969 No. 2 p 178.



الادخار ومن اشتراكات التامين الاجتماعى التى تحولها المشروعات اليه ، ثم من الأرباح التى يحققها البنك نتيجة لنشاطه .

أما جانب الاستخدامات ( الأصول ) فى ميزانية البنك فيتكون من المعادن الثمينة والنقد الأجنبى التى يحتفظ بها البنك ومن النقد القائم فى خزائنه ، ثم من القروض الممنوحة للمشروعات .

وبشر وضع الجوس بنك - بوصفه البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد السوفيتى - التساؤل عن مدى قدرته على خلق الائتمان شأن سائر البنوك التجارية فى الاقتصاد الرأسمالى (١) .

---

(١) يتوفر للبنوك التجارية فى اقتصاد السوق سلطة خلق نقود الودائع . فالبنوك يمكنها أن تنشئ من الودائع بمناصفة ما تقوم به من عمليات الاقتراض أضعاف ما يتوافر لديها من احتياطيات ، ومن هنا جاء التعبير الانجليزى الشهير *loans create deposits* . أى أن القروض هى التى تخلق الودائع ، وبذلك فإنها تؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي على التوازن الاقتصادى العام . وبحرك سلطان البنوك فى خلق نقود الودائع اعتبار تحقيق الربح النقدى ، شأنها فى ذلك شأن أى مشروع رأسمالى ، فهى تتلقى مدخرات الافراد ( أى تقترض منهم ) مقابل سعر ذممة منخفض ، ثم تقوم بمنحهم قروضاً تفوق قيمتها قيمة الودائع الاصلية وبسعر فائده أعلى . وكلما توسعت البنوك فى منح الائتمان كلما حققت ربحاً أكبر . غير أنه توجد عدة عوامل تؤثر فى المدى الفعلى لسلطان البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع أهمها - دون الدخول فى التفاصيل - ما يلى : احتياطيات النقود القانونية التى يحتفظ بها البنك سواء فى خزائنه أو لدى البنك المركزى - مدى تفاعل عادة الدفع بواسطة الشيكات أو الجوالات دون استخدام النقود القانونية - الميل العام للمعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج البنوك - الطلب على الائتمان من ناحية ومدى استجابة البنوك لاشباع هذا الطلب من ناحية أخرى - سياسة السلطات النقدية ( البنك المركزى ) التقليدية .

وقد ذهب غالبية الكتاب الاقتصاديون السوفيت من أمثال Vorobyev, Usoskin إلى تكليف نشاط الجوس بنك على أنه وسيط ائتمان وليس منتج ائتمان ، حيث تتجمع لديه الموارد المالية من مختلف الوحدات الاقتصادية ثم يقوم بتوزيعها في صورة قروض لمختلف الأغراض ، بمعنى أن قدرة البنك على منح الائتمان تتحدد — في رأيهم — بما في حوزته بالفعل من موارد ائتمانية ، ومن ثم فإنه لا طاقة له على خلق نقود الودائع .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن للجوس بنك القدرة على خلق قوة شرائية جديدة ، سواء تم ذلك لاحتكاره اصدار النقد لتمويل الحاجة المعاملات ، أو بمناسبة قيامه بفتح حسابات ائتمانية لديه وإضافة قيمة القروض التي تمنح للمشروعات المقترضة اليها (١) . وإذا نحن تأملنا الميزانية المبسطة للجوس بنك فأننا سوف نلاحظ أن الائتمان الممنوح لمختلف المشروعات يظهر في جانب الأصول في شكل زيادة في القروض قصيرة الأجل ، ويظهر في جانب

= لمزيد من التفصيل في هذا الخصوص ، راجع :

د. محمد زكي شافعي ، مقدمه في النقود والبنوك . دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ١٨٤ — ١٩٧ .

د. محمد دويدار : محاضرات في الاقتصاد السياسي . المرجع السابق ص ١٤٥ — ١٦٦ .

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان . المرجع السابق ص ١٨٩ — ١٩٠ .

د. أبو السعود أحمد السود . خلق الائتمانات أو خلق نقود الودائع بين النظاميين الرأسمالي والاشتراكي . محاضرات معهد الدراسات المصرية ١٩٦٩/١٩٧٠ ص ١٤ .

وانظر أيضا :

G. Grossman; U. S. S. R. op. cit., p 742.

المقصود في شكل زيادة في مجموع الودائع (١) .

ومن هنا يتضح أن للجوس بنك القدرة على خلق الودائع ونقود الودائع التي تستخدم في تسوية المدفوعات المختلفة دون اللجوء إلى النقود القانونية ، وهذه القدرة «الكامنة» على خلق النقد المصرفي تكاد أن تكون كاملة وذلك إذا ما استبعدنا النقود القانونية التي يسمح المشروعات بسحبها من البنك لسداد مدفوعات محددة بعينها ، إذ أن نظام المدفوعات السائد والذي يحتم ضرورة استخدام التحويلات الدفترية بين حسابات المشروعات المسوكة لدى الجوس بنك ، والقيود القانونية الصارمة المفروضة على تحول نقود الودائع إلى نقود قانونية ، يمنع تماماً حدوث أية تسربات Leakages كتلك التي تحدث عادة في دورة الايداع والاقرض في البنوك التجارية في اقتصاديات السوق كما أنه لا يوجد مجال لاعتبارات السيولة التي تمثل قيداً على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

غير أن طرح موضوع مدى قدرة الجوس بنك على خلق الودائع أو المدى الفعلي لهذا الخلق لا يعني أنه يمثل مشكلة تواجه الاقتصاد السوفيتي في الواقع ، ذلك لأن الجوس بنك ، مع سيطرته على وسائل الدفع ، لا يهدف من وراء عمليات الاقرض التي يقوم بها تحقيق ربح نقدي كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية في اقتصاديات السوق ، وإنما يمارس نشاطه الائتماني وفقاً لخطط موضوعة مسبقاً تستهدف أساساً تحقيق الأهداف القومية المخططة ، ومن ثم فإن المحدد الوحيد لحجم نقود الودائع في النهاية هو احتياجات الخطة القومية من الائتمان . فالجوس بنك يضع خطته الائتمانية — والتي تركز إلى خطط

مادية في قطاعات الانتاج والاستهلاك — بحيث يكون حجم نقود الودائع التي سيخلفها مساوياً لمجموع عمليات الدفع والتسوية التي ستم بين المشروعات عن طريقها والتي تكون ضرورية لتنفيذ الخطة ، وبذلك لا يخشى من نشوء أية آثار تضخمية تهدد وحدة النقد<sup>(١)</sup> . ويذكر الاستاذ الدكتور زكريا نصر ان سياسة بنك الدولة في الدول الاشتراكية — من حيث الخلق الفعلي للائتمان — « سياسة محافظة تحاول بكل الوسائل ان تتجنب كل ما قد يهدد باخطار تضخمية ... ومن ثم فان بنك الدولة يحاول أن يجعل تيار النقد الخاص بالمدفوعات أقل من تيار النقد الخاص بالايادات ، الامر الذي يشير بالفعل إلى احجامة عن خلق الائتمان بالمعنى المعروف في الدول الرأسمالية : تعدى البنوك لمواردها اعتماداً على توازن تيارات السحب وتيارات الايداع وبصرف النظر عن التطور في قيم الانتاج الحقيقية »<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : البنك الاتحادي لتمويل الاستثمارات الرأسمالية « ستروى بنك »

يخص ستروى بنك بتمويل الجانب الاعظم من الاستثمارات في الاقتصاد الموفيقي<sup>(٣)</sup> . ويعتبر هذا البنك مؤسسة مصرفية مستقلة يخضع لاشرف

(١) د . محمد عبد العزيز عجميه و د . صبحي تادرس قريشه : النقود والبنوك والتجارة الخارجية . ١٩٦٧ ص ٢١٨ .

(٢) د . زكريا نصر ، النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ١٩٠ .

(٣) تهتم الدول الاشتراكية بالفصل بين التمويل قصير الأجل الذي يستخدم في تمويل النشاط الجاري للمشروعات والتمويل طويل الأجل الذي يستخدم لمواجهة الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك الى وجود علاقة وثيقة بين قيمة الاستثمارات ومعدل النمو الاقتصادي بحيث يمكن الاستدلال على معدل النمو في الفترات المختلفة عن طريق تتبع مقادير التمويل الاستثماري في هذه الفترات ولتحقيق الفصل بين عمليات التمويل الاستثماري وغيرها من عمليات التمويل الأخرى ، فقد أنشأت معظم الدول الاشتراكية الخططة مركزياً بنوك استثمار متخصصة تركز لديها الموارد المالية المتخصصة لتمويل الاستثمارات .

مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مباشرة شأنه في ذلك شأن بنك الدولة (١) والبنك  
فروع في كافة جمهوريات الاتحاد والجمهوريات ذات الحكم الذاتي وفي المراكز  
الادارية للاقاليم والمناطق ، كما أنه يقيم ادارات أو مكاتب تمثيل في فروع  
الجوس بنك في المناطق التي توجد بها مشاريع انشائية كبيرة (٢).

ويستمد ستروى بنك موارده التمويلية من الاعتمادات المخصصة لذلك في  
ميزانية الدولة ، كما تخول اليه الموارد الذاتية للمشروعات والمخصصة للاستثمار  
الرأسمالي مثل : اقتطاعات الاستهلاك واحتياطيات التجهيزات وجزء من الأرباح  
المحتجزة في الوحدات الاقتصادية ، فكافة هذه المخصصات تتجمع لديه حيث  
يستخدمها في مباشرة نشاطه التمويلي وفقاً للخطة المعدة لذلك (٣).

ويضطلع ستروى بنك بالوظائف التالية بصفة عامة (٤) :

— تمويل استثمارات مشروعات الدولة العاملة في القطاعات التالية :  
الصناعة — النقل والمواصلات ، الثقافة والعلوم ، الخدمات الجارية ،  
التجارة (٥).

I, D. Sher : Long-term credit & the Financing (١)

of Investment in the H. S. S. R. in " Banking in the U. S. S. R.  
op, cit., p 84

V. Pereslegin : Financo & credit ... op . cit., p 165 ; Soviet (٢)  
Financial System op. cit., p 68

A. Nove : Banking in the Soviet Economy. in The (٣)  
Banker No 417, Nov. 1960, p 723

V. Pereslegin : Finance.. op. cit., pp 163 - 164 ; I. D. (٤)

Sher ; Long-term.. op. cit , p 84 ; K, N. Plotnikov : The Finan-  
cial. op. cit., p 58

(٥) وذلك فيما عدا تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة وفي بعض فروع الاتاق  
المتعلقة بتطوير الاساليب الفنية في الانتاج حيث يتولى الجوس بنك تمويلها .

- تقديم القروض قصيرة الاجل لمشروعات المقاولات والبناء .
- تمويل الاصلاحات الرأسمالية الخاصة بمشروعات المقاولات والبناء .
- تقديم الائتمان طويل الاجل لاقامة الأبنية السكنية في المدن ، أما تمويل الاسكان الريفي فيعود به إلى الجوس بنك .

- تقديم الائتمان طويل الاجل للصناعات المحلية والمرافق البلدية لتمويل انتاج سلع الاستهلاك الشعبي ، واقامة مشروعات تقديم الخدمات المعيشية للسكان .

- القيام بعمليات المقاصة بين المدفوعات الخاصة بمشروعات التشييد .
- المراقبة المالية على الاتفاق على عمليات التشييد والعمل على تخفيض هذه النفقات .

ونشير في هذا المقام إلى أنه نظراً لأهمية الاستثمارات كوسيلة لخلق وتدعيم الأساس المادى والفنى للاقتصاد الحديث ، فقد قامت دول «الكوميكون Comecon»<sup>(٣)</sup> بإنشاء « بنك الاستثمار الدولى » الذى بدأ فى مباشرة نشاطه

(١) هذه الدول هى : الاتحاد السوفيتى - بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - المانيا الديمقراطية - منغوليا - المجر - بولندا - رومانيا . وهى أعضاء فى التنظيم الذى يطلق عليه « مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة The Council of Mutual Economic Assistance » الذى أنشئ عام ١٩٤٩ بهدف التعاون فى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وتعميق تقسيم العمل الدولى الاشتراكى عن طريق تنسيق خطط تنمية الاقتصاديات القومية والتخصص والتعاون فى الانتاج بين الدول الأعضاء فيه والعمل على التقريب التدريجى بين مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول .

انظر فى تفصل ذلك :

C M E A. Secretariat : A Survey of 20 Years of the Council for Mutual Economic Assistance, Moscow 1969

في أول يناير ١٩٧١ بغرض تمويل الاستثمارات في الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل ، متوخياً في ذلك التنسيق بين خططها القومية للتنمية الاقتصادية . فالمهام الرئيسية لهذا البنك هي منح الائتمان من أجل تحقيق التدابير المتعلقة بتقسيم العمل الدولي بين الدول الاشتراكية والمتعلقة بتخصص الانتاج والتعاون فيه ، وبالاتفاق على توسيع قاعدة الطاقة والمواد الأولية بما يحقق المصلحة المشتركة ، وإقامة مجتمعات صناعية في فروع الاقتصاد الأخرى ذات الأهمية المتبادلة لتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء في البنك ، وأيضاً لتشييد منشآت لازمة لاقتصاديات هذه الدول ولغير ذلك من الأغراض التي يحددها مجلس البنك وطبقاً لأهدافه ويستمد هذا البنك موارده من اسهامات الدول الأعضاء في رأسماله ، ومن اسهامات هذه الدول في الصناديق الخاصة التي يكونها البنك ومن الأموال التي يحصل عليها من الدول الأعضاء فيه وكذلك من الأسواق المسالمة العالمية ، وأخيراً من ذلك الجزء الذي يقطع من أرباحه . ويمنح البنك قروضاً متوسطة الأجل لفترة خمسة سنوات عادة ، وقروضاً طويلة الأجل لفترة خمسة عشر عاماً للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف التي أشرنا إليها آنفاً (١) .

(١) أنظر في استعراض لتكوين البنك وموارده ودوره في تمويل المشروعات في الدول الاعضاء وشروط هذا التمويل : —

V. A. Veroyev : The International Investment, Bank, An Article Published in Moscow Narodny Bank = Quarterly Review 1070 1971, pp 38, 44 ; Y. Constantinov The Socialist Countries Investment Bank in U. S. S. R. Ministry of Foreign Trade Review Moscow. No 8 , 1971 pp 12 - 17 ; Moscow Narodny Bank Quarterly Review Vol: XII, No 1. 1972, pp 8 - 11; M. Morozov International Economic Organizations of the Socialist States. Novosti Press Agency Publishing House, Moscow 1973 pp 40- 45 .

ثالثاً : بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي « فينشستورج بنك » :

تقوم الدولة السوفيتية — شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الاشتراكية الأخرى — بممارسة النشاط المتعلق بعمليات التجارة الخارجية عن طريق مؤسسات متخصصة تابعة لها (١). وقد نص الدستور السوفيتي في المادة (١٤) فقرة «هـ» على أن « توجيه التجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة لهذه التجارة هو من اختصاص أعلى سلطات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (٢) ».

(٢) تتولى مهمة توجيه التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي هيئات ثلاثة هي : مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، ووزارة التجارة الخارجية والبعثات التجارية التي تتمثل في الخارج ، وأخيراً لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج . ويمارس النشاط الخارجي عن طريق مؤسسات التجارة الخارجية ، وهذه المؤسسات هي همزة الوصل بين المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الداخلية من جهة وبين الشركات والمؤسسات الأجنبية من جهة أخرى . وتختص كل مؤسسة بمباشرة العمليات التجارية في فرع معين دون غيره من فروع التجارة الخارجية تنص عليه لوائحها .

**انظر في تفصيل ذلك :**

د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية . دار النهضة العربية ١٩٧٣ ص ٤٤ — ٥٨ .

(٢) يخدم تأميم التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية أساساً العلاقات التجارية التي تنشأ فيما بينها وبين الدول الرأسمالية ، وكذلك العلاقات التجارية التي تنشأ بين بعضها البعض . ففي حالة التجارة مع الدول الرأسمالية ، فإن سيطرة الدولة على تجارتها الخارجية يعمل على امتصاص الصدمات الناشئة عن التقلبات التجارية في السوق الرأسمالية العالمية ، ويجعل الاقتصاد القومي محصناً من آثار هذه الصدمات . أما بالنسبة للعلاقات التجارية التي تنشأ بين الدول الاشتراكية ، فإن هذه السيطرة تساعد على التنسيق بين خطط تجارتها الخارجية ومن ثم تنسيق خططها الاقتصادية القومية بطريقة غير مباشرة .



وقد صدر قرار تأميم التجارة الخارجية في ٢٢ أبريل ١٩١٨ حيث آلت بموجبيه إلى الدولة كافة المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال التجارة الخارجية ، وأصبحت الدولة تختص بكافة عمليات التصدير والاستيراد التي تبشرها وفقاً لخطة تعتبر جزءاً هاماً من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من إنشاء بنك للتجارة الخارجية في الانحمار السوفيتي عام ١٩٢٢ فإن تمويل عمليات التجارة الخارجية كان معهوداً به من الناحية الفعلية إلى الجوس بنك . ولم يكن بنك التجارة الخارجية - بعد إعادة تنظيمه عام ١٩٢٤ - سوى مجرد إدارة من إدارات الجوس بنك ، على حد ما وصفه به الاقتصادي A. Nove (١) ، إذ لم يكن البنك يزاوئ سوى عدد محدود من عمليات النقد الاجنبي التي لا تنسم بالطابع التجاري كالسياحة والتعامل مع البعثات الدبلوماسية الاجنبية .

إلا أنه اعتباراً من عام ١٩٦١ أعطى « فينشتورج بنك » المسؤولية الكاملة للقيام بكافة العمليات المصرفية الخاصة بالتجارة الخارجية ، وانتهى بذلك اختصاص الجوس بنك في هذا المجال (٢) .

O.Lange : Essays, op. cit., p 11 : U. N. Planning for Economic Development, op. cit., p 78

A, Nove : The Soviet Economy, op. cit., p 117

(١)

(٢) يتخذ « فينشتورج بنك » حالياً شكل شركة مساهمة حكومية يشترك في ملكيتها بنك الدولة ووزارة المالية وبعض المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية . ويرجع السبب في اتخاذ البنك شكل شركة مساهمة إلى أن بعض دساتير الدول الغربية لا تجيز لبنوكها التعامل مع بنوك حكومية صرفة . ويرأس البنك محافظ بنك الدولة . ويوجد المركز الرئيسي للبنك في موسكو وله فرع واحد في ليننجراد . وتقوم فروع بنك الدولة خارج موسكو =

ويعزى هذا الغير إلى تزايد حجم عمليات التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي وما صاحبه من تزايد حجم العمليات المصرفية المتعلقة بهذا النشاط ، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالي (١) :

( بيلايين الروبلات )

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٥٨	١٩٤٦	
								أجمالى حجم التجارة الخارجية . بما فيها الصادرات والواردات إلى ومن الدول الاشتراكية
٣١٢	٢٦٠	٢٢١	١٦٤	١٤٦	١٠٦	٧٨	١٣	

— ولينجراد بمباشرة نشاط فينشتورج بنك نيابة عنه .

انظر :

د. محمد أمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية في دول أوروبا الشرقية مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٢٣ يناير ٦٦ ص ٣١ - ٣٢ .

V. Pereslegin ; Finance.. op. cit., p 165 ; Paul Gekker : The Soviet Bank for Foreign Trads & Soviet Banks Abroad A. Ncte Economics of Planning Vol. 7 No 2 1967, pp 183 - 186

(١) الأرقام مأخوذة من المصادر التالية :

N. N, Lubimov : The Foreign Trade of the U. S. S. R, in Banking in the U. S. S. R, op. cit. p 153 ; The U. S. S. R. in Figures for 1965. Progress Publishers, Moskow 1967. p 32. V. Elchek : U. S. S. R. Foreign Trade in 1970 in U. S. S. R. Fereign Trade No 6 1971 pp 16 - 19 : A. A. Meilakhs : Facts and Figures in The Soviet Blanned Economy op. cit., p 323

ويقوم « فينتشورج بنك » بالوظائف التالية (١) .

— فتح الحسابات بالعملات الوطنية والاجنبية والاحتفاظ بودائع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا وطنيين ام أجانب ، كما يحتفظ لعملائه بودائعهم من الصرف الاجنبى والمعادن الثمينة والاوراق المالية .

— تمويل التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى وذلك بمنح الائتمان لمؤسسات التجارة التى تحتاج اما الى تمويل بالعملة المحلية لسداد ائتمان المنتجات التى تحصل عليها من المشروعات الإنتاجية بسعر الجملة ، وأما إلى تمويل بالتقيد الاجنبى لسداد ائتمان السلع المستوردة من الدول الأخرى . ويتم منح الائتمان لمؤسسات التجارة الخارجية لآجال تتراوح بين ثلاثة شهور واثنى عشر شهرا . وتقرر الحدود الائتمانية وفقا لخطة الائتمان وبحيث يتطابق ذلك مع الحركة المادية للسلع المصدرة والمستوردة . ويتلقى البنك الحصيلة النقدية الخاصة بالسلع المصدرة ويسترد منها قيمة القروض التى سبق منحها لمؤسسات التجارة الخارجية كما أنه من ناحية أخرى يسترد قيمة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بعد أن يتم بيع السلع المستوردة للوحدات الإنتاجية التى تم الاستيراد لحسابها .

— تسوية الحسابات الخاصة بالاستيراد والتصدير عن طريق حسابات المقاصة التى يحتفظ بها للبنوك الخارجية التى يتعامل معها (٢) .

---

M. N. Plotnikov : The Financial op. cit , p 59 ; V. (١)  
Pereslegin Finance & Credit op. cit., d 65 ; U S. S. R. Foreign  
Trade Review No 3. 1972, pp 32 : 33

(٢) بلغ عدد المراسلات من البنوك الأجنبية التى يتعامل فينتشورج بنك معها ١٥٢٠ بنك منتشر فى كافة أنحاء العالم ( وذلك فى أول يناير ١٩٧٤ ) .

— القيام بالخدمات المصرفية المتصلة بالتجاره الخارجية كاصدار خطابات الاعتماد لعملائه ومراسلية أو اجراء التحويلات النقدية للخارج أو خصم الكمبيالات المستندية أو تقديم مستندات التصدير للحصول من البنوك الاجنبية .  
— تحويل العملات للسائح الوافدين أو المسافرين .

القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية .  
— ادارة العمليات المتعلقة بالديون الخارجية والمساعدات السوفيتية للخارج .  
— بيع وشراء الصرف الأجنبي والشيكات السياحية .

— يقوم البنك عن طريق ادارة التجارية ببيع المعادن والأحجار الثمينة والذهب والعملات الذهبية والفضية والعملات التذكارية الروسية للبنوك والمؤسسات الأجنبية والمواطنين والأجانب .

ويسام « فينستورج بنك » في اتفاقيات المقاصة متعددة الاطراف multilateral settlements المعقودة بين الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والتي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٦٤ وتقضى باستخدام الروبل الذهبى القابل للتحويل <sup>(١)</sup> في تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء .

---

Bank for Foreign Trade of the U.S. S. R. Balance as on January =  
1st. 1974, Moscow, p 5

(١) الروبل الذهبى القابل للتحويل convertible gold ruble هو عملة جماعية للحسابات الدولية بين البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لها وزن معين من الذهب - ٩٨٧٤١٢ ر . الخالص ( الدولار الأمريكى - ٨١٨٥١٣ ر . جرام ) ويقوم الروبل القابل للتحويل بوظائف منها أنه معيار للقيمة بالنسبة لاسعار التجارة الخارجية ، ووسيلة لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء في المجلس ، وأنه وسيلة للتراكم في مجال الافراض الدولى متوسط وطويل الأجل .

انظر :

M. Morozov : International .. op cit, pp 32 - 33

## المجلس عن طريق البنك الدولي للتعاون الاقتصادي (١) .

(١) قامت الدول الأعضاء في المجلس بتوقيع اتفاق في أكتوبر ١٩٦٣ بهدف الى تحقيق التسويات المتعددة الأطراف بين التزاماتها التي تنشأ نتيجة التبادل التجاري فيما بينها وذلك عن طريق استخدام الروبل الذهبي القابل للتحويل ، بعدما أتضح أن الاتفاقات والتسويات الثنائية - في ظل تقديم العمل الدولي الاشتراكي وتزايد حجم عمليات التجارة الخارجية - غير كافية - اذ كانت نظام المقاصة الثنائية يتطلب توازناً ثنائياً بين الواردات والصادرات الأمر الذي كان يتعذر تحقيقه في الغالب . ولهذا السبب انشئ البنك الدولي للتعاون الاقتصادي International Bank For Economic Cooperation. الذي ساهمت البنوك المركزية لدول السكوبيون في رأسماله لكي يتولى - اعتباراً من أول يناير ١٩٦٤ - اجراء المقاصة بين التزامات هذه الدول الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها ، ولدى يقوم أيضاً بتقديم القروض قصيرة الأجل بالعملة القابلة للتحويل وذلك لتمويل العمليات التجارية بين هذه الدول ولم يعد من الضروري تحقيق التوازن الثنائي سنوياً بين الواردات والصادرات ، وإنما يكفي بأن يتحقق التوازن سنوياً بين مدفوعات مجموع الدول الاخرى الأعضاء في المجلس ومدفوعات هذه الدول اليها . وعهد الى هذا البنك أيضاً بوظائف أخرى منها قبول الودائع من الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل أو بالعملة الحرة أو الذهب ، ومنح الضمان لبنوك الدول الأعضاء فيه وكذلك للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في هذه الدول .

وبلاحظ أنه لا يوجد دور للبنك في مجال التسويات الجارية للتجارة الخارجية بين الدول الاعضاء فيه والدول الرأسمالية ، حيث ظلت هذه التسويات من اختصاص بنوك التجارة الخارجية لهذه الدول بصفة أساسية .

أنظر في هذا الخصوص المراجع التالية :

Marcin R. Wyczalkowski : Communist Economics and Currency Convertibility. I. M. F. Staff Papers Vol. XIII No 2 July 1966 pp 188 - 189 ; Nosko (P) , Poljakov (M) Lemonpole des changes et les reglements internationaux de L' U. R. S. S. (Don'gi 1 kred, 1967, No 10 ) L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est Vol. IX No 4 1968 p 920 ; Nazarkin (K) La Banque internationale de cooperation economique (Don'gi 1 kred, 1966, 12 ) La meme revue Vol. VIII, 1967 No 4, p 939

### البنوك السوفيتية في الخارج :

ولا يعتبر « فينشتورج بنك » أنه البنك الوحيد الذي يباشر العمليات المصرفية الخاصة بنشاط التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، إذ تمتلك الحكومة بنوكاً أخرى في العالم الغربي تباشر هي أيضاً جانباً من هذه العمليات مع دول هذا العالم (١) .

وتستخدم هذه البنوك جزءاً كبيراً من مواردها في تمويل التجارة بين الشرق والغرب ، كما أنها تعمل كوكلاء في التحصيل وفي الدفع لمؤسسات التجارة الخارجية وبنوك الدولة وبنوك التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية وبالإضافة إلى ذلك فإنها تباشر العمليات المصرفية المعتمدة شأنها في ذلك شأن سائر البنوك الأوروبية المتخصصة في التجارة الخارجية ، كما أنها تمارس نشاطها في أسواق النقد .

### رابعاً : بنوك الدولة للادخار :

على الرغم من ادماج بنوك الادخار في الجوس بنك عام ١٩٦٣ على نحو

---

(١) أهم البنوك السوفيتية في الخارج ثلاثة هي Moscow Narodny Bank Ltd الذي أنشئ عام ١٩١٩ في لندن وله فرعين : أحدهما في بيروت والثاني هو La Banpue Commerciale pour l'Europe Du Nord . ومقره باريس ، وقد قامت بتأسيسه في عام ١٩٢١ جماعة من المهاجرين الروس المادين للثورة ، غير أن الحكومة السوفيتية اشترته عام ١٩٢٥ . وقد أنشئ البنك السوفيتي الثالث في زورخ عام ١٩٦٦ تحت اسم Voskhod Handelsbank. A G.

أنظر في دراسة أكثر تفصيلاً عن البنوك السوفيتية في الخارج :

Paul Gekher : The Soviet Bank.. op. cit., pp 186 - 197 ; George Carvy ; Money , Banking and Credit in Eastern Europe Federal Reserve Bank of New York, 1966, p 107 - 108

ما سبق أن أشرنا إليه ، فإن هذه البنوك تتمتع باستقلال ذاتي في إدارة نشاطها وهي تباشر هذا النشاط وفقاً لمبادئ محاسبة التكاليف بمعنى أنها تعتمد على حصيلة إيراداتها في تغطية نفقاتها (١) .

ويوجد حالياً في كل مدينة من مدن الاتحاد السوفيتي بنك ادخار مركزي يتبعه بنوك ادخار فرعية في كل حي . وتقسم البنوك طبقاً للمعاملات التي تقوم بها إلى بنوك من الدرجة الأولى وبنوك من الدرجة الثانية وإلى توكيلات لبنوك الادخار (٢) . وقد تزايد عدد بنوك الادخار تزايداً مطرداً على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

(بالآلاف)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
٢٢٢٣	٢٢٢٦	١٧٢٢	١٠٢٣	عدد بنوك الادخار في المدن
٥١٢٣	٥٠٠٨	٤١٢٤	٣١٢٣	عدد بنوك الادخار في القرى
٧٣٢٦	٧٢٢٤	٥٨٢٦	٤١٢٦	

( وقد وصل عدد بنوك الادخار أبان عام ١٩٧١ إلى حوالي ٧٨٠٠٠ بنك ) (٣) .

Soviet Financial System, .., p 275

(١)

Ibid, p 273

(٢)

(٣) المصدر :

The U. S. S. R. Figures for 1965 op. cit., p 126 ; M. Sveshnikov :  
U. S. S. R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol CXXI No  
550 December 1971, p 1478

وتتكون المصادر الرئيسية لدخل بنوك الادخار من الفائدة على المبالغ المستثمرة في القروض الممنوحة للدولة والفائدة على حساباتها الجارية في بنك الدولة والمبالغ المتحصلة من ميزانية الدولة لتغطية النفقات المرتبطة بعمليات الدين العام والرسوم المصرفية المتنوعة المحصلة من الأفراد والمنظمات لقاء الخدمات والعمليات المصرفية المختلفة .

أما نفقات هذه البنوك فتتكون من مدفوعات الفائدة على الودائع النقدية والنفقات الادارية ونفقات التشغيل . ويمثل الفرق بين الدخل والنفقات أرباح بنوك الادخار التي يحول ٥٠٪ منها إلى الميزانية العامة للاتحاد ويجنب الباقي كاحتياطي لمواجهة الخسائر المحتملة ، وبعد أن يصل رصيد الاحتياطي إلى ما يوازي ٥٪ من الأرصدة المودعة يحول الربح كله كإيرادات لميزانية الاتحاد (١) .

### وظائف بنوك الادخار :

تعتبر عمليات قبول الودائع هي المجال الرئيسي لنشاط بنوك الادخار سواء في المدن أو في الريف . وهناك أنواع مختلفة من الودائع تختلف في طبيعتها وغرضها ومدة ايداعها (٢) ويختلف سعر الفائدة حسب نوع الودعة ، والفوائد المستحقة معفاة من الضرائب . وتحول الودائع إلى الجوس بنك ويحتفظ في بنوك الادخار بنسبة منها لتلبية احتياجات المسحوبات الجارية . ولما كان حجم ارصدة بنوك الادخار يتخذ اتجاها تصاعديا معبراً عن

Soviet Financial System. op. cit., pp 53 , 278

(١)

(٢) أنظر أنواع الودائع في بنوك الادخار السوفيتية Ibid., pp 275 - 276



زيادة الدخل الشخصية ، لذلك فإنها تستخدم في تمويل جانب من نفقات الميزانية .

جدول يبين تطور أرصدة ودائع بنوك الادخار في الاتحاد السوفيتي (١) .

(بملايين الروبلات)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
١٤٠٢٨	١١٧٥٥	٦٨٨١	٥٧٦	في المدن
٤٦٩٩	٣٩٥٢	١٨٣٨	١٤٩	في القرى
١٨٧٢٧	١٥٧٠٧	٨٧١٩	٧٢٥	

وإلى جانب عمليات قبول الودائع تقوم بنوك الادخار باصدار سندات الدين العام بانتظام في فئات صغيرة وبيعها ، كما تقوم بسداد جوائز اليانصيب

(١) هذا الجدول - يتضمن آخر الاصناف المتاحة - مأخوذ من :

The U.S.S.R in Figures for 1965. op. cit., p 126

وقد ذكر Schwartz أن النمو السريع للودائع عقب الحرب يرجع الى تراكم فائض الدخل خلال فترة الحرب نتيجة تدهور الطلب بسبب نقص المعروض من السلع الاستهلاكية ، كما أن الحكومة السوفيتية كانت قد منعت أجازات العمال خلال فترة الحروب وأودعت التحويلات النقدية المقررة لهم مقابل ذلك في حسابات مجمدة لدى بنوك الادخار .  
H, Schwartz : Russia's ... op . cit. , p 510

التي يقوِّز بها حاملوا السندات (١) .

وتقوم بنوك الادخار بـعدد من العمليات المصرفية نيابة عن الدولة والتنظيمات العامة وتشمل مثل هذه العمليات تحصيل المدفوعات الضريبية ومدفوعات التأمين الحكومي، وتحصيل رسوم عضوية النقابات العمالية والحزب الشيوعي، ودفع المعاشات الشخصية والأعانات التي تقرها الدولة للأفراد (٢).

وتتولى بنوك الادخار امساك الحسابات الجارية لفروع نقابات العمال وغيرها من التنظيمات الاختيارية (مثل صناديق المساعده المتبادلة) والتنظيمات الخاضعة لميزانية القرية وللزراع الجماعية . وفي بعض الحالات يمكن لبنك الادخار المحلي - في حالة عدم وجود فرع قريب للجوس بنك - أن يفتح حسابات جارية للجان ادارة العارات السكنية . ويتحدد نوع التنظيمات التي يمكن أن يكون لها حسابات جارية في بنوك الادخار بواسطة الحكومة وبناء على أوامر من وزارة مالية الاتحاد السوفيتي .

وتقدم بنوك الادخار بعض الخدمات إلى المودعين مقابل عموله محدده (مثل تحويل مبالغ نقدية من بنك إلى آخر أو سداد بعض المدفوعات نيابة عن المودعين كسداد مقابل الايجار أو اشتراك التليفون أو رخصة الراديو أو

---

Loucks & Whitney : Comparative Economic System. (١)

op. cit., p 451 K. N. Pletnikov : The Financial. op. cit., p 59 ;  
A. Baykov . The Development.. op. cit., p 378

Soviet Financial System. op. cit., p 277 ; Schwartz (٢)

Russia's Soviet Economy. op. cit., p 511 ; G. Grossman ; U.S.S.R.  
op. cit., pp 751 - 754

المدفوعات مقابل الخدمات البلدية . . . . ) كما تقوم أيضاً بإصدار خطابات اعتماد لحاملها ( وهى عبارة عن وثائق قابلة للدفع عند الطلب وتمكن حاملها من سحب مقادير من الأموال تصل إلى قيمة وديعته من أى بنك ادخار بالاتحاد السوفيتى بمجرد تقديمها . )

وبالإضافة إلى ما تساهم به بنوك الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المدخرات الشخصية ، فإنها تعمل أيضاً على تدعيم التداول النقدي ، إذ لما كان من المسموح به تحويل مرتبات وأجور العاملين في الدولة إلى حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار ، وكانت المدفوعات الشخصية التي تتم لصالح مشروعات الدولة والتنظيمات العامة خصماً من حسابات المودعين يجرى سدادها عن طريق القيود الدفترية حيث تضاف لحساب هذه المشروعات والتنظيمات لدى بنك الدولة ، فإن ذلك يعمل على مواجهه متطلبات التداول النقدي بكمية أقل من النقود الفعلية (١) .

والآن بعد أن استعرضنا مراحل تطور الجهاز المصرفى السوفيتى وتعرفنا على هيكله الحالى ، نخلص من ذلك كله إلى أن هذا الجهاز مملوك للدولة بالكامل وأنه يتكون من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية المتخصصة غير المتنافسة ، وأنه يعمل في اطار الخطط الاقتصادية القومية التي تضعها الدولة .

## الفصل الثالث

### نظام التداول النقدي

---

إن دراسة النظام النقدي تتطلب التعرف على أنواع وسائل الدفاع التي تتداول في الاقتصاد، والنظم والقواعد التي تحكم تداول كل منها .

ومعرفة قواعد التداول النقدي ضرورية لفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفي سواء في فترة اعداد الخطة أو في فترة تنفيذها . فالجهاز المصرفي يلتزم جادة هذه القواعد عند ممارسته لنشاطه .

ومن اجل دراسة نظام التداول النقدي ، فإن هذا الفصل سوف يتضمن ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : ويتضمن دراسة للائتمان ومدى الحاجة اليه في الاقتصاد السوفيتي ، ووظائفه ، والقواعد التي تنظمه .
- المبحث الثاني : ويتضمن دراسة للقواعد التي تنظم التداول النقدي .
- المبحث الثالث : ويتعرض لكيفية تحديد كمية النقد اللازم للتداول .

## المبحث الأول

### الائتمان : ضرورته ووظائفه وتنظيمه

تتبع الحاجة الى الائتمان كنتيجة لعدم وجود توافق زمنى بين تيار إيرادات الوحدة الانتاجية (مثل حصيدية بيع منتجاتها) وتيار نفقاتها (مثل الاتفاق على الاجور وعناصر الانتاج .. الخ) وهو أمر يلزم طبيعة دورة العمليات الانتاجية فى الانظمة الاقتصادية رأسمالية كانت أم اشتراكية. لذلك فان أهمية وضرورة الائتمان تنبثق من العلاقة الوثيقة بينه وبين التحرك الدائرى للموارد المادية والتقدير للمشروعات<sup>(١)</sup>.

ويحدث خلال عمليات الانتاج المختلفة على مستوى الاقتصاد القومى ان تتراكم ارصدة نقدية حرة وفترات مؤقتة لدى بعض الوحدات فى النشاط المادى أو النشاط التجارى ، أرصدة مصدرها ثمن مبيعات أو أقساط استهلاك او إيرادات لم يحل أجل استخدامها بعد ، فى حين توجد فى نفس الوقت مشروعات أخرى تحتاج خلال دورة عملياتها الانتاجية الى موارد نقدية تواجه بها التزاماتها المؤقتة سواء كان ذلك فى فترة الاعداد للانتاج أم فى

M. M. Usoskin : Short-term Credit in the U. S. S. R. (١)

in Banking in the U. S. S. R. op. cit , p 64 ; H. Linsel : Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry L'Egypte Contemporaine No 321 Juillet 1965, p 5

\* لا تظهر المواد النقدية العاطلة فى المشروعات الانتاجية فحسب ، وإنما يظهر أيضاً فى التعاونيات الزراعية كنتيجة للطبيعة الموسمية للانتاج ، ففى تسلم دخولها بعد جنى الحاصل ، فى حين يوزع الاتفاق تدريجياً على مدار السنة . كذلك تظهر الموارد العاطلة أثناء تنفيذ ميزانية الدولة بسبب وجود فاصل زمنى بين دخول الإيرادات وخروجها كنفقات وتعتبر المدخرات الشخصية كذلك موارد نقدية حرة .

فترة الانتاج أم في فترة التسويق حيث تعجز مواردها النقدية الذاتية عن مواجهتها ، وهنا يستخدم الائتمان في تعبئة هذه الارصدة واعداد توزيعها بصورة مخططة لسد الاحتياجات المؤقتة للنقود من جانب المشرعات وبذلك يعتبر الائتمان حلقة اتصال تربط بشكل غير مباشر بين مختلف النشاطات الاقتصادية (١) .

ومن ثم فإن الوظيفة الاولى للائتمان هي أنه يستخدم كأداة مرنة لتوزيع الموارد النقدية الحرة على مختلف المشروعات لتغطية احتياجاتها الموسمية أو المؤقتة وذلك وفقاً للخطة الائتمانية الموضوعية في هذا الشأن ، وبذلك تستخدم هذه الموارد أكفاً استخدام ممكن وفقاً لما تراه سلطات التخطيط في الدولة ، وتضمن بالتالي استمرار وتنمية الانتاج المخطط (٢) .

ويتخذ الائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية . فينبك الدولة عندما يشرع في وضع سياسة الاصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في نطاق الخطة العامة الموضوعية فالنقود تخرج من التداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الانتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان ، ومن ثم يعمل هذا الأخير على تدعيم قيمة وحدة النقد (٣) .

وينسب إلى الائتمان أيضاً أنه يعتبر أداة تستخدمها الدولة في الرقابة على

H.Linsel : Some Ideas ... op. cit., p 5 (١)

Pessel (M) Des Fonctions du Credit, L'U. R. S. S. et Les (٢)

Pays de LIest. No 2, 1965, pp 4(6 . 4٠7 ; V. pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., p 128, H. Linsel : Some Ideas. op. cit., p 8

G.Greossmann : U. S. S. R. op. cit., p 742 (٣)

نشاط المشروعات المملوكة للدولة وذلك من خلال استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها (١). غير أنه يمكن الرد على ذلك بأن وظيفة الرقابة لا يجب نسبتها إلى الائتمان ذاته ، وإنما هي وظيفة من وظائف الجهاز المصرفي يمارسها من خلال رابطة الائتمان التي تربطه بالمشروعات المختلفة (٢).

وقد وضع الاصلاح الائتماني في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٠ الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في الاقتصاد القومي ، وتتلخص في المبادئ التالية (٣):

- (١) تتركز سلطة منح الائتمان في يد الجهاز المصرفي دون غيره . فقد ألغى الائتمان التجاري الذي كان معمولاً به قبل ذلك وحل محله الائتمان المصرفي المباشرة وبذلك أصبحت كافة الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة عملاء مباشرين للجهاز المصرفي (٤) . ويعزى السبب في إلغاء الائتمان التجاري والاقصاء فقط على الائتمان المصرفي إلى الرغبة في توحيد القنوات التي تتمدفق

(١) Pessel (M) Des Fonction. op. cit., 407

(٢) د. زكريا نصر : النقد والائتمانات ... المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) V. Pereslegin : Finance.. op. cit.; pp 130 - 132 , 152 - 153

Soviet Financial System. op. cit., p 94 ; Linsel : Some Ideas. op. cit., pp 9-11 ; Uso-kim Short-term. op. cit., pp 70-71 ; V. Geraschenko : The Banking System of the U. S. S. R. in Relations Between the Gentral Banks and The Commercial Banks Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School. Garmisch - Partenkirchen, Sept. 1957 p 143

Pereslegin : Finance.. op. cit., p 152 ; A. Baykov (٤)

The Development.. op. cit., p 401 ; Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 759

منها الأرصدة الائتمانية إلى الوحدات المقترضة ، ومن ثم يمكن استخدام العلاقات الائتمانية التي تنشأ بينها وبين الجهاز المصرفي كأداة لسيطرة هذا الأخير على نشاطها واخصاءها لرقابته . هذا بالإضافة إلى أن احتكار العمليات الائتمانية وتركيزها في يد جهاز واحد أمر يعتبر واحداً من أسس التخطيط المركزي (١).

(٢) أن يمنح الائتمان لتمويل أغراض معينة موضحة بدقة في المخطط الائتمانية وبصورة تتفق مع الطلب على الأرصدة لمخازن من القيم المادية أو الانفاق على مختلف مراحل العمليات الانتاجية أو التسويقية . ومن غير المسموح به — كقاعدة عامة — استخدام الائتمان لتمويل أغراض أخرى غير مدرجة في هذه المخطط . وتبدو أهمية هذا المبدأ في عملية التوزيع المخطط للموارد الائتمانية في الاقتصاد القومي حيث يتم هذا التوزيع وفقاً لاحتياجات

وتعتبر الائتمانات المباشرة أحد الصفات الهامة التي تميز بين بنك الدولة في الاقتصاد ذي الطابع السوفيتي وبين البنك المركزي في اقتصاد السوق ، فعلى حين يعتبر الأخير « بنك البنوك bankers bank » ، فإن بنك الدولة يمكن وصفه بأنه « بنك المشروبات the enterprises bank » ، ولم يشذ عن هذا الوصف سوى البنك الأهلي اليوغوسلافي الذي اتبع النمط السوفيتي حتى عام ١٩٥٥ ، ثم تعرض بعد ذلك لبعض التغيرات ، وفي أوائل الستينات بدأ يتخلى عن العلاقات الائتمانية المباشرة ، انظر التطورات التي طرأت على النظام المصرفي اليوغوسلافي :

J. J Hauvnon : Postwar Developments in Money & Banking in Yugoslavia. I. M. F. Staff Papers, Vol. XVII, No 3, 1970

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان . المرجع السابق ص ٦٠ - ٦١ .

د. جرجس عبده مرزوق : النظم المصرفية والنقدية المقارنة . محاضرات في الدراسات المصرفية ١٩٦٥ ص ١٥ .

G. Crossman : U.S.S.R. op. cit., p 742



الاقتصاد والتي تحددها متطلبات التنمية الاقتصادية المخططة (١).

(٣) تسدد القروض فى مواعيد محددة . وهذا المبدأ تابع من الأسس الموضوعية للائتمان ، إذ لما كانت الأرصدة النقدية لا تطلق حرة إلا بصفة مؤقتة ، فإن الائتمان يجب ان يقتصر استخدامه بالتالى على مواجهة التحديات المؤقتة للمشروعات من القود . وطالما ان العمليات الانتاجية تتم فى الاقتصاد بطريقة مخططة ، فانه يصبح من الممكن ربط الائتمان بما يقابله من مراحل العملية الانتاجية ، وهذا يعنى أن موعد استرداد القروض يجب أن يحدد بطريقة تتناسب مع ميعاد الانتهاء من العمليات الانتاجية التى تم تمويلها بواسطة الائتمان . فالقروض الممنوحة لتمويل المخزون من المواد الخام ينتهى أجلها بدخول هذه الخامات فى عملية الانتاج ثم دورانها بطريقة مخططة والقروض الممنوحة لتنظيمات التجارة فى مقابل السلع يتحدد استحقاقها بخطة دوران هذه السلع . وهذا يعنى أن أهمية مبدأ التحديد الزمنى للائتمان ، فى علاقة بمبدأ تخصيص الائتمان لأغراض مخططة ، تكمن فى أثره على مجرى العمليات الإنتاجية المخططة (٢) .

والعلاقة بين تخطيط الائتمان ومبدأ سداذه فى مواعيد محددته علاقة وثيقة ، إذ طالما كان الهدف من هذا التخطيط هو إعادة توزيع الموارد المالية الحرة على مختلف القطاعات الاقتصادية توزيعاً مخططاً يأخذ فى الاعتبار تدرج عمليات

---

M. M. Usoskin : Short-term.. op. cit., p 71 ; H. Schwartz: (١)  
Russia's.. op. cit ; p 1٤8

H. Linsel : Some Ideas.. op. cit , p 10 ; Usoskin : (٢)  
Short-term.. op. cit., pp 73 - 74

الإنتاج المادى والتداول السلعى ، لهذا فإن سداد الائتمان فى موعده يعتبر من المصادر الرئيسية لمنح ائتمان جديد .

(٤) وطالما أن القروض المصرفية تمنح لتمويل أغراض بعينها فإنه يتعين أن تكون مغطاه covered بالقيم المادية التى منحت هذه القروض من أجل تمويلها . ومن هنا تواترت الكتابات السوفيتية على تأكيد هذا المبدأ فى العبارة التالية . الائتمان يتبع السلع credit follows goods . ولذلك يتعين على البنك المقرض أن يتأكد بالمراجعة المستمرة - من أن قيمة المخزون المدرجة بدفاتر المشروع تطابق الواقع وذلك لكي يحال دون استخدام الائتمان فى تغطية الخسائر أو استخدام فى تركيم مخزون سلعى إضافى قد تحتاج اليه مشروعات أخرى . وتبدو أهمية تغطية القروض بالقيم المادية فى استبعاد احتمالات ازدواج التمويل (١) ، فضلا عن أن وجود هذا الغطاء يحفظ للعملة قيمتها لأنه يتمثل فى قيم حقيقية real values .

ويؤكد كتاب الاقتصاديات المخططة أن المخزون السلعى لا يعتبر نوعا من الضمان guarantee للوفاء بالقروض المصرفية بالمعنى المفهوم فى النظام الرأسمالى ، وهم يؤكدون وجهة نظرهم بالحجج التالية (٢) : —

— لا تتوقف عملية منح القروض للمشروعات على مدى ما يمكنها تقديمه

Ivan Meznerics : Banking Business in Socialist Economy. (١)  
With Special Regard to East - West Trade. A. W. Sijthoff-Leyden  
1968 pp 288 - 289

(٢) د نيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة بين وظائف النظام المصرفى فى الإعتراكية  
محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨/١٩٦٩ ص ٥٨ - ٦٣

البنك من ضمانات ، وإنما تم وفقا لاحتياجات هذه المشروعات المدرجة بخططها المالية دون زيادة أو نقصان .

— أنه خلافا لما هو متبع في البنوك في النظام الرأسمالي — والتي تشترط دائما احتجاز « هامش margin » من الفية السوقية للضمان تأمينها لها ضد مخاطر تقلبات الأسعار — فإن قيمة القروض في الاقتصاد المخطط تعادل في معظم الحالات قيمة المخزون السلعي المخطط .

— أن الهدف الأساسي من الحصول على ضمان عيني للائتمان المصرفي في الاقتصاد الرأسمالي هو تأمين أموال أصحاب الودائع ، أما في الاقتصاد المخطط فإن أموال البنك المقرض وأموال المشروعات المقترضة مملوكة للمجتمع بأسره ، وأن استخدام هذه الأموال بواسطة المشروعات يكون خاضعا للتنظيم بواسطة المجتمع وهو ما تكفله الخطة الائتمانية القومية ، وإذا كانت المدخرات الشخصية للأفراد تمثل جانبا من مصادر التمويل ، فإن الدولة في الاقتصاد المخطط تضمن الوفاء بها عند طلبها .

— تقوم البنوك في الرأسمالية ، في حالة عجز المدين عن الوفاء بدينه قبلها ، ببيع الضمان العيني المقدم اليها منه وذلك لاستئداء حقها من حصيلته ، أما في الاقتصاد المخطط فإن القرض يظل قائما حين قيام المشروع المقترض بتصرف المخزون السلعي داخل الاطار المخطط ، ولا يحق للبنك الحجز على السلع أو بيعها ، وإنما يكون له سلطة توقيع بعض العقوبات على من هذا المشروع على نحو ما سوف نتعرف له فيما بعد .

ومن هذا يتضح أن المخزون السلع لا يعتبر ضمانا للوفاء بالائتمان المصرفي الذي منح لتمويله بالمفهوم السائد في الاقتصاد الرأسمالي ، وإنما لا يخرج —

وفقاً للمعزى التخطيطي عن كونه جزءاً من الانجاز المادى الفعلى للبرنامج المخطط الذي يعطى للمشروع الحق فى الحصول على الائتمان المصرفى . فكما يلتزم البنك بتغطية عجز ايرادات المشروع عن مقابلة نفقاته طالما قام هذا الأخير بانجاز العمليات الإنتاجية المخططة ، فانه يلتزم أيضاً بتقديم الائتمان المصرفى قصير الأجل بالقدر الذى يسمح بتمويل الخزون السلعى بالمقدار المخطط طالما التزم المشروع بخطة التخزين الموسمى المقرر . وكذلك يلتزم البنك بتقديم الائتمان طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات الأساسية طالما قام المشروع بانجاز هذه الاستثمارات المخططة . ويتمشى كل ذلك مع القاعدة العامة فى التخطيط الاشتراكى وهى أن العلاقات النقدية تشتق من العلاقات المادية ، وأن الائتمان يمنح طبقاً لخطط إنتاج السلع وتداولها .

(٥) تتحمل القروض بسعر فائدة مقرر حتى تاريخ سدادها<sup>(١)</sup> . وعلى

(١) يرتكز تبرير وجود الفائدة فى الاقتصاد المخطط من الناحية الايدولوجية على فكرة أن رأس المال capital ماهو الا العمل المتجسد فى مورة مادية materialized labour ومن ثم يقتضى الأمر ترشيده توزيعه حيث أنه السبيل الى الاقتصاد فى استخدام العمل فى صورته الحية live labour . الفائدة تستخدم اذن كأداة لترديد استخدام رأس المال الموجود تحت تصرف الوحدات الاقتصادية المختلفة . ولذلك من الملاحظ أنه لايسود سعر فائدة واحد فى مختلف مجالات الانتاج فى الاقتصاد المخطط كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى ، وانما يختلف من قطاع الى آخر تبعاً لقدرة هذا القطاع على تحمل العبء ، أو على حسب طيمة الناتج الذى يقدمه . فالفائدة على الاستثمار الصناعى ، وتزيد فى الاستثمار التجارى عنها فى نواحى الاستثمار الاخرى . والفائدة على الاستثمارات فى الأرض المستصلحة حديثاً تختلف عنها فى الأرض ذات الانتاجية العالية ، وتزيد على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية عن تلك المنتجة للسلع الانتاجية . ويتحمل رأس المال الجارى بسعر فائدة أعلى من الذى يتحمله رأس المال الثابت نظراً لأن الذى يحدد رأس المال =

الرغم من أن سياسة سعر الفائدة في الاقتصاد السوفيتي ليس لها أدنى تأثير على توجيه الائتمان أو تحديد حجمه (لأن هذا كما يكون محددًا بدقه في خطة الائتمان) (١)، إلا أنها تستخدم كأداة لحفز المشروعات على الاقتصاد في استخدام مواردها المادية والنقدية (٢). وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة التي يتقاضاها الجهاز المصرفي، إلا أنها لما كانت تعتبر تكليفاً على إيرادات المشروع فإن هذا يعتبر دافعا له على استخدام أمواله المقترضة فضلا عن أمواله الذاتية استخدام رشيدا، كما تجعله يسارع إلى ابداح الأموال الحرة الموجودة تحت يده في حسابه بالبنك تخفيضا لمديونيته. وتتخذ سياسة سعر الفائدة أيضاً كوسيلة لضمان سداد القروض في مواعيدها المقررة حيث يرتفع سعر الفائدة على القروض التي لا تسدد في مواعيد استحقاقها عن سعر الفائدة العادية، كما يستخدم سعر الفائدة كأداة لمعاقبة المشروعات التي عجزت عن تحقيق خططها كما أو نوعا أو إذا كان إنتاجها لا يتماشى مع التوقيت الزمني للإنتاج، إذ يعتمد الجهاز المصرفي في هذه الحالة إلى زيادة سعر الفائدة على القروض المقدمة منه لهذه المشروعات تدريجيا وبالتالي ينخفض الفائض الذي يمكنها

= الجارى وحركته في كثير من الأحوال هو مستوى كفاية المشروع .

انظر :

wilczynski : The Economics of Socialism. op.cit., p 148

د. عبد الرزاق محمد حسن : الفائدة في النظامين الرأسماليين والاشتراكي .

محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠ ص ١٣ - ١٧ .

K. N. Plotnikov : The Financial.. op. cit., p 56 ; (١)

H. Linsel : Some Ideas.. op. cit., p 17

M. M. UsosKin : Short - term Credit.. op. cit , p 69; (٢)

G. Grossman ; U. S. S. R. op. cii., p 766

تحقيقه بنسبة هذه الزيادة (١). والجهاز المصرفي أيضاً سلطة اعفاء المشروعات المقترضة من الفوائد غير العادية كفوائد التأخير والفوائد العقابية إذا هي قامت بتصحيح أخطائها والتزمت بمضمون خططها الإنتاجية، كما أن للجهاز المصرفي أيضاً سلطة تخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض مكافأة

V. Vorobyev : Credit and Industrial Development. (١)  
Soviet Economic Reform op. cit., pp 91 - 92 ; H. Linser ; Credit and Interest as Economic levers. L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965, pp 54 - 57 ; Idem., Some Ideas. op. cit., pp 17 - 18  
ويوضح الجدول التالي الفائدة على القروض المصرفية في بعض الدول الاشتراكية :

( نسبة مئوية سنوية )

الدولة		سعر الفائدة على القروض المصرفية
		الحدود الاجمالية لسعر الفائدة *
		السعر العادي على الائتمان الممنوح للاستثمار
الاتحاد السوفيتي	١٥ - ١	٢ **
	١٠ - ٢	٢
بلغاريا	١٢ - ٦	٦
تشيكوسلوفاكيا	١٢ - ٢	٢
ألمانيا الديمقراطية	١٠ - ٤	٨ *
الجسر	١٢ - ٣	٣
بولندا	١٢ - ١	١
رومانيا		

\* بما فيها سعر الفائدة العتاني \*\* الحد الأقصى

انظر :

G. Wilcznski ; Profit, Risk, op cit., p 160

للمشروعات وتشجيعها (١).

وتعتبر الفائدة إلى حد ما موردا ماليا للجهاز المصرفي يغطي به جانبا من نفقاته كما تعتبر إلى حد ما أيضاً مصدرا من مصادر الائتمان ذاته (٢).

والجهاز المصرفي السوفيتي لا يستأثر وحده بكل حصة دخله من الفوائد المقبوضة من المشروعات، وإنما يحتفظ فقط بنصف هذه الحصة لسداد التزاماته وتغطية نفقاته في حين يذهب النصف الآخر إلى ميزانية الدولة، ومن ثم تأخذ الفوائد التي يتقاضاها الجهاز المصرفي أحد أشكال إعادة توزيع الدخل القومي (٣).

هذه هي المبادئ التي تحكم سياسة منح الائتمان للوحدات الاقتصادية في الاقتصاد السوفيتي، وقد قصد منها تنظيم استخدامه بواسطة هذه الوحدات في إطار من التخطيط الذي يستهدف تجميع الموارد المالية الحرة أو العاطلة بصفة مؤقتة في الاقتصاد وإعادة توزيعها ائتمانياً وفقاً لمقتضات الخطط المادية.

G. Garvy : Tho Role of the State Bank in Soviet (١)

Planning. in Soviet Planning Essays in honour of Naum Jasney  
(Jane Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell 1964, p 67

د. زكريا نصر : النقد والائتمانات .. المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

K. N. Plotnikov ; The Financial.. op. cit., p 56 ; (٢)

G. Grossman : U. S S. R. op. cit., p 766

M, M. Usoskin : Short - term Credit.. op. cit. p 68 (٣)

## المبحث الثاني

القواعد التي تنظم التداول النقدي في الاقتصاد السوفيتي

توجد تفرقة دقيقة ، في مجال التداول النقدي ، بين قطاعين متغايرين :  
أولهما هو قطاع تداول النقود الورقية الصادرة من الجوس بنك fiduciary money  
وثانيهما هو قطاع تداول النقد المصرفي أو الكتابي scriptural money<sup>(١)</sup>.  
ويتضمن القطاع الأول كافة المدفوعات التي يجرى تسويتها بالعملة ، وهي تتم  
إما بين وحدات القطاع الاشتراكي وبين المستهلكين ، أو تتم فيما بين  
المستهلكين أنفسهم .

ويجمع هذا القطاع ( القطاع الأول ) بين تيارين نقديين يتجه أحدهما من  
التداول إلى حسابات المؤسسات والمشروعات والهيئات المختلفة لدى الجهاز  
المصرفي ويتضمن :

- مقابل السلع التي تبيعها المشروعات التجارية والمطاعم .
- مدفوعات الضرائب والرسوم وأقساط التأمين .
- مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات النقل البري والبحري والجوى .
- مقابل الخدمات التي تقدمها مشروعات النقل المحلي .

---

(٤) G. Garvy : The Role. op. cit., p 49 ; G. Groosman

U. S. S. R. op. cit., p 740; A. I. Kazantsev : Clearing in the National Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., pp 131 - 132 ; Knut Andreassen : Features of Banking Organization Monetary and Credit Policy in the Soviet Union Economics of Planning Vol 3 No 1, April 1963 p 50



- مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات الترفية .
  - مدفوعات مقابل الايجارات والخدمات الجماعية .
  - المدفوعات النقدية لدى مكاتب البريد .
  - المدفوعات النقدية في الحسابات المفتوحة لدى بنوك الادخار .
  - مدفوعات مقابل خدمات أخرى مختلفة .
- أما التيار الإنساني فينتج من مختلف الهيئات والمشروعات إلى التداول ويتضمن (١) :

- سداد الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات .
- الاعانات الاجتماعية والتعويضات والمنح الدراسية .
- مشتريات من أسواق الكولخوز .
- مصاريف سفر وانتقال العاملين بالوحدات الاقتصادية المختلفة .
- مدفوعات مقابل خدمات مختلفة .
- مدفوعات إلى شركات النقل الخاصة .
- مدفوعات لشراء بعض السلع والمواد البسيطة .
- مدفوعات أخرى .
- مسحوبات من مكاتب البريد .

---

Z. Fedorowicz : The Organization of the Monetary (١)  
Turnover and Settlements in the Socialist Economy. I. N. P.  
Memo No 521, Dec. 1964 pp 1 - 6 ; V. A. Vorobyev : The Planning  
of Money Circulation & Credit in the U. S. S. R. op, cit., p 123.

- مسحوبات من الحسابات المفتوحة لدى بنوك الادخار .

أما القطاع الثانى فيتضمن المدفوعات والايادات التى تمر بحسابات الوحدات الاقتصادية الاشتراكية ( المؤسسات العامة والمشروعات والتنظيمات التابعة للدولة ) والوحدات الادارية لدى بنك الدولة ، أو بمعنى آخر يتضمن قطاع تداول النقد المصرفى المتعلقة بالعمليات التى تتم داخل القطاع الاشتراكى فى الدولة socialist sector وهذه المدفوعات يتم تسويتها عن طريق قيود دفترية book-entries تضاف إلى أو تقيد على حسابات وحدات هذا القطاع المسوكة لدى الجوس بنك . وقد عرفت هذه التسويات باسم ( التسويات غير النقدية beznalichnye raschety. ) cashless settlements .

وفى بعض الأحيان قد يجرى سداد بعض المدفوعات التى تتم بين القطاع الاشتراكى من جهة وبين القطاع التعاونى أو الأفراد من جهة أخرى بواسطة النقد المصرفى ، ومن ذلك سداد أثمان مشتروات الدولة من السلع الزراعية إلى الكولخوز باضافة قيمتها لحساباتها لدى الجوس بنك ، أو يقوم السكان بسداد مدفوعاتهم للدولة ( مثل مقابل الايجار - فواتير الكهرباء - فواتير التليفون .. ألخ ) بواسطة تحويلات من حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار .

وتحتل المدفوعات غير النقدية فى الاقتصاد السوفيتى الجانب الأعظم من عمليات تداول النقود حيث تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٠ ٪ من اجمالى المدفوعات فى الاقتصاد<sup>(١)</sup> . وقد يسرت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

والأخذ بأسلوب التخطيط. عملية الفصل بين قطاعي تداول النقد، إذ تحدد الخطط المالية والانتاجية لكل مشروع دائرة مدفوعاته النقدية ودائرة مدفوعاته غير النقدية (٢).

هذا ويوجد عدد من القواعد التي تلتزم وحدات القطاع الاشتراكي بمراعاتها وذلك لتنظيم عملية التداول النقدي داخل هذا القطاع، وأهم هذه القواعد هي :

١ - تلتزم مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والمؤسسات التزاماً قانونياً بإبداع إيراداتها النقدية يومياً في حساباتها لدى فرع بنك الدولة الذي تتعامل معه، ولا تستبقى في خزائنها سوى مبالغ نقدية صغيرة كاحتياطي لمواجهة ميزان المدفوعات ضئيلة القيمة (١). وتحدد قيمة هذا الاحتياطي، الذي يعتبر في حكم السلف النقدية المستديرة بمعرفة بنك الدولة وذلك على ضوء حجم المشروع وطبيعة نشاطه ونوع النفقات التي يقوم بسدادها (٢) وعلى هذه

F. Holzman : Soviet. Taxation. The Fiscal & Monetary (١)  
Problems of a Planned Economy. Harvard University Press,  
Cambridge 1955 p 26

(٢) وقد أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسارى الشعب قانوناً بذلك بتاريخ ١٩٢١/٤/٣.  
أنظر :

Podolski : Socialist.. op. cit., p 36 : Garvy : The Role. op. cit., pp 49 - 50 : Pereslegin ; Finance. op. cit., p 162 ; Kazantsev ; Clearing. op. cit., p 135 : Crossman : U. S. S. S. R. op. cit., p 759  
Kazantsev : Clearing. op. cit., p 135 : Gerashchenko (٢)  
The Banking System. op. cit., p 151 ; Vorobyev . The Planning. op. cit., p 125

الوحدات الاقتصادية أن تقدم للبنك بياناً تفصيلياً مسبباً بما تم انفاقه من هذا الاحتياطي .

٢ — يتم سداد كافة مدفوعات المشروعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات نقداً ، كما يمكن في بعض الحالات الفردية سداد مدفوعات تصل قيمتها إلى ١٠٠ روبل بالتقديراً أيضاً .

٣ — أما سائر المدفوعات الأخرى التي تتجاوز هذا الحد فيتم أن تتم عن طريق التحويلات الدفترية بين حساباتها المسوكة الجوس بنك دون استخدام أية نقود قانونية (١) .

وتستهدف التفرقة بين قطاعي تداول النقود خفض النقد القانوني المتداول في الاقتصاد بدرجة كبيرة بعد قصره على العمليات المتعلقة بجمهور المستهلكين سواء من حيث الحصول على دخل نقدي أو اتفاق هذا الدخل ، وهذا أمر يتيح للدولة السيطرة على حجم العملة المتداولة ويمكنها من تحقيق توازن بين القوة الشرائية المتاحة للأفراد وحجم المنتجات الاستهلاكية المعروضة في الأسواق ، وبذلك تحتفظ للوحدة النقدية قيمتها وتجنبها مخاطر التضخم (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ الجانب الأعظم من عمليات الدفع والتحصيل الخاصة بالوحدات الاقتصادية في القطاع الاشتراكي عن

---

Kazantsev : Clearing. op cit., p 135 ; Garvy : The (١)

Role... op. cit., p 50

Pereslegin : Finance. op. cit., p 162 ; G. Grossman (٢)

U. S. S. R. op. cit., p 764 ; Idem, Economic Systems University  
California, Berkeley, Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs New  
Jersey 1967, p 82

طريق نظام القيود الدفترية التي تسجل في حساباتها المسبوكة لدى الجوس بنك ، يجعل من هذه الحسابات في الواقع مرآة تعكس مدى التزام هذه الوحدات بالخطط الموضوعة لها ، وهذا يسمح بممارسة رقابة مالية على تدفقاتها النقدية (على نحو ما سوف نتناوله تفصيلا في موضعه عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفي في الرقابة المالية على المشروعات) .

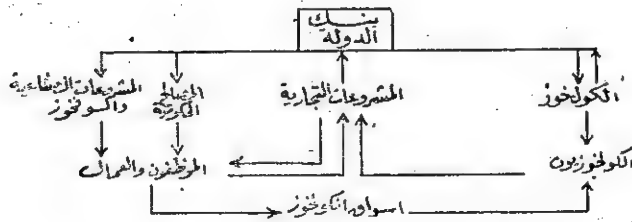
وأخيرا يؤدي الأخذ بنظام القيود الدفترية الى تكوين موارد لبنك الدولة ، مدفوعات المشروعات المختلفة تعتبر إيرادات لمشروعات أخرى تقيد في حساباتها لدى الجوس بنك وهذه الإيرادات تعتبر أحد بنود جانب المخصص في ميزانية البنك <sup>(١)</sup> .

والفرقة بين قطاعي التداول المعمول بها في سائر الدول الاشتراكية الأخرى والتي تنظمها قواعد محددة على النحو الذي تعرضنا له ، أمر تميز به هذه الدول عن الدول الرأسمالية . ففي هذه الأخيرة يجرى سداد مدفوعات بعينها تارة بالعملة وتارة أخرى عن طريق التسويات غير النقدية . فالقترض حر في أن يسحب قيمة القرض الممنوح له من البنك في شكل نقود قانونية أو بواسطة شيكات أو حوالات ، كما ان حامل الشيك يمكنه ان يقبض قيمته نقدا قانونا أو يودعه لحسابه بالبنك ومن ثم فان التقسيم بين قطاعي تداول النقد في ظل اقتصاد السوق غير مستقر وغير محدد لأنه متروك لرغبات المتعاملين ، وهذه الرغبات تحكمها ظروف السوق والدورة التجارية ، فقد لوحظ بصفة عامة زيادة استخدام نقود الودائع في أوقات الرخاء وزيادة الدفع بالنقود

## القانونية في أوقات الأزمات (١).

(شكل رقم ٥)

شكل يبين حركة تدفقات النقد الورقية  
في الاقتصاد السوفيتي



ومن هذا الشكل المبسط يتضح أن دورة تدفقات النقد الورقي تبدأ من بنك الدولة وتنتهي إليه . فالأجور ( النقدية ) المدفوعة من المشروعات والمصالح الحكومية والسوفخوز والكوخوز مصدرها بنك الدولة ، ونتجه هذه الدخول في صورة مدفوعات الى المشروعات التجارية أو الى اسواق الكوخوز للحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، ثم تتجه هذه المدفوعات بعد ذلك في صورة ايداعات من المشروعات التجارية والكوخوز الى بنك الدولة وهكذا . ولقد قدر أن حوالى ٩٠ ٪ من الدخول النقدية للسكان في الاتحاد السوفيتي تدفع عن طريق النقد المسجوب من الجوس بنك ، وهذا يعادل نفس نسبة الاتقاق الاستهلاكي الذي ينتهي الى ايرادات مكاتب الجوس بنك من النقد (٢).

(١) Kazantsev : Clearing, op cit., p 132 : Atlas (Z) Le Systeme Monetaire Socialiste, L' U. R. S. S et les Pays de L'Est. 1966 No 3 p 618

(٢) G. Garvy : The Role. op. cit., pp 59 - 60 ; G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 748

### المبحث الثالث

#### تحديد كمية النقد اللازم للتداول

يستند تخطيط التداول النقدي في الاتحاد السوفيتي الى قواعد التداول النقدي التي وضعها « ماركس » في الباب الثالث من كتابه « رأس المال - الجزء الأول » فقد ذكر « ماركس » أنه :

« اذا نظرنا الى المجموع الكلي للنقود المتداولة خلال فترة معينة، وافترضنا ثبات سرعة دورانها، فنانجد أنها تساوي أثمان السلع التي تحققت زائد مجموع المبالغ المستحقة الدفع مخصوما منها المدفوعات التي تسوى عن طريق المقاصة، ومخصوما منها عدد الدورات التي تقوم بها نفس قطعة العملة، بصفتها أداة تداول ووسيلة دفع (١) .

فكمية النقود المطروحة في التداول — وفقاً لهذه القاعدة — تساوي قيمة ما انعقد في الأسواق من مبادلات ( مستوى الأسعار  $\times$  كمية السلع المباعة ) مقسوما على سرعة تداول الوحدات النقدية . فإذا ما صيغت هذه القاعدة في صورة معادلة فإنها تتخذ الشكل التالي :

$$\begin{aligned} & \text{ن} \times \text{س} = \text{ك} \times \text{م} \quad \text{حيث :} \\ & \text{ن} = \text{كمية النقود المتداولة} . \\ & \text{س} = \text{سرعة التداول} . \\ & \text{ك} = \text{كمية السلع المباعة} . \\ & \text{م} = \text{مستوى الأسعار} . \end{aligned}$$

والمعادلة بصورتها هذه لا تختلف عن معادلة التبادل التي تستند إليها نظرية كمية النقود التقليدية<sup>(١)</sup>. غير أن الكتاب من أمثال G. Kozlov Z. Atiss. V. Ikonnikov, يضمونها في صيغة معكوسة Inverted version لمعادلة التبادل<sup>(٢)</sup> فوفقاً لما ذكره مار كس من « كمية أداة التبادل خلال فترة معلومة من الوقت يعينها مجموع أثمان السلع التي في التداول ومتوسط سرعة دوران النقود<sup>(٣)</sup> » فإن المعادلة من ثم تقرأ على النحو التالي :

$$ن = \frac{ك \times م}{س}$$

وهذا يعنى وفقاً « لمار كس » — أن التغيرات في مستوى الائتمان هي التي تؤثر في عرض النقود وليس العكس .

وتحدد خطة البيع لمنظمات التجارة والخدمات الجارية كميات السلع والخدمات المقرر بيعها . وكذلك يمكن تحديد المعاملات التي تجري في السوق

(١) تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد في ثبات كمية المبادلات وسرعة التداول . وأن كمية النقود هي المتغير المستقل وأن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع وأن تغير كمية النقود في الجهاز الاقتصادي في اتجاه معين ونسبة معينة يؤدي الى تغير مستوى الأسعار في نفس الاتجاه بنفس النسبة . ويعبر عن النظرية بالمعادلة التالية :

$$م = \frac{ن \times س}{ك} = \frac{\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها}}{\text{كمية المبادلات}}$$

(٢) D. R. Hodgman : Soviet Monetary Control Through The Banking System. in Value & Plan ( Gregory Grossman ed.) University of California, Berkely 19٦0, p 125  
Karl Marx : Capital. op. cit., pp 122 — 125



الحر ( سوق الكونخوز ) على أساس حجمها الذي استقر نسبياً من عام إلى آخر ، كما أن الائتمان تكون محددته بواسطة المخطط ، وبذلك يتحدد بسط المعادلة (١) . أما مقام المعادلة وهو سرعة تداول النقود فيستخرج اما عن طريق قسمة رقم أعمال مبيعات السلع والخدمات الفعلية أو المخططة أو قيمة اتقانات السكان الفعلية أو المخططة على متوسط كمية النقود في التداول الفعلية أو المخططة (٢) .

وقد اشد الجدل حول ما كان بسط المعادلة يتضمن المعاملات التي تتم بواسطة النقود الكتابية (المصرفية) أم أنه يقتصر على المعاملات التي تتم بالنقود الورقية . والرأي الغالب هو أنه طالما كان من الممكن تحديد كمية النقود الكتابية بواسطة التخطيط العيني ، فإن بسط المعادلة له يكون قاصراً على المعاملات التي تتم بواسطة النقود الورقية (٣) .

كما أثير الجدل أيضاً حول ما إذا كان بسط المعادلة يتضمن المدفوعات الساعية فقط أم أنه يشمل مدفوعات أخرى مثل الأجور . وقد رأى Z. Atlas أن البسط لا يتضمن سوى النقود الضرورية للتداول الساعي ، وأن النقود

M. Lavigne ; Planification et Politique Monétaire (١)  
dans L'Economie Soviétique. Annuaire de L'URSS. C N R S Paris  
1968 pp 371 - 372

Z. Atlas ; De Quelques Problèmes Theoriques de Pla- (٢)  
nification de la Circulation Monétaire, L' U. R. S. S. et Les Pays  
de L'Est, No 1, 1965 pp. 153 - 154

M. Lavigne ; Les Economies. op. cit., p 347 ; Idem (٣)  
Planification. op. cit., p 373

بصفتها أداة للدفع لا تؤثر على الحجم الكلى للنقود ومن ثم فإن المعادلة لا تتضمن مدفوعات الأجور. وقد هاجم G. Kaganov هذا الرأي على أساس أن سداد الأجور يتطلب نقوداً، وهذه النقود ضرورية لخدمة التداول التجارى كما أنه توجد علاقة بين سرعة تداول النقد وكونه أداة للدفع لها سرعتها الخاصة بها والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الفترات التى تدفع الأجور خلالها فقد يترتب على قصر هذه الفترات زيادة سرعة تداول النقود وفى هذا يتفق Kaganov مع ما ذهب إليه «ماركس» عندما نظر إلى النقود المتداولة باعتبارها أداة للتداول وأداة للدفع (١).

ولذلك كله رأى V. Batyrev, G. Kaganov أن هناك طريقة أخرى لحساب كمية النقد اللازم للتداول وهى قسمة الدخول السنوية الموزعة على السكان على سرعة تداول النقود (٢): وهذه الطريقة فى رأى مؤيديها - تنجنب أية نتائج مضللة قد تسفر عنها حسابات قيمة السلع والخدمات المبيعة للسكان والتي تعتمد أساساً على أرقام أعمال متاجر التجزئة وتنظيمات الخدمات الجارية، وهى أرقام قد لا تتطابق إلى حد كبير مع حقيقة الاتفاق النقدي للسكان.

---

(١) Ibid., p 375 ; Mohamed Reda Ali El-edel ; The Financial Planning Through the Banking System in the U. S. S. R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963. No 40, pp 27 - 28

(٢) Kaganov (G) Des Methodes De Determination de la Quantite De Monnaie Necessaire & la Circulation- L'U. E. S. s. et les Pays de L'Est No 1 1965 pp 154-156

غير أن الاقتصادي O. Rogova قد وجه النقد إلى الطريقتين التي يتم بهما حساب كمية النقد المتداول على أساس أنها لم تأخذ في الاعتبار اختلاف سرعة تداول النقود كمتغير تابع لمستوى الدخل ومستوى الانفاق (١) . ولذلك رأى Rogova ضرورة تقسيم السكان الى مجموعات حسب مستوى دخولهم النقدية ، وتقسيم النفقات إلى مجموعات ثلاث :

- ( أ ) نفقات جارية ( على المنتجات الغذائية — الطباقي ... الخ ) .
  - ( ب ) نفقات دورية أو شهرية ( مثل الانفاق على الكساء أو المدفوعات مقابل الخدمات البلدية ) .
  - ( ج ) نفقات استثنائية ( نفقات على الأدوات المنزلية - شراء سيارات ... )
- وبذلك يتأثر التداول النقدي في رأى Rogova بعاملين أساسيين أولهما هو مستوى دخول المجموعات السكانية ، وثانيهما هو هيكل أو طبيعة النفقات . ومن ثم فإن أى اجراء حكومي يستهدف زيادة الدخل الحقيقية للسكان ( زيادة الأجور أو خفض الأسعار ) يؤدي إلى التأثير على التداول النقدي بدرجات متفاوتة تختلف تبعاً لمجموعات السكان أو مجموعة السلع التي اصابتها هذا التغيير . وقد عبر Rogova عن رأيه في المعادلة التالية :

$$M = \frac{R_1}{V_1} + \frac{R_2}{V_2} + \frac{R_3}{V_3} + \frac{R_4}{V_4}$$

---

(١) O. Rogova; L'Influence Du Niveau et de la Differencia-  
tion Des Revenus de la Population Sur la Circulation Monetaire  
L, U. R. S. S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965 pp 862 - 865

حيث :

$M =$  الكمية المطلوبة من النقود و  $R1$  تمثل دخول مجموعة العائلات ذات المستوى الأدنى و  $R2$  ,  $R3$  تمثلان دخول المجموعات التالية بالنسبة لمستوى الدخل ، وتمثل  $R4$  دخول المجموعة ذات المستوى الأعلى ، كما ان  $V4 \dots VI$  تمثل سرعة تداول النقد الخاص بكل مجموعة .

ويستعين Bogova في حساب معادلاته بالميزانيات العائلية للعمال ، وتحتسب في كل ميزانية من هذه الميزانيات العناصر التالية :

— مستوى الدخل لكل عضو في العائلة .

— حساب متوسط الأرصدة السائلة الشهرية او السنوية لكل عائلة .

— حساب سرعة التداول كعلاقة بين الدخل السنوي ومتوسط الرصيد النقدي السنوي  $I'encaisse\ moyenne\ annuelle$  .

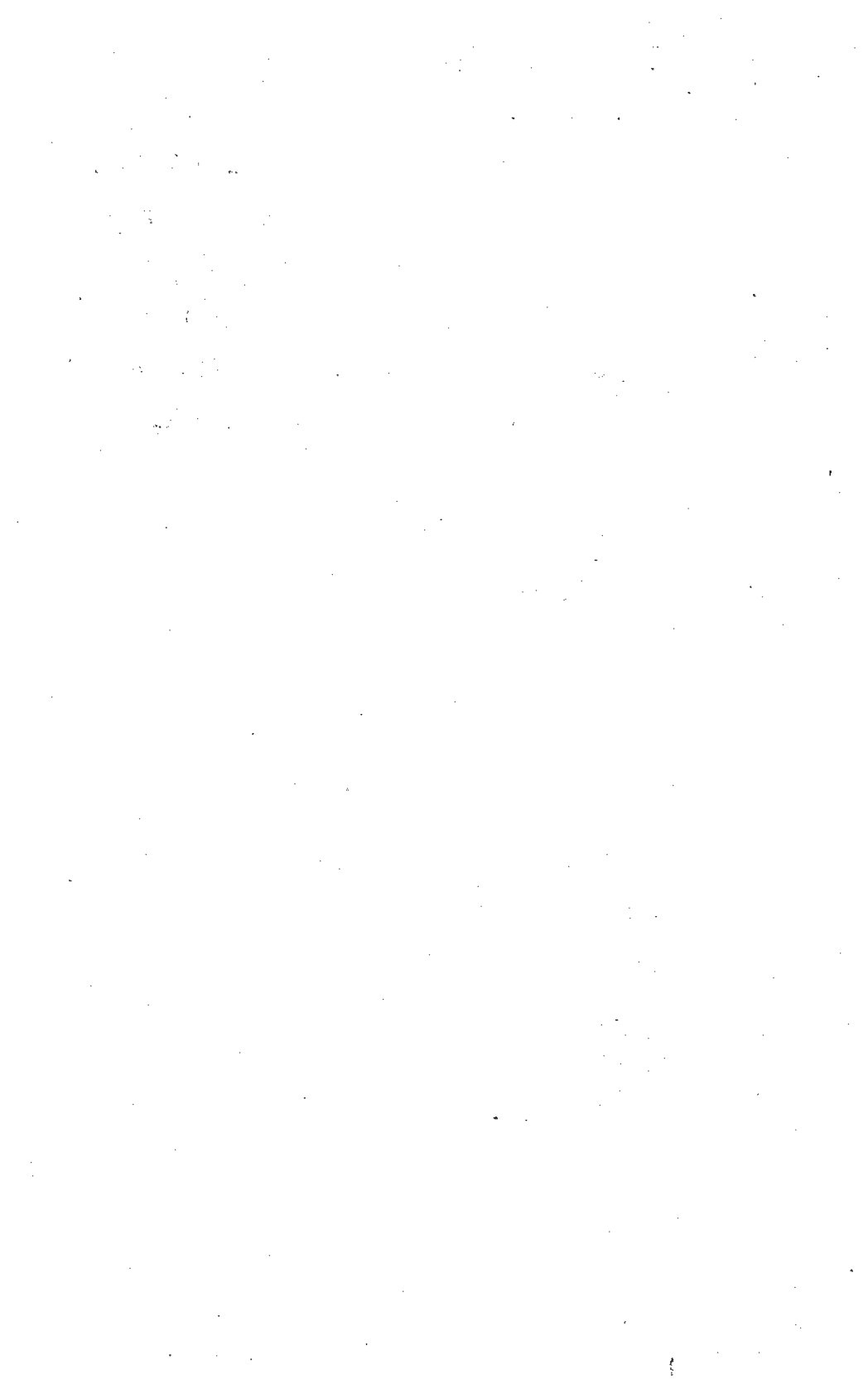
وقد اعطى Rogova نموذجاً عددياً لمعادلاته في التداول النقدي اقامه بناءً على استقصاء احصائي لمائة من العائلات العائلية في عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ (١) ويستبان من هذا النموذج ان انتقال بعض العائلات من مجموعة ذات دخل معين الى مجموعة ذات دخل اعلى قد أدى الى ابطاء سرعة التداول النقدي ، وكذلك اسفرت الزيادة الاجمالية في الدخل النقدي بمقدار ٣٠٪ عن ارتفاع كمية النقود في التداول بمقدار ٥٠٪ .

الدخل الشهري للقرد في العائلة بالروبل		عدد العائلات		اجالى الدخل القدى بالروبل		مدد الدوران في الشهر		كمية النقود في التداول	
١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١
المجموعة الأولى									
أقل من ٤٠ روبل									
٨	٤٥	١٠١٠	٦٠٧٢	٧	٧	١٤٦	٨٦٧		
المجموعة الثانية									
من ٤٠ - ٧٠ روبل									
٦٢	٤٣	١٢٢٤	٧٥٠٠	٥	٥	٢٤٤٨	١٥٠٠		
المجموعة الثالثة									
أكثر من ٧٠ روبل									
٣٠	٢١	٧٨١٠	٢٦٢٨	٤	٤	١٩٦٠	٦٥٧		
١٠٠	١٠٠	٢١١٠٠	١٦٢٠	٥٣	٤٣٦	٤٥٨٧	٣٠٥٦		

نخلص من ذلك ان نظام التداول القدى يعتمد على وجود قطاعين متميزين أولهما هو قطاع تداول النقد المصر في ( وهو القطاع الذى يتحقق فيه الجانب الأعظم من المدفوعات في الاقتصاد القومي ) ، والثانى هو قطاع تداول النقود الورقية . ويتم تحديد كمية النقود الورقية المتداولة بالقدر الذى يتناسب مع حاجة المعاملات . أو بمعنى آخر ، يجب أن تكون كمية النقود في أيدي السكان متناسبة تماما مع اجمالى قيمة السلع الاستهلاكية المعروضة للبيع في الاسواق ، و اجمالى قيمة الخدمات غير المجانية التى يطلب السكان الحصول عليها بحيث لا يوجد فائض أو عجز غير مرغوب فيه في القوة الشرائية المتاحة .

و يتم تحديد كمية النقد الذى سيوجد في التداول خلال الفترة التى تغطيها الخطة القومية بطريقة مخططة بواسطة الجهاز القائم على ادارة تداول النقد في الاقتصاد وهو الجوس بنك ، أما مدفوعات الوحدات الاقتصادية لبعضها

اليعض والتي يسهم الائتمان المصرفي (وهو الشكل الوحيد من أشكال الائتمان) في تغطية جانب كبير منها ، فتتم عن طريق استخدام التحويلات الدفترية التي تسجل في حسابات هذه الوحدات المسوكة لدى الجوس بنك ، ولذلك كان على هذا الأخير أن يخطط ايضاً بحجم الائتمان الذي سيقوم بتقديمه الى الوحدات الاقتصادية ، وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد في المبحث الخاص بالتخطيط المالي .



## الباب الثاني

### الجهاز المصرفي وعملية التخطيط

---

تعرفنا في المبحث التمهيدي من هذه الدراسة على الخصائص الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد السوفيتي ومنها أن روابط الانتاج فيه تقوم على أساس ملكية الجماعة لوسائل الانتاج ، وأنه اقتصاد مخطط تخطيطا شاملا ، وانضح لنا كذلك أنه اقتصاد نقدي تشود فيه المبادلات النقدية ، الأمر الذي فرض ضرورة وجود تخطيط عيني وتخطيط مالي . وقد تطلب هذا النوع الاخير من التخطيط وجود جهاز ينشغل أساسا به وهو الجهاز المصرفي الذي تعرفنا فيما تقدم على مراحل تطوره وهيكله الحالي ووظائف وحداته بصفة عامة .

وللجهاز المصرفي دور يقوم به في عملية التخطيط الاقتصادي سوف نتعرف عليه في هذا الباب الذي يضم فصلين ، تخصص أولها لدراسة الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي عند اعداد الخطة ، ويخصص الثاني لدراسة دوره عند تنفيذها .





## الفصل الأول

### دور الجهاز المصرفي عند تحضير الخطة القومية

لما تقدم كيف أن الخطة الاقتصادية تعتبر أداة ترشيد النشاط العيني في الاقتصاد السوفيتي ، وإن كافة الوحدات الاقتصادية تلتزم بالعمل في إطارها ، بمعنى أنها تباشر نشاطها وفقاً لما تتضمنه من مؤشرات (١) ، كما أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تتضمنها.

وتمثل دور الجهاز المصرفي في مرحلة إعداد الخطة القومية في قيامه

#### (١) تتضمن الخطة المؤشرات التالية :

أ - المؤشرات المادية : وتعتبر عن الأهداف المطلوب تحقيقها في شكل وحدات ووزن أو قياس أو عدد كالإنتاج والامتياز والوحدات ويستمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته لتنسيق نمو مختلف الصناعات وأنواع المنتجات وذلك بالنظر إلى العلاقات المتبادلة بينها .

ب - المؤشرات القيمة : وتعتبر عن نفس هذه الأهداف وإنما في شكل وحدات نقدية أي روبلات ، يتوصل إليها عن طريق تقييم المؤشرات المادية وفقاً للأثمان الجارية . ويستمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته لتنسيق تخطيط الإنتاج المادي مع التخطيط المالي ومم تخطيط نفقات الإنتاج.

ج - المؤشرات السكمية : وتعتبر عن أحجام أهداف الإنتاج سواء في شكل مادي أو قيمى .

د - المؤشرات الكمية : وتمثل المواصفات المطلوبة في مختلف أقسام هذا الإنتاج ، أو تمثل أبعاداً كمية معينة مثل الزيادة في إنتاجية العمل أو الخفض في نفقات الإنتاج أو الكفاءة في استخدام التجهيزات الفنية والمواد الأولية ، أو ربحية المشروعات ، أو غير ذلك .

بالتخطيط المالى الذى تشتق أهدافه — كما تقدمت الإشارة — من التخطيط العيى . فأهداف الانتاج تتحدد أساسا على ضوء الموارد الانتاجية المادية المتاحة ، ولا توضع الموارد المالية اى قيد عليه ، وعلى سبيل المثال ، فان عدم توافر التمويل اللازم للقيام بشروع استثمارى يعكس قصور الموارد المادية عن بلوغ هذا الهدف ، او عن تخصيص هذه الموارد فى موضع آخر من الاقتصاد القومى ، ولذلك يرى المخططون ان التساؤل الخاص بما إذا كان من الممكن تمويل الانتاج كشرط اولى سابق على تحقيق هذا الانتاج بمثابة « وضع العربء امام الحصان » (١) .

وارتكاز التخطيط المالى على التخطيط العيى وارتباطه به هذا الارتباط العضوى يتطلب بالضرورة التعرف على التخطيط العيى وأدواته وذلك حتى يمكن ان نتعرف بالتالى على مدى ارتباط التخطيط المالى به ودور الجهاز المصر فى وضع جانب من الخطط المالية .

ولذلك سوف يتضمن هذا الفصل المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول — ويتضمن دراسة لأبعاد التخطيط الاقتصادى ومدى شموله

للجوانب المختلفة لعملية تجدد الانتاج الاشتراكى .

المبحث الثانى — ويتعرض للتخطيط العيى وأدواته .

المبحث الثالث — ويتعرض للتخطيط المالى وأدواته .

---

(١) In a Planned economy the notion that financial

problems have priority over problems of production clearly has the cart in front of the horse. See : M. Dobb : Soviet. op. cit.,

p 387

## المبحث الاول

### التخطيط الاقتصادي وأبعاده

ان عملية التخطيط عملية تاريخية : نقطة البدء فيها هو الواقع الاجتماعى الذى يتحدد حاضره بتطوره فى الماضى القريب ، من الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البدء فى هيكل الاقتصاد الموجود فى بداية عملية التطور المخطط . من جوهر التخطيط أنه يأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة وهو ما يتبلور فى تصوير كيفى للمستقبل ، أى تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذى يراد بناؤه . هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى الواعى (١) .

وتتطلب عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى أن يكون التخطيط المتعلق بها تخطيطاً شاملاً يحتوى الجوانب المختلفة لعملية تجديد الانتاج الاشتراكى ، وتتمثل هذه الجوانب فى الآتى :

(١) الجانب السلعى ( المادى ) : ويتمثل فى التدفقات السلعية فى الاقتصاد القومى وهذه التدفقات تستلزم وجود موارد طبيعية ( أرض — مياه — غابات — موارد مواد أولية — موارد طاقة ) ، أدوات انتاج . ويعتبر التخطيط المادى ( السلعى ) — الذى يشير الى وضع وتنفيذ خطة الانتاج والاستثمار وما يتطلبه ذلك من حصر الموارد المادية وتوزيعها بين الاستخدامات

---

(١) د . محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ص ٦٣ وأنظر أيضاً نفس المؤلف بالاشتراك مع د . مصطفى رشدى شيخه . الاقتصاد السياسى . الطبعة الأولى ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٧٧٣ ص ٥٤١ — ٥٤٢

المختلفة - أساس التخطيط الشامل .

(٢) الجانب القيمي ( النقدي ) : ويتمثل في التدفقات النقدية والدخيلة

في الاقتصاد القومي وينصرف دور التخطيط المالي إلى تنفيذ الخطة المادية عن طريق تعبئة الموارد ( النقدية والائتمانية ) وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بحيث تقابل في النهاية تخصيصات الدخل تخصيصات السلع والخدمات المحددة فيما بين القطاعات ، وكذلك في داخل القطاع الواحد فيما بين الفروع ، وكذلك فيما بين الوحدات الانتاجية والوحدات الاستهلاكية . فالتدفقات السلعية تتحدد وفقاً للخطة المادية ، ويتحقق انسيابها فيما بين التراكم والانتاج والتداول والاستهلاك عن طريق التدفقات المالية التي تقابلها تماماً .

(٣) الجانب البشري : وينصرف تخطيط هذا الجانب إلى اعداد مجموعة

القرارات التي تنظم تعبئة واستخدام القوة العاملة الكفيلة بانجاز الخطط المادية تحقيقاً للاهداف الكمية والكيفية التي حددتها . ويتضمن تخطيط القوة العاملة الجانب الكمي فيها ويتمثل في حجم ومعدل نمو القوة العاملة ، وتخطيط الجانب الكيفي فيها ويتمثل في المهارة والخبرة الفنية للقوة العاملة .

(٤) الجانب القطاعي : ويتمثل في انتاج القطاعات المختلفة في الاقتصاد

القومي وبحسب أشكال الملكية .

(٥) الجانب الاقليمي : ويعبر عنه توزيع الانتاج ( الجانب العيني )

والدخول ( الجانب القيمي ) والقوة العاملة ( الجانب البشري ) بين المناطق المختلفة في الدولة .

(٦) الجانب الزمني : وتظهر أهمية هذا الجانب في ربط الجوانب

المختلفة الأخرى لعملية تجديد الانتاج في الفترات الزمنية المتعاقبة . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع خطط ذات أبعاد زمنية مختلفة . فهناك خطط طويلة الأجل وتغطي فترة من ١٠ - ٢٠ عاماً ، وهي ليست خططاً تفصيلية وإنما تختص بتحديد الأعمال اللازمة لاغير الهيكلية والتطور في القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي وذلك لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع <sup>(١)</sup> .

أما المخطط متوسطة الأجل فتغطي فترة زمنية من ٤ - ٧ سنوات ، وغالباً ما تكون لمدة خمس سنوات وتعرف بالمخطط الخمسية ، والوظيفة الأساسية لمثل هذه المخطط هي ترجمة الأهداف العامة التي حددتها الخطة طويلة الأجل من حيث تحديد اتجاه ومعدل نمو الاقتصاد القومي وتحديد الأهداف الرئيسية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتنظيم التغيرات الهيكلية التي يتعين ادخالها على الجهاز الانتاجي <sup>(٢)</sup> .

(١) ومن الأهداف العريضة للخطة العشرينية ١٩٦١ - ١٩٨٠ في الاتحاد السوفيتي زيادة الناتج القومي الاجمالي ٥ مرات والدخل الفردي الحقيقي ٣ مرة وزيادة الانتاج الصناعي الاجمالي بين ٦٢ و ٦٤ مرة والزراعي ٣ مرة .  
انظر :

N. M. Oznobin : Basic Principles & Methods of Long-term Planning in the U. S. S. R. in Report of the United Nations Seminar on Planning Technique. op. cit., p 42

(٢) الواقع أنه لا يمكن تحديد معدل نمو الاقتصاد القومي والاتجاه الذي سيتخذه هذا النمو في الاجل القصير - كسنة مثلاً - نظراً لأث الاقتصاد القومي يتميز خلال هذه الفترة بقدر كبير من الثبات يعتمد معه اجراء أية تغييرات هيكلية فيه . أما فترة الخمس سنوات فتعد فترة مناسبة لوضع برامج الاستثمارات الهامة في مختلف مجالات الاقتصاد القومي . كما أنها المدة التي يستغرقها احوال تغييرات كبيرة في الحياة الاقتصادية كانشاء مشروعات صناعية كبرى ومحطات للقوى الكهربائية وانشاء المجرى المائية وأعمال اى واستصلاح الاراضي =

أما المخطط قصير الأجل وهو المخطط السنوية أو الجارية ، فننحصر  
مهمتها الرئيسية في تحقيق الأهداف التي تتضمنها المخطط متوسطة الأجل وذلك  
بعد تحديد نسب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف ، وهي أكثر المخطط  
تفصيلاً وخصوصية ، ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر المخطط إتصافاً بالعمل  
the most most operational plana ولها طابع الزامى حيث تلزم الوحدات  
الاقتصادية المختلفة بتنفيذ ما تحدده لها من مهام تفصيلية تتعلق بالنتاج المطلوب  
منها كما ونوعاً وتوقيتاً (١) .

هذه هي الجوانب المختلفة لعملية تجديد الانتاج التي تشملها عملية التخطيط  
الاقتصادي ، وهي لذلك تتطلب — كما يقول الاستاذ A. Baykov وجود  
جهاز متخصص قادر على الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة  
الانتاجية الحالية لمختلف فروع الاقتصاد القومى وبعلامتها المتبادلة فيما بينها ،  
وهي بيانات ومعلومات لا تتوفر في الاحصاءات الحكومية العادية والتي قد  
تكفى للتوجيه الاقتصادى العام ولكنها لا تكفى لتخطيط يستهدف تسيير

= الزراعة وانشاء خطوط السكك الحديدية والقيام بالتجديدات الفنية الجوهرية في بعض  
فروع الاقتصاد القومى وتدريب أعداد كبيرة من العمال المهرة . ومن ناحية أخرى  
فإن تحضير الخطة لفترة خمس سنوات يسمح للمخططين بأن يحددوا بقدر من الدقة اتجاه  
نمو الفنون الانتاجية والتنبؤ بنتائجها الاقتصادية وبالإلى وضع خطة انتاج متعاسكة تستجيب  
للتطورات الفنية .

انظر :

U. N., Basic Principles & Experience. op. cit., pp 18 - 19 ; M.  
Z. Bor : The Organization. op. cit., pp 113 - 114

(١) د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادى ، ص ٦٥ — ٦٧

M. Z. Bor : The Organization . op. cit., p 114

الاقتصاد القومى بأكمله كالتخطيط الاشتراكي. كذلك يتعين أن يوجد جهاز متخصص فى تحضير الخطط الاقتصادية ومراقبة تنفيذها (١).

وبتولى مهمة التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى هيئات متعددة على مستويات مختلفة سواء على مستوى الاتحاد أو على مستوى جمهوريات الاتحاد حتى تصل إلى مستوى الوحدات الإنتاجية .

وتعتبر لجنة الدولة للتخطيط للاتحاد السوفيتى ( ويشار إليها بجوسبلان الاتحاد U.S.S.R. Gosplan ) (٢) هى هيئة التخطيط المركزى فى الاقتصاد السوفيتى (٣) . وتوجد إلى جانبها لجان أخرى للتخطيط على مستوى الجمهوريات ( جوسبلان الجمهورية ) (٤) . وتقوم الجوسبلان — التى تعمل فى اتصال وثيق مع جوسبلان الجمهوريات والوزارات والادارات والمصالح والمشروعات — بمهمة وضع الخطط بأبعادها الزمنية المختلفة ( خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ) ..

- (١) A. Raykov : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in Economic Planning ( L. J. Zimmerman ed. ) Mouton and Co. London 1963, pp 22 - 23
- (٢) كلمة Gosplan اختصاراً للعبارة الروسية Gosudarstvennyi planovyy Komitet. وقد أنشئت الجوسبلان بموجب المرسوم الذى وقعه « لينين » فى ٢٢ فبراير ١٩٢١ .

(٣) توجد هيئات أخرى على مستوى الاتحاد إلى جانب الجوسبلان ضمن مجموعته هيئات التخطيط أهمها : لجنة الدولة لشئون الامدادات المادية والفنية ، ولجنة الدولة لشئون العلم والتكنولوجيا ، ولجنة الدولة للتشييد ، ولجنة الدولة للأسعار ، وهذه اللجان تابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى مباشرة .

(٤) سوف نشر فى هذه الدراسة الى « جوسبلان الاتحاد » بكلمة « جوسبلان » فقط .



ويساهم الجهاز المصرفي السوفيتي بنصيب في العملية التخطيطية في الاقتصاد القومى حيث يعمد إليه باعداد الخطط المالية ( خطط النقد — خطط الائتمان قصير وطويل الأجل — خطط بنوك الادخار — جانب من خطة النقد الاجنبى ) وهذه الخطط تعتبر جزءاً من التخطيط الاقتصادى العام (١) .

### المبحث الثانى

#### التخطيط العينى وأدواته

تقدمت الاشارة إلى أن أهداف الخطط متوسطة الأجل ترتبط أساساً بالانتاج والاستثمار ، ومن ثم فإن الخطة الخمسية يمكن أن يطلق عليها « خطة الانتاج والاستثمار » ، وهى تعتبر — كما يذكر الاستاذ M. Dobb حجر الزاوية فى نظام التخطيط السوفيتى كله (٢) . فهى خطة تتعلق بالجانب العينى من عملية تجدد الانتاج مهمتها تجدد اتجاه نمو الاقتصاد القومى ، ويتكون هيكلها الرئيسى من أهداف محددة لانتاج السلع الرئيسية (٣) ، انتاجية كانت أم استهلاكية ، نهائية كانت أم وسيطة ، وكذلك الخدمات الانتاجية وبصفة خاصة الطاقة من مختلف مصادرها والمواصلات : يختلف وسائلها . وتعتبر خطة الانشاءات الرأسمالية العمود الفقرى لخطة الانتاج والاستثمار خاصة فيما يتعلق ببناء الوحدات الانتاجية الجديدة وتوسيع أحجام الوحدات القائمة والتجديدات

---

(١) أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل.

M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 385 (٢)

(٣) تقتصر الخطة الخمسية على تبيان أهداف الانتاج من المنتجات الرئيسية فقط أما انتاج السلع الثانوية فيترك أمر تحديدها للشركات الفردية .

الكبيره التى تطرأ عليها<sup>(١)</sup>.

واعداد الخطة الخمسية يفترض أن هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى خلال المرحلة التخطيطية تصع أمام القائمين بالتخطيط نمطاً عاماً للاولويات، كما يفترض أيضاً أن هناك خطة طويلة الأجل يتم اعداد الخطة الخمسية فى اطارها<sup>(٢)</sup>.

ومعرفة التخطيط وأدواته ضرورى لمعرفة التخطيط القيمى (الذى يركز على التخطيط العيى)، ثم لمعرفة التخطيط المالى فى اطار التخطيط القيمى. ولذلك سوف يتضمن هذا المبحث الموضوعين التاليين :

اولا : كيفية تحضير خطة الإنتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها.  
ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة .

أولاً — كيفية تحضير خطة الإنتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها :

يسبق الأعداد الفعلى لخطة الإنتاج والاستثمار فى فترة زمنية معينة دراسة تحليلية شاملة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت خلال فترة الخطة الخمسية السابقة ، مع تقسيم الدروس العملية المستفادة خلال تنفيذ الخطة فى تلك الفترة. والتعرف على اتجاه التطور الاقتصادى فى الماضى القريب . ويتم هذا التحليل بواسطة « الجوسبلان » استنادا إلى الفيض الضخم من المعلومات الاحصائية التى تتلقاها من كل من الادارة المركزية للاحصاء التى تتجمع لديها كافة الاحصائيات على مستوى الاقتصاد القومى<sup>(٣)</sup> ، ومن الجوس بنك

Ibid., p 385

(١)

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المراجع السابق ص ٦٦

(٣) تتبع الادارة المركزية للاحصاء مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

الذى يسجل في دفاتره الجانب الاعظم من المعاملات المالية التى تتم بين الوحدات الاقتصادية والمعززة بالمستندات الخاصة بالمعاملات المادية (١).

ولكى تصلح البيانات الاحصائية للاستخدام فى العمل التخطيطى (٢) فإنه يتعين تقديمها فى صورة محاسبية تلى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية، ويتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية فى شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنية سابقة ex - post ، كما يمكن تقديمها فى شكل جدول من جداول المستخدم الناتج للاقتصاد القومى ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة ( المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الإنتاجية فى الإنتاج — معدلات الطلب — مرونة الطلب على السلع المختلفة — معدلات الاستيراد والتصدير — معدلات نمو الكميات : الإنتاج — الاستهلاك — الدخل القومى : . ) وهذه المعدلات تعتبر أداة لا غنى عنها فى العمل التخطيطى (٣).

ويستهدف تحليل البيانات الاحصائية والمحاسبية لقاء الاضواء على

(١) Loucks & Whitney : Comparative.. op. cit., pp 487 - 488

(٢) راجع البيانات الاحصائية التى تستخدم فى اعداد الخطة :

د. محمد دويدار ، مصطفى رشدى شيخه : الاقتصاد السيامى ، المرجع السابق ،

ص ٥٨٠ — ٥٨٥

-Planning & Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House, 1963 pp 1 : 71

(٣) د. محمد دويدار ، مصطفى شيخه ، الاقتصاد السيامى ، المرجع السابق ،

الامكانيات الاقتصادية المتاحة والتي يؤدي استخدامها إلى الاسراع بالاقتصاد القوي في معارج التطور . والتعرف على هذه الامكانيات أمر لا يقتصر على المرحلة التي يجرى فيها تحضير الخطة ، وإنما هو عمل دائم متصل يستمر طوال فترة تنفيذها بغية تجاوز الاهداف المخططة كلما أمكن ذلك لكي يتيسر مواجهة الحاجات الاجتماعية الجديدة والمزايدة (١) .

ويتضمن تحليل الاوضاع السائدة خلال الفترة السابقة على الخطة الخمسية الجارية اعدادها دراسة المسائل الكبرى التالية وذلك على مستوى التحليل الجمعي (٢) :

١ - العلاقات المتداخلة بين معدل نمو الإنتاج وبين التغيرات الهيكلية في مختلف الفروع الإنتاجية ، وكذلك التغيرات في تركيب مختلف المنتجات داخل الفروع الإنتاجية ، ورؤوس الاموال الثابتة الإنتاجية وما طرأ عليها من توسع ، وحجم القوة العاملة والزيادة التي حدثت فيها .

٢ - توزيع الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك السكاني والتجاره الخارجية والمخزون سواء على مستوى الفروع الإنتاجية الفردية أو على مستوى قطاعات كبرى يشمل كل منها عدة فروع .

٣ - الزيادة التي حدثت في الطاقة التصديرية بالنسبة إلى الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي سواء كان ذلك في صورة أرقام اجمالية أو حسب المنتجات الرئيسية .

M. Z. Bor : The Organization.. op. cit., p 157 (١)

Ibid., pp 127 - 129 ; The Main Features of National (٢)

Economic Planning in Hungary. Paper Submitted by Hungary in Planning for Economic Development Vol. II, op. cit., p 40

٤ - تحليل للتجارة الخارجية للدول الاشتراكية وكذلك تحليل للتنمية الاقتصادية الداخلية للدول المختلفة الأخرى من حيث أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية فيها، فضلاً عن تحليل للسوق الاقتصادية الرأسمالية قدر الأمكان .

٥ - تحليل مستوى التطور الاقتصادي في المناطق المختلفة من الاقتصاد القومي مع املامة اللنام عن المشكلات الاقتصادية التي تواجه كل منها .  
وبعد اجراء الدراسات التحليلية للبيانات الاحصائية ،تقدم «الجوسبلان» إلى السلطات السياسية (وهي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ) صورة احصائية مجردة للوضع القائم للاقتصاد القومي وتطوره الماضي والانجازات التي تحققت والصعوبات التي صادفت التنفيذ ، وكذلك الامكانيات الحاضرة والمستقبلة (١) مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور في مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الأجل وذلك بعد تعديل هذه الأخيرة في ضوء التغيرات الفعلية التي طرأت على الواقع الاقتصادي (٢) .

ومن هذا المنطلق تقوم السلطات السياسية بتحديد « الموجهات العامة »

(١) ان تحديد الامكانيات الانتاجية الموضوعية اللازمة لاستمرار النمو يتضمن تحديد النمو السكاني والتغير في هيكل السكان وعرض الايدي العاملة الماهرة والأصول الانتاجية الثابتة الموجودة والمحتملة والفنون الانتاجية الجديدة التي يمكن تطبيقها للارتقاء بطرق الانتاج المطبقة والمواد الأولية المتاحة والمواد الطبيعية الأخرى ( مساحة الاراضى المزروعة والتغلبه للاستغلال الزراعي الاقتصادي ) وامكانيات زيادة انتاجية العمل الاجتماعي .

انظر :

M. Z. Bor : The Organization. op. cit., pp 129 - 133

(٢) د. محمد دويدار ومصطفى شيخه بالرجع السابق ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

general directives للخطة المستقبلية ، هذه الموجهات التي تستند إلى تحليل اجتماعى واقتصادى وسياسى في نفس الوقت لأوضاع وظروف المجتمع وطبيعة الفترة التاريخية التي يمر بها والتي تستند أيضاً إلى أعمال التخطيط الجارية وعلى الأخص فيما يتعلق بحسابات نتائج الخطط السابقة وامكانيات الاقتصاد القومى المستقبلية .

هذا هو المفهوم السياسى لأهداف الخططة الخمسية الذى تستند اليه القرارات المتعلقة بأكبر أقسام الخططة أهمية مثل : معدل نمو الدخل القومى ، ومعدل الزيادة التقريبية فى الانتاج الصناعى ، والعلاقات بين الاستهلاك والتراكم ، والنسبة بين معدل نمو الفروع المنتجة لوسائل الانتاج وتلك المنتجة لسلع الاستهلاك ، ومعدل التنمية الصناعية فى المناطق المختلفة والمشروعات الأخرى مثل بناء شبكات الرى ومحطات القوى الكهربائية ... الخ ، تحديد سياسة الائتمان وسياسة الأجور (١) .

واستناداً الى التصوير الاحصائى المركز للواقع الاقتصادى والاجتماعى وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات السياسية ، تقوم الجوسبلان بوضع اطار الخططة plan - frame ( أو ارقام الرقابة control figures كما

---

(١) Hans Hirsch : Quantity Planning. op. cit., pp 24 - 25

والمفهوم السياسى لأهداف الخططة سائد أيضاً فى سائر الاقتصاديات ذات الطابع السوفيتى ، وفى هذا يقول B. Balassa « أن الحزب يقوم - مستعدياً بالأيديولوجية الماركسية اللينينية ومطابقاً للقوانين الاقتصادية الاشتراكية - بتحديد أهداف الخططة » وأن « الخططة تنفذ بواسطة منظمات الدولة على أساس التوجيهات الصادره من الحزب الشيوعى .

انظر :

B. Balassa : The Hungarian Experience. op. cit., pp 134 - 135

يطلق عليها) الذي يعتبر المرحلة الاولى من مراحل العمل التخطيطي والذي يتمثل في تصوير للهيكل الاقتصادي المطلوب تحقيقه في نهاية فترة الخططة الجارى اعدادها وذلك على نحو يتفق مع الموجهات العامة للسلطات السياسية اذ يتم ترجمة هذه الموجهات الى كميات كلية aggregates عند مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعي، ثم تكسير هذه الكميات نزولا حتى نصل الى مستوى الفروع الانتاجية (١).

ويمكن تلخيص خطوات اعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات الخططة الخمسية الجارى اعدادها على النحو التالي (٢):

أ - تبدأ الخطوة الاولى بحساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة : حساب الدخل القومي لهذه السنة وتقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك .

ب - ويتم في الخطوة الثانية تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى اقل ارتفاعا من التصوير الجمعي ويكون مؤدى هذه الخطوة :

---

(١) لما كان اعداد اطار الخططة يقتضى تصوير ماسوف يكون عليه الاقتصاد القومى خلال السنة الأخيرة من سنوات الخططة الخمسية ، تم التقديم في حركة زمنية عكسية الى الوراء عبر باقى سنوات الخططة حتى سنة الاساس لتطویر ما هو لازم لضمان تحقيق الهيكل الاقتصادي الذي تعكس خطة السنة النهائية ، لذلك أطلق على عملية التخطيط بأنها عملية تغذية مرتدة . Feeding - back process أنظر

Mohamed Dowidar. Lee Semas de Reproduction et La Methodologie de le Planification Socialiste. Editions Tiore-Monde, Alger 1964, p 163

(٢) د. محمد دويدار مصطفى شيخه، الاقتصاد الجماهيري ، المراجع السابق ص ٥٥٦-٥٥٨

— توزيع الاستثمار الكلى للسنة النهائية بين الاستثمار فى وسائل الانتاج التابعة فى قطاعات النشاط المادى والاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى قطاع الادارة والخدمات ، والاحتياطى السلمى .

— توزيع الاستهلاك الكلى للسنة النهائية بين الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعى .

ج — الخطوة الثالثة تنبج نزولا الى مسوى أقل للتصوير الجمعى أى الى مستوى فروع النشاط الانتاجى ، وتمثل فى الآتى :

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعا انتاجية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعا استهلاكية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار لفروع النشاط غير المادى .

وبعد اعداد اطار الخطة ترسل الى الوزارات الاتحادية والجمهورىة المختلفة حيث تقوم بتقييمها ثم تقسيمها الى خطط متعددة حسب الوحدات الانتاجية التابعة لها . وتتلقى هذه الوحدات بين المستويات التى تعملها مباشرة ذلك الجزء من الخطة الذى يخصها مباشرة وتقرر موافقتها عليه بعد اجراء التعديلات اللازمة اذا استدعى الامر ذلك أو تعمل على تقديم خطط بديلة . وهذا الاجراء يتم بواسطة اقسام التخطيط فى الوحدات الانتاجية وبمساعدة المهندسين والفنيين المختصين . وتأخذ هذه الخطط بعد ذلك طريقها صعوداً مرة أخرى عبر التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط — الى لجنة الدولة للتخطيط «الجوسبلان» التى تقوم بتجميعها وتعديلها والتنسيق بينها جميعا لكي تحتوىها الخطة الخمسية ، وبعد ذلك توضع الخطة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها أو اجراء مآراء



من تعديلات أخيره عليها ، فإذا ما وافقت عليها تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع في حركتها (١) .

مكونات الخطة :

وتتكون الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومى من عدة أقسام تتمثل فى الآتى (٢) :

(١) أما فى دول التخطيط اللامركزى كيوغوسلافيا ، فإن الوحدات الإنتاجية تتمتع بحرية واسعة فى توجيه نشاطها مع أخذ أهداف الخطة العامة فى الاعتبار ، ويصبح لها حرية تحديد الانتاج كما وكيفا ، ويصبح للجهاز المصرفى حرية تكيف علاقته بالوحدات الدائنة والمدينة ويكون منحه الائتمان لها قائما على أساس مدى قوة المركز المالى للوحده المقروضة ومدى سلامة الغرض المطلوب تمويله وامكانيات السوق ومقدار التمويل الذاتى . وقد تطلب البنوك عند الاقتضاء ضمانات اضافية عينية أو شخصية ، ولها أن تتمتع عن منح التسهيلات المذلولية ما لم تقدم الوحده المقرضة ضمانا من الحكومة .

وبواجه النظام اللامركزى مشكلة ربط الاهداف الاجالية فى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية بخطة وأهداف الانتاج الفرعية التى تحددها الوحدات الإنتاجية ذاتها . وقد جرت العادة ان يقتصر اطار الخطة العامة على الاهداف الاجالية وحدها دون الدخول فى التفاصيل وذلك باستثناء بعض الاستثمارات العينية ذات الاولوية الخاصة فقد يرد بيانها بالتفصيل . وتتضمن هذه الاهداف قيمة الانتاج المحلى المستهدف ومعدل النمو بالمقارنة مع السنوات السابقة موزعا بين الاستخدامات البديلة ، وهى الاستهلاك العام والخصاص والاستثمارات العينية بما فيها المخزون السلمى والتصدير والاستيراد .

(٢) استند أساسا فى دراستنا لهذا الجزء على المراجع التالية :

M. Z. Bor : The Organization, op. cit, pp 167 - 173 ; Basic Principles op. cit., pp 22 - 28 ; Schwartz : Russia. S. op., cit., pp 161 - 164

يقول كوفال : أسس تخطيط . . . المرجع السابق ص ١٠٧ - ٢٨٨ .

\* المقصود بعملية تجميع البانى assembly projects هو تجميع وحدات البانى الجاهزه والتي سبق أعدادها فى المصانع الخاصة بها .

## أولا - قسم أجمالى :

ويستهدف هذا القسم إعطاء صورة عامة ومركزة للخطة كلها . ولهذا فإنه يتضمن المؤشرات الرئيسية للخطة والتي تبين - فى ايجاز - معدل نمو الإنتاج المادى وأهم العوامل التى تساعد على زيادته . ومن أهم هذه المؤشرات : معدل نمو الدخل القومى - حجم وهيكلى الإنتاج الصناعى فى صورة قيمة ( الناتج الأجمالى ) وفى صورة عينية ( الأنواع الرئيسية من المنتجات ) - حجم الاستثمارات الرأسمالية ومشروعات التشييد وأعمال تجميع المبانى - أقامة أصول ثابتة جديدة - حجم مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية الرئيسية - حجم عمليات النقل - التوسع فى القوة العاملة ( العمال اليدويين وغير اليدويين ) - الزيادة فى الأجور والمرتبات - التقدم فى انتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع - حجم التداول السلعى . وغير ذلك من المؤشرات العامة .

ثانياً - عدد من الاقسام التى يختص كل منها بقطاع أو نشاط اقتصادى معين وذلك على النحو التالى :

١ - قسم تخطيط الإنتاج الصناعى : ويحتل هذا القسم المرتبة الأولى فى الأهمية فى تكوين الخطة الاقتصادية القومية ، ويتضمن مؤشرات رئيسية تتعلق بالناتج الصناعى الكلى والسوقى مقوماً بواحدات عينية ، والمؤشرات الفنية والاقتصادية للصناعات الرئيسية والتي تشمل على أرقام عن استخدام الطاقة الإنتاجية فى الصناعات الرئيسية ، ومؤشرات تتعلق بإنتاج أكثر أنواع المنتجات أهمية ( الآلات ، الكيماويات ، مواد البناء ، الأخشاب ، الورق ، الأحذية الجلدية ، المنتجات الرئيسية من الصناعات الغذائية مثل السكر والزيت النباتية

والأغذية المعلبة .. ) ، كما تتضمن أرقام خاصة بإنتاج المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربائية التي تزود بها الصناعة ، مع مراعاة تقسيم الإنتاج الصناعي بين القسمين الكبيرين : القسم (أ) الذي ينتج سلع الإنتاج والقسم (ب) الذي ينتج سلع الاستهلاك غير الإنتاجي (١) .

ومن الأهمية بمكان تحديد المقاييس التي تستخدم في قياس حجم إنتاج كل نوع من أنواع المنتجات في صورته العينية حيث أنها تختلف وفقاً لطبيعة

(١) يقسم الإنتاج الاجتماعي في الاقتصاد السوفيتي الى قسمين رئيسيين هما :

القسم (١) وينتج سلع ( وسائل ) الإنتاج اللازمة لضمان التوسع المستمر للإنتاج . أما القسم (ب) فينتج سلع الاستهلاك الضرورية لاشباع الحاجات المتزايدة باستمرار للعاملين في شتى قطاعات الاقتصاد القومي سواء في القطاعات الإنتاجية أم غير الإنتاجية .

ويدخل الفرع الصناعي في عداد هذا القسم أو ذاك بحسب الاستخدام الغالب أو الفعل للناتج . فصناعة الفحم مثلا تدخل في عداد القسم ( أ ) لأن الجزء الغالب من الفحم المنتج يذهب الى الاستهلاك الإنتاجي ( في الصناعة والنقل ... الخ ) وذلك على الرغم من أن جزءاً من إنتاج الفحم يستخدم في الاستهلاك غير المنتج ( مثل استخدامه لأغراض التدفئة في المساكن مثلا ) وكذلك فإن مؤسسات الصناعات الكيماوية التي تنتج أساساً سلع إنتاج وتدخل في عداد القسم ( أ ) بالتالي ، تنتج أيضاً وبكميات كبيرة أحذية مطاطية ومواد مطهرة منزلية . وتوجد أيضاً بعض صناعات السلع الغذائية ( وتبيع القسم (ب)) التي تباع علف الحيوانات والشحوم المصنعة وهي سلع إنتاجية . فالمعيار اذن في تصنيف الصناعات بين القسمين الكبيرين هو الاستخدام الحقيقي لإنتاجها .

انظر :

نيكولاي كوفال : أسس تخطيط ... المرجع السابق من ١١١ - ١١٢ .

I. Y. Pisarev : The Most Important Categories, Concepts and Definitions of Soviet State Statistics of Population & Countries Industry. in Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 18 - 23

استهلاك الناتج . فمثلا يقدر المستخرج من الفحم والبترول والصلب المصهور بالاطنان ، وتقدر الطاقة الكهربائية بالكيلوات ساعة وإنتاج الاقمشة بالامطار والأحذية بالازواج ... وهكذا .

٢ - قسم تخطيط تطوير التخصص في الإنتاج الصناعي : وتوضع هذه الخطة حسب أهم فروع الصناعة مع الأخذ في الاعتبار المسائل التالية :  
اعفاء المشروعات من تصنيع المنتجات التي لا تدخل في تخصصها ، تنظيم التصنيع المركزى لعناصر الإنتاج النصف مصنوعة ، وإقامة الصناعات الجديدة المتخصصة في إنتاج نوع أو أنواع من المنتجات المتجانسة .

ويستخدم في هذه الخطة عدة مؤشرات تحدد مستوى تخصص الإنتاج من أهمها : تحديد أنواع المنتجات الأساسية المتجانسة ، عدد المشروعات المتخصصة في الإنتاج الصناعى ، الوزن النسبى للإنتاج المخصص لأنواع معينة من المنتجات ( مثل الصلب والحديد الزهر والمطروقات ، وقطع غيار السيارات والجرارات ... ) بالقياس إلى الحجم الكلى لإنتاج القرع ، الوزن النسبى للإنتاج التعاونى بالنسبة للقيمة الاجمالية للمنتجات المصنعة .

٣ - قسم تخطيط تطوير وتطبيق الاساليب الفنية الحديثة : إذ يعتبر تطبيق الاساليب الفنية الحديثة التى أمكن التوصل إليها من أهم العوامل المؤدية إلى الاستخدام الأكبر فعالية لعناصر الإنتاج ورفع إنتاجية العمل وزيادة درجة جودة الإنتاج مع الاقتصاد فى استخدام الموارد المادية .

وتتمثل الاساليب الفنية الحديثة فى تحسين أدوات العمل مثل انشاء معدات وآلات جديدة عالية الانتاجية وادخال موارد جديدة للطاقة والارتقاء بالخامات المستخدمة فى الإنتاج وادخال الميكنة والآلية فى العمليات الانتاجية بقصد

الاقبال من العمل اليدوى واستخدام عناصر كيميائية جديدة في مجال الصناعة واستخدام الطاقة النووية في مجال الانتاج . الخ . وترتبط هذه الخطة ببرامج الانتاج ارتباطا وثيقا ، فالنقد الفني يساهم بقسط وافر في انجاز برامج الانتاج ، ومن ناحية أخرى فان تطور الفنون الانتاجية يعتمد على مؤشرات برامج الانتاج مثل معدل تطور الصناعات الهندسية والكيمائية .

٤ - قسم تخطيط الانتاج الزراعى وتخطيط إنتاج الغابات : وبأخذ تخطيط الإنتاج الزراعى في الاعتبار شكلي الملكية الاشتراكية في الزراعة ( مزارع الدولة « السونخوز » والمزارع الجماعية « الكولخوز » ) . ويتضمن هذا القسم من الخطة المؤشرات الهامة التالية : حجم مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية . وتستخدم أحجام مشتروات الدولة أساسا في وضع القسم الخاص بالزراعة في الخطة (١) . وتحدد هذه المشتروات حسب جمهوريات الاتحاد مع التمييز بين السونخوز والكولخوز .

ويتضمن هذا القسم أيضاً بيانات عن احتياجات الزراعة من وسائل الكهرباء والآلات الميكانيكية ، كما يتضمن أيضاً علاوة على ذلك بعض المؤشرات الحسابية مثل : المساحات المزروعة ، اجمالى الانتاج الزراعى حسب أنواعه ، واجمالى هذا الانتاج في صورته القيمية ( طبقاً للأثمان المقارنة السائدة في جمهوريات الاتحاد ) ، واجمالى محصول حدائق الفاكهة وكروم العنب ، وأعمال

---

(١) يتم من خلال مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية تصريف أكثر من ٨٥٪ اجمالى الانتاج الزراعى السلمى ، وتصريف ما بين ١٠ - ١٥٪ من انتاج الحبوب واللحم والبن .

انظر :

الرى واستصلاح الأراضى فى الزراعة ، استخدام الأسعده المحلية ، عدد رؤوس الماشية والداجن وعدد خلايا النحل و انتاجية الماشية والدواجن ، واجمالى انتاج الحبوب وبذور الزيوت والبطاطس . الخ . وتعد كذلك أرقام توضيح الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة فى الزراعة وتوزيعاتها . ويوضح هذا القسم أيضاً الأهداف الخاصة بانتاج الغابات .

هـ - قسم خاص بتخطيط النقل والمواصلات : ويستهدف التخطيط الخاص بهذا القسم سد حاجات قطاعات الاقتصاد المختلفة من النقل والمواصلات فالنقل عنصر لازم للعملية الإنتاجية حيث يعمل على تقريب الانتاج من مصادر الخامات ومن مناطق الاستهلاك . ولذلك يحدد هذا القسم الأهداف الخاصة بخدمات نقل البضائع بالسكك الحديدية وبالبحر والجو وكذلك المواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن أهم المؤشرات المعمول بها فى التخطيط الاقتصادى لعمليات النقل هى : دورة الشحن freight turnover (طن/ميل) ودورة الركاب (راكب/ميل) وبذلك يتحدد الكثير من المهام مثل : توفير الوسائل المتحركة ، تطوير الطرق ، الخطوط الحديدية والمحطات والموانئ ، المطارات ، توفير الفحم والبتروال والمعادن . ويتضمن هذا القسم أيضاً مؤشرات أخرى تخدم تخطيط المواصلات السلكية واللاسلكية (١) .

٦ - قسم تخطيط الانشاءات الرأسمالية : وتوزع هذه الاستثمارات فى

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

الخطة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح ، وحسب قطاعات الاقتصاد القومي والصناعات الرئيسية ( الصناعات المعدنية - الكيماوية - البترولية - الغاز - الفحم - محطات القوى الكهربائية - آلات البناء - مواد البناء - صناعات الأخشاب - الصناعات الخفيفة - الصناعات الغذائية - صناعات تشييد المساكن ٠٠٠ ) . وتتضمن الخطة قائمة بأهم مشاريع التشييد وأعمال التجميع ، كما تتضمن أهدافاً للتوسع في الطاقة الانتاجية من خلال أعمال التشييد الجديدة أو زيادة المعدات القائمة .

ويلحق بخطة الانشاءات الرأسمالية البيانات التالية : خطة الاستثمار الرأسمالي وأعمال التجميع التي تقوم الوحدات الصناعية بتنفيذها ، بيانات عن أعمال التشييد غير المستكملة في نهاية الخطة السابقة ، الاحتياجات من المعدات والآلات والمواد ، قوائم المشاريع الجديدة التي تقدر تكلفتها بـ ٢٤ مليون روبل فأكثر وخطط للسكان والمرافق والفنادق والمستشفيات والمدارس والمراكز الثقافية .

٧ - قسم تخطيط الاستكشافات الجيولوجية : ويتضمن هذا القسم من الخطة المؤشرات التالية : حجم الأعمال التي يتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة بحجم الأعمال التي تعمل وفقاً لخطة الاستثمار الرأسمالي بغرض التنقيب عن البترول والغاز وأعمال المساحة الجيولوجية . . . الخ . ويلحق بهذه الخطة بيانات عن التوسع في الاحتياجات من المعادن مقسمة حسب أنواعها وأماكن وجودها في جمهوريات الاتحاد :

٨ - قسم تخطيط القوة العاملة . ويستهدف هذا القسم توفير احتياجات الاقتصاد القومي من القوة العاملة وضمان التشغيل الشامل للسكان القادرين على العمل في الانتاج الاجتماعي .

وتنقسم خطة القوة العاملة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح وهي تتضمن أهدافاً لزيادة انتاجية العمل في مجال الصناعة والتشديد، وأخرى خاصة بحجم القوة العاملة، واجمالى الأجور والمرتيات، وتوزيع العمالة بين الجمهوريات، والوظائف المخصصة للأشخاص الذين أكملوا تعليمهم العام أو المهني أو الفني، وتدريب المتخصصين الذين يشغلون وظائف إشرافية.

٩ - قسم تخطيط تكلفة الانتاج والتوزيع : ويتضمن هذا القسم أهداف خفض تكلفة الانتاج في كافة المجالات الانتاج المادى وكذلك في مجـال النقل والانشاءات والكشف الجيولوجي، وذلك بالإضافة إلى خفض نفقات التوزيع عن طريق خفض نفقات الهيئات الرسمية المسؤولة عن مشتريات الدولة ونفقات الشراء والتسليم لمواقع الاستهلاك ونفقات التخزين ونفقات متاجر التجزئة والمحال المخصصة لبيع المواد الغذائية.

١٠ - قسم خاص بتخطيط التـداول السـلعى . ويتضمن هذا القسم أهداف المبيعات السلعية بالتجزئة على مستوى الاتحاد وعلى مستوى كل جمهورية اتحادية<sup>(١)</sup> . وتستند هذه الأهداف إلى حسابات خاصة بجمالى القوة الشرائية المتاحة فى الاقتصاد خلال فترة الخطة، واحتياجات الاقتصاد من سلع التجزئة، وحجم الاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الصناعية ومتطلبات تطوير شبكة التجارة والمخازن وغرف التبريد وغيرها من التجهيزات الميكانيكية.

(١) تخطيط الدولة السوفيتية التجارة الحكومية والتعاونية والتي تمثل حوالى ٦٧٪ من اجمالى الدورة السلعية التجزئة فى الاقتصاد.



وهناك أداتين هامتين تستخدمان في تخطيط هذا القسم هما : ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والموازن السلعية الخاصة بسلع الاستهلاك النهائي (صناعية كانت أم زراعية) ، وسوف نتعرف على هاتين الأداتين عندما نتعرض لكيفية تحقيق تناسق الخطة .

#### ١١ — قسم خاص بتخطيط الإجراءات الثقافية والصحية العامة : ويتضمن

هذا القسم من الخطة أهداف اجتماعية وثقافية وصحية تتمثل في إفتتاح مدارس جديدة ومراكز ثقافية ودور سينما وإنتاج أفلام ودور حضانه ومستشفيات ومصحات ودور نقاهه . . إلخ . ولذلك تقوم جمهوريات الاتحاد بتقديم مؤشرات خاصة بالزيادة المتوقعة في عدد الطلبة في المدارس العامة ، والتوسع في عدد المدارس والجامعات وعدد المدرسين والمتخصصين في التعليم العالي والمتوسط ، وتقدم أيضا تقديرات خاصة بمراكز الحضانه ودور السينما وإنتاج الأفلام والصحافه ، فضلا عن التقديرات الخاصة بالصحة العامة مثل مدى التوسع في إقامة المستشفيات والمصحات ودور النقاهه .

#### ١٢ — خطة توزيع الموارد الانتاجية : وتتضمن هذه الخطة تحديد

الاحتياجات المادية للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بتصميمها منها (وخاصة موارد الانتاج الرئيسية مثل المواد الأولية والوقود والمعدات وقطع الغيار . . إلخ) وذلك لإمكان تنفيذ الأهداف الانتاجية والاستثمارية ، ويستند إعداد هذه الخطة إلى خطط الامدادات التي تقوم المشروعات بأعدادها وفقاً لاستثمارات ومؤشرات مقررة من الجوسبلان .

#### ثالثاً — قسم جغرافي ( جمهوريات الاتحاد والمناطق الاقتصادية ) :

ويجمع هذا القسم المؤشرات الخاصة بأقسام الخطة كلها وذلك بالنسبة

لكل جمهورية اتحادية وكل منطقة اقتصادية على حدة .

هذه هي الأقسام الرئيسية في الخطة الاقتصادية القومية والتي يترابط كل قسم منها مع سائر الأقسام ترابطاً وثيقاً . وقد استهدفنا من عرضها على هذا النحو الموجز تبيان الأساس العيني للخطة وما نشيره من تدفقات عينية تضطرب في شتى مجالات النشاطات الاقتصادية ( صناعة ، زراعة ، نقل ومواصلات ، إنشاءات رأسمالية ... ألخ . وهذه التدفقات العينية يتعين أن تقابلها تدفقات مالية مطابقة لها تماماً ، ويتم توفير جانب من هذه التدفقات الأخيرة عن طريق الجهاز المصرفي .

ولكن تصبح هذه الخطة أداة نافعة لتسيير دفة النشاط الاقتصادي يجب أن يتحقق التناسق بين أجزائها المختلفة ، وهذا هو ما سوف نتعرض له الآن .

#### ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة :

ان تحقيق التناسق بين الأجزاء المختلفة للخطة ضرورة تفرضها طبيعة العمل التخطيطي التي تهدف إلى استخدام الموارد الانتاجية المتاحة بأكبر درجة من الكفاية وبأقل قدر من الضياع وذلك لتحقيق الأهداف المخططة .

ويمكن ايجاز التناقضات التي يمكن أن تظهر خلال عملية التخطيط في الآتي (١) :

— بين الأهداف المراد تحقيقها والهيكل الاجتماعي .

— بين الأهداف المادية والأهداف الاجتماعية

— بين الأهداف التي بدأ التخطيط عندها والأهداف التي أمكن التوصل إليها بعد القيام بالعمل التخطيطي

— بين الكميات الكلية ومكوناتها

— بين الاتفاق على الاستثمار والاتفاق الجارى اللازم لتشغيل الطاقة الموجودة

( مثل التناقض بين الاستثمار الاجتماعى والاتفاق الجارى اللازم لأداء الخدمات الاجتماعية ) .

ولذلك فإن تحقيق التناسق فى الخطة أمر على جانب عظيم من الأهمية ، إذ لا يمكن تصور حركة الاقتصاد الاشتراكي بدون خطة متناسقة إلا بنفس القدر الذى يمكن ان تتصور به حركة الاقتصاد الرأسمالى بدون جهاز السوق (١) .

ويعنى تناسق الخطة ( خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية ) أن تتناسق أهدافها المختلفة ، الاقتصادية منها والاجتماعية ، مع بعضها البعض ، وأن يتحقق التناسق بين الأهداف والوسائل (مثلة فى الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) على نحو يضمن التناسب بين أجزاء الخطة المماثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية فى تجميعها على مستويات التصوير الجمعى : مستوى الكميات الكلية (الناتج القومى — الدخل القومى — الاستثمار — الاستهلاك — العمالة... الخ) ومستوى القطاعات ، ومستوى فروع النشاط الاقتصادى ( موازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة ) ، ومن ثم فإن

---

(١) د. أحمد جامع الاقتصاد الاشتراكي . المرجع السابق ص ١٨٠ .

التناسق يعنى باختصار ترابط مختلف أجزاء الخطة فيما بينها مكونة كلا واحدا منسجما يتشقق فيه كل جزء مع باقى الأجزاء وبحيث يمكن تنفيذ كل جزء من تنفيذ باقى الأجزاء .

وسوف نستعرض فيما يلى أدوات تحقيق التناسق الداخلى للخطة وهى الموازين التخطيطية التى يتم اعدادها واستخدامها فى وقت معاصر لعملية التخطيط ذاتها .

### نظام الموازين كأدوات تخطيطية :

بدأ استخدام الموازين فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٠ عندما وضعت أول موازين سلبية للخوب ومواد الوقود ، ثم اتسع العمل بهذا النظام تدريجيا . ويستعان بالموازين فى تبيان علاقات التشابك فى الاقتصاد القومى ، مع إقامة النسب الضرورية فى تنمية كافة الصناعات والأقاليم الاقتصادية فى الدولة ، كما تستخدم فى تحقيق التناسب بين تنمية الزراعة والصناعة ، بين إنتاج السلع الانتاجية وإنتاج السلع الاستهلاكية ، بين الاستهلاك والادخار ، بين النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية ، بين دخول السكان والمعروض من السلع الاستهلاكية والخدمات ، بين قيمة الصناعات التعدينية والتحويلية (١) .

ويمكن تقسيم الموازين من حيث مستواها إلى ثلاث فئات (٢) :

---

A. P. Strucov : Balance Method and its Role in Economic (١)  
Planing, in Planning & Statistics in Socialist Countries; op cit.,  
P 91 ; I. Y. Pisarev : Balance Method in Soviet Socio - Economic  
Statistics. The same book pp 106 - 109

M, Dowidar : Les Schemas. op. cit., pp 201 - 203

(٣)

— موازين قوة عاملة : وتتعلق بالجانب البشرى من عملية تحديد الانتاج ،  
فتبين إمكانيات واستخدمات القوة العاملة .

— موازين سلعية : وتتعلق بالجانب السلعى فى عملية تحديد الانتاج ، وتعود  
بالنسبة لأكثر السلع أهمية سواء استخدمت فى أغراض انتاجية أم فى  
أغراض استهلاكية .

— موازين قيمية : وهى موازين كلية أو تركيبية تغطى العملية الانتاجية  
فى مجموعها على مستوى معين من مستويات النصبور الجمعى أو لتغطى جزءا  
من هذه العملية يحتوى نشاطات اقتصادية مختلفة ، أو لتغطى المظهر المالى  
للنشاط الاقتصادى فى مجموعه أو جزء منه .

وسوف نقسم دراستنا لهذه الموازين — كادوات لتحقيق تناسق  
الخطوة — إلى :

أولا : الموازين التى تبنى على أساس وحدات القياس العيى وتشمل :

(١) ميزان القوة العاملة .

(٢) الموازين الساعية .

(٣) ميزان الطاقة الإنتاجية .

ثانيا : الموازين القيمية التى تبنى على أساس التقدير النقدى وتشمل :

(١) جداول المدخلات والمخرجات .

(٢) ميزان النتائج الاجتماعى .

(٣) ميزان الدخل القومى .

(٤) ميزان الدخول والتنفقات النقدية للسكان .

(٥) ميزان رأس المال الثابت القومى .

## (٦) ميزان الاقتصاد القومى .

### أولاً : الموازين العينية :

#### ( ١ ) ميزان القوة العاملة :

تمثل الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين العامل المحدد لأقصى أمكانيات الإنتاج فى فترة معينة يسود فيها مستوى معين للتقدم الفنى . فكل فرع من فروع الاقتصاد القومى يحتاج إلى كمية معينة من العمل الفنى يكفل تحقيق الاهداف الكمية والكيفية التى حددتها له الخطة . ومن هنا تظهر أهمية موازين القوة العاملة التى تستهدف تحقيق التوازن بين احتياجات فروع الاقتصاد القومى المختلفة فى الدولة وبين المعروض من قوة العمل والأفراد المتخصصين (١) .

ويوجد هدفين رئيسيين من اعداد هذه الموازين فى الاتحاد السوفيتى ، أولهما هو إقامة التناسق بين عرض القوة العاملة والطلب عليها بحيث تتحقق

(١) تتضمن موارد قوة العمل بمجموع السكان القادرين على العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة بالنسبة للذكور وبين ١٦ و ٥٥ سنة بالنسبة للإناث ، وكذلك العاملين فى الاقتصاد من الأشخاص ممن هم دون أو أكبر من ذلك السن ، مع استبعاد الأشخاص غير القادرين على العمل ، وتستحوذ فروع الانتاج المادى فى الاقتصاد السوفيتى على أكثر من ٨٠ ٪ من السكان العاملين .

#### أنظر :

M. Y. Sonin : Manpower Balance in the U. S. S. R. in Report of the U. M. Seminar on Planning Technique U. N. 1966, p 95 : M. BOR : The Organization.. op. cit., p 125

يقولاي كوفال ، أسس تخطيط .. المرجع السابق ص ٨٤ .

العاملة الكاملة ، وثانيها هو توزيع القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومي بالصورة التي تحقق تنميتها المخططة . وفي المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد السوفيتي كان واحد من هذين الهدفين يتقدم على الآخر وذلك حسب طبيعة المرحلة ، غير أنها كانت دائما متلازمين في كافة المراحل (١).

ويتمثل ميزان موارد قوة العمل في الشكل رقم (١٢) .  
وبين ميزان القوة العاملة ما يأتي :

— مقدار القوة العاملة في الاقتصاد وتوزيعها بين مختلف فروع الانتاج المادي والنشاطات الاجتماعية .

— استخدام موارد القوة العاملة ومقدار الموارد غير المستخدمة .  
— الموارد المحتملة للقوة العاملة .

ولكي يتيسر تحقيق التطابق بين الزيادة في موارد القوة العاملة وبين الزيادة في الطلب على هذه القوة ، مع الأخذ في الحسبان التوزيع الأكثر اقتصادا للقوة العاملة بين مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد القومي ، فإن لجنة الدولة للتخطيط تقوم باعداد موازين مختلفة لقوة العمل يقدم فيها عرض هذه القوة طبقا لمصادرها ونوعها ( عمال مهرة - الخريجين وحالة الدبلوماسيات ...

---

(١) M. Y Sonin, op. 91; Problems of Balancing Manpower Requirements with Labour Resources in Accordance with the Aim of Economic & Social Development.. ( Case Study Submitted by the Soviet Union ) in Investment in the Human Resources and Manpower Planning U.N. New York 1971 pp 46 53: Soviet Planning., op. cit. p 148

الخ) وكذلك تقسيم الطلب عليها حسب الجهات الطالبة ونوع قوة العمل الذى تطلبه . وهكذا توجد موازن لل عمل ذات تقسيات مختلفة يتمثل أهمها فيما يلى :

- تقسيم بحسب الجنس والسن .
- تقسيم بحسب المجموعات الاجتماعية وحسب البيئة السكنية ( المدينة أو القرية ) .
- تقسيم بحسب التوزيع الجغرافى السكانى فى البلاد .
- تقسيم بحسب الفرع الصناعى مع تحديد المواصفات المهنية .

أما ميزان القوة العامة على النطاق القومى فانه يتحدد على أساس الموازن الاجمالية للقوة العامة التى توضع لمختلف المناطق الجغرافية والتى تتضمن توزيع القوة العاملة فى كل منطقة على الأعمال المختلفة الموجودة بها . ولا يختلف هيكل الميزان القومى عن هيكل الميزان الأجمالى للمنطقة الجغرافية سوى فى أن الأول يتعين توازن جانبا العرض والطلب فيه ، فى حين لا يستلزم تحقيق هذا التوازن فى الميزان الثانى حيث يمكن أن يوجد فائض أو عجز فى القوة العاملة . وفى مثل هذه الحالة يعاد توزيع موارد العمالة بين المناطق وتبين الفروع (٢) .

---

M. Y. Sonin : Manpower Balance., op. cit., p 96 : (١)

P. M Moskvin : Balance of the National Economy. in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 118 - 120

A. P. Strukov Balancee Method and its Role in Economic (١)  
Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries. op. cit., p\_97



ويبدأ أعداد ميزان القوى العاملة بتقدير الاحتياجات المستقبلية من هذه القوة والكفيلة بتحقيق أهداف الإنتاج والأهداف في مجالات النشاط غير المادي على النحو الذي تحددت به في خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية (١)، ثم يتم بعد ذلك حساب الموارد المستقبلية من القوة العاملة على أساس معلومات — أو تقديرات في حالة غياب هذه الأخيرة — خاصة بالسكان في مجموعهم وبالسكان العاملين (٢). أما حساب ذلك القدر من القوة العاملة الفنية فتم على أساس معلومات خاصة بعدد الأشخاص الذين يتلقون تكويناً فنياً مع التفرقة بين الأنواع المختلفة للتكوين الفني.

(١) يذكر أستاذنا الدكتور « دويدار » أنه يتم التوصل إلى تحديد احتياجات كل فرع من فروع الإنتاج وكل مجال من مجالات النشاط غير المادي من وحدات العمل عن طريق استخدام متوسطات تخطيطية لانتاجية العمل *normes progressives de la productivite de travail* أما فيما يتعلق بتحديد ذلك القدر من العمل في صورته الفنية، فتم على أساس ما يسمى « مبيعات التشبع » *indices de saturation* من العمال الفنيين والخبراء والتي يختلف تعريفها وفقاً لفرع النشاط. ففي بعض فروع النشاط قد يكفي لتقدير عدد الفنيين والخبراء التعرف على العدد اللازم من هؤلاء لكل ألف من العمال المستخدمين في فروع النشاط أو في وحدة إنتاجية معينة. وفي الحالات التي لا يتبين مبيعات التشبع فيها التغير في الاحتياجات من العمال الفنيين الناجم عن التطور الفني، فإنه يفضل في هذه الحالة ربط عدد الفنيين والخبراء بكمية أكثر ارتباطاً بالتقدم الفني، كان يتم حساب مبيعات التشبع في صناعة القوة المحركة بربط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلوات/ساعة من الطاقة الانتاجية الموجودة. ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المرغوب في مبيعات التشبع من العمال الفنيين من الوحدات الانتاجية القائمة في فرع النشاط محل الاعتبار.

انظر :

M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit, pp 209 - 210

Ibid., 210

(٢)

وبعد اعداد الميزان ، يقارن جانب الاحتياجات مع جانب الموارد ، والصورة الغالبة لاختلال الميزان هي نقص القوة العاملة حيث ظهر هذا الاتجاه في الاتحاد السوفيتي واضحا منذ عام ١٩٣٠ (١) . وقد يبدو هذا النقص في صورة كيفية ( مثل نقص اليد العاملة الفنية ) أو في صورة عجز اقليمي أو قطاعي أو في صورة عجز على المستوى القومي .

ويمكن التوصل إلى علاج هذا الاختلال إما عن طريق احلال كمية أكبر من وسائل الانتاج محل العمل أو استخدام فنون إنتاجية أحدث ( أى زيادة إنتاجية العمل ) أو عن طريق اعادة توزيع القوة العاملة بين الاقليم أو الفروع الانتاجية . وفي حالة وجود نقص في اليد العاملة على مستوى الاقتصاد القومي ، فإن ذلك يتطلب إما زيادة إنتاجية العمل أو تعديل أهداف الإنتاج مع مراعاة ترتيب الفروع في سلم الاولوية (٢) .

ويرتبط ميزان القوة العاملة ارتباطا مباشرا بأجزاء عديدة من الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومي ، إذ أنه استنادا إلى الميزان تتقرر الاهداف والسياسات التالية في الخطة (٣)

(١) M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 240

(٢) ذكر الاحتاذ « كوفال » أنه في الخطة الخمسية ( ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ) زادت

الاحتياجات الإضافية من القوى العاملة في الاقتصاد عن تعداد الشباب الذي سيبلغ سن القدره على العمل الامر الذي يتطلب جذب العاملين في الأعمال المنزلية وخاصة النساء .

انظر :

نية ولای كوفال : أسس تخطيط ..... المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) M. Y. Sonin : Manpower Balance.. op. cit., pp 97 - 98

Strukov : Balance Method.. op. cit., p 97

— إعادة توزيع موارد القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومي وكذلك بين المناطق الجغرافية في الدولة .

— الهجرة المخططة للسكان .

— تدريب الطلبة من خريجي المدارس المهنية والفنية والثانوية المتخصصة وتعيينهم في الاعمار المناسبة .

— توجيه الشبان الى مجالات الانتاج التي يحتاجها الاقتصاد القومي .

## (٢) الموازن الساعية :

يستهدف استخدام الموزين الساعية التخطيطية ضمان التناسق بين موارد واستخدامات أنواع متميزة من المنتجات على مستوى الاقتصاد القومي في ظل علاقات الانتاج الفنية السائدة ، وأكتشاف فرص زيادة الانتاج والاقتصاد في استخدام الموارد المادية ، وتخطيط التغيرات في نسب المدخلات - المخرجات بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة ، وكشف أية إختلالات جزئية بين نمو الفروع الفردية للاقتصاد القومي مع تطبيق الاجراءات الكفيلة بتجنب هذه الاختلالات (١) .

P. Krylov ; National Balances and Economic Planning (١)

in the U. S. S. R. ( I. N. P. ) Memo No 290 Cairo, 1963 p 5 ; G. Paylov ; Material Balances and Their Utilization in Planning for Inter - branch Relations. ( I. N. P. ) Memo No 726 Cairo 1967 pp 3 - 4 ; Y. I. Koldomasov ; Material Balances. in Report of the U. N. Seminar.. op. cit., p 79 ; H. Schwartz Russia's.. op. cit., pp 171 - 172 ; M. Z. Bor ; The Organization.. op. cit., pp 124 - 125

ويمكن تقسيم الموازين الساعية اما بحسب طبيعة السلعة موضوع الميزان أو بحسب الطريقة التي تعد وفقا لها ، أو بحسب مداها ومحتواها ، أو وفقا للفترة الزمنية التي تغطيها . ويوضح الشكل (١٣) التقسيمات المختلفة لهذه الموازين (١) .

ويتعلق كل ميزان سلعى بناتج واحد محدد منظور اليه كقيمة استعمال ولما كانت توجد منتجات متعددة يمكن استخدامها في غرض واحد ، فإن معالجة مشكلة تقسيمها nomenclature problem تتم عن طريق تجميع المنتجات المتجانسة ( ذات قيمة الاستعمال الواحد ) والتي يمكن قياسها أو تقديرها بواسطة وحدة قياس أو تقدير مشتركة ( متر - طن - سعر حرارى كيلوات . . . الخ ) وبحيث يكون التقسيم على نحو يمكن من أن تكون الموازين على أكبر قدر من التفرد حتى يمكن الحصول على متوسطات

(١) أنظر ملحق الفصل الأول من الباب الثانى .

(٢) المعامل الفنى technical coefficient لعنصر معين يستخدم فى إنتاج سلعة معينة هو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر لإنتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن إنتاجى معين . فإذا نظر الى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فإننا نكون أمام مقياس الاستهلاك consumption norm ، أما اذا نظر إليها من ناحية كمية الإنتاج التى تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فإننا نكون أمام مقياس الاستغلال exploitation norm . والمعاملات الفنية تعتبر الأساس فى وضع البرامج الإنتاجية المختلفة ، اذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التى يمكن إنتاجها من سلعة ما من امكانيات الإنتاج التى تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لإنتاج هذه السلعة ، كما يمكن معرفة الكمية التى تدعو إليها الحاجة من ساعة ما من موازين مختلف المواد التى تستخدم هذه الساعة فى إنتاجها ، وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين الساعية والتوصل الى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات إنتاج ساعة ما حتى يزداد إنتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لإقامة التوازن بين جانبي الميزان .

للمعاملات الفنية *technical norms* (١٢) تنقسم بأكثر قدر من الدقة (١٣) .  
ويمكن تصوير هيكل الميزان السلعي على النحو الوارد بالشكل (١٤)

ويتم بناء الميزان عن طريق تقدير الاحتياجات من الناتج محل الاعتبار على أساس التقديرات التي تتضمنها الخطة والتي تمثل الاستعمالات المستقبلية .  
للتنتاج ويعبر عن الاحتياجات جانب التوزيع في الميزان السلعي الذي يستهدف تزويد مشروعات الدولة بحاجتها من المواد المختلفة ، وكذلك سد حاجة المزارع الجماعية وجمعيات الانتاج الحرفية . ثم يأتي بعد ذلك تقدير الموارد على أساس التقديرات الخاصة بالاحتياطي من الناتج الذي كان موجوداً في نهاية الفترة

= ويستخدم معيار المعامل الفني في التخطيط اذا كان متعلقاً بمستوى الوحدة الانتاجية  
اما اذا تعلق العمل التخطيطي بمستوى من مستويات التطور الجمعي فان أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية *average progionnive norms* .  
وهي متوسطات لكل فرع انتاجي محسوبة على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تتمتع حالياً بنتائج أدنى من المتوسط الحالي لانتاجية الوحدات الانتاجية : فهي تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي في الاتحاد السوفيتي بالوحدات القائمة من الدرجة النامية ( وذلك لأن الوحدات القائمة من الدرجة الاولى تمثل الوحدات التي نجحت فيها التجارب المتعلقة بإدخال أحدث الوسائل الفنية ومن ثم فان دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذي يمتنع اتباعه في الوحدات الاخرى ) . وتبين المعاملات الفنية للوحدات القائمة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذي يلزم ويمكن الوصول اليه في الفرع الانتاجي محل الاعتبار خلال الفترة التالية .

انظر :

M: Dowidar : Les Schomas.. op. cit., pp 203 - 207 ; H. Hirsch :  
Quantity Planning. op. cit., pp 32 - 36

\* أظن ملحق الفصل الاول من الباب الثاني .

M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit., pp 210 - 213

السابقة على الفترة التي يغطيها الميزان ومن التقديرات الخاصة بالنتائج هذا الناتج وفقاً للهدف الانتاجي المحدد في الخطة للفرع الذي ينتجـه ومن تقديرات الواردات . وبعد تقدير كل من الاحتياجات والموارد يتعين تحقيق التوازن بينهما . ويتم ذلك باحدى وسيلتين : الأولى هي تخفيض الكميات المطلوبة أى انقاص جانب التوزيع مع مراعاة مكان الفروع الانتاجية في سلم الأولوية ، بمعنى أن تسبق احتياجات الفروع الواقعة في أول سلم الأولوية ، ثم توزع الكميات الباقية المتاحة من السلعة على الفروع التي تأتي بعدها كل بحسب مرتبتها أما الوسيلة الثانية لتحقيق التوازن فهي زيادة التقديرات الخاصة بالانتاج من السلعة محل الاعتبار ، وهنا يمكن اتباع احدى طريقتين .

#### ١ - اتباع طريقة التقديرات المتتابة successive approximation (١)

(١) طريقة التقريبات المتتابة أو المنهج التكرارى iterative approach طريقة تقوم على مبدأ اعتماد الصناعات المنتجة لمنتجات نهائية على مدخلات مادية تأتي من صناعات منتجة لسلع وسيطة . ووفقاً لهذا المنهج يمكن التوصل لحل مشكلة تحقيق التوازن بين تقديرات الامكانيات عن طريق القيام بعملية تبدأ بزيادة تقديرات الانتاج من السلعة التي يبنى لها الميزان التخطيطي ، وهذه الزيادة يترتب عليها زيادة التقديرات الخاصة بالانتاج كل السلع التي تستخدم كمدخلات لانتاج السلعة . ووضع الميزان ، ثم بعد ذلك زيادة التقديرات الخاصة بالانتاج المنتجات التي تستخدم كمدخلات في انتاج المدخلات السابقة وهكذا . . مع استخدام سلسلة من المتوسطات التخطيطية المعاملات القنسية . ويتوقف عدد التقريبات المتتالية على عدد الخطوات اللازمة بين انتاج المادة الخام وانتاج السلعة النهائية محل الاعتبار .

انظر :

د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي . المرجع السابق ص ١٢٩ .

مع استخدام المخزون الاحتياطي السلمي - في حالة الضرورة - لتغطية العجز في السلعة الوسيطة المطلوبة .

- تغيير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية سواء بالنسبة لإنتاج السلعة التي يبنى لها الميزان أو بالنسبة لإنتاج المنتجات التي تستخدم هذه السلعة كمدخل في إنتاجها . واستخدام هذه الطريقة مرهون بطبيعة الحال بإمكانية تغيير هذه المتوسطات من الناحية العملية (١) .

وقد اتسع العمل بالموازن السلبية في الاقتصاد السوفيتي - على الرغم مما وجه اليها من نقد (٢) - خاصة بعد أن ظهر العديد من الصناعات وقطاعات

M. Dowidar : Les Schemas, op. cit., pp 259 - 260 (١)

(٢) وجهت الى الموازين السلبية بعض أوجه النقد أهمها :

أ - أن استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن الا من معرفة الكميات من مختلف أنواع المنتجات اللازمة مباشرة لإنتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المنتجات اللازمة بصفة غير مباشرة لإنتاج هذه الاستخدامات المباشرة فلا توضع كثيراً من الاعتبار رغم أهميتها . ويرجع السبب في ذلك الى أنه عند تغيير إنتاج أية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالي على الامكانيات الانتاجية للسلع الأخرى ، وأنه من الصعوبة بمكان تقصي آثار هذا التغيير في نظام الموازين بأكمله بما يتضمن ذلك من وجوب إعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير المبدئي الذي وقع . لذلك فإنه يكفي عادة بحساب الآثار المباشرة للإنتاج حساباً دقيقاً مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة على إنتاج بعض السلع الأساسية *funded commodities* فقط دون غيرها .

ب - الفشل في نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الإنتاج من المشروحات الى هيئات التخطيط العليا . . فالمعاملات الفنية قد لا تنقسم في الكثير من الأحيان الواقعة نتيجة تعذر اظهار ظروف اصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق ، كما أن تغيير الفنون الانتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة أو وقوع أحداث غير متوقعة أثناء

الانتاج الجديدة نتيجة لاستمرار التقدم الفنى (١). وتضع لجنة الدولة للتخطيط  
« الجوسبلان » حوالى ٢٠٠٠٠ ميزان سلعى لأهم أنواع المنتجات (٢).  
(٣) ميزان الطاقة الانتاجية :

تعتبر الطاقة الانتاجية للمشروعات أحد العناصر التى تحدد حجم الانتاج  
فى الاقتصاد القومى . والطاقة الانتاجية لمشروع ما هى أقصى ما يستطيع هذا  
المشروع أن يقدمه من انتاج خلال فترة سنة . وهى تحسب وفقاً للمتوسطات

= تنفيذ الخطط الاقتصادية أو تجاوز بعض المشروعات لاهدافها ، يؤدي الى اصابة  
الموازن السليم بحالة عدم استقرار .

جـ - يقتصر استخدام الموازن السليم على التعرف على شروط التناسب الخاصة بتوازنات  
جزئية فى الاقتصاد القومى ، أى بتوازن فروع النشاط الاقتصادى كلاً على حدة ، فهى  
لا تبين شروط التوازن العام بين الانتاج السكى والاستخدامات المختلفة له ، وهى الشروط  
التي تضمن تناسق الخطة فى مجموعها .

انظر نقداً الموازن السليم تفصيلاً فى :

Alec Nove : The Soviet Economy. op. cit., pp 215 - 218 ; Bela  
Balassa . The Hungarian Experience in Economic Planning. op.  
cit.; pp 65 - 67 ; J. M. Montias : Planning with Material Balances  
in Soviet - Type Economies. in The American Economic Review  
Vol XLIX December 1959 No 5 , pp 977- 981 ; M. Dowidar :  
Les Schémas.. op. cit., p 212

Soviet Economy Forges Ahead ( Written by a group (١)  
of officials of Gosplan ) Progress Publishers, Moscow, 1973  
p 217 , 221

(٢) تـسـطـنـطـين لـوكـيـا نـوف و بـوريس تـسـفـيـتـكـوف : كيف يخطط الاقتصاد الوطنى فى  
الاتحاد السوفيتى . دار نشر وكالة نوفوشتى للابناء - موسكو ١٩٧٤ ص ٤٥ .



التخطيطية للمعاملات الفنية *progrsaivo technical norms* والتي يتم التوصل إليها على أساس أن هذا المشروع يستخدم الآلات والتهيزات الفنية الموجودة تحت يده استخداما كاملا (١)، ويطبق أحدث الأساليب الفنية في مجال الانتاج وتنظيم العمل، ويستبعد أية اختناقات قد تعترض مجرى نشاطه (٢).

ولكى يتسنى التوصل إلى معرفة مدى ما يمكن للطاقات الانتاجية في الاقتصاد القومى أن تقدمه لزيادة الانتاج، فانه يتعين اجراء الحسابات التالية :

— حجم الطاقة المستخدمة بالفعل في المشروعات العاملة في الاقتصاد .

— مدى امكان زيادة الطاقات المتاحة في المشروعات العاملة في الاقتصاد من خلال تقديم فنون انتاجية جديدة وتحسين الأساليب الفنية المستخدمة بالفعل .

— الطاقات الجديدة التى يمكن أن تتوفر من خلال اقامة مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة .

وتبين موازين الطاقة الانتاجية ( شكل رقم ١٦ ) حجم الطاقة الانتاجية

---

(١) وتخذ كافة الآلات الانتاجية المخصصة للمشروع ( سواء الآلات العاملة بالفعل أو الآلات تحت الاصلاح أو التجديد ) في الحسبان عند حساب الطاقة الانتاجية .

انظر :

M. Bór : The Organization op. cit., p 151

Ibid., p 123 , 130 , 133 ; M. Oznobin : Methods (٢)

of Planning Industrial Production in the Soviet Union. (I. N. P.)

Memo No 283, Cairo, April 1963 pp 6 - 11

المتاحة في بداية فترة الخطة ، والمستبعد من هذه الطاقة نتيجة استبعاد الآلات الهالكة أو التي تقادمت فنياً أو نتيجة تخفيض عدد نوبات أو ساعات العمل ، وتبين أيضاً ما يمكن ادخاله من طاقات انتاجية اضافية أما نتيجة بناء مشروعات جديدة أو تجديد وتوسيع المشروعات القائمة وتطوير الآلات أو نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية التي تتخذ ( مثل زيادة عدد نوبات العمل أو زيادة عدد ساعات العمل ... ألخ ) ، وتبين هذه الموازن أخيراً حجم الطاقة المتاحة في نهاية فترة الخطة (١) .

وتؤدي موازن الطاقة الانتاجية دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين الطاقة الانتاجية وبين احتياجات الاقتصاد القومي من أهم أنواع المنتجات الصناعية سواء في مجال الصناعات الثقيلة ( مثل الحديد - الصلب - الحديد الزهر - الألواح المعدنية - الفحم - البترول ... ألخ ) ، ومن ثم فهي تربط بين خطة الانتاج والفروع التي تعمل في مجال الانتاج .

ولا يقتصر استخدام التقديرات الواردة في موازن الطاقة الانتاجية على تخطيط أحجام الانتاج الصناعي في الفروع المختلفة خلال فترة الخطة فحسب وإنما تستخدم أيضاً في تحديد الاستثمارات اللازمة في فترة الخطة حسب فروع الاقتصاد القومي بغرض تشغيل الطاقات الانتاجية الاضافية وذلك بعد التوصل إلى معرفه معدل نمو الطاقة والاستثمار اللازم لكل وحدة من الطاقة ، ومن ناحية أخرى ، تستخدم التقديرات المشار إليها في (عداد موازن وخطط توزيع الآلات) (٣) .

(١) A, Sturkov: Balance Method.. op. cit., p 105

(٢) نيقولاي كوفال : أسس تخطيط .. المرحوم السابق ص ١١٦ - ١٢٠ و ١٨٠  
Soviet Planning. op. cit., pp 122 - 125 ; M, Bor : The Organization.. op. cit., p 132

## ثانياً : الموازن القيمية :

انضح لنا مما تقدم أن الموازن السلعية لا يمكن إلا من التعرف على شروط التناسب الخاصة بتوازنات كمية جزئية، أى بتوازن فروع النشاط الاقتصادى كلا على حدة، ومن ثم فهى لا تساعد على حل مشكلة التوازن العام للنظام الاقتصادى فى مجموعة على النحو الذى تم تصويره فى خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية الجارى إعدادها . بعبارة أخرى ، أن الموازن السلعية تعجز عن تحقيق التوازن بين الانتاج الكلى فى الاقتصاد القومى والاستخدامات المختلفة له . ومن هنا تضحى الحاجة ماسة إلى التزود بأدوات أخرى تعمل على التوازن العام للنظام الاقتصادى . وتمثل هذه الأدوات فى الموازن الكلية ( أو القيمية value balances ) التى تبنى على أساس التقدير النقدى مركزة على الموازن العينية ، وتستهدف الموازن القيمية ضمان تناسق الهيكل الاقتصادى فى مجموعته على النحو الذى تحتويه خطة الاقتصاد القومى ، وذلك عن طريق موازنة الانتاج والاستهلاك ( المنتج وغير المنتج ) معبراً عنها فى صورة نقدية ومن ثم فهى تسمح باحتواء نتيجة النشاطات الاقتصادية المختلفة الأمر الذى يجعلها قادرة على ممارسة دورها بطريقة حاسمة فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام بطريقة مقدمة (١) .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الموازن القيمية ودورها فى ضمان التناسق المخطط للهيكل الاقتصادى .

---

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٢٣ .

## (١) جداول المدخلات والمخرجات :

استخدم المخططون السوفيت — إلى جانب الموازين السلعية — جداول المدخلات والمخرجات في التخطيط . وتعكس هذه الجداول العلاقات الكمية بين فروع الإنتاج المختلفة والتي يتكون منها الجهاز الإنتاجي (١) .

(١) بدأ ظهور قضية التشابك والترابط بين القطاعات المتجه في «الجدول الاقتصادي» الذي وضعه الطبيب الفرنسي « فرانسوا كيني » مؤسس مدرسة الفيزيوقراط عام ١٧٥٨ ، ويعتبر الجدول المذكور نقطة البداية في نظريات التوازن الاقتصادي الكلي حيث أظهر « كيني » فيه دورة الناتج في الاقتصاد القومي مبيناً مصدره والكيفية التي يتم توزيعها .

وفي عام ١٨٩٦ أبرز « ليون فالراس » « في كتابه » أصول الاقتصاد السيامي . علاقات التشابك بين القطاعات المنتجة في صورة طلباتها المتنافسة على عوامل الإنتاج ، وما بين السلع المنتجة وعوامل الإنتاج من حلول .

وفي عام ١٩٣٦ ظهرت جداول المدخلات — المخرجات التي أعدها الاقتصادي الأمريكي الزوسي الأصل « فاسيلي ليونتييف » والتي اعتبرت تنويجاً للنظريات السابقة بمد تحويلها من الأطار النظري إلى الأطار التطبيقي . فقد قام « لينونتييف » بتركيب أول جدول مدخلات — مخرجات للاقتصاد الأمريكي فيما بين عامي ١٩١٩ — ١٩٣٩ قسم فيه المجتمع الأمريكي إلى ٤٣ قطاع وهو الذي رأى في أفسكار « كيني » و « فالراس » أداة فنية صالحة لحل عدد من مشكلات الجهاز الإنتاجي للاقتصاديات الحديثة . وعلى الرغم من أن الاقتصاديين السوفيت قد رأوا أن « ليونتييف » قد أقام تحليله استناداً إلى مبادئ شبيهة بتلك التي قام عليها أول ميزات للاقتصاد القومي السوفيتي بمناسبة الأعمال التحضيرية للخطة الاقتصادية القومية لعام ١٩٢٣/١٩٢٤ ، إلا أنهم يعترفون بأن أهمية تحليل « ليونتييف » تكمن في استخدام جداول المدخلات — المخرجات لا من أجل تحديد المدخلات المباشرة فقط اللازمة للإنتاج في فرع معين من الفروع الإنتاجية ، وإنما أيضاً من أجل تحديد المدخلات الأخرى اللازمة بصفة غير مباشرة للإنتاج في هذا الفرع وذلك =

ويستند تحليل المدخلات - المخرجات إلى فكرة أن كل منتج ، سلعاً كانت أم خدمة ، يمكن أن تعتبر بمثابة عنصر إنتاج (مدخلات) في إنتاج منتجات أخرى متعددة . ونتيجة لهذا فإن هذا التحليل يتناول بالدراسة علاقات التبعية الاقتصادية المتداخلة والفنية التي توجد فيها بين الفروع أو القطاعات المنتجة لمختلف المنتجات ، أو بمعنى آخر يهتم التحليل ببيان العلاقات المتبادلة التي تقوم بين القطاعات أو الفروع الإنتاجية للاقتصاد القومي باعتبار كل منها مشتر لمنتجات الفروع الأخرى ، وباعتبارها جميعاً مشتركة في استخدام عناصر الإنتاج المحدودة ، وأخيراً باعتبارها جميعاً بائعة لمنتجاتها إلى المستخدمين النهائيين سواء كان ذلك في صورة استهلاك أو في صورة تكوين رأس مال ثابت ومخزون أم في صورة صادرات . فهو يشمل تدفقات السلع والخدمات فيما بين كافة القطاعات والفروع الإنتاجية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (١) .

---

بحيث يمكن تحديد المستخدمة الكلية ، أي المستخدمة المباشرة وغير المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذا الإنتاج .  
انظر :

V. S. Nemchinov : The Use of Mathematical Methods in Economics in The Use of Mathematics in Economics ( V. S. Nemchinov ed.) Oliver & Bayed, Edinburgh - London 1964 pp 12 - 13 , 369 : M. Dowidar ; Les Schemas. op. cit., pp 281 - 282

وأنظر أيضاً ميزان الاقتصاد القومي وعلاقات التداك الصناعي في الاقتصاد السوفيتي  
لعام ١٩٢٣ - ١٩٢٥ :

ibid., pp 248 - 249

Wassily Leontief : Input ; Output Analysis. in Input (١)  
Output Economics Oxford University Press. New York 1966  
pp '34 - 153 ; O. Lange : Some Observations on Input - Output  
Analysis. in Essays on Economic Planning op. cit., pp 40 - 72

ونقطة البداية في وضع جداول المدخلات - المخرجات هي تقسيم الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي إلى عدد مناسب من الفروع أو القطاعات يضم كل منها نشاطاً إنتاجياً متجانساً ، حيث يتعذر عملاً تقسيم الجهاز الإنتاجي إلى قطاعات يشمل كل منها سلعة أو ناتج واحد فقط . وهذه القطاعات تابعة لبعضها البعض ، بمعنى أن كل قطاع منها يستخدم منتجات ( مخرجات ) القطاعات الأخرى كعناصر إنتاج ( مدخلات ) لازمة له ، أو تستخدم منتجاته كعناصر إنتاج لازمة للقطاعات الأخرى .

ويخصص في الجدول لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي صف وعمود ويمثل كل صف تصرف كل قطاع في منتجاته وتوزيعه لها على القطاعات المستخدمة المختلفة ، ويبين كل عمود ما يستخدمه قطاع معين من منتجات القطاعات الأخرى أي ما يدخل من المنتجات ، كواد لازمة لأغراض الإنتاج الجاري .

ويعطى الجدول التالي صورة مبسطة لجدول المدخلات - المخرجات معبرا عنها بوحدة قيمية (٢) .

(١) يلاحظ أن الصف يمثل اتفاقات ( مشتريات ) القطاعات الأخرى على منتجات القطاع في حين يمثل العمود نفقات ( تكاليف ) ينفقها القطاع نفسه للحصول على منتجاته وتساوى التكاليف مع قيمة مبيعات القطاع ، وهذا يعني أن مفهوم التكاليف هنا يختلف عن مفهومها التقني المحاسبي لأنه لا ينظر إليها على أنها تكاليف يتحملها المنتج الفردي ، وإنما يتحملها المجتمع بأسره . ويلاحظ أيضاً تساوى جملة مستلزمات الإنتاج ( المعاملات التي تتم بين القطاعات الإنتاجية بعضها البعض ) مع جملة الاستخدام الوسيط ( المجموع الأفقي لنفس المعاملات ) ، وهذا يعني أن هذه العلاقة تصبح بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة لأن ما يخصه الاقتصاد القومي لأغراض الإنتاج هو نفسه ما يستخدمه لهذه الأغراض ، وهذا بطبيعة الحال لا ينطبق بالضرورة على كل قطاع على حدة . أما اتوازن بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة فيكون على النحو التالي :

القطاعات المنتجة (الموزعة)	القطاعات المستخدمة (المستلمة)				جملة الاستخدام الوسيط	الطلب النهائي	الاستخدام الجمالي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)			
(١) الزراعة	٢٥	صفر	١٢٠	صفر	١٤٥	١٠٥	٢٥٠
(٢) الصناعات الخفيفة	٢٥	٤٥	٤٠	صفر	١١٠	٤٠	١٥٠
(٣) الصناعات الثقيلة	صفر	صفر	٨٠	صفر	٨٠	٣٢٠	٤٠٠
(٤) الخدمات	٢٥	١٥	٨٠	٢٠	١٤٠	٦٠	٢٠٠
الجملة (مستلزمات الإنتاج)	٧٥	٦٠	٢٢٠	٢٠	٤٧٥	٥٢٥	١٠٠٠
المدخلات (العناصر الأولية)	١٧٥	٩٠	٨٠	١٨٠	٥٢٥		
الإنتاج الكلي	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠٠		

وبمعرفة حجم الطلب النهائي من كل قطاع ومصفوفة المعاملات الفنية (١) فإن المخطط يستطيع ان يتحقق من ان حجم الناتج المخطط في كل قطاع يضمن التناسق بين انتاج القطاعات من جهة واحتياجاتها من بعضها البعض من جهة

= قيمة الانتاج الكلي = جملة مستلزمات الانتاج + المدخلات (العناصر) الأولية .  
كما ان :

قيمة الانتاج الكلي = جملة الاستخدام الوسيط + جملة الاستخدام (الطلب) النهائي ونظرا لتساوي جلتي الاستخدام الوسيط مع جملة مستلزمات الانتاج ، فان مجموع العناصر الأولية = جملة الطلب النهائي .

(١) تعتبر المعاملات الفنية ( أو معاملات المدخلات input coefficients ) أنها تقديرا للاستخدامات التي يتعين على القطاع أن يستهلكها من أجل انتاج وحدة واحدة من ناتج معين ، وتحسب بواسطة استخراج النسبة بين قيمة المستخدم في كل قطاع وقيمة ناتجة الكلي . ويرى « ليونتييف » أن هذه النسبة تتميز بالاستاتيكية بمعنى أنها تظل ثابتة فترة معينة من الزمن على أساس ثبات الفن الانتاجي السائد في القطاع وثبات الهيكل الداخلي لهذا القطاع .

أخرى ، وكذلك باستخدام نفس المعلومات يستطيع المخطط أن يقف على التغيير اللازم إجراؤه في خطة الناتج من القطاعات المختلفة ، إذا حدث تغيير مثلا ، في حجم الطلب النهائي في أحد أو بعض القطاعات . فإذا زاد الانتاج الزراعى مثلا بنسبة معينة ، فإنه يلزم زياده المستخدم من سائر القطاعات الاخرى التى تشتري منها الزراعة موادها الأولية ( استهلاكها الوسيط ) وتتطلب الزيادة فى انتاج هذه القطاعات بدورها زيادة المدخلات اللازمة لها ومن ثم فإن الزيادة التى بدأت فى الزراعة قد امتدت بآثارها الثانوية الى قطاعات متعددة (١) .

## (٢) - ميزان الناتج الاجتماعى : (٢)

يتضمن هذا الميزان نتيجة عملية الانتاج فى فترة زمنية معينة . فهو يبين

(١) راجع فى استخدام أسلوب المدخلات - المخرجات فى التخطيط بالتفصيل :

M. Dowidar Les Schemas op. ctt., p391 - 418

(٢) يعتبر الناتج الاجتماعى القومى من أكثر المؤثرات شمولاً ، فهيكلاً ومعدل نمو هذا الناتج يحددان هيكل ومعدل نمو الدخل القومى ، ويحدد هيكل الناتج الاجتماعى أيضاً نمط توزيع الدخل القومى ، إذ أن مقدار الارصدة المخصصة للتراكم تتوقف أساساً على انتاج وسائل الانتاج ، كما يتوقف حجم الارصدة المخصصة للاستهلاك على انتاج سلع الاستهلاك . وبالإضافة الى ذلك فإن امكانيات الاستثمار فى الاصول الثابتة تعتمد الى حد بعيد على الارصدة المخصصة للتراكم ، فى حين يرتبط التداول السامى وصناديق الاجور بالتغيرات التى تلحق بالارصدة المخصصة للاستهلاك .

ويمكن تصوير الناتج الاجتماعى القومى بالمعادلتين التاليتين:

$$١ - ج = س١ + س٢ \quad \text{حيث:}$$

=

$$ج = \text{الناتج الاجتماعى}$$



القيمة الاجمالية للنتائج الاجتماعى حسب أنواع الملكية ( ملكية الدولة - الملكية التعاونية - الملكية الفردية ) ، وحسب انتاجه بواسطة القسمين الكبيرين المقسم اليهما الاقتصاد القومى : القسم الاول المنتج للسلع الانتاجية والقسم الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية ، ومع تقسيم كل من هذين القسمين الى فروع يتحدد عددها بمستوى التصوير الجمعى الذى يراد لميزان النتائج الاجتماعى أن يمثلها (١) .

ومن ثم فان ميزان النتائج الاجتماعى يبين الآتى (٢) :

س ١ = وسائل الانتاج ( وتضمن أدوات العمل مثل الآلات والمعدات والمباني التى يتم فيها الانتاج ، ومواد العمل مثل المواد الأولية والخشب والاعلاف ... الخ .  
س ٢ = السلع الاستهلاكية ( مثل المواد الغذائية - الملابس - السكن )  
٢ - ج = س + ر + ف حيث :  
س = قيمة الاستهلاك الانتاجى فى كافة فروع الانتاج .  
ر = قيمة مخفض الاجور .  
ف = الفائض .

وتنظر المعادلة الاولى الى النتائج الاجتماعى من الناحية المادية ، فى حين تنظر المعادلة الثانية اليه من الناحية النقدية ( القيمة ) .

(١) M. Dowidar; Les Schemas.. op. cit., pp 213 - 217 ;

A. P. Strukov ; Balance Method & its Role in Economic Planning op. cit., pp 92 - 93 ; idem , On the Preparation of Balance of the National Economy For Planning in the U. S. S. R. in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 128 - 129 ; P. M. Moskvina ; Balance of National Economy. the same book., pp 111 - 112

(٢) أنظر نموذج لهذا الميزان فى الشكل رقم (١٧) بملحق النصل الأول من الباب الثانى

- ١ - اجمالي الناتج الاجتماعى المنتج فى الاقتصاد .
  - ٢ - الدور الذى يسهم به كل نوع من أنواع الملكية وكل فرع من فروع الاقتصاد القومى فى عملية انتاج الناتج الاجتماعى .
  - ٣ - الهيكل المادى للناتج الاجتماعى ومدى التناسب بين وسائل الانتاج و سلع الاستهلاك .
  - ٤ - الفائض المتولد فى قطاعات ومشروعات معينة .
- ويمكن تحليل قيمة اجمالي الناتج فى كل فرع إلى المكونات التالية :

<p>ثقة الإنتاج المادية</p>	<p>قيمة ما يستهلك من وسائل الإنتاج الثابتة + قيمة مواد التشغيل ( مواد أولية وقوة محركة ) +</p>
<p>القيمة المضافة فى الفرع الإنتاجى</p>	<p>قيمة مخصص الأجور قيمة الناتج الصافى</p>

ويوجه جزء من الناتج القومى إلى الاستهلاك الانساجى الذى يعنى به تعويض وسائل الانتاج التى تستهلك خلال عملية الإنتاج مثل استهلاك الأصول المتداولة المستخدمة فى الإنتاج وقيمة إهلاك الأصول الثابتة ) كما يوجه جزء آخر إلى الاستهلاك غير الانتاجى ( الفردى والجماعى ) . ويمثل الجزء من الناتج الذى سيتجه إلى أسواق الاستهلاك النهائى مصدر التيارات العينية التى ستقابلها تيارات نقدية ، ومن ثم يخدم هذا الميزن أغراض التخطيط النقدى والذى يعتبر الجهاز المصرفى مسئولاً عنه .

هيكل الناتج الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي  
لعام ١٩٦٦  
(نسبة مئوية)

القسم الأول المنتج للسلع الانتاجية	الاجمالي الناتج الاجتماعي %	مدخلات الناتج المادي %	الاجور والمرتبات %	فائض الناتج %	الدخل القومي %
القسم الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية	١٠٠	٤٩ر٢	٢٢ر٦٠	٢٨ر٢	٥٠ر٨
الاقتصاد القومي في مجموعه	١٠٠	٥٦ر٤	٢٣ر٩	٢١ر٧	٤٥ر٦

(٢) - ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه النهائي :

يعرف الدخل القومي في الاتحاد السوفيتي بأنه جزء من الناتج القومي<sup>(١)</sup> يتمثل في مجموع القيم المضافة في جميع فروع الانتاج المادى ، أو بعبارة أدق هو مجموع صافي ناتج القطاعات السالعية مضافا إليها أنشطة بعض الخدمات التي لها علاقة مباشرة بعملية الانتاج وذلك خلال فترة سنة . وتتكون القطاعات المنتجة للدخل القومي - وفقا للمفهوم السوفيتي - من الآتى :

- قطاع الصناعة ( التعدين والصناعات . التحويلية والكهرباء )

- قطاع الزراعة ( بما في ذلك الغابات ) .

(١) ولذلك فان الدخل القومي يحسب باحدى الطرق التالية :

أ - طريقة الانتاج : الدخل القومي = قيمة الناتج الاجتماعى القومى -

الاستهلاك الانتاجى ( استهلاك الاصول المتداولة المستخدمة في

الانتاج وقيمة أهلاك الاصول الثابتة المستخدمة في الانتاج ) أى

$D = J - S$  .

وعنده هي الطريقة المستخدمة في حساب الدخل القومي في

الاتحاد السوفيتي كما أنها الأكثر شيوعا في سائر الدول

الاشتراكية وذلك لتوافر بيانات الانتاج ودقتها .

ب - طريقة التوزيع : الدخل القومي = مخفص الاجور + الفائض ( أرباح +

ضريبة على رقم الاعمال + صافي دخل التعاوانيات ) .

أى  $D = R + F$  .

ج - طريقة الاستخدام : الدخل القومي = قيمة المخفص للاستهلاك + قيمة المخفص

للتراكم .

أى  $D = S + T$

— قطاع التشييد والبناء .

— خدمات النقل والمواصلات التي تعمل في خدمة الانتاج .

— نشاط التجارة الذي يرتبط بالانتاج في مرحلة تداوله ( مثل التخزين والتغليف والنقل . . الخ ) ويضاف الى ذلك فائض أو عجز التجارة الخارجية مقوماً بالاسعار الجارية .

ومن ثم فإن الدخل القومي لا يتولد في النشاطات غير المنتجة مثل الخدمات الحكومية والدفاع والامن الداخلي والتعليم والصحة العامة والمؤسسات الائتمانية والمسارح والمتاحف والنقل والمواصلات التي تعمل في خدمة الركاب (١) وخدمات المساكن والخدمات المنزلية . فمثل هذه النشاطات تعتبر ضرورية للحياة الاقتصادية ولكنها لا تضيف قيمة الى الدخل القومي وإنما تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل القومي الذي أنتج في مجال النشاط للمادى بين الفئات الاجتماعية الأخرى (٢) .

(١) ان اخراج خدمات نقل الركاب من حسابات الدخل القومي باعتبار أنها لا تضيف قيمة الى هذا الدخل ليس هو المتبع في كل الدول الاشتراكية فبعض هذه الدول مثل يوغوسلافيا ، يدخل خدمة نقل الركاب مع خدمة نقل البضائع في الدخل القومي على على أساس أن خدمات نقل الركاب تخدم الانتاج أيضاً وذلك بنقل العمال الى مفاصل الانتاج .  
انظر :

سيد أحمد البواب : مضمون الدخل القومي في الدول الاشتراكية الشرقية معهد التخطيط القومي . مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦ ص ٢٠ .

A. P. Strukov ; National Income Estimates in the (٢)

U.S.S. R. in Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit. p 85 ; Idem., On the Preparation of Balances of the National Economy in the U. S. S. R. the same book p 129 ; P. M. Moskvina Basic Problems of National Income in the U. S. S. R. the same book pp 71 - 75

وتتبع أهمية تخطيط الدخل القومي من أنه يعتبر من أهم المجاميع الرئيسية aggregates في الاقتصاد القومي ، فهو يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي للدولة ، كما يحدد هيكل ومكونات الدخل القومي الزيادة المستقبلية في الثروة القومية ومستوى المعيشة (الاستهلاك) ومعدل التراكم (الاستثمار) ومعدل نمو الاقتصاد القومي ، ومن ثم فإن تخطيط معدل نمو الدخل القومي وتوزيعه بين الاستهلاك والتراكم يؤدي دورا رئيسيا في وضع الخطط طويلة الأجل .

ويشتق ميزان الدخل القومي من ميزان الناتج الاجتماعي ، ويوضح الشكل ( ١٨ ) هيكل هذا الميزان الذي يتكون من خمسة أجزاء رئيسية هي : إنتاج الدخل القومي — توزيعه الأولي — توزيعه الثانوي — توزيعه النهائي — استخدامه النهائي ، وذلك على نحو ما يلي :

١ - إنتاج الدخل القومي : ويتكون من قيمة إجمالي الناتج الاجتماعي مقسما حسب الفروع الإنتاجية وحسب أشكال الملكية مطروحا منه قيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمت في الإنتاج .

٢ - التوزيع الأولي للدخل القومي primary distribution ويسمى توزيعه في هذه المرحلة على القطاعات المنتجة من الاقتصاد القومي وذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه الإنتاج ، فيقسم الدخل بين السكان ( أجور ومرتبات وما في حكمها والدخول من المزارع الجماعية والتعاونيات الإنتاجية ) الدولة ( أرباح المشروعات — ضريبة على رقم أعمال — اشتراكات التأمين الاجتماعي ) والتعاونيات ( مدفوعات لتكوين الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التأمين وصندوق الحبوب ... الخ ) .

٣ — التوزيع الثانوى للدخل القومى secondary distribution وفى هذه المرحلة يتم إعادة توزيع الدخل على السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة . وتعتبر هذه التوزيعات من الناحية الاقتصادية بمثابة تحويلات داخلية ومن جانب واحد وبدون مقابل عمل منتج ، مثل مدفوعات العمال المنتجين لقاء حصولهم على خدمات مختلفة غير منتجة ( مواصلات مثلاً ) (١) .

٤ — التوزيع النهائى للدخل القومى final distribution : ويحدد هذا التوزيع لكل من قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة على أساس حاصل جمع نصيب كل منها فى الدخل القومى من التوزيع الأولى وصافى دخلها من التوزيع الثانوى . ويمثل رقم الدخل النهائى الدخل المتاح للاستخدام النهائى سواء للاغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية .

٥ — الاستخدام النهائى للدخل القومى final utilisation ، ويعتبر الحلقة الأخيرة فى عملية متابعة الدخل القومى واليدفقات المالية التى تنشأ عنه . ويفرق بين قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة ، وبذلك

(١) تظهر ضرورة متابعة التوزيع الثانوى للدخل القومى من فصل وتمييز القطاعات غير المنتجة التى لا تخلق ناتج اجتماعى أو دخل قومى ، بل أنها تحصل على دخلها من القطاعات المنتجة . كما توجد تدفقات مالية فى المنشآت والوحدات المنتجة نظراً لانه فى فترات كثيرة قد لا تتوازى أيراداتها مع نفقاتها الامر الذى يدفعها الى الاقتراض أو الاقتراض وما ينشأ عنه من تدفقات مالية تعتبر أيضاً بمثابة إعادة توزيع للدخل القومى يجب أن يشملها التوزيع الثانوى . كذلك توجد تدفقات مالية تعتبر بمثابة إعادة توزيع للدخل القومى تحقيقاً لاجراض اجتماعية مثل المعونات والتأمينات الاجتماعية والنسج الدراسية والبعثات ، حيث يتم تحويل جزء من الدخل القومى من مجوعات داخلية فى التوزيع الاولى كالتقطاعات المنتجة والسكان الى مجوعات أخرى .

كن تحديد القدر من الدخل الذى سيوجه إلى النواحي الاستهلاكية أو إلى واحة الاستثمارية لكل من هذه القطاعات .

ومن هذا كله يتضح أن ميزان الدخل القومى يوجد فى مركز بين 'نتاج والتداول (١) .

ويعتبر الجهاز المالى والائتماني ( ميزانية الدولة والجهاز المصرفى ) من أهم نوات التى يتم من خلالها إعادة توزيع الدخل القومى على نحو ما يوضحه ل من الجدول التالى والشكل رقم (٦) .

### نموذج عددى لميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى

موارد	( حساب قطاع السكان )	استخدامات
٤٠ أجور العاملين بالقطاعات الانتاجية	٥٥ مدفوعات مقابل خدمات	
٥ معاشات ومنح دراسية	٤٠ ضرائب دخل	
١ مقبوضات من الجهاز المصرفى	٢٥ مدفوعات للجهاز المصرفى	
١٢ أجور العاملين بالقطاعات غير المنتجة	٤٨٠ رصيد للاستخدام النهائى	
٦٠	٦٠٠	

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق .



موارد ( حساب القطاعات المنتجة ) استخدامات

٤٠٠	فائض (بمجموع)	٣١٠	مدفوعات لمزاينة الدولة
٥٥	مخصصات بالميزانية للاستثمار	٢٠	مدفوعات للجهاز المصرفي
٢٥	ائتمان من الجهاز المصرفي	٣٠	مدفوعات عن خدمات غير منتجة
		١٢٠	رصيد للاستخدام النهائي
٤٨٠		٤٨٠	

موارد ( حساب القطاعات غير المنتجة ) استخدامات

٥٥	متحصلات من السكان (خدمات مباحه)	١٣٥	مدفوعات للسكان (أجور)
٣٠	متحصلات من القطاعات غير	٢٠٠	رصيد للاستخدام النهائي
	المنتجة (خدمات مباحه)		
٢٥٠	مخصصات ميزانية الدولة		
٣٣٥		٣٣٥	

موارد ( حساب ميزانية الدولة ) استخدامات

٣١٠	من القطاعات المنتجة	٥٥	مخصصات للقطاعات المنتجة
٤٠	من السكان (ضرائب دخل)	٥٠	معاشات ومنع دراسيه
٥	الفائض المحول من الجهاز	٢٥٠	مخصصات لتمويل القطاعات
	المصرفي		غير المنتجة .
٣٥٥		٣٥٥	

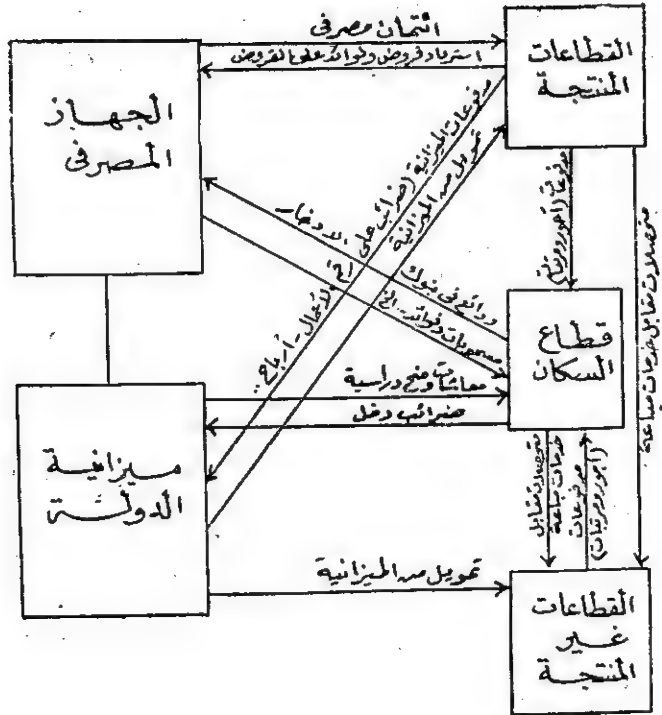
موارد ( حساب الجهاز المصرفي ) استخدامات

٢٥	ودائع السكان	١٥	مسحوبات السكان وقروض .
٢٠	متحصلات من القطاعات المنتجة	٢٥	ائتمان للقطاعات المنتجة .
		٥	فائض محول لميزانية الدولة .
٤٥		٤٥	

ملحوظه : الارقام الواردة بهذا الجدول تتفق مع الارقام الواردة بالشكل ( ١٨ ) الذي يصور ميكل ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه النهائي .

(شكل رقم ٦)

نموذج مبسط يوضح التدفقات المالية الناتجة عن توزيع واستخدام الدخل القومي



(٤) ميزان الدخل والنفقات النقدية السكان :

ونظراً لأن الاستهلاك الفردي الذي يتحقق في أسواق السلع الاستهلاكية يستوعب النصيب الأكبر من الدخل القومي في مرحلة استخدامه النهائي . فانه من ثم تظهر الحاجة إلى وجود ميزان يختص بتحقيق التوازن بين الدخل النقدي للسكان والتمويل للمادى للسلع الاستهلاكية والخدمات المتاجرة في الاقتصاد في الفترات المتعاقبة . هذا الميزان هو ميزان الدخل والنفقات

## النقدية للسكان (١).

ويعتبر هذا الميزان جزءاً من ميزان الدخل القومي ، إذ يمكن عن طريق حصر نصيب السكان في التوزيع الأولي للدخل القومي ونصيبهم من التوزيع الثانوي أعداد ميزان لدخولهم ونفقاتها النقدية يشتمل على مجموع ما يتحصلون عليه من دخول ومجموع ما ينفقونه على شراء السلع والخدمات المختلفة دون تفرقة بين التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي (٢) .

وفي الاتحاد السوفيتي لا يعد هذا الميزان على المستوى القومي فحسب ، وإنما تعد أيضاً موازين فرعية على مستوى الجمهوريات بصورة تفصيلية بالنسبة لكل إقليم ومنطقة في الجمهورية (٣) . وتقوم الجوسبلان بالاشتراك

(١) يرجع للاقتصاد السوفيتي N. S. Margolin الفضل في وضع الملامح الرئيسية لهذا الميزان عندما نشر مقالا في مجلة الجوسبلان عام ١٩٣٧ تناول فيه بالتفصيل الكيفية التي يتم بها بناء هيكل هذا الميزان . وقد أخرج المؤلف مقاله هذا في شكل كتاب نشره عام ١٩٤٠ ثم أعاد طبعه بعد تنقيحه عام ١٩٥١ بعنوان الدخل والنفقات النقدية للسكان .

انظر :

G. Garvy : The Role.. op. cit., p ٥8

V. Spevacek : Planning of Final Consumption. in General (١)

Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning, Cairo Oct. 1966 / May 1967, ( Lecture No 21 pp 4-7 ) ; A. P Strukov : On the Preparation of Balances op. ., cit 1 p30 : Soviet Planning, op. cit. p 92

(٣) بدى في أعداد موازين للدخل والنفقات النقدية للسكان في إطار الجمهوريات اعتباراً من عام ١٩٥٩ بهدف تحسين التخطيط الإقليمي لتداول النقدي .

انظر :

Slavnyj ( I ) al Planification de al Circulation Monetaire au Village, L. U. R. S. S. et Les Pays de L'Est, No 4, 1963 pp 641 - 642

مع مجالس وزراء اتحاد الجمهوريات ووزارة المالية في الاتحاد السوفيتي وبنك الدولة وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى بإعداد هذه الموازن لفترات مسع التخطيط الاقتصادي العام ، فهي توضع إما لمدة سنة ( مثل الخطط الجارية ) أو لمدة خمس سنوات ( مثل الخطط متوسطة الأجل ) ، وهناك موازن خسائية أيضاً يتم إعدادها بواسطة الإدارة المركزية للاحصاء في الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاثة شهور أو لمدة سنة للاستعانة بها في تصحيح مسار الخطة القومية على ضوء النتائج التي تحققت خلال فترة سريانها (١) .

ولا يعتبر ميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان خطة لها قوة الزامية يعمل بمقتضاها ، وإنما هي مجرد أداة للتخطيط تستعين بها السلطات التخطيطية في التعرف سلفاً على الناحيتين الكمية والكيفية للطالب الفعلي للمستهلكين كدالة لدخولهم النقدية (٢) ، إلى جانب عرض السلع الاستهلاكية والخدمات التي

---

G. Garvy ; The Role.. op. cit., p 58 : V. A. Vorobyev ; (١)

The Planning of Money Girvulation.. op. cit., p 114 : M. Lavigny  
Planification et Politique Monetaire.. op. cit. p 360

(٢) يتجدد الطلب النقدي للمستهلكين على السلع والخدمات بعدة عوامل أهمها  
أ - مستوى الرواتب والاجور في القطاع الاشتراكي وما تدفعه الدولة من مكافأة  
تشجيعية كحوافز مادية للنتاج .

ب - مستوى المنح والاعانات والمعاشات التي تدفع من ميزانية الدولة للمواطنين .  
ج - مستوى الدخل النقدية التي يتلقاها المنتجين الفرديين نتيجة بيع منتجاتهم  
للقطاع الاشتراكي .

د - التعويضات التي تدفع وفقاً لنظام التأمين الحكومي و

هـ - فوائد السندات الحكومية التي يمتلكها القطاع المعاشي .

ينصب عليها هذا الطلب وذلك خلال عام الخطة ، وبذلك يمكنهم تحقيق التوازن بين الطلب الكلى مع الأخذ فى الاعتبار ، على الاخص ، مستوى الأسعار السائدة بالإضافة إلى الادخار الذى يقوم به السكان (١) . والهدف الأساسى من إقامة هذا التوازن هو الحد من اكتناز النقد وذلك فى حالة زيادة جانب الدخول - لتفادى أية موجات شرائية مفاجئة ومحاربة أية عمليات مستترة للمضاربة تؤدي إلى ضغوط تضخمية تهدد باختلال التوازن النقدى وتدهور قيمة العملة ، وكذلك لتجنب الاقصاد القومى خطر تراكم مخزون غير مرغوب فيه من السلع وذلك فى حالة زيادة العرض عن الدخول المخصصة للاتفاق (٢) .

= و - الائتمان المصرفى الممنوح للقطاع العائلى وتتحدد قيمته فى اطار الخطة الائتمانية القومية .  
 ز - مسحوبات السكان من حسابات الادخار الخاصة بهم ومستوى الادخار فى هذه الحسابات .

ح - الضرائب والرسوم المدفوعة من الافراد .  
 س - المدفوعات لهيئات التأمين الحكومى وأقساط التأمين على الأفراد وأقساط الوفاء بالمقروض المصرفية السابق منحها للافراد . أنظر :

Zdzislaw Fedorwicz ; Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium (I. N. P) Memo No 509 Cairo, Nov. 1964 pp 6 - 8

(١) د د زكريا نصر : فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر المعاصرة العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣ م ٣٥ - ٣٨ .

H. Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 173 ; V. A. Verobyev : The Planning.. op. cit, p 125 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., p 58  
 Ibid., p 56 (٢)

و يتم تحقيق هذا التوازن خلال فترة اعداد الميزان إما عن طريق اجزاء تعديلات فى الدخول المتوقعة ( وذلك باستخدام سلاح الضريبة المباشرة والقروض الاجبارية وتغيير مقدار الائتمان المخطط لتقديمه للقطاع الخاص والعائلى وتشجيع الادخار الاختيارى (١) ) ، وإما عن طريق اجراء تعديل فى العرض المتوقع ( وذلك بمراجعة الخطة الاقتصادية القومية على نحو يزيد من الاستثمارات فى الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (٢) ) أو عن طريق تغيير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية بالنسبة للفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية على نحو يمكن من زيادة إنتاج هذه الفروع دون زيادة فى الموارد

(١) تعزف الدول الاشتراكية عادة عن تخفيض الأجور والمرتبات والمنح والأمانات والمعاشات والمكافآت التشجيعية وفوائد السندات القائمة كوسائل لتحقيق التوازن النقدى القومى تقادياً للآثار النفسية والاجتماعية السيئة التى تصيب المجتمع نتيجة هذا الاجراء .

(٢) تشير الاحصائيات الضاربة من الادارة المركزية للاعضاء بالاتحاد السوفيتى الى تزايد انتاج صناعات السلع الاستهلاكية سنوياً وذلك طبقاً للجدول التالى :

السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية	السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية
١٩٥٧	٨٠٪	١٩٦١	٦٦٪
١٩٥٨	٧٠٪	١٩٦٢	٧٠٪
١٩٥٩	١٠٣٪	١٩٦٣	٥٠٪
١٩٦٠	٧٠٪	١٩٦٤	٦٥٪

المصدر :

Aleksander Kutt : Consumer in Goods in Soviet Industry. The Bulletin. Vol. XIII Feb. 1966, No 2 Published by (Institute for the Study of the U. S. S. R. Germany. p 6

الإنتاجية التي تستخدمها ، كما يمكن أيضاً تعديل أثمان المنتجات الاستهلاكية والخدمات ( وذلك بتعديل سعر الضريبة على رقم الأعمال المفروضة عليها ) ، ويمكن أخيراً تحقيق التوازن عن طريق تعديل العلاقة بين الأمان والاجور والدخول المعده للاتفاق عن طريق الاصلاح النقدي . ويؤخذ في الاعتبار عند اختيار واحد أو أكثر من هذه المتغيرات تحميها للتوازن المطلوب ، ماتضمنة الخطة المالية الأجمالية للاقتصاد القومي ، ووفقاً للاحوال الاقتصادية في كل فترة من الفترات (١) .

ولا يكفي بتحقيق هذا التوازن على المستوى القومي فحسب ، وإنما يتعين أن يوجد أيضاً ثلاثة أنواع أخرى من التوازن ، وإلا اقترن التوازن القومي بين الدخول والسلع باختلالات جزئية متنوعة . والنوع الأول من أنواع التوازن المطلوب هو التوازن الزمني ، بمعنى أن تعرض المنتجات الاستهلاكية في نفس الوقت الذي توزع فيه الدخول النقدية على السكان وإلا حدثت اختلالات بين العرض والطلب في الفترات المختلفة . والنوع الثاني من التوازن هو توازن نوعي ويقصد به أن تتفق الأنواع المنتجة من السلع الاستهلاكية مع رغبات السكان وإلا ظهرت اختلالات في شكل زيادة العرض عن الطلب بالنسبة لبعض أنواع السلع واختلالات عكسية بالنسبة للبعض الآخر (٢) . أما النوع الثالث من التوازن فهو توازن مكاني ، بمعنى أن توجد

H. Hirsch : Quantity.. op. cit , p 27 ; M. Dowidar (١)

Les Schemas.. op. cit., pp 262 - 265 ; M. Lavigne Les Economies op. cit., pp 352 - 354 ; Fedorowicz : Short - term.. op. cit., pp 9-11

(٢) تقابلي لاتحاد السوفيتي معارض سنوية تعرض فيها نماذج من السلع الاستهلاكية المختلفة التي مع إنتاجها خلال السنة التالية . وتهدف هذه المعارض الى التعرف سابقاً على رغبات

السلع الاستهلاكية والخدمات في المنطقة التي تنفق فيها الدخول النقدية لسكانها، وإلا ظهرت اختلالات في شكل زيادة في الطلب عن العرض في بعض المناطق واختلالات عيسكية في المناطق الأخرى، ولهذا يؤخذ في الاعتبار نمط انفاق الطوائف الاجتماعية المختلفة (١).

— وأذواق المستهلكين . وتخطط المشروعات الصناعية إنتاجها من السلع الاستهلاكية للفترة التالية وفقاً لطلبات التشغيل التي تتلقاها من متاجر التجزئة والتي تعد على ضوء دراسة عن تركيب طلب السكان ومدى مرونته وتحليل أرقام المبيعات الحالية والمخزون القائم تقوم بها الإدارة المركزية للاحصاء . ويستهدف هذا كله في النهاية إيجاد توازن كمى ونوعى بين الطلب للمستهلكين والعروض من السلع الاستهلاكية .

انظر :

R. Gogol : Organization of Trade. Progress Publisher, Moscow,

نيقولاي كوفال : أسس تخطيط ٠٠٠٠ المرجع السابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

N, D. pp 63 - 64 ; Hirsch : Quantity.. op. p 27

وأنظر في نمط الاختيار بين البدائل بالنسبة للسلع الاستهلاكية المنتجة لتحقيق التوازن بين عرضها والطلب الاستهلاكي عليها :

Philip Hansou : The Consumer in the Soviet Economy Macmillan London 1968 pp 167 - 171

(١) ذكر Montias أنه بناء على دراسة أجريت في بولندا لميزانيات الانفاق الاستهلاكي لدى بعض العائلات الريفية ( عام ١٩٥٥/١٩٥٦ ) والعمال والموظفين في المدن ( عام ١٩٥٨ ) اتضح اختلاف نمط انفاق كل من الطائفتين على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

النسبة المئوية الانفاق النفدى على البند التالية

العمال والموظفين	العائلات الريفية	الطعام (فيما عدا المشروبات الكحولية)
٤٤ — ٤٥	٢٧	الملابس .
١٧ — ١٠	٢٥	الاجنافية .
٧ — ٥	١١	



ومن أجل تحقيق هذه الاشكال من التوازن يقسم الميزان الى عدد من الموازين الفرعية التي يختص كل منها بمنطقة جغرافية معينة ، كما يقسم كل من الميزان القومى والموازين الفرعية الى ميزان خاص بسكان المدن وآخر خاص بسكان الريف لاختلاف هيكل الطلب الخاص بكل منهما<sup>(١)</sup> .

وعلى نحو ما يتضح من الشكل (٢٠) (٢) فان الميزان القومى للدخول والنفقات النقدية للسكان ينقسم أفقيا الى قسمين : القسم الأول ويتضمن تقديرا للمعاملات النقدية المتوقعة حدوثها بين السكان وبين القطاع الاشتراكي ( قطاع الدولة والقطاع التعاوني ) ، وهذه المعاملات يمكن تقديرها على وجه الدقة . ويتحقق في هذا القسم حوالى ٩٠ ٪ تقريبا من اجمالى حجم التداول النقدي (٣) . وتمثل الزيادة في الدخل النقدية للسكان في القسم الأول عن نفقات هذا القسم الدخل التي ستوجه الى الاسواق الاخرى خلاف ذلك الخاصة بالقطاع الاشتراكي وهى اسواق الكوخوز والحرفيين الفرديين وهو ما يتضمنه القسم الثانى من الميزان ويجرى تقدير حجم الدخل والنفقات

= لا تشمل ما يستهلكه المزارعون من انتاجهم الخاص .

T. M. Montias : Central Plannig in Poland. New Haven & London  
Yale University Press 1962 p 125

P. Krylov : Methods of Planning the Rise of the (١)  
Standard of Living in the U. S. S. R. (I. N. P.) Memo No 292;  
Cairo May 1963 p 16 ; Soviet Planning.. op. cit., pp 92 - 93 ;  
Fedorowicz : The Organization . op. cit., p 9 ; Lavigne Les  
Economies op. cit., p 350

(٢) أنظر ملحق الفصل الأول من الباب الثانى :

M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 360 (٣)

التقديده في هذا القسم الاخير بصورة تقريبية نظرا لقلة توافر البيانات الخاصة بالمعاملات المالية التي تتم داخل هذه القطاعات .

وبكاد الميزان بصورته هذه يماثل حساب قطاع الاستهلاك من مجموعة الحسابات القومية في الدول الرأسمالية ، فهو يتعلق بجانب واحد من جوانب النشاط الاقتصادي هو جانب الاستهلاك وبالذات ذلك الجزء الذي يتم عن طريق التبادل التقدي ، أما الاستهلاك النهائي الذاتي للمزارعين الذين يستهلكون بأنفسهم جزءا من المحصول الذي ينتجونه ، وكذلك المدفوعات العينية والخدمات المجانية ( مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية ) فلا تدخل في نطاقه (١) .

وتستمد تقديرات أهم بند من بنود جانب الدخول في الميزان وهو بند الاجور والمرئيات التقدي من الخطط العامة ( خطط الانتاج وخطط زيادة الانتاجية ) التي تتضمن الارصدة المخصصة لسداد الاجور في قطاع الدولة كما يرجع الى ميزانية الدولة للمحصول على البيانات الخاصة ببعض الدخول التقدي مثل المعاشات والاعانات ومنح الطلاب . ويرجع أيضا الجوس بنك وبنوك الادخار لمعرفة حجم القروض التي تقرر منحها للأفراد ، وكذلك قيمة جوائز اليانصيب وفوائد الودائع المتوقع صرفها (٢) .

وقد تزايد اهتمام سلطات التخطيط المالي في الاتحاد السوفيتي بتقدير حجم

M. Dowidar : Les Schemas., op. cit., p 220 ; G. Garvy ; (١)

The Role., op. cit., p 58; G. F. Dunducov : Financial Balances, in Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques op. cit., pp 135 - 137

Ibid., p 136

(٢)

الدخول النقدية لأعضاء الكونخوز وذلك عند تخطيطها للدخول النقدية للسكان بصفة عامة وذلك بعد أن لوحظ الاتجاه التصاعدي المستمر في إيرادات هذا القطاع (١). وقد أوضحت الاحصائيات أن نسبة إيرادات أعضاء الكونخوز الناجمة عن مبيعات السلع الزراعية للدولة في تصاعد مستمر ، فقد بلغت هذه النسبة ٤٤.٠٪ عام ١٩٤٠ و ٥٧.٢٪ عام ١٩٥٢ و ٨١.٧٪ عام ١٩٥٨ و ٨٥.٥٪ عام ١٩٦٤ (٢).

ولكى تضمن الحكومة السوفيتية دخولا نقدية منتظمة لأعضاء الكونخوز تدعيها لقدرتها الرقابية على حركة النقد في هذا القطاع أصدرت في ١٦ مايو ١٩٦٦ - مرسوما يقضى بأن تقوم الكونخوز بدفع مرتبات نقدية شهرية لأعضائها بصوره منتظمه وذلك بعد تكوين صندوق احتياطي للاجور يخصص لهذا الغرض. وفي حالة عدم كفاية أرصدة هذا الصندوق فيكون للكونخوز الحق في الاقتراض من الجوس بنك لتغطية مواردها. وعلى أن يسدد القرض على خمس سنوات. وقد أصبح للكونخوز الحق أيضا في الاقتراض من الجوس بنك لفترات قصيرة لغرض سداد مرتبات أعضائها وذلك بضممان المحاصيل الزراعية التي ستبيعها الى الدولة وهو الأمر الذي لم يكن مسموحا به قبل صدور ذلك المرسوم. وقد استهدفت الحكومة السوفيتية

(١) ارتفع الدخل النقدى للكونخوز من ٤٣ مليا روبيلا عام ١٩٥٢ الى ١٢٢

مليار روبل عام ١٩٥٨.

انظر:

Slavnyj (I) La Planification de la Circulation Monetaire au Village. L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est, No 4, 1963 pp 641-642

M. Lavigne : Planification op. cit., p 359

(٢)

من هذه الاجراءات زيادة نسبة الدخل النقدي في قطاع الكولخوز (١) وانتظام تدفقه حتى تكون تقديراتها للدخول النقدية لاعضائه عند اعداد ميزان الإيرادات والتنفقات النقدية للسكان أقرب مانكون الى الدقة . أما بالنسبة لدخول أعضاء الكولخوز الناجمة عن بيع منتجاتهم من السلع الزراعية الى السكان فيجرى تقدير قيمتها في الميزان بصورة تقريبية ، وقد أوضحت الإحصاءات اتجاه حجم هذه المبيعات الى الهبوط التدريجي (٢) .

وتعتمد تقديرات أهم بند من بنود جانب النفقات في الميزان وهو اتفاقات السكان الموجهة لشراء السلع والخدمات اساسا على التحليل الاحصائي للبيانات الموسعة التي تتضمنها ميزانيات العائلات ونفقات المستهلكين ( انظر الشكل رقم ٢١ ) والمستوى ونمط الطلب الاستهلاكي وكذلك لمدى مرونته السعرية

(١) أوضحت الاحصائيات أن نسبة الدخل النقدي لاعضاء الكولخوز الى الدخل الكلي في هذا القطاع قد تزيد من ٣٠ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٥٧ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٧٠ ٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩ ٪ عام ١٩٦٦ .

انظر :

Ibid., p 359 ; Slavnyj (I) Le Nouveau Systemé de Gestion et la Circulation Monétaires L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est No 3, 1967 pp 635 - 636

(٢) بلغت قيمة مبيعات السلع الزراعية في سوق الكولخوز ٢٩ مليار روبل عام ١٩٤٠ و ٩٩ مليار عام ١٩٥٥ و ٤ مليار عام ١٩٦٥ و ٣٨ مليار عام ١٩٦٤ و ٣٧ مليار عام ١٩٦٥ .

انظر :

M, Lavigne ; Planification.. op. cit., p 360

والداخلية (١). ويرجع لتقديرات الخطة الانتاجية وخطة زيادة الانتاجية فيما يتعلق بالضرائب المقدرة في جانب النفقات .

وتظهر الزيادة في جانب الأصول في الميزان القوي أن هناك فائضا من النقد لدى السكان والعكس بالعكس . وتسجل هذه الفروق في الجانب الاقل في شكل زيادة أو نقص النقود الحاضرة في يد السكان وذلك حتى يتعادل جانبا الميزان (٢).

وتفيد النتائج الرقمية التي تتوصل اليها حسابات بنود هذا الميزان في توضيح نمط توزيع الدخول النقدية الخاصة بالفئات المختلفة في المناطق المختلفة بين أقسام الاتفاق الاستهلاكي المختلفة ، ومن ثم فإنها تستخدم بصورة أساسية في تخطيط حجم تجارة التجزئة نوعيا وجغرافيا وتخطيط أسعارها كما تستخدم في تخطيط التوسع في الخدمات الجارية والترفيهية في المناطق

---

United Nations : Planning for Economic Development. (١)  
A/ 5533 Rev 1 New York, 1963. p 36 . H. Hirsch : Quantity..  
op. Cit., p 27

ويجري في الاتحاد السوفيتي دراسات منظمة لميزانيات أكثر من خمسين ألف عائلة من عائلات العمال والموظفين المقيمين من مختلف المهن ومن الفلاحين . ويمتد تحليل إحصائي لهذه الدراسات لمعرفة مكونات الطلب العائلي موزما حسب مستوى الدخل ونوع المهنة .

أنظر :

Soviet Planning op. cit., p 37

V. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 124 ; G. Garvy (٢)  
The Role. op. cit., pp 58 - 59 ; H. Schwartz : Russia's op. eit., p  
173 - 174 ; A. Baykov ; Planning in the U. S. S. R. op. cit., pp 19-29

المختلفة وتحديد تعريفها (١).

ويستعان ببيانات الميزان في تقدير مدفوعات السكان لميزانية الدولة من الضرائب والرسوم ، وتحديد القدر من الموارد النقدية للسكان الذي يمكن تعبئته بواسطة المؤسسات المالية عن طريق طرح سندات حكومية أو عن طريق الادخار في البنوك ، ومن هنا تتضح علاقة الميزان بالخططة المالية الاجمالية (٢).

وللميزان علاقات ارتباط ببعض الخطط الأخرى . فهو يرتبط بالخططة الاقتصادية القومية من ناحيتين : الأولى هي وجوب تناسق الأجور المرتبات المدفوعة ، وهي أهم بنود جانب الدخل النقدية في الميزان ، مع الأرقام المحددة لها في الخططة ، والناحية الثانية هي وجوب تناسق مشتريات الأفراد من السلع الاستهلاكية والخدمات وهي أهم بنود جانب النفقات في الميزان مع أرقام حجم السلع الاستهلاكية والخدمات المقرره في الخططة (٣) .

ويرتبط الميزان ارتباطا وثيقا بخطط النقد للجوس بنك حيث يستند أساسا إلى البيانات الواردة في الميزان عند وضع هذه الخططة . فبند الأجور والمرتبات في الميزان يشكل الجانب الأكبر في بند المدفوعات في خطة النقد ، كما أن بند

Charles Bettelheim ; La Planification Sovietique. op. cit., p116 (١)

P. Krylov ; Methods of Planning. op, cit., p 15 ; R. W. Davies : The Development. op. cit , p 177

P. Krylov ; Methods of Planning. op. cit., p 15 ; H. (٢)

Schwartz ; Russia's. op. cit., p 174

M. Lavigne : Planification. op. eit., pp 358 - 359 ; (٣)

G. F. Dundukov ; Financial Balances, op. cit., p 137

الاتفاق على شراء السلع والخدمات في الميزان يعتبر أهم عنصر في جانب متحصلات الجوس بنك من العملة . وليس أدل على الصلة الوثيقة بين الميزان وخطة النقد أن التغير في مقدار العملة المتداولة الذي يسجله الميزان يجب أن يتطابق مع التغير الذي تسجله خطة النقد ، فالإنفاق المقدّر لايرادات السكان يمثل تيار النقد المقدّر انسيابه إلى المشروعات والمؤسسات المختلفة ثم إلى الجوس بنك بالتالي ، والدخول المقدّر تحقيقها تمثل تيار النقد المقدّر انسيابه إلى التداول ، ومن ثم فإن الزيادة المقدرة لتيار الدخل على تيار الإنفاق لا بد أن تغطى بزيادة في العملة المصدره وتساوى الزيادة المقدرة في مدفوعات الجوس بنك من العملة والتي تتضمنها خطة النقد ، والعكس بالعكس (١) .

#### (٥) ميزان رأس المال الثابت :

يتكون الناتج الاجتماعي — كما تقدمت الإشارة — من السلع الاستهلاكية و سلع إنتاجية ، وأن الأخير قد تكون سلع وسيطة تستهلك لدى استخدامها في الإنتاج أو سلع رأسمالية تشبع حاجات الإنتاج لعدة سنوات وذلك مثل المعدات والآلات والمباني ووسائل النقل ... الخ وهذه تستهلك تدريجياً وعلى فترة زمنية تزيد عن سنة . ولرأس المال الثابت جانبين متميزين : أحدهما الجانب المادى أو السلعى ويشتمل في القيمة الاستعمالية use value التي لا تتغير عادة من سنة إلى أخرى خلال سنوات عمر الأصل الثابت ، أما الجانب الآخر فهو الجانب المالى ، أى القيمة المالية للأصل الثابت حيث تتناقص هذه القيمة سنوياً بمقدار الأهلاك depreciation allowances . ويطلق

G. Garvy. The Role. op. cit., pp 59 - 69 . V. A. (١)  
Vorobyev. The Planniug. op. cit., p 124 , A. P. Strukov, Balance  
Method. op. cit., pp 94 - 95

شكل رقم ٧

الدخول	النفقات
أجور ومرتبات	مشتريات سلعية استهلاكية من متاجر الدولة والتعاونيات
أجور ومرتبات	مشتريات مواد غذائية من متاجر الدولة
أجور ومرتبات	مشتريات من اسواق الكولخوز
دخول نقدية لأعضاء الكولخوز	نفقات خدمية
دخول نقدية للحرفين والتعاونيين	ضرائب ورسوم - اشتراكات التأمين الاجتماعي - أقساط تأمين .
معايشات - منج مقبوضات من التأمين الحكومي	مبخرات في بنوك الادخار - شراء أوراق اليانصيب - شراء سندات حكومية ٣/١ - سداد القروض وفوائدها
قروض لانشاء مساكن فوائد للمبخرات - جوائز يانصيب فوائد سندات	الى قطاع السلع الاستهلاكية
	الى تجارة الدولة الخاصة بالسلع الغذائية
	الى قطاع الكولخوز
	الى القطاعات غير المنتجة
	الى الميزانية
	الى الجواز المصرفي

(١١)

هيكل مبسط لحركة الدخل والنفقات النقدية للسكان (٢١)



تعبير الأصل الثابت في المحاسبة السوفيتية على السلع الرأسمالية التي تستخدم لمدة تزيد عن سنة والتي تزيد قيمة كل وحدة منها على ٥٠٠ روبل (١)

وتوضح موازين رأس المال الثابت (٢) قيمة الأصول القائمة في بداية الفترة التخطيطية (بعد حساب قيمة الاستهلاك) كما يوضح التغيرات التي تطرأ عليها (بالزيادة أو النقصان) والرصيد في نهاية الفترة التخطيطية.

ويمكن التمييز بين نوعين من موازين رأس المال الثابت :

— موازين رأس المال الثابت المنتج ، وهي تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة في النشاطات المنتجة كالآلات ووسائل النقل والجرارات والآلات المنتجة للطاقة والمباني التي يتم فيها الإنتاج ... الخ .

— موازين رأس المال الثابت غير المنتج ، وهي تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة في النشاطات غير المنتجة مثل المباني السكنية — المستشفيات — السيارات المستخدمة في نقل الركاب أو السلع المعمرة التي في حوزة السكان لأغراض استهلاكية كالسيارات الخاصة مثلا .

وتبرز أهمية التفرقة بين نوعي رأس المال الثابت في أن التوسع في الإنتاج يعتمد لدرجة كبيرة على حجم وهيكل الأصول الثابتة المنتجة . فتغيير نمط وهيكل الإنتاج أو معدل زيادته في القطاعات المختلفة يتطلب تعديل معدلات نمو الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات أو بعبارة أدق تعديل الاستثمارات ( التكوين الرأسمالي ) في الأصول الثابتة . ومن جهة أخرى فإن الإنتاج هو

الذى يغذي الطاقة الإنتاجية بما يقدمه من سلع رأسمالية (آلات ومباني) تستثمر في تكوين الأصول الثابتة الجديدة واحلالها محل الأصول الهالكة وبالتالي تتحدد الطاقة الإنتاجية التي تتحدد بدورها حجم وهيكل الإنتاج ، وهكذا (١).



والتخطيط يبدأ عادة بتحديد أهداف الإنتاج أولا ، ثم يجري تحديد الطاقات الإنتاجية اللازمة لإنجاز هذه الاهداف ، وهذا يتطلب بدوره تحديد الأصول الثابتة والاستثمارات الضرورية الكفيلة بتقديم هذه الطاقات وذلك عن طريق استخدام المعاملات الفنية التخطيطية . ولذلك يتعين دائما مراعاة تحقيق التناسق بين خطط الإنتاج وخطط الاستثمار لارتباط كل منهما بالأخرى ارتباطا عضويا ، فلكي يتسنى تحديد الاستثمارات اللازمة في عام ما ، فانه من الضروري معرفة أهداف الإنتاج بعد فترة بناء هذه الاستثمارات *gestation period* (ولتكن خمس سنوات مثلا) وهنا يتعلق الأمر بديناميكية التخطيط حيث يأعب عنصر الزمن دورا هاما ، ويبرز دور الخطط متوسطة الأجل في تحقيق التناسق بين هذه العلاقات المتشابكة (٢).

(١) A. P. Strukov : On the Preparation. op. cit, pp 130- 131

P. M. Moskvine : Balance of National Economy. op. cit. pp 114- 115 : V. Spevacek : The Balance of Fixed Capital in General Lectures on the Technique of Planning Lecture No 12 . op. cit. p 5  
ibid., pp 5, 6

ولموازن رأس المال الثابت علاقات وطيدة بالخطط الائتمانية طويلة الأجل  
التي يتولى الجهاز المصرفي مهمة وضعها وتهتم أساساً بتمويل الاستثمارات  
الرأسمالية في شتى فروع الاقتصاد القومي .

#### (٦) ميزان الاقتصاد القومي :

يعتبر ميزان الاقتصاد القومي تركيب يضم عدة موازين كلية تعرض  
الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة محددة وذلك بالنسبة الى جوانب  
ثلاث رئيسية من عملية تجدد الإنتاج هي . الجانب السلعي أو المادى ويمثله  
ميزان الناتج الاجتماعى وميزان رأس المال الثابت والموازن السلعية، والجانب  
المالى ويمثله ميزان الدخل القومى وميزان الدخل والنفقات التقديرية للسكان،  
والجانب البشرى ( العمالة ) ويمثله ميزان القوة العاملة . فميزان الاقتصاد القومى  
يحتوى العملية الاقتصادية بمختلف جوانبها . فهو يبين مجال الإنتاج المادى  
مقسماً الى أقسام كبيرة وقطاعات وفروع وعلاقات الاعتماد المتبادل بينها ،  
ونتيجة نشاطها المتمثلة فى اجمالى الناتج الاجتماعى ، الدخل القومى واستخدامه  
بين الاستهلاك والتراكم ، ثم إعادة توزيع الدخل القومى من خلال النشاط  
غير المادى . والواردات والصادرات ، والامكانيات من القوة العاملة وتوزيعها  
بين الاستخدامات المختلفة .

ويظهر الترابط بين الموازين الكلية داخل هيكل ميزان الاقتصاد القومى  
من ناحية أن كل من الدخل القومى والناتج القومى يعتبر نتيجة لاستخدام  
قدر معين من العمل مزوداً بقدر معين من رأس المال الثابت ( أى بمستوى  
معين من الإنتاجية ) ويرتبط حجم الدخل القومى وبالتالي حجم الاستهلاك  
والتراكم باستخدام رأس المال الثابت والمتداول ومدى الوفرة فى استخدام

وسائل ومستلزمات الانتاج ، اذ كلما ازداد هذا الوفرة كلما ازداد حجم الموارد التي تستخدم في التوسع في الانتاج ورفع مستوى معيشة السكان .  
ويعتبر الميزان التخطيطي للاقتصاد القومي ، والذي يمثل في الشكل رقم (٢٣) أداء لتحقيق تناسق الخطة الشاملة عن طريق التعرف على شروط التوازن العام بين أجزاء العملية الاقتصادية في مختلف جوانبها (١) .

نخلص اذا مما تقدم الى أن تحقيق تناسق الخطة قد يتطلب استخدام موازين معينة تعمل جميعها على تجنب حدوث أية اختلالات أو اختناقات قد تحول دون تحقيق الاهداف التي تتوخاها الخطة . وقد رأينا أن هذه الموازين تتكون أولا من موازين عينية تشمل : موازين القوة العاملة والموازين السلعية وموازين الطاقة الانتاجية . وقد رأينا أن موازين القوة العاملة تعالج مشكلة تحقيق التوازن بين المعروض من القوة العاملة وأحتياجات مختلف فروع الاقتصاد القومي منها بحيث تتحقق التنمية المطلوبة وفقا للخطط الموضوعة ورأينا كذلك أن الموازين السلعية تعمل على حصر الكميات المتاحة من السلع الهامة على مستوى الاقتصاد القومي كله والكميات المطلوبة منها ثم تحقيق

---

(١) راجع بالتفصيل دراسة لميزان الاقتصاد القومي :

M. Dowidar ; Les Schemas. op. cit., pp 226 - 235

وانظر ايضا :

P. Krylov : National Balances. op. cit., pp 12 - 13 , Moskvina , Balance. op. cit., p 109 , 120 - 121 , Sorokin, Planning op. cit., pp 311 - 313 . Schwartz , Russia's op. cit., pp 174 - 175 , Johannes Rudolph Balance of National Economy. — An Instrument of Long - term Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit., p 195

التوازن بينها. أما موازين الطاقة الانتاجية فتستهدف إقامة التناسق بين الطاقات الانتاجية المتاحة واحتياجات الاقتصاد القومي من أهم أنواع المنتجات الصناعية كما تعمل على تحديد الاستثمارات اللازمة في فترة المخطط حسب فروع الاقتصاد القومي واللازمة لتشغيل الطاقات الانتاجية الاضافية .

وقد تطالب حل مشكلة تحقيق تناسق الهيكل الاقتصادي في مجموعه على النحو الذى تتضمنه خطة الاقتصاد القومي دون الاكتفاء بتوازنات كمية جزئية على النحو الذى تحققه الموازين السلعية - استخدام الموازين القيمية التى يتم حسابها في صورة نقدية تركز على الموازين العينية وتغطي العملية الانتاجية في مجموعها . وأول هذه الموازين هو ميزان الناتج الاجتماعى والذى يحتوى نتيجة عملية الانتاج في فترة زمنية معينة ، إذ يمكن من خلاله التعرف على القيمة الاجمالية للناتج الاجتماعى خلال الفترة المخططة وتركيب نفقصة الانتاج المادية في كل فروع الانتاج ، والتعرف أيضاً على القيمة المضافة الأمر الذى يعكس من استخلاص صافي الناتج الاجتماعى . ويقودنا ذلك إلى الميزان القيمى الثانى وهو ميزان الدخل القومى والذى يعطى صورة شاملة لمصادر هذا الدخل وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكيفية استخدامه في الاستهلاك ( الفردى والجماعى ) والتراكم . ولما كان الاستهلاك الفردى يتم عن طريق حصول الأفراد على دخول نقدية يتفق جانب كبير منها في شراء السلع الاستهلاكية المختلفة ، فقد ظهرت الحاجة إلى بناء ميزان يعمل على تحقيق التناسب بين قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة في الاقتصاد وبين قيمة الدخول النقدية التى يحصل عليها السكان خلال فترة زمنية معينة ، وهذا الميزان هو ميزان الدخل والتنفقات النقدية للسكان . أما ميزان رأس المال الثابت

فيعكس التغير في الأساس المادى للانتاج حيث أنه يبين قيمة الأصول الثابتة في بداية الفترة التخطيطية والتغيرات التي تطرأ عليها ، ثم تبين الرصيد في نهاية هذه الفترة ، ومن ثم يمكن عن طريق المقارنة بين الأصول الثابتة في كل من التاريخين التوصل إلى حجم الزيادة (الاستثمار) في الأصول الثابتة اللازم لتحقيق أهداف الخطة . وقد رأينا أخيراً أن ميزان الاقتصاد القومى يعتبر أداة لتحقيق التناسق والترابط بين الأهداف الواردة في مختلف أجزاء خطة التنمية الاقتصادية حيث يحتوى مجموعة الموازن التي تعرضنا لها ( أنظر الشكل رقم ٢٩ ) (١) .

ولما كانت نقطة البداية في نظام التخطيط القومى الشامل هى التخطيط العيى الذى يحدد التدفقات السلعية بين أوجه الاستثمار والانتاج والتداول والاستهلاك ، فإن هذه التدفقات لا تتم إلا بوجود تدفقات مالية مقابلة لها بل ومطابقة لها تماماً حتى يمكن تحقيق التدفقات السلعية المحددة بالخطة . ومن ثم فإن التخطيط العيى يقودنا إلى التخطيط المالى الذى يستهدف تنظيم تدفق الموارد المالية بحيث تتفق مع الموارد العينية وهو ما سوف نتناوله في المبحث التالى :

---

(١) وأنظر أيضاً في كيفية ترابط هذه الموازن ببعضها البعض :

M. Dowidar : Les Relations Entre La Comptabilite National et Les Autre Systemes Comptables, le Systeme D'input - Output et Le Systeme des Balances, L'Ebypte Contemporaine, No 358 Le Caire , Oct. 1974

### المبحث الثالث التخطيط المالى وأدواته

تتبع ضرورة التخطيط المالى فى الاقتصاد السوفيتى من حقيقة أنه اقتصاد نقدى تتداول فيه النقود . فالأجور تدفع فى شكل نقود ، كما أن عناصر الإنتاج والسلع النهائية تقوم كلها بالنقود ، ولكل تبادل عيني يتحقق فى الاقتصاد مقابل نقدى . ويجرى التبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة المملوكة للدولة عن طريق التحويلات الدفترية فيما بين حساباتها المسوكة لدى الجوس بنك أى فى شكل نقود كتابية ، أما قطاع السكان أى المستهلكين فانهم يحصلون على السلع والخدمات الاستهلاكية فى مقابل دفع نقود ورقية .

والتخطيط المالى — كما تقدمت الإشارة — له دور تبعى للتخطيط العيني بمعنى أنه لا توجد أهداف مستقلة خاصة به ، وإنما تشتق أهدافه من التخطيط العيني . فالجوسبلان تقوم أولاً بتحديد الموارد العينية (المادية) المتاحة للإنتاج وكذلك الأهداف التى يتعين تحقيقها خلال فترة الخطة وذلك فى صورة مقادير معينة من السلع المادية والخدمات التى يتعين أن توجه هذه الموارد العينية لإنتاجها وذلك فى إطار الخطة الاقتصادية القومية . ولما كانت المبادلات الاقتصادية أى انتقال السلع — إنتاجية كانت أم استهلاكية — بين جهة وأخرى ، هى مبادلات نقدية لأنها تتم فى شكل نقود تعبر عن قيمة السلع والخدمات محل المبادلة ، فإنه يترتب على هذا الطابع النقدى للمبادلات الاقتصادية وجوب تمكين مشتري السلعة أو الخدمة من سداد قيمتها مقومة بوحدات نقدية إلى البائع وذلك سواء فى صورة نقود ورقية أم نقود كتابية . وهكذا يتعين توافر الموارد المالية أو وسائل الدفع بنوعها بالقدر اللازم لإتمام تبادل السلع

والخدمات فيما بين مختلف الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي وفقاً لما هو مخطط<sup>(١)</sup>.

وتابعة التخطيط المالى للتخطيط العينى لانعنى أن له أهمية ثانوية فى النظام العام للتخطيط ، وأنما يرتبط كل من التخطيط المالى والعينى ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، فالخطط المالية هى وسيلة تحقيق أهداف التخطيط العينى من إنتاج وأستهلاك واستثمار وواردات وصادات وعماله ، لأن تحقيق هذه الأهداف جميعاً يتطلب بالضرورة وجود تدفقات مالية متناسبة ومتطابقة تماماً مع التدفقات العينية على النحو الذى رسمته الخطة الاقتصادية القومية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن انجاز الخطط المالية يتوقف على انجاز الخطط العينية . التخطيط المالى اذن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادى العام حيث يعكس الوجه الآخر للتخطيط العينى ، كما أنه يعتبر وسيطاً لتدفقات السلع والخدمات ، فالتحصلات (الدخول) فى الخطط المالية تولد من الإنتاج ، كما أن الاتفاق يعتبر نتيجة للتراكم والاستهلاك<sup>(٢)</sup>.

خلاصة الأمر اذن أن تنفيذ الخطة العينية فى اقتصاد تداول فيه النقود لا بد له من تيار مخطط لوسائل الدفع قد يتخذ صورة اعتمادات غير قابلة للرد تمنح للوحدات الاقتصادية المنفذة للخطة من ميزانية الدولة ، وقد يكون فى صورة تسهيلات ائتمانية تمنح لها من الجهاز المصرفى فى حدود معينه ولفترات

---

(١) د: أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكى . المرجع السابق من ٢٤٠ - ٢٤٢  
Loucks & Whitney ; Comparative. op. cit., p 493 ; Schwartz ;  
Russia's.. op. cit., p 469

Eor : The Organization.. op. cit., p 161 ; Lange Essays. (٢)  
op. cit., pp 4 - 6 ; Soviet Financial System. op. cit., p 49



محدده وتمويل أوجه بذاتها . وهذه التسهيلات يسحب جانب منها نقد السداد  
الاجور والمدفوعات الاخرى البسيطة ، أما الجانب الأكبر منها فيستخدم في  
تغطية نفقات هذه الوحدات بواسطة التحويلات الدفترية من حساباتها المسوكة  
لدى الجوس بنك . لذلك فإن الخطط المالية تستهدف ضمان توفير وسائل الدفع  
اللازمة لهذا التمويل وتوزيعها واستخدامها بصورة تضمن انسيابها - كيا  
وزمنيا - بما يتفق مع مقتضيات الخطط المادية وتكون أهم هذه الخطط من :  
ميزانية الدولة وهي الاداة الرئيسية لتنفيذ الخطة ، والخطط المالية للجهاز  
المصرفي وهي : خطة النقد للجوس بنك والتي تستهدف تحقيق التوازن بين  
التدفقات النقدية التي تنتج الى بنك الدولة وتلك التي تخرج منه ، ثم خطط  
الائتمان لكل من الجوس بنك وستروى بنك والتي تعمل على سد احتياجات  
الوحدات الاقتصادية من الائتمان قصير وطويل الأجل . ونظرا لأن الاقتصاد  
السوفيتي له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى ، فانه يتم اعداد خطته للنقد  
الاجنبى تعكس قدر حقوق الاقتصاد القوي لدى الخارج والزاماته في مواجهة  
الخارج مع تحقيق التوازن بينها . أما الخطة المالية الاجمالية للاقتصاد القوي  
فستهدف تحقيق التوازن بين الخطط الانتاجية والخطط المالية لفروع الاقتصاد  
جميعها .

وسوف نتعرض بالدراسة لهذه الخطط المالية ودور الجهاز المصرفي  
في اعدادها . (١)

(١) ينصرف مفهوم الخطط المالية هنا الى الخطط المالية التومية ، أما الخطط المالية  
المشروعات فسوف نتعرض لها في الفصل الثانى من هذا الباب .

## (١) ميزانية الدولة :

تعتبر ميزانية الدولة الخطة المالية الرئيسية في النظام المالي للاتحاد السوفيتي فمن طريقها يتم تكوين الموارد المالية المركزية للدولة من خلال ما تحصل عليه من إيرادات من مختلف المشروعات الإنتاجية في صورة ضريبة على رقم الأعمال واقتطاعات من الأرباح واشتراكات التأمين الاجتماعي ، ويتم عن طريقها أيضا استخدام هذه الموارد في تمويل النمو المخطط لفروع الاقتصاد القومي المختلفة . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن أكثر من نصف الدخل القومي السوفيتي يوزع توزيعا مخططا من خلالها ، ومن ثم فإنها تعتبر من أهم الأدوات التي تتوسل بها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية (٢) .

وتوحد ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد الخمسة عشر وميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي وميزانيات الأقاليم والمناطق والمقاطعات والأقسام والمدن والأحياء والقرى . وعلى الرغم من ضخامة عدد هذه الميزانيات ( حوالى سبعين ألف ميزانية ) ، إلا أنها تتصل

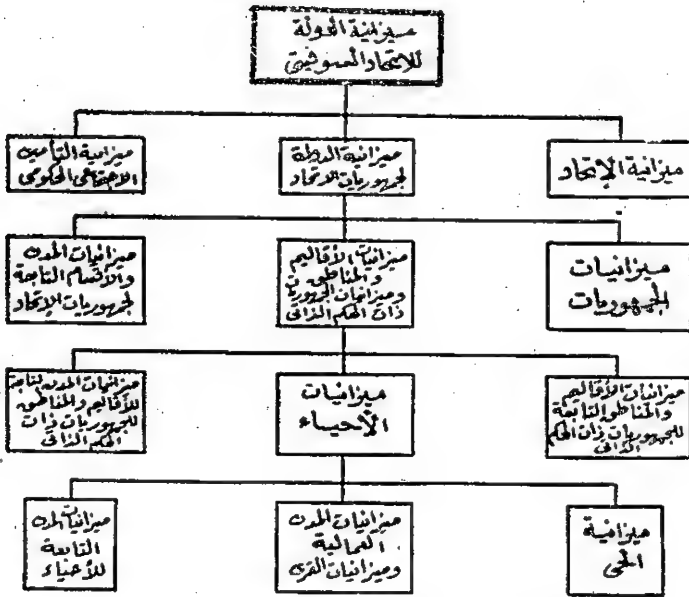
---

(١) Soviet Legislation Series : Budgetary Powers of the U. S. S. R. and the Union Republics. Progress Publishers; Moscow 1967, p 5 ; Soviet Financial System. op. cit., pp 161 - 162 ; Percslegin : Finance & Credit. op. cit. p 54 ; A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 103 ; Sitarjan (S), Du Rapport du Revenu National et du Budget d'Etat L' U. R. S. et Les Pays de L'Est, 1964, No 1 pp 110 - 111

بعضها جميعا في نظام متكامل ومتمجانس (١).

ويوضح الشكل (٨) هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي.

شكل رقم (٨)



هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي

تقلا عن :

V. Pereslegin. Finance, Credit.. op. cit., p 57

Soviet Financial System. op. cit.. pp 316 - 317 ; (١)

Pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., pp 54 - 56 ; Loncks & whitney ; Comarative.. op. cit., p 496

ونقطة البداية في وضع ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي هي قيام السلطات المالية بتحليل الانجاز الفعلي والانجاز المتوقع لميزانية السنة الجارية بهدف اكتشاف إمكانيات زيادة الإيرادات وتخصيص الموارد بصورة أكثر فاعلية في الميزانية التي تعد عن السنة المالية التالية (والتي تبدأ من أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر). ثم تضع السلطات المالية في اعتبارها بعد ذلك ما تتضمنه الخطط المالية والخطط التقديرية التي تقدمها المشروعات والمؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية إليها<sup>(١)</sup>. وبعد أن تتأكد هذه السلطات من سلامة وقانونية كل الخطط التقديرية وتطابقها مع توجيهات الحزب الشيوعي والحكومة ومع الأهداف المقررة لحجم التجارة السنوية وتكاليف الإنتاج والتوزيع والاستثمار الرأسمالي ومع الأهداف المقررة للمؤسسات الاجتماعية والثقافية (عدد المؤسسات وعدد الأفراد الذين يلتحقون بها)، يوضع مشروع ميزانية الدولة للجمهوريات على أساس الخطط التقديرية الإجمالية للإيرادات والنفقات التي

(١) الخطة المالية لأي مشروع من مشروعات financial plan هي ميزانية عمومية للدخل والنفقات يظهر فيها كل دخل ونفقات هذا المشروع (فيما عدا رقم المبيعات والعلاقات المتبادلة مع الهيئات المالية والتي يكون موضوعها الائتمان قصير الاجل). أما الخطط التقديرية ostimates فهي شكل من أشكال الخطة المالية تقوم بوضعها مؤسسات وتنظيمات تعمل في القطاع غير الانتاجي ولا تتبع نظام محاسبة التكاليف، ويتم تمويلها كلياً أو جزئياً من الميزانية حيث لا توجد مصادر مستقلة لدخلها. ويشمل هذا النوع المؤسسات التربوية والثقافية والصحية والإدارة الحكومية والتنظيمات العامة. وتقوم الخطط التقديرية على مؤشرات الإنتاج والعدد المخطط للموظفين ومعدلات الأجور ومعايير النفقات... الخ.

انظر :

تضعها الوزارات والمصالح الحكومية في الجمهورية وعلى أساس مشروعات الميزانيات للجمهوريات ذات الحكم الذاتي والسوفيتات المحلية ، ويقوم مجلس وزراء كل جمهورية اتحادية بفحص مشروعات ميزانياتها وإقراره ، ثم يرفع المشروع بعد الموافقة عليه إلى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مع إرسال نسخ منه إلى وزراء مالية الاتحاد السوفيتي وإلى الجوسبلان . ويتم وضع مشروع ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بواسطة وزارة المالية على أساس مشروع ميزانية الاتحاد ومشروعات ميزانيات جمهوريات الاتحاد ومشروع ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي ، وبعد أن يدرس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مشروع ميزانية الدولة وبوافق عليه ، يعرض بعد ذلك على مجلس السوفيت الأعلى ويصدق عليه كقانون (١) .

### ميزانية الدولة والخطة الاقتصادية القومية :

ويتناسق وضع مشروع ميزانية الدولة تناسقا كاملا مع الاهداف المقرره في الخطة الاقتصادية القومية . فأرقام الميزانية في جانبي الإيرادات والنفقات ليس لها وجود مستقل بذاته ، وإنما يجرى وضعها وتنفيذها على النحو الذي يحقق الاهداف المقررة في هذه الخطة في الوقت المناسب (٢) .

ويمكن تبيان العلاقة الوثيقة التي تربط بين الميزانية وخطة الاقتصاد القومي عند استعراض مكونات جانبي الإيرادات في الميزانية .

(١) V. Pereslogin : Finance., op. cit., pp 77 - 79 ; Sovtet

Financetai System. op. cit. pp 333 - 335

Ibid,, p 3' 8 ; Pereslogin ; Finance.. op. cit., p 75 ; (٢)

R. W. Davies ; The Development.. op. cit., pp 185 - 186

## أ - مكونات جانب الإيرادات في الميزانية :

تتكون الإيرادات في ميزانية الدولة على أساس مصدرها ، وهي تنقسم من حيث طبيعتها الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين : —

المجموعة الأولى : وهي الإيرادات التي يكون مصدرها الوحدات التابعة لقطاع الدولة والتعاونيات الاستهلاكية والزراع الجماعية (١) . ويأتي هذا الدخل الذي يمثل أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي الإيرادات من حصيلة الضريبة على رقم الأعمال turnover tax ( nalog soborota ) ، وتعتبر المبيعات من السلع الاستهلاكية هي الوعاء الرئيسي لها ( لأن مبلغ الضريبة يعتبر جزءاً من الثمن المخطط للساعة يحول بعد بيعها مباشرة إلى ميزانية الدولة ) ، كما يأتي هذا الدخل أيضاً من اقتطاعات الأرباح التي تحققها المشروعات ( والتي تحتسب على أساس الفرق بين الثمن الإجمالي للمبيعات بدون الضريبة على رقم الأعمال وبين التكلفة الكلية لإنتاجها ) . وتحدد كلا من الضريبة على رقم الأعمال والاقتطاعات من الأرباح مصدرها في الناتج الصافي الذي تحققه المشروعات (٢) ، إلا أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من هذا الناتج الصافي تحول مباشرة إلى

(١) تدفع منظمات التعاون الاستهلاكي ضريبة على رقم الأعمال وضريبة دخل ، أما الزراع الجماعية فتدفع ضريبة دخل .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 312

(٢) يفسر السبب في احتفاظ السوفيت بأسلوبين مختلفين لتحويل جزء من الناتج الصافي للاقتصاد القومي إلى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ( الضريبة على رقم الأعمال واقتطاعات الأرباح ) رغم اتحاد طبيعتها الاقتصادية في أن ذلك يرجع إلى اختلاف مستوى نفقات الإنتاج بين المشروعات التي تنتج سلعة واحدة ، فإذا قيل بأن يقتصر الأمر

ميزانية الدولة ، في حين أن الجزء الذي يحول من الأرباح إلى الميزانية هو الجزء الذي يبقى بعد اجراء عدة توزيعات من الأرباح المخططة للمشروعات لمواجهة احتياجاتها المختلفة ، ويتعين ألا يقل هذا الجزء عن ١٠ ٪ من أجمالي الأرباح المخططة (١) .

على فرض ضريبة واحدة على مبيعات المشروعات المختلفة من سلعة واحدة فان ذلك سوف يؤدي — في ظل تفاوت نفقات الانتاج — الى ظهور ارباح ضخمة لدى بعض هذه المشروعات دون البعض الآخر ، وهذا من شأنه اضافة حافز للمشروع على خفض نفقات انتاجية وزيادة انتاجية العمل فيه وتحسين مركزه المالي . كما أنه من غير المناسب ادارياً فرض أسعار مختلفة للضريبة على سلعة واحدة انتجت بواسطة عدة مشروعات . لذلك فإنه يمكن عن طريق الاستقطاع من الأرباح التحكم في مستوى الأرباح المحتجزة كما دعت الحاجة الى ذلك . هذا بالإضافة الى أن حصيلة الضريبة تتميز على حصيلة الاقتطاع من الأرباح بأنها أكثر ضماناً في الحصول على إيرادات كبيرة للدولة نظراً لأن تحصيل الضريبة لا يتوقف على تحقيق هذه المشروعات لمنتجاتها ، وبصرف النظر عن نتائجها المالية ، فضلاً عن أن الضريبة تتميز بانتظامها وبإمكان تحصيلها عن مدة قصيرة دون ضرورة انتظار انتهاء السنة المالية للمشروع . ويلاحظ أنه اعتباراً من عام ١٩٤٨ ظهر اتجاه نحو انخفاض نسبة مساهمة الضريبة على رقم الأعمال في تمويل الميزانية وتزايد الأهمية النسبية لانتقاعات الأرباح وذلك نتيجة لتخفيض أسعار كثيرة من السلع عن طريق تخفيض الضريبة المفروضة عليها والغائها بالنسبة للسامع الانتاجية ، مع ارتفاع نسبة انتقاعات الأرباح في نفس الوقت .

Davies . The Development. op. cit., pp 212 - 213 . F. Holzman , Soviet Taxation. op. cit., pp 93 - 94 , Baykov. The Development op. cit., pp 375 - 376 , Loucks & Whitney . Comparative. op. cit., p 495 , Soviet Financial System. op. cit., p 140 , 194 , S. Satarian The Budget & Changes in Profite and the Turnover Tax, Probleme of Economics Vol. VII, 1964, No 1 p ١3

د. عاطف صدقي : الضرائب في الاتحاد السوفيتي . تنظيمها ودورها . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ١٩٦٤ من ١١٨ - ١٢٦ و من ١٨١ - ١٨٢ .

(١) أنظر في كيفية توزيع أرباح المشروع في الاتحاد السوفيتي الشكل رقم (٣١) .

ويتم حساب حصة الضريبة على رقم الأعمال — كإيراد الميزانية — بالرجوع إلى خطة الإنتاج السلمي، إذ يمكن بواسطة استخدام البيانات الخاصة بمتوسط أثمان التجزئة ومتوسط سعر الضريبة لكل نوع من المنتجات الرئيسية (وخاصة منتجات صناعات السلع الاستهلاكية) التوصل إلى تقدير لحصة هذه الضريبة. أما حساب أرباح المشروعات — كإيراد للميزانية — فيختلف بحسب نوع الصناعة التي تنتمي إليها. ففي الصناعات الثقيلة يتمثل الربح في الفرق بين قيمة حجم الناتج السلمي مقوماً بأثمان الجاهزة للمشروع ونفقة الإنتاج المخططة. وفي الصناعات الخفيفة والغذائية فإن الربح يتحدد حجمه على أساس مستوى أرباح العام السابق وحجم الإنتاج والبيع المخطط. والأهداف المقررة لتخفيض تكلفة الإنتاج (١).

وتتضمن المجموعة الأولى من الإيرادات أيضاً — اعتباراً من عام ١٩٦٦ — ما يتم تحصيله مقابل استخدام المشروعات لرأسمالها الثابت والجاري. ويتحدد هذا الجزء على أساس نسبة معينة من قيمة هذا الرأس مال. وقد فرض هذا المقابل على المشروعات العاملة في القسم الثاني (المنتجة للسلع الاستهلاكية) وكذلك المشروعات العاملة في البترول والغاز والكهرباء وهي المشروعات التي تفرض على منتجاتها الضريبة على رقم الأعمال. وقد قصد من وراء فرض هذا المقابل الحد من طلب المشروعات لاستثمارات جديدة مع حثها على استخدام رؤوس أموالها الناجمة والجارية بطريقة تتسم بالكفاءة. ويعتبر هذا المورد قناة ثالثة ليحوّل جزء من الناتج الاجتماعي الصافي إلى إيرادات ميزانية الدولة،



ومن المنتظر أن تفوق حصيلة هذا المقابل ما تدره حصيلة الاقتطاع من الأرباح (١).

وهناك إيرادات أخرى تندرج تحت هذه المجموعة أيضاً مثل عائدات الغابات والدخول الاجمالية من الأسكان والمرافق العامة وغيرها من الوحدات الاقتصادية التي لا تتبع نظام محاسبة التكاليف ، والمبالغ الواردة من ميزانية التأمين الاجتماعي.

أما المجموعة الثانية من الإيرادات فتشمل مدفوعات الأفراد (حصيلة الضرائب على المواطنين وهي لا تكون أكثر من ٧ ٪ من مجموع الإيرادات) ، وتشمل كذلك حصيلة القروض العامة التي تطرحها الدولة (٢).  
وبلاحظ أن إيرادات ميزانية الدولة ( المجموعتين الأولى والثانية ) قد تضمنتها ميزان الدخل القومي في القسم الخاص بالتوزيع الثانوي لهذا الدخل .

(٢) Zlobin (I) , Les Paiements des Entreprises au Budget dans les Conditions Nouvelles. L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est 1966 No 4 pp 883 - 885 . Sitarjan (S), La Reforme Economique et Le Budgett, la meme revue 1967 No 2 pp 414 - 415.

و (٣) يشمل نظام الضرائب على دخول المواطنين بالائحاد السوفيتي أهم الضرائب والفرائض المالية التالية : ضريبة الدخل ، الضريبة الزراعية ( وهي التي يدفعها سكان الريف مقابل استخدام قطعة الأرض المحقة بالمنزل ) ، والضريبة على العزاب والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والأشخاص ذوي العائلات الصغيرة ، والضريبة على المباني وأيجار الأرض والفرائض المالية المقررة على أسواق المزارع الجماعية مقابل استخدام الأكشاك التجارية ، ورسوم الدفعة .

انظر في تفصيل ذلك :

## ب - مكونات جانب النفقات في الميزانية :

أما نفقات ميزانية الدولة فتقسم من حيث الغرض من التخصيص إلى أربعة مجموعات رئيسية هي : تمويل الاقتصاد القومي — تمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية — تمويل الدفاع الوطني — تمويل النفقات المدنية والإدارية . وهذه النفقات ترتبط تماماً بالأهداف المقررة في الخطة الاقتصادية القومية .

ويعتبر الإنفاق على الاقتصاد القومي هو البند الرئيسي في جانب النفقات حيث يوجه لتمويل فروع الاقتصاد المختلفة لتمكينها من إنجاز خططها . وقد بلغت نسبة هذا البند ٤٨ ٪ من مجموع جانب النفقات في الميزانية ١٩٧١ .

وتنقسم هذه النفقات بحسب فرع الاقتصاد الذي توجه لتمويله ( صناعة زراعة — نقل — بريد — برق ... الخ ) ، كما تنقسم أيضاً بحسب الغرض من التخصيص : تمويل الاستثمارات الرأسمالية التي تتضمن تجديد الإنتاج الموسع للإصول الناجمة — تمويل رأس المال الجارى بصفة أساسية في حالة المشروعات الجديدة لتمكينها من مباشرة نشاطها ، وتكملة رأس المال الجارى للمشروعات التي تعمل بالفعل وذلك في حدود ضيقة جداً ( نظراً لأن التمويل يأتى أساساً من الموارد الخاصة للمشروعات ومن القروض المصرفية قصيرة الأجل ) — ثم الإنفاق على الإصلاحات الرأسمالية في بعض الصناعات .

ويخطط الإنفاق على الاستثمارات الرأسمالية على ضوء عدة عوامل أهمها : حجم ونمط الاستثمارات الرأسمالية الذي تقرر كل خطة الإنشاءات الرأسمالية ، والتصميمات والمقاييس التي أعدت لمشاريع التشييد الرئيسية ، وأهداف خفض تكلفة الإنشاءات ( كنسبة مئوية من العام السابق ) ، ثم على ضوء الموارد المادية

الموجودة بالفعل تحت يد المشروعات . أما تقدير تمويل رأس المال الجارى للمشروعات الجديدة فيتم على أساس برامج الإنتاج المخططة لها وجملة النفقات المقدرة خلال فترة الخطة (١) .

وتختص المجموعة الثانية من النفقات بتمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية وأهمها التعليم والصحة والتأمين والضمان الاجتماعيين . وتعمل هذه النفقات على تحقيق فوائد عديدة للاقتصاد القومى منها : الإرتقاء بمستوى التعليم والثقافة وتوفير التدريب الفنى والعلمى لشمس كبير من الفنيين والاختصاصيين اللازم توافره لتسيير الاقتصاد الحديث ، وتعمل بالإضافة إلى ذلك على رفع مستوى معيشة المواطن وتأمين شيخوخته .

وتحسب نفقات المزاينة على هذه المجموعة على ضوء الاهداف التى حددتها الخطة القومية ( مثل عدد المدارس و عدد التلاميذ والمدرسين ، عدد الاماكن بالمستشفيات وعدد الاطباء ... الخ ) . وتستخدم المعايير فى صورتها المادية والمالية standards in physical & financial terms كأدوات لحساب النفقات المخططة على الخدمات الاجتماعية والثقافية بعد أن يؤخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة بالمنطقة . فالمعايير فى صورتها المادية تحدد مقدار النفقات على البنود الواردة فى الحسابات فى صورة مادية ( مثل كمية الكهرباء للمتر المربع من مساحة المدرسة ، المعدات اللازمة لكل تلميذ ، عدد المدرسين لكل فصل ، كمية الطعام اللازمة لكل مريض فى اليوم ... الخ ) . أما المعايير فى صورتها المالية فهى التعبير النقدي عن المعايير فى صورتها المادية محسوبة

بالاثمان التى تحددها الدولة (١).

وتخصص الحكومة السوفيتية المجموعة الثالثة من النفقات لمواجهة احتياجات الدفاع الوطنى وتدعيم القوات المسلحة السوفيتية . ويشمل ذلك تزويد الجيش بالمعدات والاسلحة والمواد الغذائية وتمويل التشييد الرأسمالى والمشروعات الصناعية الخاصة بوزارة الدفاع ، وتوفير وسائل التدريب ووسائل الترفيه للوحدات العسكرية ودفع مرتبات رجال القوات المسلحة (٢).

أما المجموعة الرابعة من نفقات الميزانية وهى النفقات المدنية والادارية فتستهدف تسيير دفة الجهاز الادارى فى الدولة والذى يشمل عمله مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فهى تشمل نفقات تسيير هيئات التخطيط والهيئات المالية وأجهزة ادارة الاقتصاد القومى التى تتكون من عدد كبير من الوزارات وأجهزة ادارة الخدمات الاجتماعية والثقافية والتى تتكون من عدد من الوزارات والمؤسسات ، ثم الاجهزة الخاصة بالمحاكم والمدعين العموميين والاجهزة القضائية . ويمكن تقسيم نفقات الميزانية على الجهاز المدنى والادارى من حيث الغرض منها إلى : أجور — مبالغ أخرى تضاف للأجور — نفقات المكاتب والصيانة — نفقات سفر — تشييد مباني ادارية جديدة — الحصول على المعدات اللازمة للعمل الادارى — اصلاحات المباني وغيرها من النفقات التى تتوقف على نشاط المؤسسة المعنية (٣).

---

(١) R. W. Davies : The Development.. op cit, pp 189 - 199  
Soviet Financial System. op. cit., pp 250 - 251

(٢) Ibid, pp 268 — 269

(٣) Ibid, pp 265 — 266 , A. Nove : The Soviet Economy  
op, cir,, pp 106 + 107

### ميزانية الدولة والخطط المالية الأخرى:

وترتبط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي ، بوصفها حجر الزاوية في نظام التخطيط المالي ، ارتباطا وثيقا بالخطط المالية ( ميزانيات الدخل والنفقات ) لمشروعات الدولة والوزارات والمصالح الحكومية ، وترتبط بميزان الدخل والنفقات التقديرية للسكان ، وبالخطط التقديرية والائتمانية لكل من الجوس بنك وستروي بنك ، وبالخطط المالية لبنوك الادخار الحكومية والتأمين الاجتماعي الحكومي والتأمين على أملاك الدولة وعلى الأفراد ، كما تستند بعض مؤشرات الميزانية على الخطط المالية للتنظيمات التعاونية .

وتختلف درجة ارتباط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بالخطط المالية والائتمانية المختلفة . فمثلا تدخل ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي والتدابير الاجتماعية للمؤسسات في المجال غير الإنتاجي في ميزانية الدولة بجمعها بعد التحقق من صحتها (١) . أما ميزانيات الدخل والنفقات ( الخطط المالية ) للوزارات والادارات الحكومية فتدخل في الميزانية تحت فصول رئيسية توضح الأموال التي تدفع للميزانية والأموال التي تدفع اليها من الميزانية . وترتبط بها الخطط المالية للتنظيمات التعاونية من خلال مدفوعات الضريبة على رقم الأعمال . وترتبط الميزانية بخطط بنوك الادخار من ناحيتين : الأولى عندما تتعلق هذه الأخيرة من الميزانية المنح التي تواجه بها تقفقات ادارة الدين العام ، والثانية عندما تقوم بنوك الادخار بتحويل حصة من أرباحها اليها على نحو

Soviet Financial System. op. cit., p 328

(١)

ومما يذكر أن ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي قد أدمجت في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي منذ عام ١٨٣٨ . أنظر .

Ibid, p 310

ما سلف ذكره (١).

وتوفر بعض الفصول الفرعية لجانبى الإيرادات والنفقات بالميزانية البيانات اللازمة ليزان الدخول والنفقات النقدية للسكان ومنها دخول الأشخاص العاملين في المجال غير الإنتاجى (الأحور والمعاشات ومنح الطلبة .. الخ)، كما يوضح الميزان المذكور مدفوعات السكان للميزانية (٢).

وترتبط ميزانية الدولة بالخطط النقدية والائتمانية للجوس بنك والخططة والائتمانية لستروى بنك. فهى ترتبط بخطة النقد عن طريق ما تدفعه من أجور في القطاعات الاقتصادية غير الإنتاجية ومن معاشات ومكافآت، وكذلك من خلال ما تحصله من ضرائب شخصية وغيرها من أنواع الإيرادات (٣)، كما يستخدم فائض الميزانية في سحب العملة من التداول. أما ارتباطها بالخططة الائتمانية للجوس بنك فنشئ من أن أموال الميزانية الموجودة في حساباتها لدى البنك بصورة مؤقتة تعتبر أحد الموارد الرئيسية في خطة الائتمان، كما أن الفائض السنوى للميزانية يعتبر موردا آخر لها. وقد قدر أن أكثر من ٥٠ ٪ من أجمالى الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك يأتي من موارد ميزانية الدولة (٤). وترتبط ميزانية الدولة كذلك بالخططة الائتمانية لستروى بنك، حيث يودع في هذا الأخير الموارد المالية لميزانية الدولة المخصصة لأقراض الوحدات الاقتصادية المختلفة لتمويل استثماراتها الرأسمالية: وكذلك يودع

(١) انظر ما تقدم ص ٧٦ - ٧٧ من هذه الدراسة.

(٢) Soviet Financial System, op. cit., pp 327 - 328

(٣) M. Z. Bor : The Organization., op. cit., p 162

(٤) Ibid., p 163 : Soviet Financial System, op. cit., p 310 , 328

فيه المنح غير القابلة للرد والتي تخصصها ميزانية الدولة لمواجهة أوجه إنفاق محدد. ( أنظر الشكل رقم (١٠) الذي يوضح الكيفية التي تترابط بها الميزانية مع الخطط المالية للجهاز المصرفي وميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان ).

ويمكن تصوير العلاقات بين ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي وخطط النقد والائتمان للجوس بنك وحدها في الجدول التالي الذي يتضمن تقدير الحسابات المالية القومية في الاتحاد السوفيتي (١) :

في هذا الجدول تمثل أهم الإيرادات ، بعد إيرادات الميزانية ، في الأرباح المحتجزة لدى المشروعات واحتياطي انخفاض القيمة . وفي جانب النفقات ، يأتي بعد نفقات الميزانية ، الاستثمارات الممولة عن طريق الأرباح المحتجزة واحتياطي انخفاض القيمة والقروض قصيرة الأجل الممنوحة من الجوس بنك ، ويستخدم بند العملة المتداولة كأحد بنود الموازنة ، فإما أن يزداد الإصدار النقدي أو يسحب النقد من التداول لتحقيق التوازن بين جانبي الحساب .

ومن هذا كله يتضح أن تخطيط الميزانية يغطي خطط جميع الأنظمة الفرعية subsystems للنظام الموحد للمالية والائتمان في الاقتصاد السوفيتي (٢) .

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit., p 23 : idem:

Financing Soviet Economic Development. op. cit., p 158

Soviet Financial System. op, cit., p 328

(٢)

الحسابات المالية القومية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٦

( بيلابين الروبلات )

٩٢ر٥	— نفقات الميزانية	٩٤ر٤	— إيرادات الميزانية
	— الاستثمار والنفقات الأخرى	١٠ر٤	— الأرباح المحتجزة
	الممولة عن غير طريق الميزانية		* في مشروعات الدولة ٨ر٩
	* من الأرباح المحتجزة لدى		* في المزارع الجماعية ١ر٥
٨ر٩	مشروعات الدولة		* أخرى —
٢ر٦	* أخرى		— احتياطي انخفاض القيمة ٤ر٩
	* احتياطي انخفاض القيمة —		
	— الائتمان قصير الأجل الممنوح		
٨ر١	من بنك الدولة		
	— قروض طويلة الأجل		
١ر٥	للمزارع الجماعية		
١١٣ر٦	— العملة المسحوبة من التداول	١٠٩ر٧	— الإصدار النقدي
		١ر٦	— الفرق بين جانبي الميزان
١١٣ر٦		٢ر٣	
		١١٣ر٦	



تطور جانب الإيرادات في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي

( بيلابين الروبلات )

١٩٧١		١٩٦٥		١٩٦٠		
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٦٠ر٨	١٠٠	١٠٢ر٣	١٠٠	٧٧ر١	١٠٠	مجموع الإيرادات وتشمل
١٤٧ر٠	٩١ر٤	٩٣ر٩	٩١ر٨	٧٠ر١	٩١ر٠	١ - مدفوعات المشروعات، منها:
٥٤ر١	٣٣ر٨	٣٨ر٧	٣٧ر٨	٤٠ر٧	٣١ر٣	* ضريبة على رقم الأعمال
٥٤ر٨	٣٤ر٣	٣٠ر٩	٣٠ر٢	٢٤ر٢	١٨ر٦	* اقتطاعات الأرباح
١٣ر٨	٨ر٦	٨ر٤	٨ر٢	٩ر٠	٦ر٩	— مدفوعات الأفراد

تطور جانب النفقات في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي

( بيلابين الروبلات )

١٩٧١		١٩٦٥		١٩٦٠		
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٦٠ر٧	١٠٠	١٠١ر٦	١٠٠	٧٣ر١	١٠٠	مجموع النفقات وتشمل
٢٧ر٠	٤٨ر١	٤٤ر٢	٤٤ر٩	٣٤ر٧	٤٦ر٧	١ - نفقات تمويل الإقتصاد القومي
٥٥ر٥	٣٤ر٦	٣٧ر٦	٣٨ر٣	٣٤ر١	٢٤ر٩	ب - الاتفاق على الخدمات الاجتماعية والثقافية
١٧ر٨	١٠ر٢	١٢ر٦	١٢ر٨	١٢ر٧	٩ر٣	ج - نفقات الدفاع
١ر٧	١ر١	١ر٣	١ر٢	١ر٥	١ر١	د - النفقات المدنية والإدارية

## (٢) خطط النقد والائتمان :

ان خطط النقد والائتمان التى يتكفل الجهاز المصرفى موضعها ترتبط ارتباطاً تاماً بالنشاط العينى الذى يتحقق فى الاقتصاد القومى . فالبرامج الإنتاجية فى الخطة الاقتصادية القومية تتضمن حسابات المدخلات من عناصر الإنتاج المختلفة التى تدخل فى عملية الإنتاج مثل القوة العاملة والمواد الأولية واستهلاك الآلات . . الخ : ويتم ترجمة هذه الحسابات بعد ذلك الى حسابات نقدية تتخذ صورة أجور للعامل وأثمان مواد أولية وقيمة استهلاك آلات . . الخ . وبشكل إجمالى هذه النفقات النقدية التكلفة الأساسية المخططة للنواتج ( بعد إضافة بعض النفقات المباشرة مثل النفقات الادارية ) . وتحكم خطط النقد والائتمان العلاقات التى تتور بين الجهاز المصرفى والوحدات الإنتاجية المسئولة عن تنفيذ برامج الإنتاج . فالائتمان ضرورى لتمويل جانب كبير من نشاطها الجارى والاستثمارى والذى تفصح عنه خطط الإنتاج والاستثمار

## == المصدر :

V. Pereslegin : Finance. op. cit., pp 72 - 73

\* يرى بعض كتاب الغرب وجوب الحذر فى تفسير الأرقام الضخمة المخصصة لتمويل الاتفاق على بند الخدمات الاجتماعية والثقافية . فبات التعليم - فى رأيهم - لا يقتصر الاتفاق فيه على المدارس على اختلاف أشكالها ، وإنما يشمل أيضاً نفقات الدعاية المياسية والأكاديميات العسكرية ومراكز البحث العلمى والتأليف والمعارض ودور النشر والمصنف والممارح ، بل ويمتد أيضاً أنها تشمل تمويل الاتفاق على البحوث النووية .

## انظر :

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 112 ; H. Schwartz : Russia's.. op. cit. p 503

الخاصة بها على نحو ما سوف نعرض له تفصيلاً فيما بعد (١)، وهذا التمويل الائتماني تنظمه الخطط الائتمانية للأجهزة المصرفية أما خطط النقد فتتظم كمية النقد التي يصرح للجوس بنك بإصدارها أو بسحبها من التداول بما يتفق مع حاجة المبادلات النقدية وخاصة في قطاع السلع الاستهلاكية .

وسوف نتعرف فيما يلي على خطة النقد للجوس بنك ، ثم نتناول بعد ذلك خطط الائتمان .

### ١ - خطة النقد :

سبق أن أشرنا في موضع سابق من هذه الدراسة إلى أنه في مجال التداول النقدي توجد تفرقة بين قطاعين متغايرين أولهما هو قطاع النقد المصرفي أو الكتابي ويشمل المدفوعات التي تتعلق بالعمليات التي ترتبط بين التشريعات بعضها البعض بيعاً أو شراءً ، وهذه تم تسويتها عن طريق القيد في حساباتها المسوكة لدى الجوس بنك دون استخدام أوراق نقد ( وذلك فيما عدا استثناءات ضئيلة للغاية ) (٢) . أما القطاع الثاني فهو قطاع تداول أوراق النقد ويشمل بصفة خاصة توزيع الدخول على الأفراد واستخدام هذه الدخول في شراء مختلف السلع والخدمات . ففي هذا القطاع الأخير تستخدم النقود الورقية في دفع أجور العمال في القطاعين الصناعي والتجاري وفي دفع أثمان المواد الزراعية التي تلزم المزارع الجماعية بتسليمها للدولة ، وفي دفع الجزء الأكبر من أجور أعضاء المزارع الجماعية والعمال في مزارع الدولة وفي المعاملات التي تتم بين السكان ، وفي سداد أثمان السلع الاستهلاكية التي

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني ( الباب الثاني ) .

(٢) أنظر ما تقدم من ص ٨٦ - ٩٤ .

يشتريها السكان من المتاجر التابعة للدولة وللجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفي سداد الضرائب المفروضة عليهم وفي ايداع مدخراتهم لدى بنوك الادخار وفي سداد تعريفة المواصلات ورسوم الملاهي ، وما الى ذلك . ولا يتجاوز مجموع المدفوعات التي تتم بواسطة النقود الورقية نسبة ١٠ ٪ من اجمالي المدفوعات في الاقتصاد السوفيتي .

ولتقرير الحاجة الفعلية من النقد المتداول على مستوى الاقتصاد القومي يقوم الجوس بنك باعداد خطة النقد ( أو خطة خزينة بنك للدولة كما يطلق عليها أيضا ) التي تضع تقديرا لكمية النقود التي يتعين عليه اصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلية لحساب التيارات النقدية الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر currency inflow والخارجية منها currency outflow فالهدف من اعداد هذه الخطة اذن هو ألا يوجد في الاقتصاد القومي من النقد المتداول الا القدر الضروري الذي يكفي لتغطية الحاجة اليه ، وبالتالي تحتفظ العملة الوطنية بقوتها الشرائية وثباتها . ومن ثم فإن ما تستهدفه خطة النقد بتكامل مع الهدف من اعداد ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان وهو وضع مؤشرات تخدم المخططيين في وضع السياسات متى تتبع أراء تحديد الدخول النقدية للسكان وتحديد حجم المعروض من السلع والخدمات نوعيا وجغرافيا وزمنيا بحيث يتلاءم مع حجم الطلب النقدي عليه (١) وذلك على نحو ما نعرفنا عليه في موضع سابق من هذه الدراسة .

(١) U. N., Planning For Economic Development. op. cit

p 136 ; M. Z. Bor ; The Organization. op. cit., p 164

ونقطة البداية في اعداد خطة النقد الاجالية للجوس بنك هي الخطط النقدية التي تقوم الفروع المحلية للبنك في المدن والاقسام local branches باعدادها . وتستند هذه الخطط بدورها على الخطط النقدية التقديرية الربع سنوية للمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والهيئات المالية (كبيئة البريد وبنوك الادخار) والتي تتضمن ايراداتها ونفقاتها النقدية المتوقعة موزعة فيها على فترات اسبوعية (١)

وتعد الخطة النقدية لكل وحدة اقتصادية على أساس حركة المنتجات والمدفوعات النقدية الفعلية لديها خلال الفترة قبل الاخيرة ، على أن تعدل الارقام الفعلية لأغراض الفترة الجديدة في ضوء التعديلات التي تتضمنها الخطة المالية الخاصة بهذه الفترة وأن تؤخذ التغيرات المتوقعة في الاعتبار . ويلاحظ أن هذه الخطة تختص بالجانب النقدي فقط من أوجه نشاط الوحدة ، فهي لا تتضمن المعاملات التي تجرى مع الوحدات التي تتبع القطاع الاشتراكي حيث يتم تسوية هذه المعاملات بقيود دفترية في سجلات الجوس بنك .

وفيما يلي نموذج مبسط للخطة النقدية لأحد المشروعات الصناعية .

وتهدف الخطة النقدية للمشروع أساسا الى الوصول الى تقدير مبدئي لدى تأثير المعاملات النقدية الخاصة به على حجم التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي . فالمدفوعات النقدية للمشروع يتم سحبها من فروع البنك المخصص

---

V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit , p 128 ; (١)

A. Baykov : The Development.. op. cit., p 414 ; M. Dobb Soviet Economic Development.. op. cit., pp 389 - 390 ; G. Garvy ; The Role. op cit., p 60

( شكل رقم ٩ )

مدفوعات نقدية	إيرادات نقدية
<u>الأسبوع الأول</u>	
<p>- أجور ومرتبات ومكافآت تشجيعية</p> <p>- مشتروات مواد خام من القطاع الخاص</p> <p>- مدفوعات من السلفة المستدومة</p> <p>- مدفوعات نقدية أخرى</p> <p>• فائض نقدي ( مقدار النقد الذي سيودع بخزينة فرع الجوس بنك )</p>	<p>- حصيللة المبيعات النقدية للقطاعين الخاص والعائلي</p> <p>- حصيللة بيع نفاية الأصول الرأسمالية</p> <p>- مقبوضات نقدية أخرى</p> <p>• عجز نقدي ( مقدار النقد الذي سيسحب من خزينة فرع الجوس بنك )</p>

تعامله معه ، وتؤدي إلى زيادة التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي ، ويحدث العكس بالنسبة للمنتحصلات حيث يتم إيداعها لدى فرع البنك المختص وتؤدي إلى انكماش التداول النقدي .

ويمكن عن طريق تجميع هذه الخطط النقدية التقديرية التعرف على أثر عمليات كافة الوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية على حجم التداول النقدي في منطقة جغرافية أو على المستوى القومي .

ولما كان كل فرع من فروع الجوس بنك يخص بمعاملات مجموعة بذاتها من الوحدات الاقتصادية التي تقع في دائرة نشاطه ، فإنه يمكن عن طريق تجميع خططها النقدية التوصل إلى إعداد خطة نقدية تتضمن حركة الإيداعات والمسحوبات النقدية الخاصة بكل فرع من فروع الجوس بنك في

المناطق المختلفة. ويسفر تجميع الخطط النقدية لفروع البنك لدى مركزه الرئيسي عن وضع خطة نقدية إجمالية تصور الحركة المتوقعة لخروج النقد من الجهاز المصرفي إلى الاقتصاد القومي وعودته إليه على مدى الفترة التخطيطية (١). وعند وضع هذه الخطة الإجمالية يستعان ببيانات الميزان القومي للدخول والتنفقات النقدية للسكان في تحديد كمية النقد الذي يتعين إصداره أو سحبه من التداول على ضوء ما تستعرضه حسابات الميزان من زيادة الإنفاق على الدخول أو العكس. فالتغير في مقدار العملة المتداولة الذي يسجله الميزان يجب أن يتطابق مع التغير في مقدار العملة الذي تسجله خطة النقد.

وبعد إعداد خطة النقد الإجمالية للجوس بنك تعرض على مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي للموافقة عليها، وبعدها تصبح ملزمة للجوس بنك بكافة فروعه (٢).

ولا يقتصر الأمر على إعداد خطة نقدية إجمالية على المستوى القومي فحسب، وإنما يقوم الجوس بنك - اعتباراً من عام ١٩٦٠ - بإحضار خطط إقليمية منفصلة تختص كل منها بمنطقة جغرافية معينة، ويتم ذلك بمعاونة فرع البنك الرئيسي لهذه المنطقة. ويستطيع الجوس بنك من خلال

G. Garvy : The Role. op. cit., p 61

(١)

ويلاحظ أن فروع الجوس بنك هي التي تتولى حساب التدفقات النقدية التقديرية لقطاع الكويز حيث لا يأنزم هذا القطاع قانوناً بتقديم خطط نقدية.

انظر :

Ibid., p 61

V. A. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 128

(٢)

الخطط النقدية الإقليمية الخاصة بفروعه أن يتوصل إلى تقدير لحجم التغيرات المتوقعة في التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي في دائرة كل فرع بحيث يمكنه إجراء التعديلات اللازمة التي تؤدي إلى إعادة توزيع التداول النقدي جغرافيا بالصورة التي تتفق واحتياجات التبادل في المناطق المختلفة ، كما تساعد هذه الخطط أيضا في تحديد التوزيع الإقليمي للسلع والخدمات الاستهلاكية وبصبح في الإمكان عندئذ تحديد القيمة الإجمالية لهذه السلع والخدمات ، وتحديد حجم الائتمان اللازم لمنظمات تجارة التجزئة بالتالى (١) .

وتوضح خطط النقد ( الخطط العامة أو المركزية والخطط الإقليمية ) لمدة سنة تالية مع تقسيمها إلى خطط ربع سنوية وخطط شهرية . والهدف من إعداد هذه الخطط الأخيرة هو مراقبة التغيرات قصيرة الأجل لعلاج ما قد ينشأ من خلل نقدي ( ضغوط تضخمية أو انكماشية ) لا يحتمل الانتظار حتى بداية السنة التخطيطية التالية ، ومن هنا اكتسبت الخطط النقدية الشهرية أهميتها في مجال العمل (٢) .

ويتضح من الشكل ( ٢٤ ) أن خطة النقد الإجمالية للجوس بنك تتخذ صورة ميزان يتألف أحد جانبيه من إيرادات البنك من العملة من مختلف المصادر وأهمها : إيرادات مؤسسات تجارة التجزئة وإيرادات مؤسسات النقل

(١) M, Dobb : Soviet, op. cit., p 397

(٢) M. Lavigne : Planification. op cit., p 363 : G. Garvy

The Role, op. cit, p 60 ; G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 747 ; A. Baykov : The Development. op. cit., p 414

د. محمد زكى شاهي : المعالم الأساسية . المرجع السابق ص ٢٨ .



البرى والبحرى والجوى ، والضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين ،  
ومقابل الخدمات الاجتماعية المخففة ، وإيرادات النقل المحلى ، وإيرادات البريد  
والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات ، وإيرادات بنوك الادخار ( والتي  
تتمثل فى إبداعات المدخرين وقيمة سندات الدين العام ) وإيرادات مؤسسات  
الملاهى ( السينما - المسرح - المتاحف ) ، وإيرادات مؤسسات الخدمات  
التجارية ، وإيرادات بيع تذاكر اليا نصيب ، والمدفوعات النقدية لحسابات  
المزارعين الجماعيين لدى الجرس بنك ، وأية إيرادات نقدية أخرى .

وتشكل إيرادات مؤسسات التجارة فى الاتحاد السوفيتى والناجمة عن بيع  
البضائع والسلع لجمهور المستهلكين الشطر الأعظم من إيرادات الجوس بنك  
من النقد حيث يصل نسبتها الى ٩٠ ٪ من إجمالى الإيرادات النقدية فى الخطة  
وفى هذه الإيرادات يكمن الفائض فى صورة الضريبة على رقم الأعمال والذى  
ينقل الى الميزانية العامة للدولة كإيرادات لها (١) .

أما الجانب الآخر من خطة النقد وهو جانب المدفوعات فيتألف من  
مدفوعات البنك من النقد لمختلف الأغراض وأهمها : المرتبات والأجور  
والمكافآت التى تدفع للعاملين بالمشروعات الانتاجية والمؤسسات المختلفة طبقاً  
للاعتادات المخصصة للأجور كما تحددها الخطة الاقتصادية وكما يقصص عنها  
ميزان الدخول والتنفقات النقدية للسكان ، وتصل نسبة مدفوعات البنك من

---

(١) د. زكريا أحمد نصر : فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان • مجلة مصر

المعاصرة ، العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣ ص ٣٢ - ٣٥ .

ومما يذكر لم تنشر حتى الآن أية أرقام فعلية أو تقديرية لبنوك خطة النقد للجوس  
بنك .

انظر :

التمتع لهذا الغرض إلى حوالي ٨٠ ٪ من إجمالي المدفوعات في خطة النقد (١). ويتضمن جانب المدفوعات في خطة النقد بعض البنود الأخرى مثل المدفوعات مقابل شراء منتجات زراعية وغير زراعية ، وقروض نقدية لإقامة مساكن فردية أو لتأثيث المساكن ، ومدفوعات نقدية لتزويد بنوك الادخار بالنقود الورقية لمواجهة مسحوبات المدخرين أو لسداد قيمة جوائز اليانصيب الخ. وكذلك مدفوعات البنك لتزويد مصرفى البريد بالنقود الورقية التى يتطلبها نشاطه ، ومدفوعات لسداد المعاشات والاعانات واليأمينات ، وسداد بدلات السفر والمصروفات الادارية الأخرى ، وسداد المسحوبات النقدية من حسابات الكوخلوز ، وأية مدفوعات نقدية أخرى .

ولا تتضمن خطة النقد الاتفاق النقدى لشراء المنتجات الزراعية فى أسواق الكوخلوز ، غير أنها تتضمن حركة النقود القانونية بين المشروعات على الرغم من ضآلة قيمتها النسبية قياسا بقيمة المدفوعات غير النقدية ( وهذه الأخيرة لا تتضمنها الخطة بطبيعة الحال (٢) .

وتدل الزيادة فى إجمالى الإيرادات فى الخطة عن إجمالى النفقات على أن هناك زيادة فى النقد المتداول عن الحجم الذى تتطلبه المعاملات النقدية ويتعين بالتالى سحب جزء منه بمقدار هذه الزيادة ، أى أن تحول إلى الاحتياطي . غير أن الغالب عملا هو تجاوز إجمالى المدفوعات لإجمالى الإيرادات فى خطة النقد عند إعدادها الأمر الذى يتطلب زيادة النقد المتداول بواسطة الاصدار

Ibid., p 364

(١)

Ibid., p 363 ; Garvy : The Role. op. cit., p 59

(٢)

النقدى بمقدار هذا النقص ، مع الأخذ في الاعتبار الارصده النقدية في أول الفترة وكذلك في نهايتها في كل الحالات (١) . ويمثل الفرق بين جانبي الخطة صافي التغيير في العملة خارج الجهاز المصرفي على المستوى القومي ، ويقيد هذا الفرق في الجانب الأقل حتى تتوازن الخطة (٢) . ومن هذا يتضح أن كمية النقد المصدر لا تعتبر متغيراً مستقلاً ، فلا تلجأ الدولة إلى الاصدار النقدى كمصدر لايرادات الميزانية العامة للدولة ، وإنما يعتبر النقد المصدر متغيراً تابعاً لحجم الدخل النقدية للسكان وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية ومعدل سرعة تداول النقود (٣) .

وبلاحظ أن خطة النقد تنعكس فيها معظم بنود القسم الأول من ميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان ( وهو الذي يتضمن المعاملات النقدية التي تتم بين السكان وبين القطاعين الاشتراكي والتعاوني ) . ونظراً لأن الجانب الأعظم من الدخل التي تتحقق للسكان إنما تتولد بهذين القطاعين وذلك في نفس الوقت الذي ينساب فيه الشطر الأعظم من المدفوعات التي يؤديها السكان إلى هذين القطاعين ، فانه من ثم يمكن القول بأن خطة النقد تمثل بياناً إجمالياً بالموارد والاستخدامات لقطاع المستهلكين (٤) .

(١) Ibid., p 61 ; Lavigne : Planification. op. cit., p 364

(٢) G. Grossman ; U. S. S R op. cit., p 748 ; Dobb ; Soviet

Economic Development. op. cit., p 396

(٣) Ibid., p 396 : Soviet Financial System. op. cit.,

pp 173 - 174 , 311

(٤) د محمد زكى شامى . المعالم الاساسية . . . . المرجع السابق من ٢٨ .

M. Lavigne ; Planification, op. cit., p 363 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., pp 59 , 72 ; G. Grossman ; U. S. S. R, op. cit., p 748 ; M. Dobb , Soviet. op. cit. p 396

ويعتبر التزام فروع الجوس بنك بخطط النقد الربع سنوية والخطط الشهرية هو الأساس في المحافظة على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، إذ لما كان الشطر الأعظم من الدخول النقدية للسكان إنما تدفع لهم عن طريق النقد المسحوب بواسطة الوحدات الاقتصادية من حساباتها لدى هذه الفروع، وكان هذا النقد يعود إلى البنك غالباً بعد تسوية عملية مبادله واحده (١) ، فإن إجمالي مسحوبات النقد من الجوس بنك خلال أية فترة زمنية إنما تمثل الشطر الأعظم من الطلب النقدي على السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية ، ولما كان ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية في أيدي المستهلكين إنما يتوقف على العلاقة بين الطلب النقدي الكلي والقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية والخدمات (مقومة بأسعار ثابتة) ، فإنه من ثم يتضح مدى أهمية الالتزام بحدود هذه الخطط في تحقيق التوازن النقدي (٢) .

## ب- خطة الائتمان :

تقدمت الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي السوفيتي ينفرد باختصاص منح لائتمان للوحدات الاقتصادية المختلفة منذ أن قضى الإصلاح الائتماني عام ١٩٣٠ إلغاء الائتمان التجاري الذي كان متبادلاً فيما بين هذه الوحدات . وقد ترتب على ذلك أن أصبح من الميسور تخطيط الائتمان لترشيد استخداماته في الاقتصاد القومي .

(١) G Garvy ; The Role. op. cit., p 50

(٢) د. محمد زكي شافعي : المعالم الأساسية . . . . . نفس المقال ص ٢٨ - ٢٩ .

Z. Fedorowicz ; The Organization. op. cit., pp 9 - 19

ويعتبر تخطيط الائتمان أحد الجوانب الرئيسية في نظام التخطيط المالى فالخطط الائتمانية تضطلع بمهمة تجميع الموارد المالية الحرة (التي تتجمع لدى المشروعات بصفة مؤقتة) ، ثم إعادة توزيعها وفقاً لمقتضيات الخطط المادية في صورة قروض تمنح للوحدات الاقتصادية لأغراض معينة ولفترات محددة (١).

(١) لما كان يؤول الى الخطط الائتمانية تخطيط حجم الائتمانات وتنظيم توزيعه في الاقتصاد القومى وفقاً للاحتياجات المخططة للوحدات الاقتصادية المختلفة ، فإنه لا مجال للعمل في الاقتصاد السوفيتى بأساليب الادارة النقدية المعروفة في اقتصاديات السوق . ف فيما يتعلق بأساليب الرقابة الكمية التي تستخدمها البنوك المركزيه في هذه الاقتصاديات بهدف التأثير على حجم الائتمانات بالزيادة أو بالنقصان وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة ، فإننا نجد أن هذه الأساليب غير ذات موضوع . ولنفسر ذلك فأننا نعلم أن الجوس بنك هو البنك التجارى الوحيد في الاقتصاد ومن ثم فإنه لا مجال مطلقاً للاخذ بسياسة تغير نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم البنوك التجارية في اقتصاديات السوق بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي . وكذلك الحال بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة التي تعتمد على دخول البنك المركزي مشترى أو بائناً للصكوك المالية ، فنل هذه السياسة لا ميل إليها في الاقتصاد السوفيتي على الإطلاق نظراً لعدم وجود أسواق نقديه ( والتي يتركز فيها عرض وطلب الأموال لأجل طويل وهي الأوراق المالية ) . وأما سياسة تغير سعر الفائدة التي يتقاضاها الجوس بنك نظير ما يقدمه من قروض للوحدات الاقتصادية ، فلا تقوم بدور يذكر في الاقتصاد السوفيتي نظراً لعدم استخدام الفائدة كأداة للتأثير على توزيع الائتمان .

أما بالنسبة لأساليب الرقابة الكيفية التي تصدى للتأثير على وجود استعمال الائتمان فإنها لا يمكن أن تباع قط مدى أحكام الرقابة التي تتحقق للجوس بنك على الوجوه التي يستخدم فيها ذلك الائتمان بماله من سلطات رقابية سوف تتعرف على تفصيلاتها في موضع لاحق من هذه الدراسة .

أما بالنسبة لوسائل الرقابة المباشرة على الائتمان والتي تتمثل في مجموعة الإوامر =

ونظراً لأن تخطيط الائتمان وتطبيق المبادئ المتعلقة به يحققان التوافق والتناسب بين تكوين وتوزيع واستخدام الأرصدة الائتمانية وبين تكوين وتوزيع واستخدام الأرصدة السلعية المخططه للمشروعات ، فإنه من ثم يمكن تبين مدى ارتباط تخطيط الائتمان بتخطيط الانتاج والتداول السامى .

ويتولى كل من الجوس بنك وستروى بنك وضع خطط الائتمان على الإقتصاد القومى .

وتوضع خطة الائتمان الخاصة بالجوس بنك لمدة سنة مقسمة الى فترات ربع سنوية على ضوء المؤشرات الكمية والكيفية الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية بحيث تعمل - عن طريق توفير التمويل الائتمانى - على انجاز هذه المؤشرات . وتعتبر الخطط الائتمانية الربع سنوية هي الأكثر التصاقاً بالعمل

---

= والتعليمات التى يرخص للبنك المركزى بأصدارها للبنوك التجارية ، فإنه لما كان الجوس بنك هو البنك التجارى الوحيد بالاضافة الى كونه البنك المركزى فان ممارسته لهذه الرقابة المباشرة إنما ينصب مباشرة على المشروعات وذلك وفقاً للخطة الائتمانية التى يلتزم البنك بما تقرره من حدود سواء بالنسبة للحجم الكلى للائتمان أم لنصيب القطاعات فيه أو لوجود الاستعمال التى ينساب اليها .

والرقابة على الائتمان فى الاقتصاديات السوق تمارس على مستوى الكميات الكلية بمعنى أن موضوعها هو مستوى الطلب الكلى على الائتمان . أما الرقابة على الائتمان المصرى فى الاقتصاد السوفيتى تمارس على مستوى الكميات الجزئية بفرض التأثير والرقابة على نشاط المشروعات الفردية .

أنظر :

د . محمد زكى شافعى . النقد والبنوك المربع السابق ص ٣٠٨ - ٣١١ .

حيث تنظم كل ثلاثة شهور تنفيذ الخطة السنوية الموضوعه (١).

ويتم تحديد الاحتياجات الائتمانية بمعرفة المشروعات والمؤسسات المختلفة وذلك على أساس خططها المالية الانتاجية promfinplan وخططها المالية التجارية torgfinplan . وترسل طلبات الاقتراض zayavki الخاصة بها الى الفروع المختصة للجوس بنك ، فالمشروعات ذات الهمية المحلية تقدم طلبات الاقتراض الخاصة بها الى الفروع الجمهوريه للبنك ، وذلك التى تحتل أهمية على المستوى الاتحادى فتقدم طلباتها الى المركز الرئيسى للبنك (٢) .

وبعد أن يتم فحص البيانات الواردة فى هذه الطلبات ، تقوم فروع البنك بتجميعها وإرسالها الى المركز الرئيسى للبنك حيث يتم هناك التنسيق بينها وعندئذ يتبلور جانب الاستخدامات فى مشروع الخطة الائتمانية العامة للبنك (٣)

---

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 747 ; M. Lavigne (١)  
Planification, op. cit., p 367 ; M. Usoskin : Short - term. op cit.,  
pp 77 : A. Baykov : The Development, op. cit. p 413  
(٢) ويختلف هذا النظام عما هو متبع بالنسبة للخطط النقدية المشروعات والتي تقدم الى فروع البنك المحلية التى تقع هذه المشروعات فى دائرة نشاطها أيا كانت درجة الهمية التى تحتلها هذه المشروعات ( أهمية اتحادية أو جمهورية أو محلية ) .  
أنظر :

Ibid., pp 412 - 413 ; V. Pereslegin : Finance & Crédit. op. cit.,  
pp 176 - 177 ; V. A. Vorobyev : The Planning, op. cit., p 113  
(٣) وقد ذهب Garvy الى القول بأن تخطيط الائتمان على يد بنك الدولة السوفيتى لا يبدو أن يكون سوى مجرد ترتيب طلبات الائتمان الفردية وفقاً للفروع الانتاجية والاغراض ، وتنسيقها فى المركز الرئيسى للبنك الذى يقوم بتوزيعها بعد ذلك على المكاتب المختلفة التابعة له . ونحن نرى أن هذا القول فيه الكثير من المغالاة ، لأن عملية بناء

وتكون الخطوة التالية هي تخطيط موارد الائتمان التي سوف تخصص لمقابلة بتود الاستخدامات المختلفة، وهذا يتم اعداده بطريقة مركزية بواسطة مجلس ادارة البنك. وبعد أن يتم في المركز الرئيسى للجوس بنك التوفيق بين مشروع الخطة الائتمانية النهائية وبين الخطة العامة لتنمية الاقتصاد القومى وميزانية الدولة، يعرض مشروع الخطة على حكومة الاتحاد السوفيتى لاعتمادها حتى تكتسب الطابع الملزم<sup>(١)</sup>.

وتتخذ خطة الائتمان الشاملة للجوس بنك، كما هو موضح بالشكل (٢٥) صورة ميزان يعبر أحد جوانبه عن موارد البنك مبنية وفقا لمصادر الاموال والتي تتمثل فى أرصدة وأرباح البنك وموارد ميزانية الدولة، وودائع الوحدات الاقتصادية والحسابات الجارية للمزارع الجماعية، وأرصدة التأمين الاجتماعى الحكومى، وأرصدة نقابات العمال والتنظيمات الأخرى، وأرصدة بنوك الاستثمار وبنوك الادخار والقروض المستردة. وفى حالة عدم كفاية إيرادات البنك لتغطية جانب الاستخدامات فيتم استكمالها بالاصدار النقدي ويعبر الجانب الآخر عن أوجه الاستخدام المختلفة للموارد الائتمانية خلال الفترة المخططة والتي يتم توزيعها فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل الأوجه التالية: رأس المال العامل للمشروعات الإنتاجية، وتمويل النفقات الموسمية،

---

= خطة الائتمان ليست مجرد ترتيب لطلبات الائتمان، وإنما تتمثل أساساً فى تحقيق التناسق بين احتياجات الخطة القومية والموارد الائتمانية التى تخصص لمواجهة هذه الاحتياجات .  
انظر:

G. Garvy : The Role. op. cit., p 54

V. Pereslegin : Finance, op. cit., p 177 ; G. Grossman (١)

U S S R. op. cit., p 747



وتمويل السلع في الطريق ، وتغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول للمشروعات والتي تطرأ في غار عملياتها الإنتاجية والتسويقية لأسباب تنخرج عن إرادتها ، وتمويل الإصلاحات الرأسمالية ، ويتضمن جانب الاستخدامات من الخطة كذلك القروض طويلة الأجل التي تمنح لتمويل أوجه مختلفة أهمها: استحداث أساليب غنية جديدة وإقامة معدات حديثة ، وتمويل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية ، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الزراعة وتمويل الاسكان الخاص في الريف ، وسوف نتناول جانب الاستخدامات في خطة الائتمان بدراسة تفصيلية عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط التجاري والاستثماري للمشروعات لتحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية .

وبلاحظ أن خطة الائتمان — خلافا للخطة المالية الأخرى — لا توضح حركة الدخل والنفقات ، وإنما توضح مقدار التقديرة لدى البنك عند بداية ونهاية فترة التخطيط ، ومدبونه المشروعات للبنك مما يصدره من اعتمادات ائتمانية ، ومع ذلك فإن الخطة تستهدف وضع تخطيط للتسهيلات الائتمانية التي سوف تمنح في فترة ثانية مع تبيان مصادر تغطية هذه التسهيلات <sup>(١)</sup> .

ويتعين أن يتبادل جانبا الخطة الائتمانية ، ويعتبر إصدار النقد ( أو سحبه من التداول ) هو البند الذي يتم بواسطة تحقيق التوازن بين الجانبين . وبلاحظ أن زيادة رصيد التداول التقدي في خطة الائتمان يتبادل مع زيادة الإصدار التقدي في جانب الإيرادات في خطة النقد وذلك خلال الفترات

المثالية (١).

وتوضع خطط الائتمان - في الوقت الحاضر - وفقاً للقطاعات المختلفة في الاقتصاد (صناعة - زراعة .. الخ) كما أن القروض التي يمنحها البنك تقسم على أساس الجهة التي تتلقاها (جمهورية - وزارة اتحادية - مصلحة .. وغير ذلك) وكذلك على أساس نوع الائتمان الممنوح (قروض لمواجهة احتياجات موسمية - قروض على بضائع في الطريق .. الخ) (٢).

وترتبط خطة الائتمان بميزانية الدولة حيث تعتبر ودائع هذه الأخيرة في الجوس بنك من أهم بنود جانب الخصوم في خطة الائتمان ، كما أنها تعتبر أساساً هاماً في وضع خطة النقد نظراً لأن ودائع حسابات الادخار ورسيد التداولي النقدي تصب فيها ، كما أن جانباً من استخدامات الائتمان تخصص لسداد بعض المدفوعات النقدية كالأجور والمرتبات ، ومن هنا تتضح أيضاً العلاقة بينها وبين ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان :

يتبقى بعد ذلك خطة الائتمان التي يضعها « ستروى بنك » ويتكون جانب الموارد في هذه الخطة من موارد ميزانية الدولة المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ، والموارد الذاتية للشروعات والتي تتكون من جزء من اقتطاعات الأرباح التي تحققها واقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار ،

---

(١) Garvy ; The Role. op. cit., p 61 ; G. Grossman :  
U. S. S. R. op. cit, pp 747 - 748 ; Baykov : The Development.  
op. cit., p 413

(٢) Pereslegin : Finance. op. cit. p 177 : Bor : The  
Organization. op. cit., p 164

ثم ودائع بنوك الادخار وصناديق التأمين الاجتماعي . أما جانب الاستخدامات فينقسم إلى جزئين : يشمل أولهما القروض طويلة الأجل التي تمنح لعدة أغراض أهمها ، تمويل الاستثمارات الرأسمالية لمشروعات الدولة العاملة في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والثقافة والتعليم والخدمات الجارية والتجارة ، ثم تمويل بناء المساكن التعاونية في المدن ، وتمويل الصناعات المحلية والمرافق البلدية ، وتمويل سلع الاستهلاك الشعبي ، ويعتبر تمويل الاستثمارات هو المجال الرئيسي لنشاط البنك . أما الجزء الثاني من جانب الاستخدامات فيشمل القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك وأهمها تلك التي تمنح لتمويل مشروعات المقاولات ، وتمويل الاصلاحات الرأسمالية في مشروعات المقاولات وأعمال المساحة الجيولوجية . ومع أن الخطة الائتمانية لستروى بنك توضع لمدة سنة إلا أن الحدود الائتمانية التي يتضمنها الجزء الثاني من جانب الاستخدامات توزع على فترات ربع سنوية .

وينتهي في وضع خطة الائتمان لستروى بنك نفس الأسلوب الذي توضع بمقتضاه خطة الائتمان للجوس بنك ، إذ يجري إعدادها أيضاً على أساس اقليمي قائم على الاحتياجات الائتمانية للوزارات الجمهورية والمصالح والمجالس التنفيذية للسوفيتات المحلية ، وبحيث تتماشى مع الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القوي وما تتضمنه من برامج استثمار ومع ميزانية الدولة (١) .



### (٣) خطة النقد الأجنبي :

يتطلب النمو المخطط للناتج الاجتماعي في الاقتصاد السوفيتي قيام علاقات اقتصادية بينه وبين سائر اقتصاديات العالم الخارجي . فالاستيراد يعتبر أحد مصادر الناتج القومي ، كما أن جانباً من استخدامات هذا الناتج توجه للتصدير . وتؤدي عمليات التجارة الخارجية — استيراداً وتصديراً — إلى ضرورة استخدام النقد الأجنبي الذي يقتصر التعامل به على الدولة وحدها ، وهي تمارس إدارته عن طريق الجوس بنك وفينشتورج بنك (١) .

(١) بدأ احتكار النقد الأجنبي في الاقتصاد السوفيتي بواسطة الدولة عام ١٩١٨ عندما أتمت التجارة الخارجية في ٢٢ أبريل ١٩١٨ ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم مجلس قوميساري الشعب في ٦ سبتمبر ١٩٢١ قاضياً بقصر الحق في شراء الذهب والبلاتين والعملات الأجنبية داخل الدولة كلها وكذلك الحق في بيع هذه القيم في الخارج على قوميسارية الشعب للمالية وحدها . وفي ٤ أبريل ١٩٢٢ حول هذا الحق إلى بنك الدولة حيث شاركه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي فيه اعتباراً من عام ١٩٢٤ .

ويستهدف احتكار الدولة للنقد الأجنبي ضمانات كفاءة تخطيط العمليات التي تتم بهذا النقد بحيث ييسر حماية الاقتصاد في مجال العلاقات المالية الدولية من الآثار الضارة التي قد تتسبب فيها الازمات التي تقع في الاسواق الرأسمالية العالمية وكذلك من آثار تدهور موازين مدفوعات الدول الرأسمالية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر التي تترتب على تغيير أسعار الصرف .

انظر :

Nosko (P) Pojakov (M) Le Monopole des Changes et les Reglements Internationaux de L'U. R. S. S. et les Pays de L'Est. No 4' 1968, p 919 ; Ajzenberg (I) ; Problemes du Monopole de L'Etat du Change on U. R. S. S. . L'U. R. S. S. Les Pays de L'Est, No 2, 1962 p 126 .

A. Baykov : The Development, op. cit, p 418

ويترتب على قصر عمليات النقد الأجنبي على هذين البنكين التزام كافة المؤسسات والهيئات التي تحصل على نقد أجنبي في غمار نشاطها بتسليم هذا النقد اليها مقابل قيد ما يعادل قيمته بالروبل في حساباتها (١) :

وتدار عمليات النقد الأجنبي في الاقتصاد السوفيتي طبقا لخطة تعد لهذا الغرض هي خطة النقد الأجنبي « valuta plan » التي تتضمن جميع الإيرادات المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الأجنبي خلال فترة سنة تالية وذلك بالنسبة للخطة السنوية ، سواء كانت هذه الإيرادات والمدفوعات تتعلق بالتجارة الخارجية أو بأي نشاط اقتصادي آخر .

ويعتبر تخطيط النقد الأجنبي — والذي يعتبر في نفس الوقت تخطيطا لميزان مدفوعات الاتحاد السوفيتي — جزءا لا يتجزأ من النظام العام للتخطيط الاقتصادي القومي ، وهو يرتبط على وجه الخصوص ارتباطا وثيقا بتخطيط التجارة الخارجية (٢) .

---

Nosko (P), Poljakov (M) Le Monopole, op. cit., p 919 (٣)

(١) تتكون خطة التجارة الخارجية الاجالية من الخطط التالية :

— خطة الصادرات السلعية ، وتستند التقديرات الواردة فيها الى الطلبات المقدمة من وكالات للتجارة الخارجية الى الادارة المختصة في وزارة التجارة الخارجية .

— خطة الواردات السلعية ، وتستند الى خطط الاستيراد المقدمة من وكالات التجارة الخارجية الى وزارة التجارة . وتقسم خطة الواردات الى اقسام حسب الدول فيما عدا الواردات من دول العملات الحرة فهذه تعتبر كلها وحدة واحدة .

— خطة تسليم المنتجات لأغراض التصدير .

— خطة تسليم السلع المستوردة الى فروع الاقتصاد القومي المختلفة ، مع استخدام التصنيف ووحدات القياس المقررة بواسطة الجوسبلان .

ويمكن تبين العلاقة بين تخطيط النقد الأجنبي والتخطيط الاقتصادي العام عند استعراض ميزان الاقتصاد القومي، حيث يتضمن بياناً تفصيلياً بالواردات باعتبارها أحد مصادر الناتج القومي وبالصادرات باعتبارها أحد استخدامات هذا الناتج (بالإضافة إلى الاستهلاك والتراكم).

والغرض الأساسي من تخطيط النقد الأجنبي هو تعبئة كافة موارد الدولة من هذا النقد واستخدامه أكفأ استخدام ممكن من أجل تلبية احتياجات نمو الاقتصاد القومي، وبحيث يظل ميزان المدفوعات في حالة توازن على الدوام بمعنى أن تقابل الأرصدة المخصصة لسداد المدفوعات الخارجية للدولة متحصلات نقدية أجنبية.

وهناك عدد من المبادئ الثابتة التي يتعين إعداد خطة النقد الأجنبي على أساسها، وأهم هذه المبادئ هي (١).

= - خط النقد الأجنبي (التي تتناولها في سياق هذه الدراسة).

- خطه يعين السلع، وتوضع بمعرفة الوزارات والادارات المشتو في مجال النقل مثل وزارة البحرية التجارية. وهذه الخطة تخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي. وينمكس تخطيط عمليات الاستيراد والتصدير في الموازين الخاصة بالخطة الاقتصادية القومية. فالموازين السلعية تتضمن كميات الصادرات أو الواردات من السلعة. وموضوع الميزان. وتتضمن الموازين السالية (ميزان المدفوعات - ميزانية الدولة) متحصلات الصادرات ومدفوعات الواردات. ويتضمن ميزان القوة العاملة توزيع العمال المتخصصين للعمل في المكاتب التابعة لوزارة التجارة الخارجية.

**انظر :**

مكونات خطة التجارة الخارجية على نحو من التفصيل :

M. Z. Bor : The Organization, op. cit., pp 213 - 217

Ibid., p 231

(١)

أ - لا تظهر في الخطة عمليات الأقرض التي تتم في صورة سلعية ولا الهبات العينية ولا كافة التعويضات العينية ولا المبادلات التي تتم عن طريق المقايضة .

ب - تظهر في الخطة كافة الإيرادات والمدفوعات النقدية التي تتم مع الخارج سواء بالعملات الأجنبية أو بالروبل القابل للتحويل (١) .

ج - تتضمن الخطة الإيرادات والمدفوعات النقدية التي تتعلق بتسويات تتم مع العالم الخارجى وحده ( أى خارج الاتحاد السوفيتى ) ، ومن ثم لا تظهر فيها المدفوعات التي تحدث ما بين الوحدات الاقتصادية السوفيتية الوطنية بعضها البعض حتى ولو تعلقت بعمليات تمت مع العالم الخارجى .

وتوضع خطة النقد الأجنبى على أساس البيانات التي تقدمها المصالح والهيئات التي يتطلب نشاطها إتفاق نقد أجنبى أو الحصول عليه . وتتخذ خطة النقد الأجنبى صورة ميزان للإيرادات والمدفوعات ( شكل رقم ٢٧ ) يتكون من قسمين .

(١) الروبل القابل للتحويل هو عملة جماعية دولية استخدمت منذ أول يناير ١٩٦٤ فيما بين الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة . وتعنى القابلية للتحويل أن الدولة عضو المجلس تستطيع استخدام الروبلات التي تمتلكها في تسوية التزاماتها قبل سائر الدول الأعضاء ، وبذلك يختلف الروبل القابل للتحويل عن الروبل السوفيتى الذي لا يستخدم إلا في تسوية المبادلات داخل الاتحاد السوفيتى فقط .

أنظر :

A. Rotleider : The Convertible Ruble : The International Socialist Currency of Comecon Countries, Den'gi Kredit 1972, No 3 Problems of Economics Vol XV, No 7 Nov. 1972 p 92



### (١) القسم التجاري :

وهو أهم قسمي الخطة، وتقوم وزاره التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي بأعداده على أساس البيانات المقدمة من المؤسسات والهيئات التابعة لها والتي تستند مباشرة إلى خطة الصادرات والواردات التي ستتولى هذه المؤسسات تنفيذها خلال العام التالي (١).

ويتضمن هذا القسم خطتين فرعيتين هما خطة مدفوعات الواردات وإيرادات الصادرات وخطة الخدمات التجارية. وتعتبر خطة المدفوعات والإيرادات الناتجة عن الواردات والصادرات أهم جانب في خطة النقد الأجنبي، وهي تعبر عن الوجه التقدي لخطة صادرات وواردات الاقتصاد القومي خلال عام الخطة التي تمثل الجانب المادي لهذه الصادرات والواردات. أما خطة الخدمات التجارية فتتضمن على الأخص الإيرادات والتفقات الخاصة بنقل البضائع وتخزينها وأقساط التأمين وإعادة التأمين الخاصة بها، ومن التفقات التي تتضمنها هذه الخطة الأخيرة أيضاً العمولات المدفوعة للوكالات الأجنبية وتكاليف معاينة درجة جودة السلع والمدفوعات الخاصة بالتراخيص التجارية والعلامات المسجلة والمصاريف القنصلية وتكاليف إقامة المعارض في الخارج (٢).

---

(١) Ibid., p 239 : A. Baykov : The Development. op.

cit., p 418 : Josef Berka : Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance. Commercial Bank of Czechoslovakia, Praha 1968 p 18

Ibid., p 20

(٢)

(٢) القسم غير التجاري :

ويتضمن هذا القسم أيضاً خطتين فرعيتين هما : خطة المدفوعات غير التجارية ، وخطة العمليات المصرفية .

أما الخطة الأولى فتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتى بأعدادها على أساس البيانات التى تقدمها مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات التى لها نشاط مرتبط بدفع أو تحصيل نقد أجنبى . وتتضمن هذه الخطة النفقات والايادات الخاصة بالنفقات الدبلوماسية فى الخارج والبعثات الأجنبية فى الداخل ، والاشتراكات فى المنظمات الدولية التى تدفعها ميزانية الدولة ، والقروض للدول الأخرى ، والأقساط والفوائد التى تترتب عليها ، والنفقات والايادات المتعلقة بالسياحة والتأمين وإعادة التأمين ، والمواصلات ، وبعض الخدمات الأخرى غير التجارية ، والتحويلات غير التجارية مثل التحويلات الفردية الخاصة (١) .

أما خطة العمليات المصرفية فيقوم كل من الجوس بنك وفنشتورج بنك بأعدادها وتتضمن بنودها إيرادات البنكين ومدفوعاتهم من النقد الأجنبى . بجانب الإيرادات يشمل التحويلات النقدية الواردة من الخارج ، واسترداد القروض قصيرة الأجل التى سبق منحها للدول الأخرى ، والفوائد المستحقة على القروض ، وأية إيرادات من عمليات مصرفية أخرى . أما جانب المدفوعات فيتضمن التحويلات النقدية بالعملة الأجنبية ، والمدفوعات من العملات لحسابات المقاصة ، والقروض قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية : والمدفوعات لحساب الاحتياطى الذى يتم تكوينه على ذمة الفوائد والعمولات التى تترتب نتيجة قيام هذين البنكين بنشاطها ، ثم أية مدفوعات أخرى . وتبنى خطة

العمليات المصرفية أساسا على خطط الصادرات والواردات (١).

وبعد إلى جانب خطة النقد الأجنبي موجزها يقسم بحسب ما يسمى « مناطق العملات currencies areas » وذلك على النحو التالي :

المنطقة الأولى : وتشمل الدول الاشتراكية الأعضاء في البنك الدولي للتعاون الاقتصادي .

المنطقة الثانية : وتشمل الدول غير الاشتراكية المعقود معها اتفاقيات مقاصد ثنائية .

المنطقة الثالثة : وتشمل الدول التي يتم التعامل معها بالعملات الحرة أو القابلة جزئيا للتحويل .

ويتطلب الأمر بالنسبة لتخطيط النقد الأجنبي مع الدول الرأسمالية تكوين احتياطي من هذا النقد لمواجهة أية عوامل غير متوقعة تؤدي الى اختلال توازن المدفوعات ، في حين لا يتطلب الأمر تكوين مثل هذا الاحتياطي بالنسبة للدول التي تتبع المعسكر الاشتراكي وفي كل منطقة من مناطق العملات تقسم خطة النقد الأجنبي بحسب البلدان التي تشملها المنطقة (٢) .

ويجب أن تتوازن خطة النقد الأجنبي . ويتم تحقيق ذلك عن طريق اجراء تعديلات في عمليات التجارة الخارجية . فإذا كانت المتحصلات النقدية المتوقعة خلال فترة الخطة غير كافية لتغطية النفقات المتوقعة ، فإنه يمكن تحقيق التوازن إما عن طريق زيادة المبيعات من السلع السوقية في الاسواق الاجتية أو تخفيض حجم المشتريات من السلع الاجتية ، أو استخدام احتياطي

---

J. Berka ; Foreign Trade. op. cit., p 22

(١)

Ibid., p 22 ; Bor ; The Organization, op. cit., p 236

(٢)

العملة الاجنبية لتغطية العجز اما اذا وجد فائض في الخطة ، فيمكن تحقيق التوازن عن طريق زيادة حجم الواردات أو تخفيض حجم الصادرات أو اضافة الفائض الى الاحتياطي العام للدولة في شكل ذهب عادة و عملات حرة أحيانا (١) .

وتصبح خطة النقد الاجنبى ملزمة قانونا لكافة الهيئات التى يتعين عليها تنفيذها بعد أن يتم اعتمادها من مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى شأنها فى ذلك شأن الخطة الاقتصادية القومية وخطة التجارة الخارجية . ولا يعنى الزامية الخطة أنها غير قابلة للتعديل كاية ، وانما يمكن تعديلها خلال فترة تنفيذها وفقا للاحوال السائدة فى أسواق العالم الرأسمالى وما يطرأ عليه من تغيرات تجارية أو سياسية (٢) .

#### (٤) الخطة المالية الاجمالية :

يتطلب تحقيق التوازن بين الخطط الانتاجية والخطط المالية لفروع الاقتصاد القومى وجود أداة تساعد المخططين على التأكد من كفاية الموارد المالية المتاحة لمقابلة النفقات المزمع اتفاقها لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار . وميزانية الدولة - وهى الخطة المالية الرئيسية كما تقدمت الاشارة لا تحيط بكافة العلاقات المادية المالية فى الاقتصاد القومى ، ولذلك تطلب الأمر وجود أداة أخرى أكثر شمولاً لى تعمل على تحقيق التوازن المطلوب . هذه الأداة هى الخطة المالية الاجمالية ( الموحده ) للاقتصاد القومى والتى

Ibid., p 232

(١)

Ibid., p 233 ; Baykov ; The Development. op. cit., p 418

(٢)

تضعها الجوسبلان وتعتبر تركيبها يكمل نظام التخطيط المالى كله (١).

فالمحطة المالية الاجمالية تضع تقديرا كاملا للحجم الكلى للارادات والنفقات المالية فى القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد القومى خلال عام المحطة سواء كانت هذه الارادات والنفقات جزءا من ميزانية الدولة أم كانت جزءا من ميزانيات المشروعات والمهيات . فهى ذات مجال أشمل وأعم من ميزانية الدولة ( أنظر الشكل رقم ١١ ) . وعلى سبيل المثال ، لا يتضمن بند الأرباح فى ميزانية الدولة سوى الجزء الذى تقتطعه المشروعات من أرباحها دون الجزء الباقى الذى تحتفظ به لنفسها ، وكذلك لا تتضمن الميزانية سوى الاعتمادات التى تخصصها الاستثمارات ولكنها لا تشمل على الاستثمارات التى تقوم بها المشروعات مستخدمة فى ذلك مواردها الخاصة من أرباح وأقطاعات إهلاك ... الخ . أما المحطة المالية الاجمالية فانها تشمل على كافة الارادات فى القطاع

---

Soviet Financial System. op. cit., pp 55 - 56 ; G. F. (٢)  
 Dundukov Financial Balances, in Report of the U. N. Seminar on  
 Planning Techniques. U. N. New York, 1966, pp 124 - 135 ; G.  
 Garvy ; The Role. op. cit., pp 50 - 51 ; M. Z. Bor ; The Deve-  
 lopment. op. cit., pp 152 - 155 ; P. Krylov ; National Balances.  
 op. cit., pp 9 - 12 ; A. Baykov ; The Development. op. cit. p422  
 G. Sorokin ; Planning. op. cit., p 153 ; M. Dobb ; Soviet Econo-  
 mic Developmenc. op. cit., pp 422 - 423 ; A. P. Sfrukov ; Balance  
 Method. op. cit., pp 95 - 96 ; U. N. Planning for Economic Deve-  
 lopment. op. cit., pp 36 - 37 , Soviet Finance. Principles Operation  
 Progress Publishers. Moskow 1975 p 43

الاشتراكى أيا كانت الجهة التى تحصل عليها ، وكذلك على كافة النفقات فى هذا القطاع أيا كانت الجهة التى تقوم بها .

ونختلف هذه الخطة عن الخطط المالية الأخرى فى أنه لا يشترط فيها موافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ، فهى ليست ذات طابع الزامى أو تنفيذى ، وإنما هى مجرد وثيقة داخلية للجوسبلان ذات طابع تحليلى بحث تستهدف تنسيق وتوحيد الخطط المالية الأخرى وأهمها : ميزانية الدولة وخطة التأمين الاجتماعى الحكومى والخطط المالية للمشروعات والهيئات والوزارات وخطط النقد والايمان للجوس بنك وخطة الائتمان لستروى بنك وخطة النقد الأجنبى . وتتولى الخطة المالية الاجمالية تحديد موقع كل من الخطط المشار إليها فى النظام المالى الموحد وتحقيق التناسق المتوازن فى استخدام الموارد المادية والموارد المالية فى الاقتصاد القومى خلال عام الخطة ، بمعنى تعبئة الموارد المالية بالقدر الذى يحقق الاهداف التى تحددها الخطة الاقتصادية القومية التى تتمثل فى صورة استثمارات رأسمالية فى مختلف فروع الاقتصاد القومى وزيادة الموارد المادية فى مجال الإنتاج والتداول والتوسع فى الخدمات الاجتماعية والثقافية ( مستشفيات مدارس - مراكز علمية دور خضانه .. ) الخ .

وتتفق الخطة المالية الاجمالية مع سائر الخطط المالية الأخرى فى أنها تتخذ صورة ميزانية عمومية للارادات والنفقات وذلك على نحو ما يوضحه الشكل ( ٢٨ ) .

ويوضح جانب الارادات ( الدخل ) فى الخطة المالية من : التزام المالى فى المشروعات التابعة للدولة ( ومنها الأرباح والضريبة على رقم الأعمال ) واقتطاعات الإهلاك ومقابل بيع بعض الأصول الإنتاجية للمشروعات ،



واشتراكات التأمين الاجتماعي الحكومي، الإرباح المحققة في التجارة الخارجية، وموارد أخرى من القطاع الاشتراكي (مثل الضرائب المحلية ورسوم قطع أخشاب الغابات...)، والمتحصلات النقدية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات (سواء كانت متحصلات اجبارية مثل ضريبة الدخل والضريبة على العزاب والضريبة على المباني وإيجار الأرض ورسوم الدمغة، أم كانت متحصلات اختيارية مثل ودائع المواطنين في بنوك الادخار وشراء سندات تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين الشخص)، ثم أية موارد نقدية أخرى.

أما جانب النفقات في الخطة فيغطي نفقات تمويل، ونفقات تمويل الاستثمارات اللامركزية (أي التي تقوم بها المشروعات والمؤسسات من مواردها الخاصة)، ونفقات الاصلاحات الرأسمالية (وهي تختلف في طبيعتها عن نفقات الصيانة)، ونفقات لزيادة الأصول الجارية مثل المواد الخام والوقود وقطع الغيار...، والأصول المتدولة مثل البضاعة تامة الصنع في المخازن أو في الطريق أو الموارد النقدية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور)، ونفقات من أجل زيادة المخزون المادي للدولة، ونفقات اقتصادية أخرى (مثل نفقات لأغراض المساحة الجيولوجية والري والأرصاد الجوية وصيانة الطرق)، والإنفاق على أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والصحي والمعاشات والاعانات، ومدفوعات عن الخسائر المؤمن ضدها للمزارع الجماعية والأفراد، والإنفاق على مراكز البحث العلمي، ونفقات الدفاع الوطني، ونفقات الادارة الحكومية، ونفقات لتكوين صندوق للاحتياطيات المالية للدولة، ونفقات من أجل التوسع في التسهيلات الائتمانية المصرفية لأغراض الاقتصاد القومي، ثم أية نفقات عامة أخرى.

وباستعراض تركيب الخطة المالية الاجمالية يتضح لنا أن بنود جانبي الدخل



والنفقات في المخطط المالية التي أشرنا إليها تنعكس فيها (أى في الخطة الاجمالية) في نظام متكامل يستهدف تحديد إجمالى الموارد والنفقات المالية فى القطاع الاشتراكى خلال فترة الخطة .

وبتعيين تحقيق التوازن بين جانبي الخطة ، فإذا ظهر هناك عجز ، فإن هذا يعنى اختلال التناسق بين أهداف الإنتاج والاستهلاك والتراكم ، وبين المؤشرات الكمية والكيفية للخطة الاقتصادية . والإجراءات المتبعة لتجنب هذا العجز تتلخص في زيادة الإنتاج أو إجراء تخفيض إضافي في تكاليف الإنتاج والتداول أو تخفيض الإنفاق في المجالات غير الإنتاجية . وهذه التغييرات يترتب عليها بالتالى تعديلات في حجم الاستثمارات الرأسمالية فى فروع الاقتصاد القومي وفى توزيع الموارد المادية وفى معدل نمو إنتاجية العمل . وفى العلاقة المتشابهة بين إنتاجية العمل وزيادة صناديق الاجور . فإذا استمر العجز قائماً رغم تعبئة كافة الموارد المالية ، فإنه يصبح من الضروري عندئذ تخفيض النفقات عن طريق خفض حجم الاستثمارات الرأسمالية أو تأجيل مشاريع اجتماعية وثقافية معينة . أما إذا أسفر تجميع جانبي الخطة عن وجود فائض فإن التوازن يتحقق عن طريق تحويل هذا الفائض إلى الاحتياجات المالية للدولة .

غير أنه يلاحظ على هذه الخطة أنها لا تبين بالتفصيل القنوات التى تتدفق الموارد المالية من خلالها إلى مختلف الاستخدامات فالتراكم المالى فى المشروعات على سبيل المثال ، قد ضمه بند واحد فى الخطة على الرغم من أنه يوزع بين هذه المشروعات وميزانية الدولة ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاعات الاهلاك . ولا تفصل الخطة كذلك التوزيعات الداخلية للموارد المالية المختلفة داخل

القطاع الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك ما يتضمنه البند الرابع من جانب النفقات في الخطة ( الشكل رقم ٢٨ ) من الإنفاق على الأجور والمرتبات والمواد الأولية وقطع الغيار والوقود . الخ دون تمييز بين كل بند من هذه البنود ، إلا أنه على الرغم من ذلك يظل الهدف من هذه الخطة في النهاية هو ضمان تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية .



ملحق

نظام الموازين



بنود الميزان	<u>متوسط العدد السنوي</u>					
	مع استبعاد					
	جملة	في المدن	في القوي	العدد في بداية العام	الزيادة أثناء العام	المتن أثناء العام
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
						(٨)

## أ — مصادر العمل المتاحة :

(١) عدد السكان الذين تقع أعمارهم في سن العمل .

(٢) عدد المستخدمين الذين تزيد أعمارهم أو تقل عن سن العمل .

(٣) العدد السكاني للسكان القادرين على العمل والأكثر والأصغر من سن العمل للمستخدمين ( ١ + ٢ ) .

## استخدام مصادر العمل :

(١) إجمالي عدد الأشخاص المستخدمين في الإنتاج المادي وم أشخاص يعملون في المشروعات الحكومية ( طبقاً للاحصاءات الصناعات ) وبين هؤلاء :

\* عمال

\* موظفون

— أصحاب الحرف والتعاونيات ( طبقاً للاحصاءات الصناعات ) .

— المزارعون الجماعيون ، والحرفيون ( ٢ ) إجمالي عدد الأشخاص الذين يعملون في المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية والثقافية والإدارات العامة للدولة طبقاً للاحصاءات الصناعات ) . وم :

العمال والموظفون الأعضاء في التعاونيات .

(٣) الطلبة الذين هم في سن العمل .

(٤) الأشخاص الذين يعملون في الخدمات المنزلية واحتياطي العمل .

الإجمالي ( ١ + ٢ + ٣ + ٤ )



(شكل رقم ١٤)

ويخذ الميزان السلعي الشكل المبسط التالي :

- الميزان السلعي العام .....
- إسم السلعة .....
- وحدة القياس .....

السنة المخطط	سنة الأساس	التوزيع	السنة المخططة	سنة الأساس	الموارد
		١ - احتياجات القطاعات والفروع الرئيسية في الاقتصاد والتي تتطلبها عمليات الانتاج والصيانة			١ - الانتاج ويتضمن الانتاج في جمهوريات الاتحاد مقسما حسب المنتج
		٢ - الانشاءات الرأسمالية حسب أهمية المستهلكين			٢ - الواردات
		أ - أعمال التشييد والبناء التي يتم تمويلها من الموارد المركزية			٣ - موارد أخرى مثل إطلاق الاحتياطي الموجود في الدولة
		ب - أعمال التشييد والبناء التي يتم تمويلها من الموارد اللامركزية			٤ - الموجود في بداية الفترة التي تعطيها مقسما حسب الجهة الموجود بها السلعة .
					— المنتجين



	<p>ج - تشييد المنازل التعاونية</p> <p>د - الانشاءات العامة في المزارع التعاونية التي يتم تمويلها - ا - من أرصدة المزارع الجماعية - ب - الموزعة بين القروض طويلة الأجل</p> <p>٣ - التسويق التجاري</p> <p>٤ - الصادرات .</p> <p>٥ - احتياطي الدولة</p> <p>٦ - توزيعات أخرى</p> <p>٧ - الموجود في نهاية الفترة التي تغطيها الخطة مقسما حسب الجهة الموجود لديها السلعة .</p> <p>— المنتجين .</p> <p>— المستهلكين .</p> <p>المجموع</p>		<p>— المستهلكين .</p> <p>المجموع</p>
--	---	--	--------------------------------------

المصدر :

شكل رقم ١٥  
ميزان الوقود للاقتصاد القومى

بنود الميزان	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
الفحم											
الخشب											
الخش											
الزيت الخجورى											
الزيت الاسود											
المازوت											
وقود الموتورات											
الغاز الطبيعى											
أنواع أخرى من الوقود											
إجمالى ما يعادل الفحم											

١ — الموارد المتاحة :

١ إجمالى المخزون فى بداية العام يتضمن .

— المخزون فى مراكز الإنتاج .

— المخزون لدى منظمة التسويق .

— المخزون لدى المستهلكين .

٢ . استـخـراج أو

إنتاج الوقود :

— قائمة إجمالية بالوزارات

المختلفة أو المشروعات .

٣ — الاستيراد .

٤ — موارد أخرى .

إجمالى الموارد المتاحة

ب - استخدام الموارد :

١ - الصناعة: قائمة إجمالية

بمختلف الوزارات أو  
المشروعات .

٢ - النقل : قائمة إجمالية

بأنواع النقل المختلفة .

٣ - استخدامات أخرى

متنوعة .

٤ - الاستخدام الفاقد

في مراكز الإنتاج ، وعمليات

تصنيع الوقود .

٥ - التصدير .

٦ - إجمالى المخزون في

نهاية العام ، ويتضمن :

أ - المخزون في مراكز

الإنتاج .

ب - المخزون لدى منظمة

التسويق .

ج - المخزون لدى المستهلكين .

---

إجمالى الاستخدامات

شكل رقم ١٦  
ميزان الطاقة الانتاجية  
( اعتباراً من أول يناير عام ٠٠٠٠ )

اسم النتائج	( المصلب )	وحدة القياس	سنة الأساس	السنة المخططة
١ — الطاقة العاملة في بداية العام ( قدرة افوات مارتين وعنابر المحولات في بداية فترة الخطّة ) .				
٢ — المستبعد من الطاقة خلال العام :				
أ — نتيجة استبعاد الآلات الهالكة أو التي تقادمت فنياً .				
ب — نتيجة التداير الفنية والتنظيمية ( خفض عدد نوبات العمل « الورديات » أو خفض عدد ساعات العمل ) .				
٣ — الزيادة في الطاقة خلال العام :				
أ — نتيجة بناء مشروعات جديدة أو نتيجة تجديد وتوسيع المشروعات القائمة .				
ب — نتيجة التداير الفنية والتنظيمية .				
٤ — الطاقة الانتاجية في نهاية فترة الخطّة :				
( البنود : ١ + ٣ — ٢ )				
٥ — المتوسط السنوي للطاقة الانتاجية .				
٦ — الانتاج السلمي في فترة الخطّة .				

انظر :

Bor ; The Organization. op. cit., p I32 ; Oznohin ; Methods.  
op, cit., pp 19 - 11

كوفال : المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٨ .

(شكل رقم ١٧)

ميزان الانتاج واستهلاك والتراكم

الآتي		الانتاج السنوي		الآتي		النتيجة		النتيجة الاجتماعية	
إجمالي الانتاج بالأسعار التي بدفعها المستهلكون		انتاج قطاع الشحن والنقل والواصلات الذي يعمل في خدمة الانتاج ، التسليمات ، المبيعات في التجارة السوفيتية		انتاج الصناعة : الزراعة البناء ، التكوين العام بالأسعار المحددة بواسطة المشروعات المختصة		الثروة القومية في بداية العام		بنود النتائج الاجتماعية	
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)					(١)	
٢١٠٠	١٥٠	١٩٥٠	٧٠٠					وسائل الانتاج	
١٩٠٠	٧٥٠	١٦٥٠	٣٠٠٠					السلع الاستهلاكية	
٤٠٠٠	٤٠٠	٣٦٠٠	١٠٠٠٠					إجمالي النتائج الاجتماعية	

# الناتج الاجمالي

الاستهلاك غير الانتاجي السنوي	الاستهلاك في الانتاج	
	بواسطة السكان	بواسطة المؤسسات والمشرعات ذات الطابع غير الانتاجي
الاجمالي	(٧)	(٨)
(٩)	(٨)	(٧)
الثروة القومية في نهاية العام	(١٠)	(١١)
الدخل القومي المتولد خلال العام	(١١)	(١٢)
التراكم خلال العام	(١٢)	(١٣)
٢٤٠٠	١٨٠٠	١٦٠٠
١٩٠٠	١٦٠	١٦٤٠
٥٠٠	—	١٦٠٠
٧٥٠٠	—	١٦٤٠
٢٤٠٠	١٦٠	١٦٤٠

\* الثروة القومية في بداية العام تتكون من رأس المال الثابت، احتياطياد الدولة، الاحتياطي السلمي، وتقسيم بحسب فروع الإقتصاد القومي وحسب أشكال الملكية.

\* يقسم الناتج الاجمالي بحسب فروع الإقتصاد القومي وحسب أشكال الملكية.

\* يقسم الاستهلاك السنوي في الانتاج بحسب فروع الإقتصاد القومي وحسب أشكال الملكية:

$$* \text{البند (٥)} = (٢) + (٤) \text{ والبند (٩)} = (٧) + (٨) \text{ والبند (١١)} = (٥) - (٦) \text{ والبند (١٢)} = (١١) - (٦)$$

(شكل رقم ١٨) هيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدا منه النهائى

النواتج الدخل القومى	١٣٠٠	التوزيع الأولى للدخل القومى	(١٠٠٠)	التوزيع الثانوى للدخل القومى	٨٠٠
(١) قيمة اجالى الناتج الاجتماعى (مقسما حسب الفروع الانتاجية : صناعة - زراعة - فابات - بناء وتشييد - مواصلات - نقل - تجارة خارجية ٠٠٠ الخ ) مقسمة حسب أشكال الملكية : عاممة تجارية - خاصة .		(١) دخول السكان : — دخل المالكين فى مجال الانتاج المساوى * أجور العمال والموظفين * دخول المزارعين الجماعيين * دخول الحرفيين النما و زيين * دخول صغار المتجيين الأفراد	(١) دخول المالكين فى مجال الانتاج المساوى * أجور العمال والموظفين * دخول المزارعين الجماعيين * دخول الحرفيين النما و زيين * دخول صغار المتجيين الأفراد	(١) صافى دخول السكان أ — دخول وتشمل : — أجور ومزجيات فى المجال غير الانتاجى — مبيعات ومنح دراسية ودخول أخرى — مقبوضات من البنوك والتأمين ب — مدفوعات وتشمل : — مقابل خدمات — مواصلات صحية — ترفيه الخ .. — ضرائب دخل ورسوم متنوعة — مدفوعات للتأمين والتأمين (٢) صافى دخل القطاعات المنتجة .	٨٠٠ ٢٠٠ ١٢٥ ٥٠ ١٥ ١٢٠ ٥٥ — ٤٠ — ٢٥ — ٢٨٠ —
(٢) قيمة مستلزمات الانتاج وسايل الانتاج المستلكة	٥٠٠	(٢) دخل المجتمع — أرباح مشروعات الدولة والاقتصاد	(٢) دخل المجتمع — أرباح مشروعات الدولة والاقتصاد	(٢) صافى دخل القطاعات المنتجة .	٢٨٠ —

(٨٠)	أ — دخول وتشمل : — ميزانية الدولة لتمويل التراكم أصول ثابتة ومخزون سلعى — من الجواز المصرفى ( الائتمان )	أئمن الطريقة ، الفرعية على رقسم الأعمال ، دخول المنظمات التجارية دخول الهيئات الائتمانية اعتبارا من التأمين الاجتماعى	٨٠٠	(٢) — (١) = الدخل القوى
٥٥ ٢٥	ب — مدفوعات وتشمل : — ليزانية الدولة ( أرباح ، ضريبة ونهم أعمال واشتراكات تأمين ) — للبحر — از المصرفى ( فوائد تسديدات قروض ) — مقابل خدمات ( ٢ ) صافى دخل القطاعات غير المنتجة أ — دخول وتشمل . — من ميزانية الدولة ( تمويل الخدمات ) — من السكان ( مقابل خدمات ) — من القطاعات المنتجة ب — نفقات وتشمل : — للسكان ( أجور ومن نباتات )			
٣٦٠ —				
٣١٠ —				
٣٠٠ — ٢٤٠ —				
( ٢٠٠ ) ( ٢٥٥ )				
٢٥٠ ٥٥ ٣٠				
١٣٥ — ١٣٥				

(٢) + (١) =  
الدخل القوى(٢) — (١) =  
الدخل القوى



(تابع شکل ۱۸)

الاستخدام النهائي للدخل القومي	التوزيع النهائي للدخل القومي
(١) الدخل النهائي للسكان — استهلاك هوى — تراكم خاص (منزلة بناء المساكن الخاصة)	(١) الدخل النهائي للسكان — الدخل من التوزيع الألى — صافى الدخل من التوزيع الذاتى
(٤٨٠)	(٤٨٠)
٤٥٠	٤٥٠
٣٠	٨٠ +
(١٣٠)	(١٣٠)
(٢) الدخل النهائى للقطاعات المنتجة	(٢) الدخل النهائى لقطاعات المنتجة

(تابع شكل رقم ١٨)

١٠٠ ٢٠	— تراكم — احتياطات	٤٠٠ — ٢٨٠	— الدخل من التوزيع الأولي — صافي الدخل من التوزيع الثانوي
(٢٠٠) ١٢٠ ٨٠	(٣) الدخل النهائي للقطاعات غير المتبعة — استهلاك جاسي — تراكم	(٢٠٠) — ٢٠٠	(٣) الدخل النهائي للقطاعات غير المتبعة — الدخل من التوزيع الأولي — صافي الدخل من التوزيع الثانوي
٨٠٠	الدخل القوي = (١) + (٢) + (٣)	٨٠٠	الدخل القوي = (١) + (٢) + (٣)

(شكل رقم ١٩) ميزان الاتاج والتوزيع وحاددة التوزيع

التوزيع المبدئي للدخل القومي

المردودات للجهز المالي والاقتصادي	المردود المبدئي للدخل العام	المردود المبدئي للدخل الشخصي للكل	مادة العمل في الاتاج	الدخل القومي الاول	حصة المالك في الاتاج	حصة المالك في الاتاج
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
٨٥٠	١٠٠٠	—	١٣٥٠—	٢٣٥٠	١٥٥٠	٣٩٠٠
١٠٠	—	—	—	—	—	—
١٥٠	—	١٤٠٠	١٣٥٠+	٥٠	٥٠	١٠٠
١١٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠	—	٢٤٠٠	١٦٠٠	٤٠٠*

مردود الاتاج القومي ومردودات السكان

- (١) المردودات الاقتصادية: المقتلة بالاتاج المادي مقسمة طبقا للصناعات وأشكال الملكية
- (٢) المردودات والبطانات والوسائل غير الاتاجية، مقسمة طبقا للصناعات بأشكال الملكية
- (٣) السكان (حسب المردودات الاقتصادية)





مجموع القسم الأول	مجموع القسم الأول
<p>القسم الثاني :</p> <p>تفقات لشراء السلع والخدمات من الجمهور</p> <p>(١) شراء السلع الزراعية من أسواق السكوكو فووز</p> <p>(٢) مدفوعات في مقابل خدمات من الأفراد</p>	<p>القسم الثاني :</p> <p>إيرادات من بيع السلع والخدمات للسكان</p> <p>(١) إيرادات بيع السلع الزراعية في أسواق السكوكو فووز</p> <p>(٢) إيرادات العمال الحرفيين والتماوتين مقابل تقديم خدمات</p>
مجموع القسم الثاني	مجموع القسم الثاني
مجموع القسمين الأول والثاني	مجموع القسمين الأول والثاني
<p>الزيادة في القود المتقودة في يد السكان</p> <p>(الفرق بين الدخول مطروحا منها الائتاني)</p>	<p>النقص في القود المتقودة في يد السكان</p> <p>(الفرق بين الائتاق مطروحا منه الدخول)</p>

( شكل رقم ٢١ ) هيكل النفقات في ميزانيات المستهلكين

الاتفاق غير السلمي			الاتفاق السلمي			بنـد الإتفاق
العدد	متوسط السعر	أجمالي	العدد	متوسط السعر	أجمالي	
٦	٧	٨	٢	٣	٤	١
						- الغذاء ( حسب نوع الإنتاج ) . - الأقمشة ، الملابس الداخلية ، الأحذية ، الأتواب الجاهزة ، القبعات الفراء ... الخ - الموبيليات والأدوات المنزلية .. - الخردوات ، الزوايح العطرية ، ادوات الزينة - الادوات الصحية . - أجهزة الراديو والتليفزيون ، الكتب والمجلات ، السلع الرياضية . - السجائر وأنواع الطباقي الأخرى . - الخمر ، البيرة ، سائر المشروبات الأخرى . - السلع الأخرى .
						إجمالي الإتفاق السلمي
						إجمالي الإتفاق غير السلمي
						- إيجارات ومدفوعات للمرافق العامة . - الإتفاق على الاستشفاء . - المصحات الإتفاق على الخدمات الجارية . - السينما والمسرح وأوجه الإتفاق التثقيفية والعلمية الأخرى . - النقل والمواصلات ( البريد والبرق ) ... نفقات أخرى .

المصدر :





## (شكل رقم ٢٣) قائمة ميزان الاقتصاد القومي للاستاذ « ستروملين » منشور في

Veprosy Ekonomiki نوفمبر ١٩٥٤

التكاليف الاجتماعية لتجديد الإنتاج + د + هـ				اجالى المخزون من السلع المادية والاحتياطي في بداية العام		بنود الميزان		نوع الاقتصاد القومى	
العمل المضاف + د + هـ				المخزون الرأسمالى		المخزون التداول			
الالتام	مواد العمل	سلع استهلاكية	خطة الإنتاج	الاستهلاك الآلات ١	الاستهلاك مواد ٢	الاستهلاك المواد ٣	الاستهلاك المواد ٤	الاستهلاك المواد ٥	الاستهلاك المواد ٦
٩	١٠	١١	١٢	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٣٥٠	—	١٠١٠	٣٤٠	٤٥٠	٤٥٠	٢٨٠	٧٠	٣٨٠	١٢٠٠
١٤٠٠	—	١٣٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٧٧٠	٣٠	٧٧٠	٦٠٠
٢٧٥٠	—	٢٣١٠	٤٤٠	٧٥٠	٧٥٠	١١٥٠	١٠٠	١١٥٠	١٨٠٠
١٥٠٠	١٥٠٠	—	—	٢٥٠	٢٥٠	١٥٠	٥٠	٩٥٠	٧٠٠
٤٢٥٠	١٥٠٠	٢٣١٠	٤٤٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢١٦٠	١٥٠	٢١٠٠	٢٥٠٠
—	—	—	—	١٥٠	١٥٠	٢٢	٣	٢٢	١٥٠
—	—	—	—	١٣٠	١٣٠	٣٨	٥	٣٨	٢٥٠
—	—	—	—	١١٠	١١٠	١٥	٢	١٥	٩٠٠
—	—	—	—	٣٩٠	٣٩٠	٢٥	١٠	٧٥	٥٠٠
—	—	—	—	—	—	١٠٠	١٢	١٠٠	١٥٠
—	—	—	—	—	—	٩٠	٢٦	٩٠	٢٣٠
—	—	—	—	—	—	١٠	٢	١٠	٢٠
—	—	—	—	—	—	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٥٠٠
—	—	—	—	٣٩٠	٣٩٠	٢٧٥	٥٠	٢٧٥	١٠٠٠
٤٢٥٠	٢٥٠٠	٢٣١٠	٤٤٠	٢١٠	١٣٩٠	٢٣٧٥	٢٠٠	٢٣٧٥	٣٥٠٠

تابع الجدول رقم ٢٣

الدخل القومي د + هـ		(- +)	استخدام الناتج الاجتماعي منه .					إجمالي المخزونات من السلع المادية ولاحتياطي في نهاية العام	
طبعة السكان الاتاج	طبعة السكان الاستخدام	طبعة التوزيع الثاني	رصيد الاتبدال	الاتهلاك القومي	المخزون الرئيسي	المخزون التبدل	المخزون الرئيسي	المخزون التبدل	المخزون
٢١	٢١	٢١	٥١	٦١	٧١	٨١	٩١	١٠١	١١١
٩٠٠	٢٢٥	—	٤٠٠	—	٢٢٥	١٧١	٥٤	١٢٧١	٤٣٤
٦٠٠	١٥٠	—	٨٠٠	—	١٥٠	٦٦	٨٤	٦٦٦	٨٥٤
١٥٠٠	٢٧٥	—	١٢٥٠	—	٢٧٥	٢٣٧	١٣٨	٢٠٣٧	١٢٨٨
٥٠٠	١٢٥	—	١٠٠٠	—	١٢٥	٥٣	٢٢	٧٥٣	١٠٢٢
٢٠٠٠	٥٠٠	—	٢٢٥٠	—	٥٠٠	٢٩٠	٢١٠	٢٧٩٠	٢٢١٠
—	١٨٣	١٤٢-	٢٥-	—	١١	٩	٣	١٥٩	٣٢
—	١٨٥	١٣٢-	٤٣-	—	١٠	٨	٢	٢٥٨	٥٢
—	١٣٢	١١١-	١٣-	—	٤	٣	١	١٠٣	٢١
—	٥٠٠	٣٩٠-	٨٥-	—	٢٥	٢٠	٥	٥٢٠	١٠٥
—	٥٠٠	٣٩٠+	١١٢	٧٦٠	١٨	١٠	٨	١٦٠	١٠٨
—	٤٦٥	—	١١٦	٣٤٠	٩	٩	٣	٣٣٦	٩٣
—	٣٥	—	١٢	٢٥	٢-	١-	١-	١٩	١
—	١٠٠٠	٣٩٠+	٢٤٠	١١٢٥	٢٥	١٥	١٠	٥١٥	٢١٠
—	١٥٠٠	صفر	٣٢٥	١١٢٥	٥٠	٣٥	١٥	١٠٣٥	٣١٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠	صفر	٢٥٧٥	١١٢٥	٥٠٠	٣٢٥	٢٢٥	٣٨٢٥	٢٦٢٥

شكل رقم ٢٤ نموذج لخطة النقد الاجمالية لبنك الدولة

المدفوعات	الايرادات
<ul style="list-style-type: none"> <li>— المزيات والأجور والمكافآت</li> <li>— مدفوعات عن مشتريات منتجات زراعية</li> <li>— مدفوعات لشراء منتجات غير زراعية</li> <li>— قروض لاقامة مساكن فردية وللتأثيث، رهونات</li> <li>— مسجوبات من حساب الكولخوز</li> <li>— مدفوعات لتزويد مرفق البريد بالنقود الورقية</li> <li>— مدفوعات لتزويد بنوك الاخير بالنقود الورقية</li> <li>— مدفوعات لسداد المعاشات والامانات والتأمينات</li> <li>— بدل سفر ومصروفات إدارية أخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— إيرادات مؤسسات تجارة التجزئة</li> <li>— إيرادات مؤسسات النقل البري والبحري والجوى</li> <li>— الضرائب والرسوم المفروضة على السكان</li> <li>— الايجارات والخدمات الاجتماعية</li> <li>— إيرادات النقل المحلي</li> <li>— مدفوعات لحسابات الكولخوز</li> <li>— إيرادات البريد والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات</li> <li>— إيرادات بنوك الادخار</li> <li>— إيرادات مؤسسات الملاهي</li> <li>— إيرادات مؤسسات الخدمات الجارية</li> <li>— إيرادات من بيع تذاكر اليا نصيب</li> <li>— إيرادات أخرى</li> </ul>
مجموع المدفوعات	مجموع الايداعات
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الأرصدة النقدية في آخر الفترة</li> <li>— زيادة أرصدة خزائن فروع بنك الدولة</li> <li>— تحويلات من الخزينة إلى الاحتياطي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الأرصدة النقدية في أول الفترة</li> <li>— مدفوعات من فروع بنك الدولة</li> <li>— تحويلات من الاحتياطي إلى الخزينة</li> </ul>

المصدر :

V. A. Vorobyev : The Planning, op. cit., p 127 ; A. Baykov : The Development, op. cit., p 414 ; M. Lavigne : Planification, op. cit., p 364

ولا تختلف خطط النقد الاقليمية عن خطط النقد المركزية في مكوناتها سوى في أن الأولى تتضمن بنداً إضافياً يشمل حركة النقد من وإلى المناطق الأخرى ، وهذه الحركة النقدية مرتبطة بتنقلات السكان لأغراض السياحة وبيع المزارعين منتجاتهم الزراعية في أسواق خارج حدود منطقتهم . وتقوم مكاتب بنك الدولة بأعداد تقريرها لحركة الأموال الواردة الى المنطقة والخارجة منها على أساس بيانات احصائية خاصة بالتدفقات النقدية عبر الحدود الاقليمية . أنظر :

G. Garvy : The Role, op. cit. d 60 ; Z. Fedorowicz : Th Organization, op. cit, p 9

شكل رقم ٢٥

نموذج مختصر لهيكل الخطة الائتمانية لبنك الدولة

مصادر الائتمان ( جانب الخصوم )	استخدامات الائتمان ( جانب الأصول )
<ul style="list-style-type: none"> <li>— أرصدة وأرباح بنك الدولة</li> <li>— أرصدة ميزانية الدول</li> <li>— ودائع المشروعات الاقتصادية</li> <li>— أرصدة الحسابات الجارية للمزارع الجماعية</li> <li>— أرصدة التأمين الحكومي</li> <li>— أرصدة التأمين الاجتماعي</li> <li>— أرصدة تقابلات العمال</li> <li>— أرصدة المنظمات الأخرى</li> <li>— أرصدة بنك الاستثمار ( ستروى بنك )</li> <li>— أرصدة بنوك الادخار والمؤسسات الائتمانية الأخرى</li> <li>— النقد المتداول</li> <li>— مصادر أخرى ( مثل سداد الديون القديمة )</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>قروض قصيرة الأجل للمشروعات الاقتصادية</li> <li>لتسجيل الأوجه التالية :</li> <li>— لتمويل الأوجه التالية :</li> <li>— شراء السلم والقيم المادية الأخرى</li> <li>— تمويل التفتقات الموسمية</li> <li>— قروض لأغراض التسوية</li> <li>— قروض مقابل مستندات في الطريق</li> <li>— تغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول</li> <li>— الإصلاحات الرأسمالية</li> <li>قروض طويلة الأجل لتمويل الأوجه التالية :</li> <li>— استحداث أساليب فنية جديدة وإقامة معدات جديدة</li> <li>— تمويل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية</li> <li>— تمويل الاستثمار الرأسمالي في قطاع الزراعة</li> <li>— تمويل الاسكان الخاص في الريف</li> <li>— الاحتياطي لدى المركز الرئيسي لبنك الدولة .</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر :

A. Baykov The Development, op, cit. p 43 ; V. A. Vorobyev :  
The Planning. op. cit., p 112

ويقوم بنك الدولة السوفيتي منذ عام ١٩٦٠ بإعداد خطتي ائتمان منفصلتين واحدة للائتمان  
قصير الأجل والثانية للائتمان طويل الأجل : أنظر :

Ibid.; pp 113 - 114 : G. Garvy Role. op. cit., p 52

شكل رقم ٢٦

نموذج مبسط لخطة الائتمان لستروى بنك

الاستخدامات	الموارد
<p>قروض طويلة الأجل</p> <p>— تمويل الاستثمارات الرأسمالية</p> <p>لمشروعات الدولة العاملة في</p> <p>قطاعات الصناعة ، النفط —</p> <p>والمواصلات ، الثقافة والتعليم</p> <p>— تمويل بناء المساكن التعاونية في المدن</p> <p>— تمويل الصناعات المحلية والمرافق</p> <p>البلدية وتمويل إنتاج سلع الاستهلاك</p> <p>الشعبي .</p>	<p>— موارد ميزانية الدولة المخصصة</p> <p>لتمويل الاستثمار .</p> <p>— الموارد الذاتية للمشروعات وتشمل</p> <p>أ — جوء من اقتطاعات الأرباح</p> <p>ب — اقتطاعات انخفاض القيمة</p> <p>المخصصة لأغراض الاستثمار</p> <p>— ودائع بنوك الادخار وصناديق</p> <p>التأمين الاجتماعي .</p>
<p>قروض قصيرة الأجل :</p> <p>— تمويل مشروعات المقاولات والبناء</p> <p>— تمويل الاصلاحات الرأسمالية في</p> <p>مشروعات المقاولات وأعمال المساحة</p> <p>الجيو لوجية .</p>	

## شكل رقم ٢٧٧) نموذج مختصر لوجز خطة النقد الأجنبي

### الدفعات

المنطقة	الدولة / العملة
---------	-----------------

#### القسم الأول — القسم التجاري

أ — مدفوعات الواردات ( مقابل استيراد سلع من الخارج )

ب — نفقات مقابل الخدمات التجارية وتشمل :

— نفقات نقل السلع المستوردة

— نفقات تجزئ بنو السلم المستوردة خارج الحدود

— أقساط التأمين وإعادة التأمين المدفوعة

— الفواتير المدفوعة لوكالات الأجنبيّة

— نفقات أخرى مثل :

تكاليف ممانية درجة جودة السلع ، المدفوعات الخاصة بالترخيص التجارية  
المصرفات النقدية ، تكاليف إقامة المعارض في الخارج

### مجموع القسم الأول

القسم الثاني — القسم غير التجاري

أ — مدفوعات غير تجارية وتشمل :

— المساعدات الاقتصادية والقائمة للدولة الأجنبية

### الأيادات

المنطقة	الدولة / العملة
---------	-----------------

#### القسم الأول — القسم التجاري :

أ — إيرادات الصادرات ( مقابل تصدير سلع للخارج )

ب — إيرادات من الخدمات التجارية وتشمل :

— إيرادات نتيجة عمليات نقل الى الخارج

— إيرادات نتيجة تجزئ بنو السلم لحساب المستوردين الأجانب

— أقساط التأمين وإعادة التأمين المحصلة

— عموالات محصلة

— إيرادات من بيع أو تأجير الأقاليم السيماجية

— إيرادات أخرى .

### مجموع القسم الأول

القسم الثاني — القسم غير التجاري

أ — إيرادات غير تجارية وتشمل :

— إيرادات من البعثات الدبلوماسية السوفيتية في الخارج

- نفقات التعميل الدبلوماسي السوفيتي في الخارج

- نفقات الاشتراك في المنظمات الدولية

- نفقات متعلقة بالمساجدة

- نفقات متعلقة بالتأمين وإعادة التأمين

- نفقات على المواصلات بأنواعها

- نفقات فردية للخارج

- نفقات أخرى :-

إيرادات من البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الداخل

» من السياحة

» من التأمين وإعادة التأمين

» من المواصلات بأنواعها

- نفقات فردية إلى الداخل

- إيرادات أخرى .

ب - مدفوعات الجواز المرفى وتشمل :

- نفقات نقدية

- مدفوعات من العمليات الحرة لحسابات الخاصة

- مدفوعات لحساب الاحتياطي

- قروض قصيرة الأجل

- مدفوعات أخرى .

ج - إيرادات الجواز المرفى وتشمل :

- نفقات نقدية

- استرداد قروض قصيرة الأجل

- فوائد على القروض

- إيرادات من عمليات مصرفية أخرى

مجموع القسم الثاني

مجموع القسم الثاني

مجموع القسمين الأول والثاني

مجموع القسمين الأول والثاني

الأرصدة التقديرية في آخر الفترة

الأرصدة التقديرية في أول الفترة

( + ) أو ( - )

واظن نؤرخ آخر لمؤرخ خطة النقد الاممي في تشييكو-بولونيا :

(شكل رقم ٧٨)  
نموذج الخطط المالية الاجالية

التفصيل	الإيرادات
(١) نفقات تمويل الاستثمارات في الاقتصاد القومى	(١) التراكم المالى فى المشروعات الاشتراكية ومنها :
(٢) نفقات تمويل الاستثمارات اللامركزى ( أى التى تقوم بها المشروعات والتنظيمات المختلفة من مواردها الخاصة	أ - الأرباح ( الاجالى - موزعا حسب الفروع ) ب - الضريبة على رقم الأعمال
(٣) نفقات الاصلاحات الرأسمالية	(٢) اقتطاعات الاهلاك ومقابل بيع بعض الأصول الانتاجية للمشروعات
(٤) نفقات من أجل زيادة الأصول الجارية للمشروعات ، وتشمل :	(٣) اشتراكات التأمين الاجتماعى الحكومى
— الأرصدة الجارية ( المواد الخام الوقود قطع الغيار ... الخ .	(٤) الأرباح المحققة فى التجارة الخارجية
— الأرصدة المتداولة ( البضاعة تامة الصنع فى المخازن أو فى الطريق الموارد النقدية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور الخ	(٥) موارد أخرى من القطاع الاشتراكى ( ضرائب محلية ورسوم قطع أخشاب الغابات ... )
(٥) نفقات من أجل زيادة المخزون المادى للدولة	(٦) متحصلات نقدية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات
(٦) نفقات اقتصادية أخرى ( مثل	أ - متحصلات اجبارية ( على ضريبة الدخل والضريبة الزراعية والضريبة على العزب والضريبة



<p>نفقات لأغراض المساحة الجيولوجية الرى - الأرصاد الجوية - صيانة الطرق (٧) الاتفاقيات على أوجه النشاط الاجتماعى والثقافى والصحى ، والمعاشات والاعانات ومدفوعات عن الحسائر المؤمن ضدها لصالح المزارع الجماعية والأفراد (٨) الاتفاقيات على مراكز البحث العلمى (٩) نفقات الدفاع الوطنى (١٠) نفقات الادارة الحكومية (١١) نفقات عامة أخرى (١٢) نفقات لتكوين صندوق الاحتياجات المادية والمالية الحكومية (١٣) التوسع فى التسهيلات الائتمانية المصرفية لأغراض الاقتصاد الوطنى إجمالى</p>	<p>على المباني وإيجار الأرض ورسوم الدفعة ب - متحصلات اختيارية ( مثل ودائع المواطنين فى بنوك الادخار وشراء سندات الدين العام وشراء تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين الشخصى (٧) موارد أخرى : إجمالى</p>
--	--





## الفصل الثانى

### دور الجهاز المصرى عند تنفيذ الخطة القومية

مقدمة :

لا تقتصر العملية التخطيطية على مجرد وضع الخطط التى تعمل أجهزة الدولة ومؤسساتها فى إطارها ، فهذه مرحلة أولية فى العملية التخطيطية تعقبها مرحلة أخرى توضع فيها الخطط موضع التنفيذ الفعلى ، وتتخذ النتائج التى يسفر عنها هذا التنفيذ أساسا لوضع خطة أخرى جديدة ، وهكذا .. (١)

ولذلك فإن تنظيم تنفيذ الخطة هى ، كما يرى Sorokin ، أكثر مراحل العملية التخطيطية أهمية . ففي هذه المرحلة تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة والمنشرة على اتساع رقعة الدولة بصراع يومية متصل daily struggle يستهدف نقل الخطة من إطار التصوير النظرى الى حيز الواقع العملى الملموس . ولا يقتصر تنفيذ الخطة على تحقيق أهدافها فى صورة كمية أى فى شكل أرقام انتاج اجمالية ، وإنما يعين تحقيقها من الناحية الكيفية أيضا وذلك فيما يتعلق بكيفية الانتاج ونوع المنتجات وكذلك باتباع مؤشرات نفقة الانتاج ونتاجية العمل المحددة فى الخطة (٢) .

(١) وقد ذكر «ستالين» أن البيروقراطيين وحدهم هم الذين يعتقدون بأن العمل التخطيطى ينتهى باعداد الخطة ، فى حين أن هذا لا يمثل الا البداية فقط .  
أنظر :

M.L. Seth : Theory & Practice of Economic Planning . op . cit .  
p 72 ; Dobb : Soviet ... op . cit . p 362 .

G . Sorokin : Planning ... op . cit . pp 227 — 229 ; M . z . (٢)

Bor ; The Organization ... op . cit . 195 — 196

ويعتبر كل مشروع من المشروعات خلية اقتصادية ينط به تنفيذ جزء من الخطة القومية ، وهو يقوم بممارسة نشاطه في اطار مخطط سعي الى تحقيق الاهداف المحددة له والتي تعتبر بدورها جزءا من مجموعة الاهداف التي تضمها الخطة القومية .

ويعتبر تزويد المشروعات بالامدادات المادية والفنية التي تجعلها قادرة على تنفيذ مهامها المخططة هو الخطوة الاولى والاساسية على طريق تنفيذ الخطة . وهذه الامدادات تتم وفقا لمخطط معينة تعتبر هي الاساس في تحضير خطة الامداد للاقتصاد القومي كاله .

ويعتبر توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لمباشرة نشاطها والرقابة على هذا النشاط من أخطر مهام الجهاز المصرفي السوفيتي . فالاثمان المصرفي يلعب دورا هاما في تمويل المشروعات من جهة ، كما أنه يستخدم كأداة لاحكام الرقابة على نشاطها من جهة أخرى وذلك على نحو ما سوف تعرض له تفصيلا فيما بعد .

ومن خلال دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات والرقابة عليها يمكن تحقيق توازنها المالي في مرحلة التنفيذ ، وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

وعلى ذلك ، سوف نقسم هذا الفصل الى خمسة مباحث :

المبحث الأول : ونعرض فيه القواعد الاساسية التي تنظم نشاط المشروع في الاقتصاد السوفيتي وحقوقه في مجال التخطيط .

المبحث الثاني : ويتضمن دور المشروع في تنفيذ الخطة .

المبحث الثالث : ونتناول فيه دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الإنتاجي ( الجاري والاستشاري ) للمشروعات .

المبحث الرابع: ونعرض فيه للدور الرقابي للجهاز المصرفي على المشروعات.  
المبحث الخامس: ويتضمن الدور الذي يمارسه الجهاز المصرفي في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

### المبحث الأول

القواعد الأساسية التي تنظم نشاط المشروع في الاقتصاد السوفيتي

يعتبر المشروع الصناعي المملوك للدولة الوحدة الانتاجية الأساسية في الاقتصاد القومي السوفيتي<sup>(١)</sup>. وهو يباشر نشاطه على أساس الجمع بين التوجيه المركزي والاستقلال الاقتصادي، مع التزامه باعتبارات الخطة الاقتصادية القومية<sup>(٢)</sup>.

(١) وبذلك يخرج عن نطاق الدراسة ما يوجد من مشروعات اشتراكية أخرى غير مشروعات الدولة على المزارع الجماعية والتعاونيات الانتاجية أو الاستهلاكية.  
وقد جاء تعريف المشروع الاشتراكي التابع للدولة في المادة (٣) من النظام الأساسي لمشروع الصناعي الاشتراكي والذي وافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في ٤ أكتوبر ١٩٦٥ حيث جاء فيها:

« يقوم المشروع الصناعي الاشتراكي بإدارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابته الإدارية أو تحت تصرفه، ويقوم بمجموع العاملين فيها بالانتاج والنشاط الاقتصادي (صناعة المنتجات، تنفيذ الانشاءات، القيام بالخدمات) وذلك وفقاً للخطة الاقتصادية القومية وعلى أساس الاستقلال المالي. كما يقوم بإداء واجباته وممارسة حقوقه المرتبطة بهذا النشاط، وهو يختص بجزائية مستقلة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية.

(٣) أنظر النظام الأساسي للمشروع الصناعي الاشتراكي والذي ينطبق على مشروعات الصناعة والتشييد والزراعة والنقل والمواصلات:

وبيعير الانتاج هو الوظيفة الأساسية للمشروع الصناعى ، أما مهام البيع والتسويق فتقوم بها منظمات أخرى تختص بعمليات البيع بالجملة والتجزئة .

وتدار المشروعات فى الاتحاد السوفيتى حالياً (١) على أساس ما يسمى بالتبعية الوزارية أو ما يعرف باسم الادارة الرأسية للمشروع vertical management وهذا يعنى أن المشروعات تقسم بحسب نوع نشاطها الانتاجى الذى تقوم به ثم تتبع كل المشروعات التى تعمل فى فرع أو قطاع انتاجى معين وزارة خاصة بهذا الفرع أو القطاع وحده وذلك بصرف النظر عن الموقع الجغرافى أو الاقليمى لهذه المشروعات (٢)

Statute of the Socialist Industrial Enterprise ( approved by the U.S.S.E Council of Ministers, Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" op. cit., pp 152 - 176

(١) أنظر فى تنظيم الإدارة الاقتصادية فى الصناعة السوفيتية فى الفترة من ١٩٣٢ — ١٩٥٧ ثم من ١٩٥٧ — ١٩٦٥ :

د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى . ص ٤٨ — ٥٨ .

(٢) كان النظام المطبق بالنسبة لتبعية المشروعات فى الفترة ١٩٥٧ إلى ١٩٦٥ هو نظام التبعية الاقليمية ، بمعنى أن المشروعات كانت تقسم بحسب المناطق الجغرافية أو الأقاليم التى تقع فيها ، وكانت كافة المشروعات التى توجد فى منطقة أو اقليم معين تبسم مجلس اقتصادى اقليمى sovnrarkhoz خاص بهذه المنطقة وحدها وبغض النظر عن نوع النشاط الانتاجى الذى تقوم به هذه المشروعات . ويعرف هذا النوع من الادارة بما يسمى بالادارة الأفقية للمشروع الاشتراكى horizontal management والتى كانت تنولها عدة مجالس اقتصادية اقليمية يستمد كل منها سلطاته من مجلس وزراء الجمهورية الاقتصادية التى يقسم ذلك المجلس فى نطاقها .

يبد أن تطبيق نظام الادارة الاقليمية قد كشف عن عدة عيوب يتركز معظمها فى تغليب المصلحة المحلية فى النطاق الجغرافى المجلس الاقليمى على المصلحة القومية العامة =

ويشتمع المشروع الصناعى بحقوق الشخصية الاعتبارية ، ولذلك فإنه يعمل من الناحيتين المالية والمحاسبية على أساس ما يعرف بنظام « الخوزراشوت Khozraschot »\* والتي يقصد بها اعتماد المشروع اعتمادا مباشرا على دخله

= وقد تضمن القرار الصادر من الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى ٢٩ - ٩ - ١٩٦٥ العدول عن نظام الادارة الأفقية الى نظام الادارة الرأسية . فقد جاء به « أنه على الرغم من أن الادارة الصناعية القائمة على المبدأ الاقليمى قد وسعت الى حد ما امكانيات التخصص والتنسيق فيما بين فروع الانتاج الصناعى فى داخل حدود المناطق الاقتصادية ، فانها كانت تعوق التخصص الفرعى والتعاون الصناعى الرشيد بين المشروعات الواقعة فى مناطق اقتصادية مختلفة ، كما كانت تخلق فجوة بين العام والانتاج ، وتسفر عن تفتيت وتعدد مراحل الفروع الصناعية وعن البطء والركود .

ولذلك رؤى فى الاجتماع الكامل للجنة المركزية تنظيم ادارة الصناعة على أساس الفروع وانشاء وزارات بالجمهوريات الاتحادية ووزارة لكل الاتحاد للفروع الصناعية المختلفة ، وقد صدر بالفعل فى ٢ أكتوبر ١٩٦٥ قانوناً اتحادياً « فى شأن تعديل نظام أجهزة الادارة الصناعية وتحويل بعض أجهزة الادارة الاخرى فى الدولة » ففى بالناء المجلس الأعلى للاقتصاد القومى للاتحاد السوفيتى والمجلس الاقتصادى للاتحاد السوفيتى والمجالس الجمهورية للاقتصاد القومى للمناطق الاقتصادية ( المجالس الاقليمية ) مع انشاء وزارات اتحادية جمهورية بدلا منها .

انظر :

The Decision of the Plenary Meeting of the Central Committee of the C P S U, Adopted on September 29, 1965 in " Soviet Economic Réform. op. cit., p 147; G. Sorokin: Planning in U.S.S.R. op. cit., p. 240; Textes Constitutionnels, Legislatif et Reglementaires Promulgués en 1965. Annuaire De L'U.R.S.S., 1966 CNRS, Paris, pp 49 - 427

\* الخوزراشوت Khozraschot كلمة روسية مختصرة للمكلمتين الروسيتين Khozoyaistvenny raschot. ولم يتفق كتاب الغرب على ترجمة محددة لاصطلاح



المتولد من نشاطه في تغطية نفقاته ومصروفاته مع تكوين فائض يُخصص للتراكم من خلال بيع منتجاته بالأسعار المخططة ، ومستنداً في ذلك كله الى مبدأ استقلاله المالي عن ميزانية الدولة وتمتعه بالشخصية القانونية (١) .

وتختلف المشروعات التي تتبع نظام « الخوزاشوت » عن المؤسسات التي تتبع ميزانية الدولة Byudzhetnye uchrezhdenie أى التي تعتمد في ممارسة نشاطها على الموارد التي تأتي أساساً من ميزانية الدولة ، فهذه المؤسسات لا

---

فتارة تذكر بالحاسبة الاقتصادية ، وتارة أخرى يعني بها الاستقلال الحاسبي ، وتارة تالفة بحاسبة التكاليف ، وأحياناً أخرى يعني بها الاستقلال المالي ، وذكرها البعض أيضاً بمعنى الإدارة المتوازنة . ونجرباً للاختلاف بين المصطلحات الاقتصادية فانتسنا سوف نستخدم كلمة « خوزاشوف » كما هي في سياق هذا البحث طالما أن مدلولها يتصرف على الاستقلال المالي للمشروع وأعماده على دخله من نشاطه في تغطية نفقاته .  
انظر في تعريف الكلمة :

Soviet Economic Reform, op. cit., p 6

(١) لم تكن المشروعات السوفيتية تدار دائماً على أساس الاستقلال المالي . ففي مرحلة « شيوعية الحرب » أى قبل عام ١٩٢١ ، لم يكن لمعظم مشروعات الدولة أرصده ذاتية خاصة بها ، وكانت الأجور والنفقات الأخرى تغطي عن طريق ميزانية الدولة . وخلال مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة « النيب » وحتى بداية عام ١٩٢٩ كانت للمشروعات الكبرى فقط هي التي تدار على أساس « الخوزاشوت » أما باقي المشروعات فكانت تعتمد على الليزانية في تغطية نفقاتها . ولم يبدأ تحويل معظم المشروعات إلى نظام « الخوزات » إلا في عام ١٩٢٩ .

انظر :

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 32 ; Eveline Verre : L'Entreprise Industrielle en Union Soviétique. Nouvelles Methodes de Gestion. Editions Sirey, Paris 1965 pp 4 - 5: 13 - 14

تتمتع بالاستقلال المالى ولا بالشيخية الاعتبارية<sup>(١)</sup>.

ويسمح « الخوزراشوت » بإمكان اجراء مقارنة بين نفقات الانتاج ونتائج النشاط الإقتصادى للمشروعات فى صورة نقدية بغرض خفض هذه النفقات وتحقيق دخل صافى ( المنتج الفائض ) من بيع الناتج بوجه نحو زيادة الأصول الثابتة ورأس المال العامل للمشروعات<sup>(٢)</sup>

ويترتب على « الخوزراشوت » بما يتطلبه من منح الاستقلال الاقتصادى والادارى للمشروعات داخل حدود الخطة ، أن تمنح الدولة كل مشروع مقدار الاصول الثابتة والجارية اللازمة لتحقيق الاستمرار فى الانتاج والبيع وتدخل موارد كل مشروع فى حساباته المستقلة . وللمشروع الذى يتبع نظام « الخوزراشوت » حسابه المصروف الخاص ، وله حق الحصص على قروض مصرفية لتمويل رأسماله العامل ، كما يتمتع بحق الدخول فى علاقات اقتصادية مع المشروعات الاخرى ، وله حق ابرام عقود معها متعلقة بنشاطه<sup>(٣)</sup>.

---

Michael Kaser : Soviet Economics. op. cit , p 157 (١)

(٢) وتحقيق هذا الفائض فى ظل نظام « الخوزراشوت » يتوقف على الأسلوب الذى مارس به المشروع نشاطه ، أى على مدى حسن استئداده للواردات المتاحة له فى الاستعمالات المحددة له ، وعلى الأخص قدرته على تخفيض نفقات الانتاج عن طريق زيادة اتساعية العمل بتخفيض مقاييس الاستهلاك الفنية للمواد الأولية ومستلزمات الانتاج وعن طريق الأمر أع فى دورة رأس المال العامل للمشروع .

E. Verre : L'Entreprise ... op. cit., pp 122-123; M.Z.Bor : The The Organization ... op. cit., p 204

Ibid , p 204; Soviet Financial System. op. cit., pp 132-133 (١)

وقد جاء الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ لىكى يوضع حولا للمشكلات التى صادفت تنفيذ الخطة السبعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) ومعظمها لصيق الصلة باقتصاديات المشروع الاشتراكى . فعلى الرغم مما كان يقال من أن المشروع الاشتراكى ( التابع للدولة ) هو وحده لإدارة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالى ويخضع العاملون فيه جميعا لسلطة واحدة هى سلطة مدير المشروع ، فإن واقع الحال كان يناقض هذا المفهوم . فالسلطات الادارية العليا التابع لها المشروع كانت تحد له كل مؤشر مما تضاءلت أهميته الأمر الذى أدى إلى تعدد هذه المؤشرات تعددا كبيرا أفقد المشروع فى الواقع استقلاله . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كانت السلطات الادارية العليا تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى مجال عمل المشروع أثناء تنفيذ الخطة وذلك بأن تعطى للمشروع أوامر جديدة تنسخ أو تعدل المؤشرات السابق ابلاغها اليه أو تعيد توزيع مهامه الانتاجية ، إلى غير ذلك من صور التدخل . ومن هنا كان مدير المشروع يجد نفسه مقيدا فى تصرفاته وعاجزا عن اتخاذ القرارات الحاسمة التى يتوقف عليها نشاط المشروع الذى يديره . وكان المشروع قبل الاصلاح يعانى من انعدام حريته فى إقامة روابط مباشرة بينه وبين المشروعات الأخرى التى تتعامل معه بائعة كانت أم مشترية ، الأمر الذى أفقد المشروع مرونة الحركة إلى حد كبير . ومن المشكلات التى كان المشروع يعانى منها أيضا ضالة الحوافز المادية أو الاقتصادية المقررة للعاملين فيه ، فقد كانت موارد « صندوق المشروع » enterprise fund ( الذى كانت توزع منه المكافآت على العاملين وتمول منه مختلف الخدمات الاجتماعية ) ضئيلة ، إذ لم تتجاوز ١٪ من المبالغ الاجمالية لصندوق الأجور (١) . ولم تكن موارد صندوق

---

(١) كان صندوق المشروع يسمى قبل عام ١٩٥٩ صندوق المدير directors' fund

المشروع » توجه في صورة مكافآت تمنح مباشرة إلى العمال وهي الصورة الوحيدة التي يمكن أن يعتبرها العامل حافزا ماديا مباشرا بمعنى الكلمة ، وإنما كان الجانب الأكبر من موارد الصندوق يوجه اما لتمويل التدابير الاجتماعية مثل بناء المساكن أو لإدخال فنون انتاجيه حديثة في المشروع ، ولذلك لم ينظر العمال الى هذه الحوافز نظرة جديدة .

وقد تبلورت اهم معالم الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٦٥ فيما يخص المشروع في الآتي . -

- تخفيض عدد المؤشرات التي تحكم وتنظم أوجه نشاط المشروع تخفيضا كبيرا ( وسوف نتعرف على هذه المؤشرات عندما نتعرض لخطة المشروع ) .

- تقدير نتائج نشاط المشروع طبقا للنتائج الذي يقوم بتسويقه ( وليس طبقا للإنتاج الاجمالي كما كان الحال من قبل ) ، وبذلك يزداد الارتباط بين الانتاج والتوزيع .

- تنمية الصلات المباشرة بين المشروعات واعطاء الاتفاقيات الاقتصادية بينها أهمية أكبر

- اعطاء الربح وزنا أكبر مما كان عليه قبل الاصلاح .

- زيادة الحوافز الاقتصادية والمادية للعاملين في المشروع إذ تم إنشاء

---

= وكانت موارد تتكون من نسبة من الأرباح تتراوح بين ١٪ و ٦٪ من الأرباح المخططة التي يحققها المشروع وبين ٣٠٪ و ٦٠٪ من الأرباح الزائدة من الأرباح المخططة وذلك حسب طبيعة نشاط المشروع ، أنظر .

E. Verre : L'Entreprise ... op. cit., p 75; A. Nove; The Soviet Economy, op. cit., p 33

صندوقين للنشجيع المادى أولهما هو صندوق الحوافز المادية الذى توزع منه المكافآت على العاملين بالمشروع ، والثانى هو صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن .

— تدعيم نظام « الخوراثوت » على أساس إلغاء منح الميزانية المجانية لتمويل الاستثمارات<sup>(١)</sup> .

### حقوق المشروع فى مجال التخطيط .

تحدد الخطة القومية العامة للدولة الاهداف الاقتصادية، والاجتماعية التى يتعين بلوغها فى فترة زمنية معينة . ويعهد الى المشروعات الانتاجية بمهمة تحقيقها عملا . وهذه المشروعات تعمل وفقا لخطة خاصة بها تتصل اتصالا وثيقا بالخطة القومية العامة .

وقد وضع « النظام الاساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى » القواعد التى تنظم حقوق المشروع فى مجال التخطيط ، فقد نصت المادة ٤٣ من النظام المذكور على الآتى :

« يضع المشروع ، انطلاقا من أرقام الرقابة control figures الخاصة به : مسودات لخطة طويلة الاجل وسنوية تغطى كل عملياته ، وذلك رقا للمؤشرات المقررة ، وتوضع هذه الخطة بالمشاركة الواسعة من جانب العمال والموظفين على أن تأخذ فى الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومى وأهمية الروابط مع العملاء ومنظمات التسويق والتجارة »

وتنص المادة ٤٤ من نفس النظام على :

« تفحص الهيئة الأعلى ، بالاشتراك مع المشروع ، ووفقاً للمؤشرات المقررة أهداف الخطط الطويلة الأجل والسنوية ، كما تصدق على هذه المؤشرات ولهذه الهيئة وحدها حق تبليغ كل الاهداف المخططة دون استثناء للمشروع » ونص المادة ٥٤ أيضاً على :

« يضع المشروع ، طبقاً لمؤشرات الخطة التي أعدت له ولنصوص العقود التي أبرمها ، خطة فنية صناعية مالية توضع سنوياً بصورة تفصيلية ، وكذلك خطط انتاجية واقتصادية ربع سنوية وشهرية ، يصدق عليها مدير المشروع فكل مشروع يضع خطته على أساس مؤشرات محددة مفروضة عليه من السلطات الأعلى وعلى أساس معايير فنية علمية ، ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي والعقود المبرمة مع سائر المشروعات ومنظمات التجارة . وتعرف هذه الخطة باسم « الخطة الفنية الصناعية المالية technical - industrial - financial plan » ويطلق عليها بالروسية اختصاراً كلمة *tekhpromfinplan*<sup>(١)</sup> وهذه الخطة — كما هو واضح من

(١) لم تكتمل خطة المشروع على هذه الصورة الا تدريجياً . ففي أوائل تطبيق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، كانت أجهزة الادارة الاقتصادية تحدد للمشروعات التابعة لها أهمها الخاصة بالانتاج ، ولم تكن هذه الخطة بالتالي الا خطة صناعية . وابتداء من عام ١٩٢٤/٢٣ أخذت المشروعات في تخطيط ثمن التسكة ، وتخطيط الانتاج والارباح وحاولت الى حد ما التخطيط المالي ، وفي أواخر فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٣٢/٣١ حل محل هاتين الخطتين ( المالية والصناعية ) تخطيط أكثر تقدماً هو خطة المشروع التي أصبحت تشمل أيضاً جانب تنمية فنون الانتاج .

وقبل اصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ كانت المؤشرات التي تتضمنها الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع *tekhpromfinplan* تزيد عن ٥٠٠ مؤشر تحكم وتنظم أوجه نشاطه

اسمها — تحيط بكافة أوجه النشاط الانتاجى والاستثمارى والمالى للمشروع عن العام التالى . وهى توضع لمدة سنة مقسمة إلى فترات ربع سنوية ، ويشترط أن يتحقق فيها التوازن بين التيارات النقدية والتيارات المادية وذلك فيما يتعلق

= الأمر الذى كان يسلب المشروع استقلالة فى وضع الخطط الخاصة به (على نحو ما أوضحنا سلفاً) . غير أنه بعد الإصلاح الاقتصادى تم تخفيض عدد المؤثرات الإجبارية النماية هي حجم الناتج الذى سيطرح للبيع مقوماً بالأثمان الجارية للجملة — التقسيم الواجب لأصناف المنتجات الأساسية ( فى صورة عينية بما فى ذلك صفاتها النوعية ) — اجمالى صندوق الأhor — مقدار الأرباح ومستوى الأرباحية ( كقيمة ماثوية من القيمة السككية للأصول الناتجة ورأس المال العامل ) — ما يدفعه المشروع الميزانية والمبالغ المخصصة منها للمشروع — حجم الاستثمارات الرأسمالية المركزيه واستغلال الطاقات الانتاجية والأصول الثابتة — المهام الأساسية المتعلقة باستخدام تجهيزات جديدة أو تطبيق أساليب تصنيع فنية جديدة — مؤثرات خاصة بالأمدادات المادية والفنية . والتي تشمل حجم ما يسلم من المواد الأولية وغيرها من المواد والتجهيزات الفنية . أما باقى المؤثرات الخاصة بالنشاط الاقتصادى للمشروع فتخطط بواسطة المشروع نفسه على ضوء أهداف الخطة والمعقود المبرمه مع منظمات التجارة كما يقوم المشروع بتخطيط الاجراءات السككيلة بتحسين الانتاج واستبدال الآلات التي تقادمت قتباً واستخدام أساليب فنية جديدة فى الانتاج وتجنب الاختناقات ، وعلى المشروع أيضاً أن يضع لنفسه المؤثرات المخططه السككية والوعية الخاصه بعنابره وإدارته وأقسامه وخدماته ومجموعاته الانتاجية وغيرها من تقسيماته الفرعية الداخلية وذلك لضمان تنفيذ الأهداف المخططه المحدده له بأكبر قدر من الفعالية الاقتصادية .

انظر :

G. Sorokin: Planning ... op. cit., pp 231, 241 — 242; N. K. Baibakov: Under the New Conditions (Kommunist, No. 7, 1966) in "Soviet Economic Reform" op. cit., pp 22—23; Soviet Financial System. op. cit., p 128; Soviet Planning. op. cit., pp 189 — 190

بالعلاقة بين المشروع وبين كافة المشروعات والوحدات الاخرى في الدولة والعلاقة بين المشروع والنظام المالى للدولة . وهى تعتبر ملزمة للمشروع الذى يتعين عليه القيام بمختلف أوجه نشاطه وفقا لمقتضياتها<sup>(١)</sup> .

وبصور الشكل ( ٣٠ ) نموذج لهذه الخطة ، ويتضح منه انها تتكون في الواقع من عدد من الخطط التى تهدف كل منها الى تنظيم وجه معين من أوجه نشاط المشروع ، فهى تتضمن (٢) .

أ - خطة الانتاج . وتعتبر حجر الزاوية في الخطة الفنية للصناعة المالية اذ لن يتيسر تنفيذ خطة الانتاج القومية وهى جوهر الخطة القومية العامة إلا من خلال تنفيذ الخطط الانتاجية للمشروعات . وتفضل خطة الانتاج للمشروع الاصناف والكميات المزمع انتاجها من كل صنف ونوعية الانتاج والكميات التى ستطرح في الاسواق والروابط الانتاجية التى تربط بين المشروع والمشروعات الأخرى ومؤشرات استخدام الطاقة الانتاجية ... الخ . وتقاس كمية الانتاج المقرر انتاجها خلال العام التالى أما بواسطة المؤشرات المادية ( وحدات العدد أو الوزن أو القياس ) واما بواسطة المؤشرات القيمية . والنوع الأول من المؤشرات يعتبر ضروريا للوقوف على مدى تطور الانتاج عبر الفترات المتعاقبة

---

(١) H. Schwartz : Russia's ... op. cit., p 195; A. Nove The Soviet Economy. op. cit., p 34; D. Granick: Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R. "A Study in Soviet Economic Planning" Columbia University Press, New York 1959 pp 67-68; M.Z. Bor: The Organization ... op. cit., p 185

(٢) Ibid., pp 185—186; B. Balassa: The Hungarian ... op. cit., P 62





١	الناتج بالنسبة لكل مستخدم	١٨	أ - في الورش الميكانيكية	١٠	فترة مناوبه
٢	معمراً عنه في صورة قيمة ، أجسالي المتوسط السنوي	١٩	ب - في ورش الحدادة والمكبس	١١	بالروبل
٣	الاشتد اص المستخدمين في	٢٠	ج - في غرف العدد والآلات	١٢	بالروبل
٤	النساء :	٢١	الناتج بالنسبة لكل روبل من	١٣	بالروبل
٥	أ - العمال البدويين	٢٢	رأس المال الدائت	١٤	بالروبل
٦	المهندسين والفنيين	٢٣	النفقات بالنسبة لكل ١٠٠ روبل	١٥	بالروبل
٧	ج - معاونى الورش	٢٤	من الإنتاج الاجالى :	١٦	بالروبل
٨	متوسط الاجر الشيرى	٢٥	أ - من المواد الأساسية :	١٧	بالروبل
٩	أ - للعمال البدويين	٢٦	ب - أجور الاتناجين	١٨	بالروبل
١٠	ب - للمهندسين والفنيين	٢٧	ج - العطاءة السكنى بأثية الاثومه	١٩	بالروبل
١١	ج - للعمال المكتبيين	٢٨	الانتاج	٢٠	بالروبل
١٢	أجسالى صندوق الاجور	٢٩	د - انتفاقات غير المباشرة	٢١	بالروبل
١٣	( بحسب فئات العمال	٣٠	هـ - الوقتود	٢٢	بالروبل
١٤	والستخدمين )	٣١	و - العدد والآلات	٢٣	بالروبل

سواء على مستوى الوحدة الانتاجية أو على مستوى الفرع الانتاجي، وكذلك يعتبر ضرورياً أيضاً بالنسبة لاعداد خطه الامدادات المادية والفنية واعداد الموازين السلعية على نطاق الاقتصاد القومى. أما المؤشرات القيمية فتستخدم للتغلب على مشكلة قياس الوحدات غير المتجانسة من السلعة المنتجة، إذ تتولى قياس الانتاج عن طريق تقدير القيمة النقدية للكميات المادية المنتجة. وتستخدم الائمان القياسية أو المقارنة *comparable prices* \* في التعبير عن الانتاج المادى الكلى *gross product* تعبيراً قيمياً، أما الانتاج السوقى *marketable product* فتقدر على أساس الائمان الجارية *current prices* \*\*\*.

ب - خطة تنمية الفنون الانتاجية: وتتضمن التدابير الفنية والتنظيمية التى تكفل استيعاب المشروع لاحداث الفنون الانتاجية، وتجديد الآلات القائمة وتصميم واقامة آلات وتجهيزات جديدة، وتحسين أساليب الانتاج والارتقاء بنوعه وتخفيض نفقاته.

ج - خطة الامدادات المادية والفنية: وتتضمن حساب احتياجات المشروع

\* يقصط بالانتاج الكلى ( *valovaja* ) قيمة كافة المنتجات النهائية والوسيلة وكذلك الاعمال والخدمات الصناعية التى قام المشروع بانتاجها خلال مدة معينه. أما الانتاج السوقى ( *tovarnaja* ) فيقصد به الانتاج المصرف أو المعد للصرف خارج نطاق المشروع خلال هذه المدة المعينة.

\*\*\* الائمان المقارنة هى التى يحتسب وفقاً لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة من ناحية الانتاج الكلى وانتاجية العمل خلا فترة الخطة متوسطة الاجل وهى تقيس القيمة لا على أساس الائمان التى سادت في وقت محدد سابق يتخذ أساساً أو قاعدة للقياس والائمان الجارية هى تلك التى يتم على أساسها تقدير الانتاج الذى يذهب الى الاستهلاك النهائى.

من المواد الأولية والمواد الأخرى والوقود والطاقة الكهربائية وغيرها من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، بالإضافة الى وسائل الانتاج من آلات وأدوات لازمه لتمكين المشروع من تحقيق خطته الانتاجية . ولهذا الخطه أهمية قصوى إذ أنه بدون حصول المشروع الموارد المادية والفنية فانه لن يتمكن من تحقيق الغرض الاساسي من وجوده ذاته وهو الانتاج . ( وسوف نعود لدراسة هذه الخطه بتفصيل أكبر في المبحث الثاني من هذا الفصل ) .

د - خطة العمل والاجور : وتتضمن مؤشرات خاصة بالانتاجية العالية وعدد العمال من كافة الفئات وصندوق الأجور ومتوسط أجر العامل والاجراءات الكفيلة بالقيام بالتدريب الفني والمهني للعاملين بالمشروع على النحو الذي يزيد من مستواهم الفني وبالتالي من انتاجية العمل في المشروع (١) .

هـ - خطة تكلفة الإنتاج : وتتضمن التكلفة المقدرة لاجمالي الإنتاج السلعي وحساب تكاليف مختلف أصناف الإنتاج مع محاولة تخفيض هذه التكاليف إن أمكن . والتكاليف المقصوده هنا هي تلك المتعلقة بصنع وتصريف منتجات المشروع دون غيرها من النفقات ، فلا يحسب ضمن التكاليف مثلا النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية للعمال وعائلاتهم وبصفة عامة كافة نفقات الخدمات والأعمال التي لا تدخل في الإنتاج السوقي أو الإنتاج الكلي للمشروع ، كذلك لا تحسب ضمن تكاليف الإنتاج النفقات التي يتعين توزيعها على سنوات عديده والتي تجارز نفاق الاداره الجارية للمشروع مثل نفقات تركيب أصوله

(١) E. Verre ; L'Entreprise ... op. cit., pp 99 - 101

وراجع حقوق المشروع في مجال العمل والاجور :

المواد من ٨١ - ٨٩ « النظام الاساسي للمشروع الصناعي الاشتراكي » .

Statute ... op. cit., pp 168-171

الإنتاجية ، ونفقات الاصلاحات الكبرى لهذه الأصول ونفقات الانشاءات الرأسمالية وما إليها ، وأخيراً لا تتضمن تكاليف الإنتاج النفقات التي لها طبيعة استثنائية مثل الخسائر التي تترتب على حدوث كوارث أو الخسائر يكون السبب فيها الغاء الارتباطات بشراء بعض منتجات المشروع أو الغرامات والعقوبات المالية التي تترتب على عجز المشروع عن تسليم المواد والمنتجات إلى المشروعات الأخرى في المواعيد المحددة أو بالكميات والمواصفات المتفق عليها .

و - خطة الانشاءات الرأسمالية : وتتضمن برنامجاً تفصيلياً للاستثمارات التي سيقوم بها المشروع خلال فترة الخطة وكذلك نفقات الاصلاحات الرأسمالية الكبرى في المشروع والبيانات المتعلقة بالمتجهيزات الفنية الجديدة التي سيستخدمها المشروع خلال عام الخطة .

ز - الخطة المالية : والمهمة الأساسية لهذه الخطة هي إقرار الترابط العضوي بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاج . فالنمار المالية لنشاط المشروع لابد وأن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحجم الناتج الذي سينتج ويباع ، وبانجاز الاهداف الموضوعية للتكاليف وتوزيع السلع ودرجة جودتها ، وبمستوى الايمان المحدد (١) ، وتوضع الخطة المالية على شكل ميزانية عمومية لدخل ونفقات المشروع في صورة تقديمية وذلك لمدة سنة مقسمة على فترات ربع سنوية .

M. Meyer : L'Entreprise ... op. cit., pp 591-593; (١)

E. Verre: L'Entreprise ... op. cit, pp. 104-105; Soviet Financial System. op. cit., pp 147-14

ويتكون جانب الدخول في الخطة المالية للمشروع من :

— ناتج مبيعات المشروع من سلع وخدمات عند مستوى أثمان معين .  
ويتوقف حجم هذا البند على مدى تنفيذ المشروع لخطة الإنتاجية من الناحيتين الكمية والكيفية والتنوع المخطط للمنتجات المباعة .

— دخل المشروع المتولد نتيجة مزاواته لبعض الأنشطة الجانبية إلى جانب نشاطه الإنتاجي الرئيسي .

— الدخول الناجمة عن بيع المشروع لممتلكاته التي لم بعد يستخدمها .

— الأرباح الناتجة عن تحقيق وفر بمناسبة تنفيذ أعمال الانشاءات الرأسمالية بتكلفة أقل مما هو مخطط لها .

— ماقد تمنحه ميزانية الدولة للمشروع في حالة عدم كفاية إيراداته لتغطية العجز المخطط لديه ولتحقيق خطته الإنتاجية . وهذه المنح قد تأخذ صورة تمويل استثماري أو تمويل رأس المال الجاري للمشروع (١) .

ويتكون جانب النفقات في الخطة المالية للمشروع — ونقا لتركيبها الاقتصادي — من أربعة مجموعات أساسية هي : نفقات الإنتاج والبيع ، ونفقات التوسع في الإنتاج والاقطاعات للصناديق الخاصة ، والمدفوعات للنظام المالي للدولة وذلك على التفصيل التالي :

تتضمن المجموعة الأولى من النفقات وهي نفقات الإنتاج والبيع — والتي تعتبر أكثر النفقات أهمية — على أجور ومرتبات العمال والموظفين ، والنفقات على الأصول الثابتة في شكل انخفاض القيمة والنفقات على المواد الأولية

والمواد الوسيطة والوقود والكهرباء وثققات الادارة والتسيير ومختلف النفقات التقديرية .

— أما المجموعة الثانية وهى نفقات التوسع فى الإنتاج فتتضمن المبالغ التى يخصصها المشروع من أرباحه لزيادة رأسمالية الجارى وكذلك للقيام بالاستثمارات الرأسمالية .

— وتكون المجموعة الثالثة من النفقات من اقتطاعات الأرباح التى تحول إلى صندوق تنمية الإنتاج وصندوق الحوافز المادية وصندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن (الجدول القادم)

وجدير بالذكر أن أرصدة هذه الصناديق قد تزايدت بدرجة ملحوظة إذا قيست به — ام ١٩٦٦ ، فى عام ١٩٧٠ ازداد رصيد صندوق تنمية الإنتاج ٦ مرات ، وازداد رصيد صندوق الحوافز المادية ٤ مرات ، وازداد رصيد صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن مرتين (١) .

— وتتضمن المجموعة الرابعة من النفقات مدفوعات المشروع للنظام المالى للدولة ، وتشمل مدفوعات للميزانية فى صورة ضريبة على رقم الأعمال (بالنسبة للمشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية) والاقتطاعات من الأرباح والفائض من رأس المال العامل ومقابل استخدام الأصول الإنتاجية . وبالإضافة إلى ذلك فإن جزء من أرباح المشروع واقتطاعات انخفاض القيمة لديه المخصص للتشييد الرأسمالى يذهب إلى ستروى بنك وإلى الجوس بنك ، إذ نودع اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة للاتصالات الرأسمالية فى حساب خاص بالمشروع لدى الجوس بنك ولا يمكن سحبها إلا لهذا الغرض ، أما اقتطاعات انخفاض

(١) تقرر - بعد الإصلاح الاقتصادي عام ٦٥ - انشاء ثلاثة صناديق أساسية لدى كل مشروع ، يتم تمويلها واستخدامها على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

نوع الصندوق	• مصادر تمويل الصندوق •	استخدامات الصندوق
صندوق تنمية الاتساج	جزء من اقتطاعات انخفاض القيمة في المشروع يتراوح بين ٢٠ - ٥٠٪ وجزء من أرباح المشروع والمبالغ المتحصلة من بيع أملاك المشروع التي لم تعد تستخدم .	تمويل النفقات الاستثمارية للمشروع من أجل تحديد الاصول الثابتة واستخدام تجهيزات جديدة وتقديم فنون إنتاجية جديدة ، وتحسين نوع المنتجات ، وتحسين تنظيم الاتساج والعمل والتدابير الأخرى وتكفل تنمية الاتساج .
صندوق الحوافز المادية	اقتطاعات الارباح على أساس حصص تقرر لفترات طويلة وتتفاوت تبعاً لنوع الصناعة . وتتقرر الاقتطاعات على كل نسبة مئوية يزيدها حجم المبيعات (أو الارباح) في الخطة الجارية بالنسبة للسنة السابقة كذلك في مقابل كل نسبة مئوية من الربحية المحسوبة في الخطة السوية .	منح جزء من المكافآت والعلاوة للعاملين في المشروع اذا ما تحققت النتائج المستهدفة وكذلك لمنح العاملين اجازات في حالات الضرورة .
صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء للساكن	جزء من أرباح المشروع	بناء بيوت الحضانه ورياض الاطفال والمنشآت الرياضية والساكن وتحسين الخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تقدم للعاملين بالمشروع .

Monique Moyer : L'Application de la Reforme de L'Entreprise.  
Annuaire de L'U.R.S.S. ) C N R S ) 1967, p 253 ; G. Sorokin ;  
planning, op. cit., p 245 ; Soviet planning. op. cit., p 174 ;  
Soviet Financial System, op. cit., pp 145 - 146



القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار فتودع لدى ستروى بنك (١). أما اشتراكات التأمين الاجتماعي المحددة على أساس أجور العمال والموظفين فتذهب إلى ميزانية التأمين الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن مدفوعات المشروع تتضمن أيضاً تحول جزء من أرباحه سداداً للقروض السابق منحها له من الجهاز المصرفي والفوائد المستحقة عليها (٢).

ونظراً لأن الأرباح هي أهم أشكال الدخل الصافي الذي يحققه المشروع لمواجهة أوجه نفقاته المختلفة، فإن الشكل (٣١) يوضح الصورة العامة التي يتخذها توزيع إجمالي الربح في أحد المشروعات الصناعية السوفيتية.

نخلص من ذلك إلى أن كل مشروع من المشروعات يعتبر أداة في يد الدولة تستخدمها في تنفيذ الخطط الاقتصادية القومية. هذا المشروع يتمتع باستقلال مالي وله ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه في تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه... من خلال علاقاته بالجهاز المالي والاثنائي (أنظر شكل ٣٢) — بطريقة تخدم أساساً عملية الإنتاج والتراكم وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للجموع العاملين.

---

(٢) من المسموح به استخدام انتقادات انخفاض القيمة المخصصة للاستثمارات في مشروعات الدولة الأخرى دون أن تكون قاصرة على المشروع الذي انتقدت هذه المبالغ من أرباحه. وتبرير ذلك أن كافة المشروعات الانتاجية تعتبر كلها ملكاً للدولة ومن هنا استقرت الممارسة على إعادة توزيع المبالغ المحتجزة على ذمة انخفاض القيمة بين المشروعات التي تتبع ربما انتاجياً واحداً :

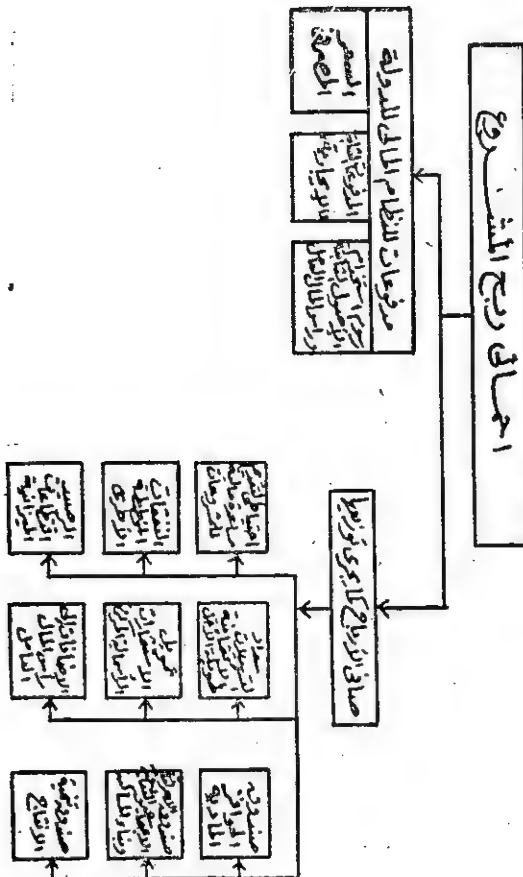
انظر :

ويعمل المشروع وفقا لخطة معتمدة خاصة به ترتبط ارتباطا مباشرا بالخطة الاقتصادية القومية ، وتنظم مختلف أوجه نشاطه . ويعتمد الجهاز المصرفي على خطة المشروع في تحديد حجم التمويل المصرفي المطلوب له لتنفيذ مهمة الخطة سواء تعلق الأمر بتمويل النشاط الجاري للمشروع أو بتويل نشاطه الاستثماري .

وسوف نرى في المبحث التالي كيف يعتمد الجهاز المصرفي على خطة الامدادات المادية والفنية للمشروع في تحديد الموارد المالية اللازمة لتمويل احتياجه .

شكل رقم ٢١

كيفية توزيع أرباح المشروع في الاتحاد السوفيتي





## المبحث الثاني دور المشروع في تنفيذ الخطة

ان استمرار الانتاج يقتضى استهلاكاً مستمراً لوسائل الانتاج ، أو بعبارة أخرى أن ضمان قيام المشروع بالمهام الانتاجية المخططة المسند اليه تنفيذها في اطار خطة الانتاج والاستثمار يتطلب بالضرورة تزويده بانتظام وبصورة متصلة بالمواد الاولية والوقود والطاقة الكهربائية والمعدات والآلات وقطع الغيار ... الخ وذلك وفقاً للمواصفات المحددة وفي الاوقات المناسبة وهذا كله يقتضى ألا يترك أمر تموين المشروع بالموارد الانتاجية الرئيسية معلقاً على العمل التلقائي لقوى العرض والطلب ، وانما يتم ذلك وفقاً لخطة الامدادات المادية والفنية (وهي احدى اقسام الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع كما تقدمت الاشارة ) والتي تعتبر اولى خطوات المشروع في سبيل تنفيذ مهامه المخططة ، كما تعتبر الاساس في تقدير احتياجات المشروع من الموارد المالية اللازمة لتمويل جوانب نشاطه الجارى والاستثمارى والتي يقوم الجهاز المصرفى بتوفير جزء هام منها . ومن هنا برزت ضرورة التعرف على مكونات هذه الخطة .

ونظراً لأن خطة الامدادات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الذى يتم وفقاً له توزيع الموارد المادية على المشروعات الانتاجية ، لذلك فأننا سوف نتعرض أولاً في ايجاز لهذا النظام .

### نظام توزيع الموارد المادية :

ويتم توزيع الموارد المادية ( اى الامدادات المادية والفنية ) بطريقة مركزية مخططة ، حيث تتولى ادارات متخصصة في مختلف الوزارات مهام

تخطيط توزيع الموارد المادية في نطاق وزاره ، كذلك فانه توجد ادارات خاصة بتوزيع الموارد المادية في كل من جوسبلان الاتحاد السوفيتي وجوسبلان جمهوريات الاتحاد .

وتتولى ادارة الامدادات في كل وزارة وتسمى elaysnab مهمة توزيع الموارد المادية عن طريق منح كل مشروع من المشروعات التابعة لها شهادة allocation certificate ( Naryady ) تخول له الحق في الحصول على كمية معينة من وسائل الإنتاج التي يحتاج اليها . وتحدد هذه الشهادة غالبا الجهة التي ستقوم بتوريد هذه الوسائل . غير أنها لا تحدد مواصفاتها بدقة ، وكذلك لا تحدد شروط تسليمها ، إذ تترك هذه المهمة للمشروع نفسه بعد الحصول على موافقة السلطات الادارية العليا التابع لها ، حيث يقوم بعد ذلك بالتعاقد مع المشروعات المنتجة لهذه الموارد المادية لكي تعمل على تزويده بالكمية المحددة بالشهادة بعد أن يحدد مواصفاتها بدقة وشروط التسليم والجزاءات المترتبة على الاخلال بالعقود (١) .

(١) تنص المادة ٦١ من النظام الاساسي للمشروع الصناعي الاشتراكي على الآتي :  
يحصل المشروع على كافة المعدات والمواد الاولية وغيرها والوقود والاصول الاخرى اللازمة لانتاجه ونشاطه الاقتصادي عن طريق عقود توريد . supply contracts . توقع على أساس ما يلحق بالخطه من وثائق خاصة بتوزيع المنتجات ( أوامر التوريد . . . ) .  
ويمكن الحصول على الاصول المذكورة أيضاً على أساس أوامر توريد يقبلها المورد (وثائق يمكن أن تحمل عليها) .  
تحتوى على كل البيانات اللازمة لتسليم التوريدات ما لم تكن هناك بعض الشروط الاضافية التي ينبغي الاتفاق عليها .

ويمكن للمشروع أن يحصل على الامدادات اللازمة من المواد والمعدات من التنظيمات الحكومية والتعاونية عن طريق التعاقد ، اذا كانت من المنتجات التي تباع دوت حاجة الى أوامر توريد ، وكذلك عن طريق المشتريات من مراكز الجلة المتخصصة الصغيرة ومتاجر =

والعقود التي تبرم بين المشروعات الإنتاجية هي عقود مخططة لها طابع معين وتختص بتنظيم التداول المخطط للموارد بين المشروعات بعضها البعض على أساس ما ورر في خطة الإنتاج والاستثمار وما تتضمنه من أهداف وأولويات، ومن ثم فإنها ليست مجرد إتفاق إرادى بين طرفين (١).

وتختلف سلطات المشروع في مجال التعاقد بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بسلع هامة أم غيرها . ففي الحالة الأولى ، لا يملك المشروع سوى ترديد ما تقرره ادارة الامدادات في الوزارة في صلب العيود التي يبرمها مع المشروعات الواردة وعلى الأخص فيها يتعلق بثمان السلعة وكميتها . أما في الحالة الثانية ، فإن المشروع يتولى بنفسه ابتداء عملية امدادة بما يحتاجه من موارد مادية عن طريق التعاقد المباشر مع المشروعات التي يحتاج التعامل معها (٢).

التجزئة في الحالات المقررة بالقانون .

وتنص المادة ٦٣ من نفس النظام على الآتى :

ويكون المشروع الحق في أن يحول الاموال للمشروعات والتنظيمات الاخرى ، وفي أن يزوده بالمواد والمعدات من موارده الخاصة بمعدات ثابتة ، وذلك لدى تصنع له بمقتضى عقد ما يكون بحاجة اليه من منتجات .

وتنص المادة ٦٥ أيضاً على الآتى :

يكون لمشروع الحق في أن يبرم عقود لشراء المعدات والالات وغيرها من الأصول الملحقة بأصوله الثابتة ، وذلك في حدود ما لديه من موارد مالية مخصصة لهذه الأغراض أو القروض المصرفية المتاحة .

انظر :

Statute of the Socialist Industrial Enterprise, op. cit., pp 165 - 166

(١) د. محمد دويدار ومصطفى شبيخ : الاقتصاد السياسي . ص ٥٦٤ - ٥٦٧ .

(٢) تحدد في عقود الامدادات كافة الشروط والقواعد التي تنظم تسليم وسائل الإنتاج من المشروعات الموردة الى المشروعات المستخدمة وعلى الأخص تاريخ التسليم بالنسبة الى كل نوع من أنواع الامدادات المادية والغنية المطلوبة ، وتحديد الكميات والمواصفات وتعيين وسيلة شحنها وطريقة اعدادها للشحن ومكان التسليم وأمانها وكيفية سداد الثمن ومسئولية كل طرف في حالة عدم تنفيذه لالتزاماته المترتبة على العقد ، وكيفية تحديد الحسائر المترتبة على عدم التنفيذ ( مع ملاحظة أن التمويش النقدي عن عدم التنفيذ يلعب دوراً ثانوياً للغاية لأن عدم حصول الوحدة الإنتاجية على عنصر الإنتاج المادى المتعاقد على =

ويكتنف نظام توزيع الموارد المادية على المشروعات بعض الصعوبات التي دل عليها وجود نظام « المشهلين (tolkachi) pushers » الذي يعهد إليهم بالاتصال بالمشروعات الموردة لتذليل العقبات التي تحول دون حصول المشروعات المستخدمة للموارد المادية بالموصفات المطلوبة وفي المواعيد المناسبة ومن مظاهر هذه الصعوبات النعقد الضخم للهيئات القائمة بعملية الامداد سواء على مستوى الوزارات والجوسبلان أم على مستوى المشروعات الفردية ، وكذلك صدور ملايين الشهادات (naryady) من الجهات القائمة على توزيع الموارد المادية. وفي الواقع فان معظم هذه الصعوبات يرد إلى الندرة النسبية لبعض المواد ووسائل الإنتاج الأمر الذي يجعل كفاية حاجة المشروع منها على الوجه

---

= شراءه سوف يؤدي إلى عدم تنفيذ الوحدة المنتجة لخطتها ) .

انظر في ذلك : نفس المرجع ص ٥٦٦ .

وتنص المادة ٦٢ من النظام الأساسي للمشروع الصناعي على الآتي :

« ويكون للمشروع عند توقيع عقود التوريد الحق في أن يرفض قبول المنتجات المخصصة له وإلى مزيد عن حاجته أو المنتجات غير الضرورية ، ويكون عليه في هذه الحالة وفي ميعاد لا يتجاوز عشرة أيام من وصول أمر التوريد أن يخطر المورد والهيئة المسئولة عن توزيع الاصناف المدرجة في صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التي اصدرت أمر التوريد .

ويكون للمشروع أيضاً ، بالاتفاق مع المورد ، الحق في أن يرفض قبول منتجات ينص عليها العقد اذا لم تعد هناك حاجة إليها ، وفي هذه الحالة ينبغي عليه أن يخطر الهيئة المسئولة عن توزيع الاصناف المدرجة في صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التي اصدرت أمر التوريد وذلك في موعد لا يتجاوز خمسة أيام .

انظر :

الاکمل وفي المواعيد المناسبة أمرا من الصعوبة بمكان (١).

ومن ناحية أخرى، فإن التعديلات المستمرة التي تطرأ على أهداف خطة الإنتاج والاستثمار وهي في غمار التنفيذ تقتضى تعديلات مناسبة في خطط الامدادات المادية والفنية للمشروعات سواء بالنسبة لكمية المنتجات السابق تخطيطها أو نوعيتها. ولذلك فإن المشروعات تعمل على تكوين مخزون ضخم لديها من هذه المواد تحوط منها أزاء احتمالات انقطاعها لأي سبب من الأسباب.

### خطة الامدادات المادية والفنية :

تعتبر ادارة الامدادات المادية والفنية في المشروع هي الادارة المختصة بوضع خطة الامدادات متعاونة في ذلك مع سائر الادارات الأخرى فيه مثل ادارة التخطيط والادارة المالية والادارة الصناعية والميكانيكية. الخ وتختص خطة الامدادات - كما تقدمت الإشارة - بتحديد احتياجات المشروع من المواد الأولية والوسيلة والطاقة الكهربائية والوقود وغيرها من مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى وسائل الإنتاج من آلات وادوات لازمة لتمكين المشروع من تحقيق خطته الإنتاجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خطة الامدادات تحدد مصادر تمويل هذه الاحتياجات، مع ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تنفيذ الأهداف التي تتضمنها

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy, op. cit., pp 210 - 215 ;  
D. Granick : Mauagement. op. cit., pp 140 - I48 ; Monique Meyer.  
L'Entreprise Indistrielle D'Etat En Union Sovietique Editions  
Cujas, Paris, 1966, pp 339 - 341 .



خطة إنتاج المشروع المقررة أو تجاوزها ( بشرط ألا يكون لذلك أثر سىء على الجودة ) . ولذلك فإن خطة الامدادات تعتبر أنها أقرب إلى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها إلى العمل التخطيطى ، أو هى بمعنى آخر همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها (١)

ويتم تحديد احتياجات المشروع من المواد التى يستخدمها على أساس خطته الإنتاجية ومتوسط المعدلات الفنية للاستهلاك التى تعبر عن العلاقة بين القدر اللازم استخدامة من كل مادة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج .

وتختلف كيفية تحديد الاحتياجات بحسب ما إذا كانت لازمة للإنتاج أو للإصلاحات الرأسمالية أو للاستثمار . ففى يتعلق بإنتاج ، فإنه تجرى التفرقة بين احتياجات الإنتاج من المستلزمات الرئيسية واحتياجاته من المستلزمات المساعدة . ويمكن التوصل لمعرفة احتياجات المشروع من المستلزمات الرئيسية عن طريق استخراج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية وضربه فى الكمية المطلوب إنتاجها من السلعة ، وفى حالة تنوع مستلزمات الإنتاج الرئيسية تنوعا كبيرا ، تضم كل عدة أنواع قريبة من بعضها من هذه المستلزمات فى مجموعة واحدة ويستخرج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية بالنسبة لها كمجموعة واحدة ويطبق على إنتاج المشروع من السلعة .

أما تحديد احتياجات المشروع من المستلزمات المساعدة التى لها وزن قليل فى تكوين الإنتاج ، فإنه يتم أحيانا على أساس وجود نسبة معينة بين كمية هذه المستلزمات وبين مؤشر معين من مؤشرات خطة الإنتاج ، أو بين هذه الكمية و كمية أحد مستلزمات الإنتاج الرئيسية التى يستهلكها المشروع ، وفى بعض

الأحيان الأخرى يتم تحديد الاحتياجات من المستلزمات المساعدة بالرجوع إلى الإحصاءات الخاصة بالكميات المستهلكة منها في الأعوام السابقة والاهتمام بها في تقدير حجم الكميات اللازمة منها لتحقيق إنتاج المشروع خلال السنة التالية (١).

أما فيما يتعلق بتحديد احتياجات المشروع من الموارد وقطع الغيار اللازمة لأغراض الإصلاحات الرأسمالية التي يقوم بها بنفسه ، فإن إدارة الامدادات بالمشروع تتولى مهمة الأنصال بإدارته الميكانيكية وكذلك بإدارة الإصلاحات وبرؤساء الاقسام الانتاجية للحصول على البيانات اللازمة لتحديد كمية ما يحتاجه المشروع من المواد المشار اليها بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الإصلاحات . فإذا لم يكن لبعض الإصلاحات مقاييس مقرر ، فإن الإدارة الميكانيكية وإدارة الإصلاحات في المشروع تتوليان تحديد هذه المقاييس التي تعرض على إدارة الامدادات المادية والفنية للجهة الادارية التابع لها المشروع للموافقة عليها والعمل بها بعد ذلك (٢).

وأخيراً فيما يتعلق باحتياجات المشروع من المواد اللازمة لتجديده الجهاز الانتاجي للمشروع وتقديم فنون انتاجية جديدة في عملية الانتاج وكذلك الاستشارات التي يقوم المشروع بتنفيذها بنفسه ، فإنها تجمع كلها في حساب خاص بها ، وتقسم حسب أنواع التجديدات والاستثمارات . ويتم تحديد هذه الاحتياجات من خلال تطبيق متوسط معدلات الاستهلاك الفنيه التي تقررها لجنة الدولة للتشييد ( الجوستروي ) (٣).

M. Meyer ; L'Entreprise.. op. cit , p 547

(١)

Ibid., pp 548 - 549

(٢)

Ibid., p 549

(٣)

وبعد تحديد كافة احتياجات المشروع من الموارد المادية أيا كان الغرض منها ، فإن ادارة الامدادات يكون قد تجمع لديها بيان بالسكينة الكلية للمواد الأولية والوسيلة وغيرها من الموارد المادية والفنية اللازمة للمشروع للقيام بمهامه الإنتاجية للسنة التالية ، ولا يتبقى لا ستمثال هذه الخطة سوى تحديد المصادر التي تقوم بتوفير هذه الاحتياجات . وتتمثل هذه المصادر في الآتي :

١ - المخزون المتاح من الموارد المادية لدى المشروع في بداية الفترة المخططة ويحدد على أساس المواد المتوقع حصول المشروع عليها واستهلاكها منها حتى نهاية فترة الخطة الجارية .

٢ - ما تقدمه الجهة التابع لها المشروع من امدادات مادية وفنية سواء كانت مواداً رئيسية تقوم الجوسبلان بتوزيعها وتخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي أم مواداً هامة تقوم بتوزيعها الوزارات الاتحادية والوزارات الجمهورية . ويعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التي يحصل بها المشروع على موارده المادية .

٣ - ما يحصل عليه المشروع مباشرة وبصفة مستقلة من مواد محلية لا تخضع لنظام التوزيع المركزي .

٤ - ما يستخدمه المشروع من مواد يقوم هو بإنتاجها ، ويتعين أن تظهر هذه المواد أيضاً في خطة الامدادات للمشروع ، وإذا كانت من المواد الخاضعة للتوزيع المركزي فإن المشروع المنتج يتقيد في استخدامه لها بالتقدير الذي تحدده له الجهة التابع لها (١) .

(١) M. Meyer ; Ibid., pp 558 - 559 ; E. Verre L'Entreprise op. cit., pp 102 - 103

ويجب أن تتوازن احتياجات المشروع من المواد التي يتعين تزويده بها (ح) مع الفرق بين احتياجاته الكلية (ك) وبين ما يوجد لديه من مخزون في بداية الفترة المخططة (ز) وما يقوم المشروع بإنتاجه بنفسه (ع) والمواد التي لا تخضع لنظام التوزيع المركزي (م) ، أى أن :

$$ح = ك - (ز + ع + م)$$

نخلص من هذا كله إلى أن خطة الامدادات المادية والفنية للمشروع تحدد احتياجاته من الموارد المادية والفنية اللازمة لتنفيذ خطته الإنتاجية ، كما أنها تحدد موارد تموينها . وبالإضافة إلى ذلك فإنها تترجم الصورة العينية لهذه الاحتياجات إلى صورة قيمية باستخدام الائتماف الخاصة بكل نوع من أنواع المواد والسلع : وتوضع هذه البيانات جميعها تحت نظر الجهاز المصرفي عندما يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الاحتياجات والتي تظهر في جانب الأصول من خطته الائتمانية .

ع

الشرح

(۲۳۹)

خطه الامدادات المادية والفنية امام

[illegible]

### المبحث الثالث

#### تمويل النشاط الإنتاجي للمشروعات الاشتراكية

يتوقف تنفيذ الخطة القومية أساساً على قدرة الوحدات الإنتاجية المختلفة على مباشره نشاطها المخطط. وتحتاج هذه الوحدات لأداء دورها إلى موارد مالية لتمويل أوجه نشاطها الجارى والاستثمارى حتى يمكن أن يسفر هذا النشاط فى النهاية عن تحقيق المؤشرات الكمية والكيفية لمخططاتها.

ويباشر الجهاز المصرفى دوراً هاماً فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية. وهذا التمويل يتم فى صورة قروض مصرفية تمنح بطريقة مخططة وتختلف آجالها بحسب الغرض الممنوح القرض من أجله.

وسوف نتناول فى المطلبين التاليين دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات، ثم دوره فى تمويل نشاطها الاستثمارى.

#### المطلب الأول

##### دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات

يحتاج كل مشروع من المشروعات الإنتاجية إلى رأسمال عامل<sup>(١)</sup> خلال دورة نشاطه الإنتاجى والتسويقي، ويمكن التمييز — فى نطاق النشاط الاقتصادى للمشروع — بين نوعين من رأس المال العامل.

(١) تطلق المصطلحات الغربية تعبير رأس المال العامل على الفرق بين اجمالي الأصول الجارية واجالى الخصوم الجارية للمشروع الرأسمالى. أما فى الاقتصاديات الاشتراكية فيتعرف مفهوم رأس المال العامل الى اجمالي الأصول الجارية.

— رأس مال عامل فى نطاق الإنتاج ويطلق عليه رأس المال الجارى  
capital current ويضم العناصر اللازمة لعمليات الإنتاج من مواد أولية  
ومواد وسيطة ووقود وقطع غيار لازمة للصيانة وأدوات إنتاجية بسيطة  
ومواد للتعبئة .

— رأس مال عامل فى نطاق التداول ويطلق عليه رأس المال المتداول  
capital circulating ، ويشمل المخزون السامى من المنتجات تامة الصنع  
والمبيعات تحت التسوية والموارد النقدية تحت يد المشروع أو فى  
حسابه المصرفى .

وينقسم رأس المال العامل فى المشروع طبقاً لمصدره إلى نوعين : رأس  
المال العامل الخاص ، ورأس المال العامل المقرض (١) .

Soviet Financial System. op. cit., pp 135 - 136

(١)

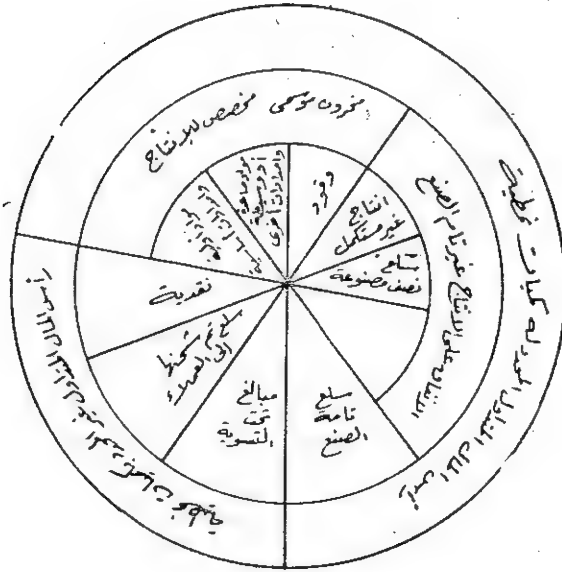
وذكر بالذكر أنه عقب الإصلاح الائتماني عام ١٩٣٠ مباشرة كانت كافة الموارد النقدية  
لسل مشروع تودع فى حساب جارى (conto corrente) واحد خاص لدى الجوس  
بنك دون مائترة بين موارد المشروع الذاتية وموارد المقرضة ، الأمر الذى كان يشعز  
معه تحليل مركزه المالى ومدى قيامه بتنفيذ المهام المخططة الموكول اليه تنفيذها . ولذلك  
جاء قرار مجلس العمل والدفاع فى ٢٣ يوليو ١٩٣١ بشأن «رأس المال العامل للسكوميونات  
والترسات والنظميات الاقتصادية الأخرى» حاسماً فى الموضوع ، اذ نص لأول مرة على  
أن يغطى حد أدنى من رأس المال العامل للمشروع بواسطة موارده الذاتية . وقد كان  
هذا القرار الخطوة الأولى فى سبيل تحديد رأس المال المعيارى الذى سوف تعرض له  
فيما بعد . من ثم جرت التفرقة بين حساب المشروع الجارى أو حساب التسوية  
current or settlement account الذى تودع فيه موارده الذاتية ، وبين حسابات  
القروض التى تفتح باسمه وتطب فيها موارده المقرضة .

انظر :

T. M. Podolski : Socialist.. op. cit., p 30

# شكل رقم ٣٤

شكل يبين تكوين رأس المال العامل للمشروع السوفيتي



according to : A. Baykov : Planning in the U. S. S. R.  
op. cit., p 29

أولاً - رأس المال العامل الخاص للمشروع own working capital  
ويجب أن يتوافر بالقدر الذي يسمح بتكوين الحد الأدنى من المخزون  
minimum requirements stocks التي تحددها كميات نمطية أو حصص  
quotas ، وتمثل في المواد الأولية والامدادات المادية المختلفة والوقود  
وغيرها من الاصول الانتاجية والسلع تحت التشغيل والسلع تامة الصنع (١).

(١) تنص لاداه (١٢) من النظام الاساسي للمشروع الصناعي الاشتراكي على الآتي  
« تقرر الهيئ الأعلى المقدار السلكي (النمطي) للاصول المتداولة على أساس طلب =



ويشتمل تكوين رأس المال العامل الخاص للمشروع من الأرباح التي يحققها ومن المنح التي تقدمها ميزانية الدولة والتي تخصص لهذا الغرض في اطار الحدود التي ترسمها خطة المالية ، ويخفض المقدار اللازم من هذه الموارد بمقدار الخصوم الدائمة constant liabilities والتي تتكون أهم بنودها من : الرصيد غير المدفوع من الأجور — استحقاقات التأمين الاجتماعي — احتياجات المدفوعات المستقبلية — المدفوعات المقدمة من الدائنين في مقابل السلع نصف المصنوعة وينبغي أن يوفر رأس المال العامل الخاص للمشروع الاحتياجات الدنيا من المخزون السلعي الجاري بحيث يكفي للمشروع الاستمرار في أداء نشاطه الإنتاجي . ويرر الكتاب السوفيت ضرورة أن تكون احتياجات

---

== المشروع ولا يعاد النظر في هذا المقدار الا عند اعادة النظر في خطة الانتاج بالمشروع ، ولا يمكن للهيئة الاعلى ان تسحب شيئاً من الاصول المتداولة الممنوحة للمشروع في حدود المقدار النمطي أما الأصول المتداولة التي تزيد على المقدار النمطي فهي وحدها التي يحق للهيئة الاعلى سحبها عن طريق اعادة التوزيع أو على أساس الحساب السنوي للمشروع ، أو اذا طرأت تغييرات على معيار الأصول المتداولة نتيجة لاجادة النظر في خطة الانتاج بالمشروع . وتنص المادة (٧١) من نفس النظام على الآتي :

« يحدد المشروع المقادير النمطية لاصوله المتداولة حسب البنود المختلفة لهذه الأصول ذالك في حدود النمط السكلي الذي تحدده الهيئة العليا على أساس أهداف الخطة وبما يتفق مع معدلات الاستهلاك والمخزون من السلع والمواد . ويتعين أن تحقيق المعايير التي احتسب رأس المال العامل على أساسها ، الاستخدام الأكثر تديراً وفعالية لموارده المادية والمالية ، والتعجيل بدورة الأصول المتداولة » .

وتنفي المادة ٥٠ من نفس النظام بالآتي :

« يقرر المشروع معدلات استخدام المواد الأولية والمواد الأخرى ، والوقود والطاقة الكهربائيية . . . ما لم يكن وضم مثل تلك المعدات من اختصاص الهيئات الأعلى .

المشروع من رأس المال العامل عند حدها الأدنى بالرغبة في تجنب تراكم قيم غير مستغلة تعرقل تقدم الإنتاج وتحمل المشروعات والاقتصاد القومي عامة بأعباء مادية ومالية وتعوق سرعة دورة رأس المال العامل في الاقتصاد (١).

ثانياً رأس المال العامل المقترض borrowed working capital ويتمثل في القروض قصيرة الأجل التي يقدمها الجوس بنك للمشروع وتعمل على تلبية احتياجاته المؤقتة من الموارد لتكوين مخزون سلعى موسمى ولتغطية التكاليف ذات الطبيعة الموسمية (٢). وهذه القروض ترد إلى البنك بعد انتهاء الغرض الذي منحت من أجله والتفديرات المخططة لرأس المال المقترض

(١) يتغير معدل دورة رأس العامل . مؤشرات لكفاءة استخدا مامه . ويمكن التعبير عن هذا بأنه متوسط الوقت الذى يتطلبه رأس العامل لكي يدور مرة واحدة في فترة معينة . وبحسب هذا المعدل أساساً بتسعة حجم الانتاج على متوسط المخزون السامى خلال لال فترة زمنية معينة . وكما كانت دورة رأس المال أسرع كلما دل ذلك على كفاءة استخدام . ويمكن تخفيض فترة الدورة بتقصير طول عملية الانتاج عن طريق استخدام المعدات الحديثة . ويمكن تخفيض أرصدة المواد الأولية والامدادات والوقود باستخدام طريقة أكثر كفاءة وتنظيم الامدادات تنظيمًا رشيداً ، وكذلك يمكن الامراع بيع المنتجات تامه الصنم . وقد جاء في أحد التقديرات أن زيادة سرعة معدل دورة رأس المال العامل بمقدار ١٪ فقط يسمح بتوفير موارد نقدية تقدر بوضع مئات الملايين من الروبلات سنوياً .

أنظر :

Soviet Financial System. op cit.. p 137

F. Hlozman . Financing Soviet Economic Development, in (٢)

The Soviet Economy (Bornstein & Fustfeld ed.) 1962 pp 156 . 157

M. M. Usoskin ) Short - term. op cit., p 65 ; D. Granick ; Mana-

gement., op. cit., p 163 ; G. Grossman. U. S. S. R. op. cit., p 744

للمشروعات العاملة في الاقتصاد القومي تظهر في جانب الاستخدامات من الخطة الائتمانية القومية للجوش بنك كبنند من بنودها :

ويتعين على المشروع أن يستخدم رأسماله العامل الخاص بالكامل أولاً قبل أن يلجأ إلى الجوس بنك طلباً لائتمانه طالما أن الائتمان المصرفي يستخدم أساساً لتغطية الاحتياجات المؤقتة أو الموسمية (١) .

ويعتبر تحديد رأس المال العامل الكلي للمشروع خلال فترة زمنية معينة أمراً على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن تحقيق أفضل استخدام للدخل القومي يتطلب تحديد احتياجات المشروعات من رأس المال العامل عند مستوى أمثل فترشيد سياسة المخزون في الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى تحرير الموارد الضخمة التي تكون مجمدة في مخزون سلعي يزيد عن القدر اللازم ، ومن ثم يمكن تعبئة هذه الموارد وتوجيهها إلى زيادة معدلات التنمية (٢) . ويعتبر

---

V. A. vorobyev : The Planning. op. cit., pp 114 - 115 ; (١)  
Soviet Financial System. op. cit. , p 241 ; M. Doob : Soviet. op. cit., p 393

(٢) ان اتباع سياسة رشيدة المخزون السلعي له نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة الى الاقتصاد القومي سواء كان هذا الاقتصاد مخططاً أو توحده قوى السوق . غير أن هناك اختلاف في تحديد سياسة المخزون السلعي على مستوى الوحدة الاقتصادية في كلا النظامين ، ففي اقتصاد السوق تقوم مسئولية تخطيط ومراقبة المخزون السلعي على عاتق الشركات الخاصة . فمن طريق التنمر بالطرح وتحديد جداول الانتاج وطول الفترة اللازمة لاستمالة المخزون تقوم الشركة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون السلعي الذي يكفي لمواجهة طلبات العملاء دون تأخير ويؤدي الى استمرار العمليات الانتاجية دون انقطاع ، وتسعى الشركات دائماً الى تجنب تركيز مخزون سلعي لاحتاجة بها اليه حتى لا تتحمل تكاليف التخزين التامة

تحديد الأصول المتداولة نقطة البدايه في تحديد السياسة التمويلية الخاصة بها .

وتحسب المتطلبات المخططة لرأس المال العامل الخاص للمشروع على أساس الكميات المعيارية للمخزون الجارى . *normative quantities of stocks* (١) والتكاليف المقابلة على نحو ما يظهر في تقدير الإنتاج في الفترة المخططة . فبند اصلاح نظام الائتمان المصرفي عام ١٩٣٠ ، فإن المخطط الموضوعة تحدد هذه الكميات المعيارية بالنسبة إلى البنود الرئيسية لحسابات المخزون التي تظهر في الميزانية العمومية للمشروع مثل المواد الأولية والمواد المساعدة والسلع نصف المصنوعة المشتراة والوقود والسلع تحت الصنع والسلع تامة الصنع . . . الخ ، وتحدد الكميات المعيارية للمخزون أثناء وضع الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع ، وقد تبقى هذه الكميات ثابتة طوال فترة زمنية طويلة ، وقد تتغير من سنة إلى أخرى تبعاً لتغير حجم المشروع أو تغير برنامج الإنتاج . فإذا تضمنت الخطة السنوية لاحد المشروع الإنتاجية زيادة البرنامج الإنتاجي الخاص به وبالتالي زيادة معدل الإنفاق الجارى ، فإن هذا يتطلب زيادة رأس المال العامل وهذه الزيادة تحسب على أساس رأس المال العامل المعيارى الذى يتمثل

== والمناولة الخاصة به ، فضلا عن مخاطر التلف وانخفاض الاسعار والتقدم واحتمال تعذر تصريف هذا المخزون في الاسواق بعد ذلك . وتبدو مشكلة تخطيط ومراقبة المخزون في الاتحاد السوفيتى أسهل مما هي عليه في الدول الرأسمالية ، إذ تختفى مشكلتان رئيسيتان هما : الحاجة إلى التنبؤ بحجم الطلب على السلع ، وأخذ أثر تقلبات الائتمان في الحسبان .

(١) الكميات المعيارية هي المعدلات الطبيعية التي يمكن أن توصف بأنها حد أعلى لبنود المخزون السامى بغير عنه بالكميات اللازمة لعدد من الايام ، كان يقال مثلا أن الحد الاعلى للمخزون من المواد الأولية هو الكمية اللازمة للإنتاج لمدة ٢٥ يوم .

(شكل رقم ٣٥)

ميزانية عمومية تقليدية لمشروع سوفيتي - القيمة بالآلاف الروبلات

الأصول	مقدر فعلى	الخصوم	مقدر فعلى
أ ( الأصول الثابتة وأصول أخرى		أ ( المصادر الذاتية ومصادر أخرى:	
١ - أصول ثابتة	٦٥٣٩٤ -	١ - الاعتماد القانوني	
٢ - حساب المدفوعات للدولة		الخصص للمشروع - ٩٤٥٣١	
تحت التسوية مقابل الأرباح - ٣٩٣		٢ - مخصص استهلاك	
٣ - حساب المدفوعات للبنك		الأصول الثابتة - ١٤٦٥٦	
لتحويل انشاءات رأسمالية - ٢٠٤٠		٣ - الأرباح	
٤ - حساب المستقطع لاعتماد		الأعوام السابقة - -	
الحوافز الخاصة - ٨٦٧		العام الحالى - ٤٦٠٢	
٥ - خسائر - -		٤ - التزامات ثابتة	
		الجزء الذى دخل فى	
		رأس المال العامل	
		المستحق لصندوق	
		الضمان الاجتماعى ٧٨٠ ١٥٣١	
		المستحق للعاملين ٣٩٠ ٣٤٣	

رأس المال العامل الخاص بالمشروع = ٤٦٣٦٥

(ب) قروض مصرفية قصيرة أجل طبقا للمعدلات التغطية للمخزون	(ب) أصول تخضع للمعدلات التغطية المعدلات
١ - بالنسبة إلى المواد الأولية	١ - المواد الأولية
٥٩٣٩ -	١٦٦٧٠ ١٦٤٧٠
٢ - بالنسبة إلى البضاعة تحت الصنع	٢ - بضاعة تحت الصنع
١٨٠ -	١٩٣١٢ ١٨٨٨٠
٣ - بالنسبة إلى بضاعة تامة الصنع	٣ - الآلات والأدوات الصغيرة
٣٦٥٠ -	١٢٧٠٩ ١٢٩٥٠
(ح) قروض مصرفية مختلفة التزامات وخصوم أخرى :	٤ - البضاعة تامة الصنع
١ - القروض الممنوحة	٥ - النفقات المدفوعة مقدما
من الجوس بنك	٢٣٠٦ ٢٧٥٠
٢ - المستحق لمشروعات أخرى	(ح) أصول أخرى
أخرى	١ - نقدية
٣ - تمويل خاص	٢ - بضاعة متنوعة لم تسدد قيمتها (مدينون)
١١	٨٣١٦ -
١٤٠٠٨٩	٣ - المستحق على مشروعات أخرى
	٤ - اصطلاحات رأسمالية
	٥ - مواد أخرى
	١٤٠٠٨٩

\* قيمة رأس المال العامل الخاص بالمشروع عبارة عن الفرق بين بنود الاصول التي تظهر تحت المجموعة (أ) وبين بنود الخصوم التي تظهر تحت نفس المجموعة مع ملاحظة أن الالتزامات الثابتة المقدرة هي التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب قيمة بنود الخصوم التي تظهر تحت المجموعة (أ) .

فى الوحدات من المخزون اللازمة لإنتاج المشروع فى اليوم الواحد . وتعتبر فترة الإنتاج ، أى طول دورة الإنتاج ، هى المحدد الأساسى لحجم رأس المال المعيارى ، إذ كلما طالت فترة الإنتاج وكبرت نسبة الإنفاق على المدخلات من المواد والعمل التى تستخدم فى المرحلة المبكرة نسبيا من الإنتاج ، كلما كان رأس المال المعيارى المطلوب كبيراً (١) .

أما كيفية حساب حجم الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك لتمويل المخزون الجارى لدى أحد الشركات الإنتاجية فيمكن تصويره فى المثال

(١) وقد صور البروفيسور Rovinsky كيفية حساب رأس المال المعيارى الإضافى لنوعين من الإنتاج هما ( أ ) و ( ب ) باستخدام النموذج التالى :-

عدد أيام الدورة الإنتاجية	النفقات اليومية		قيمة الوحدة من السلعة					
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
١	٢٠	٤	—	—	٢٠	٤	١٠	٢
٢	٤	٦	٢٠	٤	٢٤	١٠	٢٢	٧
٣	٤	٨	٢٤	١٠	٢٨	١٨	٢٦	١٤
٤	٢	١٢	٢٨	١٨	٣٠	٣٠	٢٩	٢٤
	٣٠	٣٠					٢١٨٨	١١٠٨

ويتضح أن معامل النمو بالنسبة للإنتاج ( أ ) يبلغ ٧٣٪ وبالنسبة للإنتاج ( ب ) يبلغ

٣٩٪ ، وبذلك فإن رأس المال العامل المعيارى بالنسبة للإنتاج ( أ ) =  $\frac{٧٣}{١٠٠} \times ٤$

وبالنسبة للإنتاج ( ب ) =  $\frac{٣٩}{١٠٠} \times$

التالى (١) :

إذا غرض أن البرنامج الإنتاجى السنوى لمشروع صناعى يحتاج إلى ١٠ مليون روبل موزعة على أربعة فترات ربع سنوية على النحو التالى :

المجموع = ١٠ مليون روبل	الربع سنة الأولى	٢٠	مليون روبل
	الربع سنة الثانية	٢٩	مليون روبل
	الربع سنة الثالثة	٢١	مليون روبل
	الربع سنة الرابعة	٢٠	مليون روبل

بمعنى أن متوسط البرنامج كل ثلاثة شهور يبلغ ٢٥ مليون روبل . فانه يتضح أن المشروع يتجاوز هذا المتوسط فى الفترتين الثانية والثالثة . الأمر الذى يضطره لزيادة مخزونه فى كل من الفترة الأولى والفترة الثانية تمهيدا لمواجهة الزيادة فى حجم أعماله عن المتوسط . لذلك يلجأ المشروع إلى بنك الدولة طلبا لائتمانه لتمويل الزيادة فى المخزون من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

ويقدر البنك حجم التمويل عن طريق التوصل إلى معرفة متغيرين إضافيين :

الأول : قيمة المواد والمنتجات التى يحتاج المشروع إلى تخزينها بالنسبة لإجمالى تكاليف الإنتاج .

الثانى : سرعة تداول المخزون . أى ما يلزم من مخزون لكل وحدة من الإنتاج وهى :

المخزون :  
الإنتاج



وإذا فرض أن المتغير الأول يساوى ٥٠ ٪ ( أى أن قيمة المواد اللازمة تمثل نصف إجمالي تكاليف الانتاج . وأن المتغير الثانى يساوى ٢٠ ٪ ( أى أن كل وحدة من الانتاج يلزمها ٠.٦٦ وحدة من المخزون ) فإنه على أساس الأرقام الافتراضية السابقة يمكن حساب الائتمان اللازم على النحو التالى :

$$ن = \Delta \times م \times س \quad \text{حيث أن :}$$

ن = حجم الائتمان المطلوب .

$\Delta$  ب = زيادة البرنامج فى الفترة عن متوسط البرنامج فى الفترات الأربع .

م = نصيب المواد المخزنة إلى التكاليف الكلية .

س = سرعة تداول المخزون .

ولمعرفة حاجة المشروع إلى الائتمان فى الفترة الأولى لمواجهة التزامات الفترة الثانية ثم حاجته إلى الائتمان فى الفترة الثانية لمواجهة الالتزامات فى الفترة الثالثة . فإن التمويل الائتماني المطلوب يحسب على النحو التالى :

$$ن ١ = (٢٠٩ - ٢٠٥) \times ٥٠ \% \times ٠.٦٦ = ١٣٢.٠٠٠ \text{ روبل}$$

$$ن ٢ = (٢٠٩ - ٢٠٥) \times ٥٠ \% \times ٠.٦٦ = ١٩٨.٠٠٠ \text{ روبل}$$

وبذلك يستطيع الجوس بنك أن يتعرف على حاجة المشروع من التمويل الائتماني وهذا يتطلب منه بطبيعة الحال دراسة أحوال المشروع للوقوف على كافة المتغيرات اللازمة لهذا الحساب .

ويذكر البروفيسور M. Dobb أن حاجة المشروعات إلى رأس المال العامل المقترض تختلف من صناعة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال تغطي الصناعات

الغذائية ما يقرب من ٥٠ ٪ من احتياجاتها السنوية من رأس المال العامل عن طريق الائتمان المصرفي في حين أنه بالنسبة للصناعات الثقيلة فإن الموارد الائتمانية لا تغطي أكثر من ٥ أو ٦ ٪ من رأس المال العامل السنوي فيها (١) .

### دور الائتمان المصرفي تمويل النشاط الجارى للمشروعات :

ويتضح مما تقدم أن الموارد الذاتية لكل مشروع تستخدم — كقاعدة عامة — في تمويل الكميات المعيارية من رأس المال العامل اللازم لنشاطه ، فإذا لم تكن موارده الذاتية كافية لتغطية هذه الكميات المعيارية ، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة التي يتقرر التوسع في أعمالها الإنتاجية ، فإن العجز يغطي بواسطة أعانات من الميزانية . ويحدث العكس إذا كانت الموارد الذاتية للمشروع تزيد عن القدر اللازم لتمويل الكميات المعيارية ، إذ يوجه الفائض إلى ميزانية الدولة . ويستخدم الائتمان المصرفي قصير الأجل في تمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التي تزيد عن الكميات المعيارية *above — normative requirements* وذلك على نحو ما هو وارد في خطته المالية ، وهكذا تتكامل الموارد الائتمانية مع الموارد الذاتية للمشروع في تمويل أوجه نشاطه الجارى وتنفيذ مهمته الاقتصادية (٢) .

ويساهم الائتمان المصرفي بوصفه أحد مصادر تمويل رأس المال

(١) M. Dobb ; Soviet.. op. cit., p 393 ; A. Novc : The

Soviet.. op.cit., p 118

Ibid., p 363, ١11 ; podolski. op, oit., p 42

العامل في الاقتصاد السوفيتي - بنسبة تفوق نسبة ما تساهم به الموارد الذاتية للمشروعات في هذا المجال، كما أن أهمية النسبة تزايد عاما بعد آخر على نحو ما يوضحه الجدول التالي (١).  
(مصادر تمويل رأس المال العامل في الاقتصاد) «نسبة مئوية»

السنة	الائتمان المصرفي	الموارد الذاتية للمشروعات	مصادر أخرى	المجموع
١٩٥٠	٤٠ر٥	٢٨ر٠	٢١ر٥	١٠٠
٥٨	٤٢ر٢	٣٩ر٣	١٨ر٥	١٠٠
٥٩	٤٣ر٩	٣٨ر٠	١٨ر١	١٠٠
٦٠	٤٤ر٣	٣٨ر٨	١٦ر٩	١٠٠
٦١	٤٤ر٦	٣٨ر٢	١٧ر٢	١٠٠
٦٢	٤٣ر٩	٣٨ر٩	١٧ر٢	١٠٠
٦٣	٤٤ر٧	٣٨ر٩	١٦ر٤	١٠٠
٦٤	٤٥ر٩	٣٧ر٩	١٦ر٢	١٠٠
٦٥	٤٧ر١	٣٨ر٣	١٤ر٦	١٠٠
٦٦	٤٧ر٩	٣٩ر٦	١٥ر٥	١٠٠
٦٧	٤٨ر٥	٣٥ر٨	١٥ر٧	١٠٠
٦٨	٤٨ر٣	٣٣ر٨	١٧ر٩	١٠٠

وعند منح الائتمان من البنك تعطي الافضلية للمشروعات التي تسير سيراً

ibid.. p 327

(١)

معظم مكونات هذا البند تتمثل في الائتمان التجاري غير المخطط ويبرر وجود هذا النوع من الائتمان على الرغم من حظر التعامل به إلى فشل بعض المشروعات المشتري في سداد مديونياتها في المواعيد المقررة، كما أن المشروعات البائسة لا توقف التعامل مباشرة مع مثل هذه المشروعات والائتمار في تنفيذ الخطط لصعوبات كبيرة بسبب الاعتماد المتبادل بين المشروعات الاتحادية

منتظماً وتلتزم بخطة الإنتاج والبيع والتراكم الخاصة بها (١). ويهدف إلى كل فرع من فروع الجوس بنك بتنفيذ الخطة الائتمانية كل في منطقته حيث يجرى توزيع الائتمان في الخطة - كما تقدم من الإشارة - على أساس إقليمي. ويوجه الائتمان قصير الأجل المخصص لكل مشروع وفقاً للبنود المختلفة المدرجة في الخطة، فهو يوجه أساساً لتمويل المخزون الموسمي من المواد الأولية والمواد الأخرى والوقود والمنتجات نصف المصنوعة والمنتجات تامة الصنع، وتقدر نسبة تمويل هذه القيم المادية سنوياً بحوالى ٧٥ ٪ من أجمالى الائتمان الممنوح لتمويل رأس المال العامل، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى (٢) :-

جدول يبين تطور نسبة المخزون إلى رأس المال العامل  
فى الاقتصاد السوفيتي، وتطور نسبة الائتمان الممنوح  
لتمويل المخزون السلى إلى إجمالى الائتمان « نسبة مئوية »

١٩٦٨	١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٦٠	
٧٨٤	٧٨٠	٧٨٩	٧٨٨	٧٧٢	- نسبة المخزون إلى رأس المال العامل .
٧٥٤	٧٤٨	٧٤٧	٧٣٦	٧٤١	- نسبة الائتمان الممنوح لتمويل المخزون إلى إجمالى الائتمان قصير الأجل .

V. A. Vorobyev : Credit & Industrial Development. (١)

in " Soviet Economic Reform " op. cit., p. 89

T. M. Podolski : Socialist . . . op. cit., p 366; also see, (٢)

M.M. Usoskin: Short-term Credit . . . op. cit., p 72

وتنبع الحاجة إلى هذا التويل نتيجة عدم توافق الفترة التي يتولد فيها دخل المشروع بعد تصريف إنتاجه النهائي مع الفترة التي يحتاج فيها إلى موارد ماليه للاتفاق على مستلزمات انتاجه خلال مرحلة الانتاج .  
ويصور المثال الافتراضى التالى حساب الحاجة الى الائتمان الموسمى

شكل رقم ٣٦

( الخطة الانتاجية لأحد المشروعات الصناعية )

الفترة (١)	برنامج الانتاج (٢)	تكاليف الوحدة (٣)	مجموع تكاليف (٤) (٢) + (٣)	الايادات (٥) (٢) × (٤)	الايادات (٦) (٥) - (٤)
يناير - مارس	٣٠	٤٨	١٤٤٠	١٦٢٠	١٨٠ +
أبريل - يونيو	١٠	٧٠	٧٠٠	٥٤٠	١٦٠ -
يوليو - سبتمبر	١٠	٦٦	٦٦٠	٥٤٠	١٢٠ -
أكتوبر - ديسمبر	٥٠	٤٤	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٥٠٠ +
فى السنة	١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	٤٠٠ +

( \* الثمن = ٥٤ وحدة نقدية )

فى هذا المثال يحقق المشروع فى الفترة الأولى من السنة فائضاً من الايرادات قدره ١٨٠ يستطيع أن يغطي به العجز فى الايرادات فى الفترة الثانية . غير أنه يحتاج فى الفترة الثالثة الى ائتمان قدره ( ١٤٤٠ + ٧٠٠ + ٦٦٠ ) - ( ١٦٢٠ ) = ١٠٠ ، وسبب حاجته هذه عدم انتظام توزيع الاعال بالتساوى على مدار السنة ، أى بسبب الطابع الموسمى للنشاط فى هذا المشروع (١)

(١) د د زكريا نصر ، النقد والائتمان ٥٠٠ المرجع السابق ص ٢١٨ .

وتعطى أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير أثمان القيم المادية والقيم الأخرى التي يمنح الائتمان من أجل تمويلها ، إذ أن أى خطأ فى هذا التقدير سوف يؤدي الى منح المشروع ائتمان قد يفوق حاجته وبالتالي يعتبر اسرافا فى توجيهه واستخدام رأس المال العامل . وعلى العكس من ذلك قد يمنح المشروع ائتمانا يقل عن حاجته الفعلية ويترتب على ذلك تعطيل استخدام رأس المال الثابت وبالتالي تشغيل الوحدات الإنتاجية بأقل من طاقتها الكاملة خلافا لما تقتضى به الخطط المادية (١) .

ويتم تقدير أثمان القيم المادية موضوع الائتمان كالوقود والمواد الخام وقطع الغيار ... الخ على أساس أثمان شرائها الفعلية مضافا إليها نفقات النقل والتخزين . وتقدر المنتجات النهائية على أساس التكلفة المخططة للمصنع . وتقدر السلع غير النهائية على أساس تكلفتها الفعلية ولكن دون تجاوزها للتكلفة المخططة . أما السلع التي تم شحنها الى المشروعات المشتري فتقوم على اساس تكلفتها المخططة مضافا إليها نفقات النقل (١) .

ولا يقوم البنك بتقديم الائتمان المقرر للمشروع لتكون مخزونه السلعى المسمى دفعة واحدة ، إذ قد يؤدي ذلك الى استخدام المشروع لكل الوسائل النقدية الحاضرة فى شراء مستلزمات انتاج قد لا يحتاج اليها فيما بعد بسبب تغير ظروف الانتاج او تغير اساليبه الفنية . لذلك فإن البنك يتولى تزويد المشروع بالائتمان المقرر له وفقا لمدى تقدمه فى تنفيذ عملياته الإنتاجية المخططة

R.W. Davies :The Development . . . op. cit., p. 158 (١)

M.M. Usoskin : Short-term Credit . . . op. cit., p. 73 (٢)

او في تركيمه لمخزونه السلعي (٢) . وبذلك يستخدم الائتمان في تحقيق توزيع متوازن للموارد المادية في عمليات الانتاج وتحقيق رقابة مصرفية على الانجاز الفعلي للخطط (٣) .

وعند منح الائتمان لتمويل المخزون السلعي الموسمي ، يشترط تغطيته بالقيم المادية التي يتكون منها هذا المخزون .

وقد ذكر البروفيسور Raymond Powell في دراسة له عن « السياسة النقدية السوفيتية (٤) » . ان ربط عمليات الاقراض التي يباشرها الجوس بنك بتمويل المخزون السلعي لا يخرج عن كونه ترديدا لنظرية القروض التجارية commercial loan theory التي نشأت في انجلترا وحكمت السياسة

(١) عطى البروفيسور Usoskin مثالا لايضاح الكيفية التي يتم بها منح الائتمان المصرفي لتمويل المخزون من المنتجات النهائية ، فذكر أنه « اذا كان قدر في خطة أحد مصانع الأغذية المعلبة أن يحتفظ بمخزون موسمي من منتجاته النهائية تبلغ قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل ، فإن البنك يمكنه تقديم ائتمان لهذا المشروع في حدود القيمة المذكورة وبأقدر المخزون منها فلا ، فاذا بلغت قيمة المخزون ١٥٠٠٠٠ روبل فإن البنك يمكنه منح ائتمان في حدود هذا المبلغ فقط ، وعندما ترتفع قيمة المخزون الى ٣٥٠٠٠٠ روبل يكون للمشروع الحق في الحصول على ائتمان اضافي في حدود ٢٠٠٠٠٠ روبل وهكذا حتى يصل المخزون الى ما قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل . فاذا تجاوزت القيمة هذا الحد فإن البنك يمنع عن تقديم أى ائتمان اضافي » .

انظر :

Ibid., p 71

Ibid., pp 71-72

(٢)

Raymond P. Powell: Soviet Monetary Policy. An

(٣)

unpublished doctoral thesis (University of California 1952) chap 5

النسائية للبنوك التجارية الانجليزية ومن سار في تقليدها ردحا طويلا من الزمن رغم ما شابها من مثالب (١)

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين السياسة النقدية السوفيتية ونظرية القروض التجارية ، إلا أنه لا يمكن اطلاق القول بوجود علاقة

(١) ان الحرص الشديد على سيولة البنوك التجارية في اقتصاد السوق يمكن أن يعد سبباً رئيسياً في ظهور نظرية القروض التجارية ( أو مبدأ المكيالات الحقيقية real oills doctrine ) التي ذهبت الى القول بوجود نوع معين من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية self = liquidating assets مثل الاوراق التجارية المضمونة بسلع مادية في مرحلة الصنم أو التسويق . اذا تحول هذه الأصول بطريقة تلقائية الى نقود بمجرد بيع السلع موضوع هذه الاوراق التجارية . ولذلك فأن الاقتراض بضمان الاوراق التجارية التي تنشأ من عمليات تجارية حقيقية يحقق سيولة للبنوك .

وكان من أهم أوجه النقد التي وجهت الى هذه النظرية هو الخلط بين السيولة بالنسبة للبنك الواحد والسيولة بالنسبة للجهاز المصرفي بجموعة ، اذ لا تتوقف سيولة أصل معين بالنسبة للبنك الواحد على طبيعته هذا الاصل ، وانما تتوقف على امكانية تحويله الى نقد حاضر عند الحاجة الى ذلك . وتتوقف هذه الامكانية في المقام الاول على وجود سوق تباع فيها هذه الاصول ، فاذا توافرت الاسواق المالية الواسعة النشيطه ليتم الاصول طويلة الاجل كالاوراق المالية طويلة الاجل ، فان سيولة هذه الاخرة لن تقل بحال عن الاصول قصيرة الاجل .

أما بالنسبة للجهاز المصرفي بجموعة ، فان السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي للقيام بدورة بصفته المقرض الاخير ( أى لتحويل أصول البنوك الى نقود بالحلول محلها في حيازتها عند الضرورة ) اذ تستوى مختلف الاصول من حيث صعوبة التحويل الى نقود في حالات الدفن المالى عندما تسارع البنوك الى تحويل أصولها الى نقود قانونية .

انظر في نقد النظرية : د. محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود والبنوك المرجع



بينها (١) .

والكى يتسنى مناقشة هذا الموضوع مناقشة موضوعية ، فإنه يتعين البحث عن دوافع الوحدات المصرفية في اقتصاد السوق في إيلاء عادل السيولة اهتماما كبيرا عند ممارستها لنشاطها التسليفي ، ودوافع بنك الدولة في توجيه قروضه لتمويل المخزون الساعي

فبالنسبة للبنوك التجارية في اقتصاد السوق ، فإنها تسيطر على وحدات النشاط الساعي بحكم كونها تتعامل في الائتمان كسلعة لازمة لها سواء في مجال تزويدها برأس المال النقدي أو في تمكينها من تسويق انتاجها . ومن هنا اكتسب موقع البنوك التجارية من النظام الاقتصادي حساسية خاصة ، إذ تتركز في هذا الموقع كل عوامل عدم الاستقرار instability التي تنشأ نتيجة الصراع القائم بين الوحدات الاقتصادية المتنافسة .

ولما كان استقرار مجالات التوظيف بالنسبة للبنوك التجارية مرتبطا تماما باستقرار النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وهو الأمر الذي لا يتوافر في اقتصاد السوق ، فقد نشأ من هنا حرص البنوك التجارية على السيولة النقدية لمواجهة طلبات الدائنين المحتملة في أى وقت من الأوقات .

أما بالنسبة لبنك الدولة السوفيتي ، فإنه لا يسعى الى توفير السيولة حيث لا يوجد ما يدفعه الى ذلك . فالهيكل الاقتصادي السوفيتي مختلف عن هيكل

---

(١) ذكر Podolski أنه لم يعثر على إشارة واحدة الى نظرية القروض التجارية في الكتابات الصادرة عن دول أوروبا الشرقية .

الاقتصاد الرأسمالى فى صورته الاحتكارية ، إذ تدخل الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد السوفيتى فى اطار الملكية الاجتماعية ، كما أنها تباشر نشاطها وفقا لخطه اقتصادية شاملة . ومن ثم فإن بنك الدولة لا يخشى من وجود تيارات سحب غير متوقعة من أرصدة الوحدات الاقتصادية المودعة لديه . هذا بالإضافة الى أن بنك الدولة لا يسعى إلى تحقيق الربح ، ومن ثم فإنه يلتزم عند ممارسته لدوره التمويلي بمحدود خطته الائتمانية لا يتجاوزها ، فضلا عن أنه يعمل دائما على التأكد من توجيهه القروض التي يمنحها للوحدات الاقتصادية إلى الأغراض المدرجة فى خططها بهدف تجنب أية انحرافات قد تخرج بالخطه عن مسارها .

ومن هنا يمكن القول أنه على حين استهدفت البنوك التجارية من تطبيق نظريه القروض التجارية تحقيق التوازن المستمر بين تيار السحب وتيار الايداع بما يوفق بين اعتبارات السيولة والربحية والامان ، فإن السياسة النقدية السوفيتية تستهدف تحقيق أفضل تخصيص ممكن لموارد الائتمان واستخداماته الخلفة ، ويتم ذلك بأن ينحصر لكل مشروع الائتمان الضروري اللازم لتمويل مخزونه السلعى المخطط ومقابلة ذلك الجزء من رأسماله المتداول الذى يتمثل فى المخزون من المنتجات تامة الصنع خلال الفترة التى تمتد من لحظة انتاجه إلى لحظة تسويقه (٣) .

ولا يقتصر تمويل المخزون السلعى على قطاع الصناعة وحده ، وإنما يقيم الجوس بنك بتزويد القطاع الزراعى أيضا (مزارع الدولة والمزارع الجماعية)

(١) د. صبحي قريصه : الدور التمويلي . . . المرجع السابق ٢٢ - ٢٣ .

بالائتمان قصير الأجل لتمويل النفقات الموسمية لنشاطها الانتاجي، مثل تكوين مخزون موسمي من العلف وقطع الغيار الخاصة بالآلات الزراعية في حدود استهلاكها الموسمي وكذلك لتغطية نفقات الفلاحة وتربية الماشية<sup>(١)</sup>. وتتلقى التنظيمات التجارية كذلك ائتمانا قصير الأجل لشراء السلع اللازمة لنشاطها وتخزينها مرة واحدة ثم بيعها بعد ذلك. ولقد قدر أن رأس المال الذاتي للتنظيمات التجارية لا يتجاوز ١٤٪ في حين يبلغ رأس مالها المقترض حوالى ٧٢٪ من جملة رأس مالها العامل<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للشروعات الصناعية التي لا تحدث تغيرات موسمية في نشاطها الانتاجي فإن حساب ائتمان الجوس بنك الذى يمنح لها يعتمد أساسا على دورة مواردها المادية \* وقيمة الاجور والمرتبات المدفوعة فيها، وهكذا يسهم كل من الائتمان المصرفي ورأس المال الخاص للمشروع بنسبة من مجموع رأس المال العامل<sup>(٢)</sup>.

وبلى ذلك من أغراض الائتمان قصير الأجل الذى يوجه لتمويل رأس المال العامل للمبروع هو تمويل السلع في الطريق *goods in transit* \*.

V. Pereslegin: Finance . . . op. cit., pp 170—171 (١)

M. Usokin: Short . . . op. cit., p 65 (٢)

\* دورة الموارد المادية هي المدة التي تبدأ من لحظة الاتفاق على الاتاج الى لحظة استلام حصة بيع هذا الاتاج .

V. A Vorobyev: Credit & Industrial Development in (٢)

Soviet Economic Reform. op. cit., p 89; Usoskin., op. cit., 75; Sovfet Financial System. op. cit., p 136

\* الائتمانات لتمويل السلع في الطريق هو تقيمه الائتمان مقابل مستندات تحت التسوية  
credit on documents in transit.

ويغطي الائتمان الممنوح لهذا الغرض الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ شحن البضاعة للمشروعات المشتري وتاريخ سداد قيمتها، وذلك حتى تتمكن المشروعات المنتجة (البائعة) من مواصلة نشاطها الإنتاجي ويمنح الائتمان في حدود تعادل قيمة السلع المشحونة ، ويسترد فور استلام فرع البنك الذي يتعامل المشروع المنتج معه اخطاراً من فرع البنك الذي يتعامل معه المشروع المشتري بأن قيمة البضاعة قد سددت (١) . ويقدر الائتمان الممنوح لهذا الغرض بحوالي ١٩٪ من اجمالي الائتمان الممنوح لتحويل رأس المال العامل .

ويمنح الائتمان قصير الاجل أيضاً من أجل تغطية الاحتياجات المالية العارضة للمشروعات والتي تطرأ في غمار عملياتها الإنتاجية والتسويقية نتيجة لأسباب تخرج عن ارادتها . ومثال ذلك تجاوز الأرقام المحددة في خطة الإنتاج ، عدم الانتظام في استلام المواد الأولية ، تبكير الموردين في تسليم المخزون السليم الخاص بالربع سنة التالي ، التأخير في شحن السلع المنتجة لأسباب تعود إلى شركات الشحن ذاتها ، تغيير خطط الإنتاج الشهرية أو الربع سنوية ، إلى غير ذلك من الأسباب . ففي مثل هذه الحالات يمنح ائتمان قصير الأجل حتى يمكن ضمان استمرار المشروعات في تنفيذ أهداف الإنتاج المحددة لها، وتحسين إجراءات الدفع والأفلال قدر المستطاع من تعثر المشروعات المشتري في الوفاء بالتزاماتها وحماية مصالح الموردين (٢) .

M. Usokin : Short ... op. cit., p 76; Pereslégine; (١)

Finance ... op. cit., p 168

Ibid., pp 166—167; M. Usokin: Short-term Credit ... (٢)

op. cit., p 76; V. Gerashechenko: The Banking System ...

op. cit., pp 147 : 148; V.A. Vorobyev : Credit ... op. cit., p 90

ويمنح الجوس بنك ائتمنا قصير الأجل للمشروعات الصناعية لتمويل إنتاج أنواع جديدة من السلع التي تتميز بالجودة وذلك تشجيعا لهذه المشروعات على الأقدام على الانتاج الجديد دون تردد ، وبسدد الائتمان من حصيلة بيع هذه السلع (١) .

تطور الائتمان قصير الأجل بحسب أغراضه (٢)  
(أرصدة القروض في نهاية العام)

(بملايين الروبلات)

٩٦٠ نسبة إلى ٩٤٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠	
٧٦٦	٤٢٧٤١	١٧٣٢٨	٥٥٧٤	إجمالي الائتمان قصير الأجل : ويشمل
٧٨٠	٨٣٩٦	٣٨٩٨	١٠٧٤	- تمويل المخزون الساعي
٥٢٧	٨٤٣	٤٧٣	١٦٠	- تمويل الانتاج في مرحلة التشغيل
٧٨٣	١٨٩٥	٧٢٤	٢٤٢	- « المخزون من المنتجات تامة الصنع
٤٣٩	٨٢٤١	٤٩٩٤	١٨٨٧	- « مقابل سلع في الطريق
١٠٠٠	١٨٦٨٧	٦٣٤٧	١٨٦٠	- « السلع في مرحلة التوزيع

ومن هذا الجدول يتضح أن أرصدة القروض قصيرة الأجل في الاقتصاد القوي قد ازدادت خلال الفترة محل البحث بـ ٧٧٧ مرات ، ونمت أرصدة القروض المقدمة لتمويل المخزون الساعي بـ ٧٨٨ مرات خلال فترة عشرون عاما في حين تمت خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالي ٣ أضعاف فقط .

وبالنسبة للإنتاج في مرحلة التشغيل ازدادت أرصدة القروض خلال العشرين عاماً بثلاثة مرات في حين ازدادت في العشرين سنوات الأخيرة بـ ١٨ مرة فقط. وتدل هذه البيانات على أن الدورة الإنتاجية قد قصرت مدتها، بمعنى أن السلع أصبحت تصنع في وقت أقل. ويلاحظ أيضاً أنه في السنوات العشرين الأخيرة من الفترة محل البحث، كان تصرف المنتجات تامة الضمن يتم بصورة أسرع، فقد ازدادت أرصدة السلفيات خلال هذه الفترة بـ ٢٦ مرة فقط في حين بلغت نسبة زيادتها خلال العشرين سنة ٧٨ مرات مع الأخذ في الاعتبار نمو الإنتاج الصناعي خلال العشرين سنوات الأخيرة من الفترة محل البحث بأكثر من ثلاثة أضعاف حجمة في بداية الفترة (١).

ويشترط سداد الائتمان للبنك خلال مدة محددة. ويتم تحديد موعد السداد وفقاً لخطط استهلاك المواد الأولية والمواد الأخرى أو وفقاً لخطة بيع السلع والمنتجات النهائية (٢). وعلى الرغم من أن فترة السداد لا تتجاوز العام كقاعدة عامة، إلا أن للجوس بنك حق منح ائتمان لتمويل الاحتياجات المؤقتة للمهروعات من رأس المال العامل تصل آجاله إلى عامين (٣). ويسدد الائتمان بالكيفية التي يتفق عليها بين البنك والمشروع.

ويتقاضى الجوس بنك فوائد على القروض قصيرة الأجل التي يقدمها للمشروعات يختلف سعرها بحسب الغرض الذي منح القرض من أجل تمويلة. ويوضح الجدول التالي التطور الذي طرأ على هيكل أسعار الفائدة على القروض

Pereslegin : Finance . . . OP. cit., pp 156—157 (١)

M. Usokin : Short-term . . . op. cit., pp 73—74 (٢)

Y. A. Vorobyev : Credit . . . op. cit., p 91 (٣)

## قصيرة الأجل (١) .

١٩٦٦	١٩٦٤ ١٩٦٠ إلى	١٩٥٥ ١٩٦٣ إلى	١٩٣٦ ١٩٥٥ إلى	١٩٣١ ١٩٣٦ إلى	
٢	٢	٢	٤	٦	سعر الفائدة على القروض المخططة
حوالى ٦	٢	٢	٤	٨	سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتغطية الاحتياجات المؤقتة
١	١	١	٢	٤	سعر الفائدة على القروض الممنوحة لإجراء تسويات
حوالى ٨	٥	٣	٦	٨	سعر الفائدة على القروض المستحقة ولم تسدد

### المطلب الثانى

دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الاستثمارى للمشروعات

سوف نتناول فى هذا المطلب الموضوعات الثلاث التالية :

١ — الاستثمارات « أهميتها ، وهيكلك توزيعها وقواعد تحديد كفايتها

الاقتصادية .

Pcelin (P.), Rudanov (L.) L'interet et l'autonomie finan- (١)  
ciere. Den'gi kred, 1966, 12. "L'U.R.S.S. et les Pays de  
L'Est No 4 Vol. VIII, 1967, p 894

\* الاستثمار هو النفقات النقدية التى يكون الغرض منها خلق أصول ثابتة جديدة انتاجية  
وغير انتاجية وتجديد وتوسيع الاصول الثابتة القائمة . وتشمل الاصول الثابتة الانتاجية :  
والالات والمعدات والمباني التى يتم فيها الانتاج وهياكل الانتاج ووسائل النقل والاشيه  
التي تستخدم فى الانتاج والادوات والعدد التى يزيد عمر تشغيلها على عام ولا تقل قيمته  
الواحد منها عن ٥٠ روبل . وتشكل الاصول الثابتة الموجهة الى الاستخدام الاجتماعى أو  
الادارى المجموعه غير الانتاجية من الاصول الثابتة ، وهى تمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع  
الاصول الثابتة فى البلاد .

٢ - أسلوب تمويل الاستثمارات ، مع التفرقة بين الأسلوب الذي كان متبعاً في الفترة السابقة على الإصلاح الاقتصادي عام ٦٥ والأسلوب الذي اتبع في الفترة اللاحقة له .

٣ - القواعد التي تحكم تمويل الاستثمارات والتي صدر بها قرار مجلس وزاره الاتحاد السوفيتي في ٨/١٠/١٩٦٥ .

(١) الاستثمارات . أهميتها وهيكل توزيعها وقواعد تحديد كفايتها الاقتصادية :

اهتم الاتحاد السوفيتي منذ أن قامت الثورة فيه بالاستثمارات اهتماماً خاصاً بسبب الدور الذي تؤديه في خلق الأسس المادية والتكنولوجية للمجتمع الشيوعي ، ولكونها وسيلة هامة تعمل على تغيير الهيكل القطاعي والإقليمي للإنتاج وبناء صناعات جديدة متقدمة ، وتقديم أساليب فنية جديدة مع رفع الكفاية الانتاجية للعمل . ولم يكن المخططون - أبان إعداد الخطة الخمسية الأولى - يولون اهتماماً كبيراً بتحديد الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات ، وإنما انحصر اهتمامهم في إقامة هذه الاستثمارات وزيادة حجمها بأي ثمن لدفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وقد تطور معدل تزايد الاستثمار في الاتحاد السوفيتي تطوراً ملحوظاً منذ أن بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . فإذا اعتبرت نسبة الاستثمارات المحققة في عام ١٩٢٨ بواسطة الدولة والتنظيمات التعاونية ( مع استبعاد المزارع الجماعية ) = ١٠٠ فإن هذه النسبة بلغت ٨٦٢ ٪ عام ١٩٤٠ ، ٧٧١ ٪ عام ١٩٤٥ ، ٥٥٨٧ ٪ عام ١٩٦٠ ، ٨٤٨٩ ٪ عام ١٩٦٦ (١)



وتوجه الاستثمارات في الاقتصاد القوي إلى الصناعة والنقل والانتاج الزراعى والتجارة والتخزين وبناء المساكن والمدارس... الخ. ويستأثر قطاع الصناعة وحده بما يقرب من نصف أجمالى هذه الاستثمارات (١). وتحمل الصناعات الثقيلة فى هذا القطاع أهمية كبرى وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى :

ويحدد الحجم العام للاستثمارات في الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى بقيمة الدخل القوي المنتج ، فكلما زادت قيمة هذا الدخل كلما زاد الجزء المستخدم منه والذي يوجه من خلال الاستثمارات الى تجديد الانتاج الموسع . وتحدد قيمة هذا الجزء في ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه النهائي (٢) . وعلاوة على ذلك تتحقق الاستثمارات أيضا على أساس اقتطاعات انخفاض القيمة التي تعمل على تغطية الاصلاحات الرأسالية بالاضافة الى احلال أو تجديد الأصول الثابتة التي لم تعد صالحة للاستعمال . ويحسب المقدار السنوى لهذه الاقتطاعات على أساس نسبة مئوية معيارية من قيمة الأصول الثابتة . وقد طبقت منذ عام ١٩٦٣ معدلات جديدة لانخفاض القيمة تتفاوت نسبتها باختلاف نوع الأصول الثابتة ، ويوضع في الاعتبار عند تحديدها

Soviet Financial System. op. cit., p 236

(١)

(٢) يتابع نسبة التراكم حوالى ٣٥ - ٣٠٪ من الدخل القومي في الاقتصاد السوفيتى: وتصل حصة التراكم التي تستخدم في زيادة الأصول الثابتة الانتاجية الى ٣٨ - ٤١٪ من اجمالى قيمة التراكم . وتتراوح الحصة التي تستخدم في زيادة الأصول المادية المتداولة والاحتياطى بين ٣٤ - ٤٣٪ .

انظر :

Soviet planning . . : op, cit., 117-118

جدول يبين تطور توزيع الاستثمارات بين فروع (١)  
الاقتصاد القوي المختلفة (مع استبعاد المزارع الجماعية)  
(بالأسعار المقارنة)

الخطوة الخمسية الأولى	الخطوة الخمسية الثانية	الخطوة الخمسية الرابعة	الخطوة الخمسية الخامسة	١٩٢٨ - ١٩١٨ *
٣٨٠	٤١٧	٤١٢	٤٦٠	٤٧٨
٢٦٤	٣٤٩	٢٣٩	٤٠٠	٤٢٨
١١٦	٦٨	٧٣	٦٠	٥٠
٦١	١٣٦	٨٠	٧٣	٧٧
٠	١٠	٠٧	٣٣	٣٤
٢٤٢	١٨٨	٢١٦	١٤٦	١٠٧
٢٢٢	١١٧	١٠٣	١٢٨	١٥٧
٩٥	١٣٢	١٨٢	١٦٠	١٢٧
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الصناعة : وتشمل

قسم أ ( الخاص بإنتاج  
السلع الانتاجية  
قسم ب ( الخاص بإنتاج  
السلع الاستهلاكية

الزراعة

صناعات التشييد

النقل والمواصلات

الإسكان

التشييد في مجال التجارة

والخدمات البلدية والصحية

والثقافية والتعليم

طراز المعدات ودرجة استخدام الاصول وفترة الاحلال بالنسبة للمعدات (١).  
وتعطي اقتطاعات انخفاض القيمة حالياً حوالى ٢٠٪ من مجموع قيمة الاستثمارات  
في الاقتصاد السوفيتي (٢).

وبذلك يمكن التعبير عن حجم الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة  
بالمعادلة التالية : —

$$ث = د + أ \text{ حيث :}$$

ث = الاستثمارات المطلوبة .

د = نصيب التراكم في الدخل القومي ، د = الدخل  
القومي

أ = اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لاحلال  
أو تجديد الاصول الناجمة (٣)

Soviet Financial op. cit., p 135

(١)

وبحسب معدل الاستهلاك طبقاً للمعادلة التالية :

$$م = (ت + ص) / ت \times ١٠٠ \text{ حيث :}$$

م = معدل الاستهلاك السنوى : ت = التكلفة الاصلية للاصل .

ص = اجمالى النفقات التقديرية اللازمة للاصلاحات الرأسمالية خلال الفترة المتوقعة  
لحياة الاصل .

ع = العمر الانتاجي .

Soviet Planning. op. cit., p 117

(٢)

(٣) أما اقتطاعات الارباح التى تخصص لتغطية الاصلاحات الرأسمالية فلا تعتمد مصدراً

لتمويل الاستثمارات الجديدة ، لأن الاصلاحات الرأسمالية لا تتضمن أى زيادة فى القدرة  
الانتاجية للاصل وانما تؤدي الى اطالة حياته الانتاجية عن الفترة المحددة أصلاً .

وتبين الخطط الاقتصادية القومية توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع الاقتصاد القومي وصولاً إلى الأهداف الإنتاجية المطلوب تحقيقها .

ويوجد أكثر من نصف المبالغ المخصصة للإنفاق على الاستثمارات لتمويل أعمال البناء والتشييد في حين يوجه الباقي للحصول على التجهيزات الفنية والآلات مع الاتجاه إلى زيادته نصيب هذه الأخيرة على حساب الانشاءات (١) .

تطور هيكل الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الدولة (٢)  
والمنظمات التعاونية ( مع استبعاد المزارع الجماعية )

( نسبة مئوية )

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
٥٨	٥٨	٦٣	٧٨	استثمارات في أعمال البناء والتشييد
٣٤	٣٥	٣١	١٥	استثمارات في الآلات والمعدات
٨	٧	٧	٧	استثمارات أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(١) وتقدر لجنة الدولة للتشييد بالانحداد السوفيتي « الجوستروي Cossiroi أن الاتفاق على أعمال البناء والتشييد سوف يهبط إلى ٤٠ - ٤٥ ٪ من الحجم الكلي للاستثمار في الصناعة حتى عام ١٩٨٠ وستزيد بالتالي نسبة الاتفاق على المعدات إلى المجموع ، وسوف يكون لذلك أهمية كبرى لزيادة كفاية الاستثمارات .  
أنظر :

Soviet Financial System. op. cit., pp 235—236

The U.S.S.R in Figures for 1965. op. cit., p 95

(٢)

وعند تخطيط عمليات البناء والتشييد يراعى نظام الأولويات الذى يقضى بتركيز الموارد المادية وموارد العمل والموارد المالية فى أعمال التشييد ذات الأهمية الخاصة وعلى رأسها المشاريع الانتاجية productive projects وكذلك أعمال التشييد التى تتوافر معداتها بالكامل بحيث تكون معدة للتشغيل بسرعة وذلك ضمانا لعدم بعثرة الموارد التمويلية أو تجميدها فى أعمال بناء غير مستكملة (١) .

وقد وضعت فى عام ١٩٥٩ مجموعة من القواعد الخاصة بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة ، وذلك حتى يمكن زيادة كفاية الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن (٢) . ويستخدم الجهاز المصرفى قائمة القواعد هذه عندما يقوم بتوفير الموارد الائتمانية اللازمة للاستثمار الرأسمالى (٣) .

ويعتبر معامل الكفاية الكلية ( المطلقة ) coefficient of total efficiency هو مؤتمر للكفاية الاقتصادية لمجموع الاستثمار فى الاقتصاد كله ، وهو نسبة الزيادة فى الناتج الصافى إلى مقدار الاستثمار الرأسمالى الذى يؤدي إلى هذه الزيادة . وهناك بعض المؤشرات التوعيسية للكفاية الاقتصادية للاستثمار

---

S. Ginzburg: New Developments in Construction Financing (١)  
in "Reform of Soviet Economic Management. Vol. II (Myron Sharpe ed.) International Arts & Sciences Press, White Plains, N.Y. 1966 p. 63; Soviet Financial System. op. cit., pp 240,352

(٢) وقد صدق على قواعد تحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة مجلس رئاسة أكاديمية العلوم بالانحاد السوفيتى فى ١٢/٣٣ ١٩٥٩ .  
Ibid., p 237 (٣)

الرأسمالى كمقدار الاستثمار بالنسبة للوحدة من الناتج أو بالنسبة للوحدة من الطاقة ( الاستثمار النسبي relative investment ) ، أو الناتج المطلوب بالنسبة للفرد ، أو تكاليف الإنتاج فى المشروعات الجديدة أو المشروعات التى تم توسيعها أو تجديددها ( مع وضع تكاليف النقل فى الاعتبار ) ، وكفترة تشييد المشروع ، وربحية الناتج المحقق ، وفترة استرداد عائد الاستثمار recoupment period - (١) وإذا مانساوت مقادير الاستثمار فى مشاريع projects ذات تكاليف إنتاج مختلفة ( مع بقاء الظروف الأخرى على حالها ) فإنه يتم اختيار المشروع ذى تكاليف الإنتاج الأقل . وإذا مانساوت تكاليف الإنتاج للمشاريع فى حين تتفاوت مقادير الاستثمار المطلوبة ، يتم اختيار المشروع الذى يتطلب استثماراً أقل . وإذا كان المشروع الذى يتطلب مقدارا أكبر من الاستثمار هو صاحب تكاليف الإنتاج الأقل ، فإنه يكون من الضرورى والحال كذلك تحديد فترة استرداد للاستثمار الإضافى ، أى معامل لمقارنة كفاية الاستثمار الرأسمالى . وعند تحديد أكثر المشاريع كفاية ، يوضع فى الاعتبار عوامل أخرى الى جانب فترة استرداد عائد الاستثمار مثل تأثير الاستثمار المخطط على الفروع المترابطة من الاقتصاد ، انتاجية العمل ، المواد الأولية ، الاحتياجات من الوقود والمعدات ، مدى استخدام المعدات ، مدى تمتشى البناء مع الاساليب الحديثة ، وكذلك طول فترة التشييد ، ومواعيد استخدام الطاقة الانتاجية الجديدة . (٢)

(١) تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة التى يصبح فيها العائد من الاستثمار مساوياً لرأس المال المستثمر ، أو هى الفترة التى يستطيع العائد من الاستثمار خلالها تعويض رأس المال المستثمر فى المشروع .

## (٢) أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية :

لم يكن الأسلوب المتبع لتمويل الاستثمارات الرأسمالية في الاتحاد السوفيتي واحداً منذ أن بدأت حركة التصنيع على نطاق واسع في السنوات الأولى من الثورة . فعند بداية حركة التصنيع كان الاستثمار الرأسمالي وغيره من نفقات مشروعات الدولة تغطي أساساً عن طريق الائتمان المصرفي ، الأمر الذي مكن الدولة من تدعيم رقابتها على استخدام الموارد ، كما مكن البنوك ، عند تقديم القروض ، من الكشف عن الموارد الخاصة للمشروعات والتي يمكن توجيهها نحو البناء . وكان على المخططات التي تحصل على الائتمان المصرفي أن تكمل تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد لذلك ، وسداد القروض في المدة المتصوص عليها وأداء العمل بطريقة اقتصادية . ومن هنا كان نظام الائتمان طويل الأجل يستخدم في هذه الفترة باعتباره القناة التي تمر من خلالها موارد الميزانية المخصصة للتشييد الرأسمالي . (١)

وفي ١٧ مايو ١٩٢١ . انشئت إدارة الائتمان الصناعي طويل الأجل في بنك التجاره والصناعة بغرض منح الائتمان للمشروعات الصناعية لآجال تتراوح بين سنة وعشرة سنوات . وكانت هذه الإدارة تستمد مواردها من أرباح المشروعات ومن موارد البنك ذاته . وفي ١٤ يوليو ١٩٢٧ انقردت هذه الإدارة بتقديم موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات الصناعية (٢) .

يبد أنه بحلول عام ١٩٢٨ كان حجم الاستثمارات يتطلب فعلاً إعادة تنظيم البنك المذكور ، فبحلول في ٤ / ٢ / ٢٨ إلى بنك الائتمان طويل الأجل

للصناعة والكهرباء (٢) . وكانت موارد هذا البنك تتكون من الأرصدة الخاصة التي يتم اقتطاعها من الأرباح الصناعية ومن جزء كبير من أرصدة انخفاض القيمة ومن مخصصات الميزانية ، إلا أن النسبة الكبرى من الأموال المخصصة للاقراض طويل الأجل كان مصدرها الاقتطاعات من أرباح الصناعات الخفيفة (٤) . ومنذ عام ١٩٢٩ أصبح أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية في الصناعة هو « منح الميزانية غير القابلة للرد non — repayable budgetary grants » وهي منح مجانية لا تتحمل بأية فوائد ، وتم نصفية أرصده الإئتمان طويل الأجل ، والغيت جميع الديون الصناعية لبنك الائتمان طويل الأجل للصناعة والكهرباء (٢) .

وفي عام ١٩٣٤ امتدت فروع الاقتصاد الأخرى إلى نظام تمويل التشييد الرأسمالي عن طريق منح من الميزانية غير قابلة للسداد (٤) ، واستبقى الائتمان

(١) (Bauk Dologosrochnogo Kreditovania Ppromyshlennosti

i Elektrokhosyaistva)

Soviet Financial System. op. cit., p 98 (٢)

(٣) وأن أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية المجانية مطبقاً في هذه الفترة أيضاً في غالبية الدول الاشتراكية .

أنظر :

Zdzislaw Fedrowicz : New Elements in Financing Investment in Socialist Countries. I. N p. Cairo, Memo 648, 1966 p 3

(٤) وقد ذكر Arnold أن البنوك المتخصصة كانت تعتبر في ظل نظام منح الميزانية غير القابلة للسداد مجرد جهاز مكمّل لنظام الميزانية ، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات كان يطلق عليها اسم « بنوك » إلا أنه كان يصعب اعتبارها كذلك من الناحية الواقعية .  
أنظر :

T. M. podolski Socialist. op. cit. p 35 ( according to A.Z Arnold Banks. Credit and Money in Soviet Russia. New York 1937 p 517



طويل الأجل لأقراض المزارع الجماعية والمنظمات التعاونية لمواجهة الاتفاق على استثماراتها (١) .

ويبدو أن أسلوب المنح المجانية في تمويل الاستثمارات كان يتلاءم في ذلك الوقت مع الاتجاه المتزايد نحو التوسع في هذه الاستثمارات في كافة أنحاء البلاد لتوطيد دعائم أساسها الصناعي بصرف النظر عن ترشيد الاتفاق على هذه الاستثمارات أو زيادة كفاءتها (٢) .

وكان الاقتصاديون السوفيت يبررون اتباع هذا الأسلوب في التمويل بأن الاستثمارات هي في نهاية الأمر ملك للدولة ، وأن الأموال المستثمرة في وسائل الإنتاج تعتبر أداة لدفع عجلة الإنتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية وبالتالي تريكيم الموارد المالية التي يعود جزء منها الى ميزانية الدولة في شكل ضريبة على رقم الاعمال أو في شكل اقتطاع من الارباح ، في حين يبقى الشطر الأكبر تحت تصرف المشروعات حيث تستخدمها في الأغراض الواردة في الخطة (٣) .

---

Soviet Financial System. op. cit. p 98

(١)

ومن هنا كل الاقتصاديون السوفيت يميزون بين التمويل Finansirovanie وهو المنح التي تتم بموجب اعتماداً غير قابلة للرد وبين الاقتراض Kreditovanie وهو تقديم الائتمان لأجل محدد يرد بعدها للبك. الا اننا نستخدمنا لفظ التمويل بمعنى الاقتراض في سياق هذا البحث .

Davies : The Development. op. cit., p 136, 147 ; Nicolas (٢)  
Spulber ; Socialist Management & planning, Indiana University press Blcomington & London 1971, p 25 ; V. Batyrev ; The Economic Reform and the Encreasing Role of Credit, in Reform of Soviet Economic Management. op cit., p 243

I. D. Shor : Long term Credit. op. cit., pp 88 - 89

(٣)

وعلى الرغم من تناقص الأهمية النسبية لمخصصات الميزانية التي توجه لتمويل الاستثمارات وذلك خلال الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٦٥ ، إلا أنها ظلت تتمتع بمركزها المتقدم كمصدر من مصادر التمويل الاستثماري .

تطور الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات الرأسمالية (١)

في الاقتصاد السوفيتي في الفترة من عام ١٩٣٠-١٩٦٣

( نسبة مئوية )

١٩٦٣	١٩٥٠	١٩٤٠	١٩٣٣	
٦٠	٦٥٠	٦٧٥	٨٢٥	مخصصات الميزانية
٤٠	٣٥٠	٣٢٥	١٧٥	الموارد الذاتية وموارد أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

غير أن تطبيق أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية بواسطة منح الميزانية غير القابلة للرد قد كشف عن عيوب كبيرة تمثلت في أهدار موارد الميزانية نتيجة توجيهها نحو استثمارات ذات كفاءة اقتصادية منخفضة ، فضلاً عن أن عدم رد مبالغ التمويل كان السبب في قلة اهتمام مديري المشروعات بتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية في مشروعاتهم . وقد كشف عن هذه العيوب تقرير رئيس الوزراء السوفيتي « اليكسي كوسيجن » الذي قدمه في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي « في

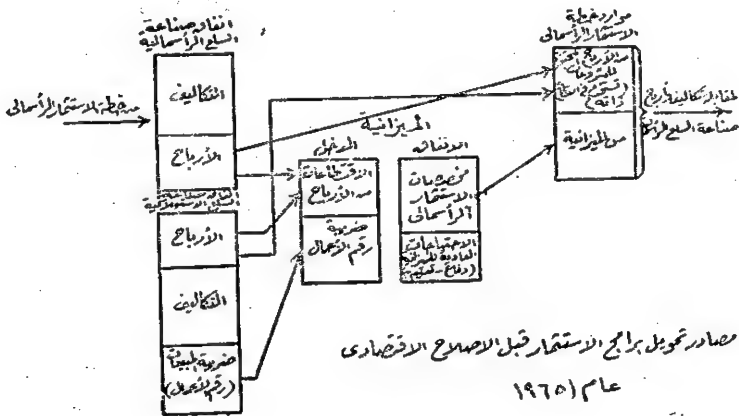
(١) انظر مأخوذة من المصادر التالية :

R. W. Davies : The Development. op. cit., p 279 : I. D. Shor Long ; term Credit. op. cit., p 85 J. Wilezynski ; profit, Risk & Incentives Under Socialist Economic planning op. cit., p 168

شأن تحسين ادارة الصناعات وتطوير التخطيط وتعزيز الحوافز الاقتصادية في الانتاج الصناعي» فقد جاء فى التقرير المذكور « أن الاستثمارات الرأسمالية تكاد أن تكون مقررة وفقا لما جاء بالخطة المركزية ، وأنها توجه أساسا إلى انشاء المشروعات الجديدة » وفى العديد من الحالات لا تجد المشروعات العاملة تحت يدها الوسائل المالية الضرورية ، ومن ثم يتعذر عليها استبدال الأصول الانتاجية الي تقادمت فنيا بالسرعة المطلوبة الأمر الذى يترتب عليه ابطاء نمو

### شكل رقم ٣٧

مصادر تمويل برامج الاستثمار قبل الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥



انتاجية العمل وتحسين نوعية السلع المنتجة وتعظيم الاربحية من الانتاج . وقد اقترح رئيس الوزراء لمعالجة هذه المشكلة أن يقوم كل مشروع بانشاء صندوق لتنمية الانتاج تغذى موارده من اقتطاع ارباح المشروع بالاضافة الى جزء من مقابل الاستهلاك الذى يخصص لاحتلال أصول ثابتة جديدة محل الاصول الثابتة المستهلكة ، وبهذا لا يحول هذا الجزء - جسريا على ما

هو متبع الى التمويل المركزى للانشاءات الرأسمالية ولا تحرم المشروعات من استخدامه بمعرفتها . وعندما يستكمل هذا الاجراء فان صندوق تنمية الاتاج فى كل مشروع هذا الرصيد فى التحسينات الفنية فى مجال الانتاج (١)

وقد انتقد « كوسيجن » الاسلوب المعمول به فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية والذى يتم عن طريق المنح التى تقدمها ميزانية الدولة الى المشروعات دون ما التزام من جانب هذه الأخيرة بردها ، ولهذا لا يولى مديرى المشروعات الاهتمام الكافى لتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية فى مشروعاتهم أو تقدير كفاءة الاستثمارات الاضافية تقديرا دقيقا . ولذلك فان الأمر يتطلب وجود نظام قادر على حفز المديرين على بذل الكثير من الاهتمام لكيفية استخدام مبالغ الاستثمارات على أحسن وجه ممكن بحيث تقام الاشاءات الجديدة بأقل استثمارات ممكنة وان يتم تشغيلها فى أسرع وقت ممكن ويمكن أحد الحلول لهذه المشكلة فى التحول من نظام المنح المجانية من ميزانية الدولة إلى نظام القروض طويلة الأجل التى تمنح للمشروعات وتلتزم بردها ، واقترح رئيس الوزراء أن يطبق النظام الائتماني الجديد بالنسبة إلى الاستثمارات الرأسمالية فى المشروعات العاملة فعلا أما بالنسبة لأعمال التشييد الجديدة فقد رأى « كوسيجن » أن يطبق بالنسبة لها نظام الاقتراض طويل الاجل إذا كان من المتوقع استرداد

---

A. N. Kosygin : On Improving Undestrial Management (١)  
perfecting plauning and Enhancing Incontives in Industrial  
production ( Izvestia, September 28, 1965 ) in Reform of Soviet  
Economic Management. Vol II ( Myron E. Sharpe ed. ) Interna-  
tional Arte & Sciences press, White plains New York 1966; p 22

نققات الانشاءات بعد فترة قصيرة نسبيا (١) .

وقد ذكر S. Ginzburg أن من العيوب التي سادت لفترة طويلة كنتيجة لاتباع أسلوب المنح المجانية في مجال التشييد الرأسمالي هو أن المشروعات كانت تقوم بشراء آلات ومعدات لحساب عملياتها الاستثمارية دون النظر إلى مواعيد تركيبها . وقد تزايد حجم المخزون من هذه المعدات العاطلة فبلغت قيمته في أول يناير ١٩٦٥ حوالي ٣٠٩٧ بليون روبل ( ويتضمن ما قيمته ٩٠٠ مليون روبل من المعدات التي تزيد عن الحاجة الفعلية للمشروعات ) كما تجاوزت فترات تخزين هذه المعدات خمسة عشر شهرا في المتوسط (٢)

وقد انتهى الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٦٥ إلى تغيير أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات عن طريق منح الميزانية غير القابلة للرد، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشروعات القائمة التي تريد التوسع في انشاءاتها

Ibid, p 23

(١)

وراجع في نموذج العلاقات التي دارت حول وجوب التوسع في دور الائتمان طويل الأجل والتمويل الذاتي للمشروعات على حساب الميزانية فيما يتعلق بأقامة الاستثمارات الجديدة وتجديد التجهيزات الفنية للمشروعات القائمة :

Zueva (Z) et Gineva (K) Le credit des depenses industrielles pour introduction d'innovation techniques, L' U. R. S. S. et Les Pays de L' Est. 1962 No I pp 126 — 128 ; Belousovich (S) , Le role du credit et du profit pour stimuler les investissements des entreprises, la meme revue, 1964 No 4 pp 705 — 707 ; Barkovsky (N) Les credit pour constituer de fonds fixes, la meme revue, 1966 No 3 pp 621—623

S. Ginzburg : New Developments in Construction Financing. (٢) in Reform of Soviet Economic Management. op. cit., p 65

الاستثمارية وإعادة تجديد جهازها الانتاجي وكذلك المشروعات الجديدة، التي لا تتجاوز المدة اللازمة لتغطية مبالغ الاستثمارات من أرباحها خمس سنوات. واستبدل به أسلوب آخر هو إما الاقتراض من «ستروي بنك» مقابل تحمل المشروعات بفائدة تدفع للبنك طوال فترة سريان القرض وعلى أن يسدد في مواعيد محددة من الأرباح المتوقعة ومخصصات الاهلاك repayable credit (١) وإما عن طريق الموارد الذاتية للمشروعات ، أى من صناديق كمية الانتاج بها (٢).

ويتفق هذا الأسلوب الجديد في التمويل مع ما هو مقرر من استقلال مالى للمشروع الصناعى بالإضافة إلى أن إلغاء تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية يدفع مديرى المشروعات إلى الاقتصاد فى استخدام الموارد

---

Soviet Financial System. op. cit., p 310

(١)

(٢) وتنص المادة ١٣ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أنه «يكون المشروع مخصصات اهلاك للاصلاحات الرأسمالية أو لتجديد الأصول الثابتة تجديداً شاملاً وتشكل مخصصات الاهلاك صندوقاً خاصاً بالمشروع يمكن استخدامه للاصلاحات الرأسمالية أو تجديد الأصول الثابتة ، وكذلك للحصول على أجزاء الآلات والتركيبات اللازمة لهذه الأغراض ، ولإحلال الأجزاء والتركيبات المالكة . ويمكن المشروع ، إذا كان رشيداً من الناحية الاقتصادية ، استخدام مخصصات الاهلاك للحصول على معدات جديدة بدلا من تجديد المعدات القديمة .

وتستخدم مخصصات الاهلاك للتجديد الشامل للأصول الثابتة فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية طبقاً للقانونت » .

وتنص المادة ٢١ من نفس النظام على أن «المبالغ المتحصلة من بيع قيم مادية تمسك أصولاً ثابتة ، تبقى تحت تصرف المشروع لاستخدامها كاستثمارات رأسمالية تضاف إلى الحظوة السنوية المقررة »

المالية ( الذاتية والمقترضة ) المخصصة لهذا النوع من التمويل مع اختيار أفضل الاستثمارات كفاءة وأقلها نفقات وزيادة معدل سرعة دوران الأرصدة في مجال التشييد (١) . هذا بالإضافة إلى أن نظام الائتمان قد جعل في الإمكان تحقيق رقابة مصرفية أكثر إحكاما خاصة عندما تقوم المشروعات بشداد أقساط الفروض من الأرباح التي تتحقق لها .

غير أن منح الميزانية غير القابلة للرد قد ظلت توجه لتنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات الأهمية القومية والتي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بخلق المنتجات أو بيعها ، مثل نفقات تنظيم الأرض وزراعة وتوسيع أحزمة الغابات الواقية ومقاومة الآفات ، ونفقات المساحة الجيولوجية أو الأبحاث العلمية . ومثل هذه النفقات يطلق عليها « تكاليف التشغيل *operatsionnyu raskhody operational costs* » ويتم تمويلها عن طريق « ستروى بنك » أو « الجوس بنك » على أسس مماثلة تماما لتلك التي تطبق في تمويل الاستثمار (٢) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن منح الميزانية قد ظلت توجه لمقابلة الخسائر المخططة لمشروعات معينة ويتمثل حجم الخسائر المخططة في الفرق بين تكاليف الإنتاج المخططة وأمان الجملة للمشروع . ويتم تعويض هذه الخسائر بواسطة مؤسسات الجوس بنك في حدود مخصصات الميزانية لهذا الغرض عندما تخرج

---

١. D. Shor : Long - term Credit for Industry. Vorposy (١)  
ekonomiki 1970, No 6 Problems of Economics. Dec. 1970 No 8  
Vol. XIII p 44. ; S. Ginzburg : New Developmente. op. cit., p 66  
Soviet Financial System. op. cit., p 241 ; R. W. Davies (٢)  
The Development. op. cit., p 165

المنتجات تامة الصنع من تحت يد المشروعات المعنية (١)

وتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتي وزارات المالية بجمهورية الاتحاد والاجهزة المالية المحلية باطلاع ستروى بنك ومؤسساته بالخطط السنوية لتمويل الاستثمارات في الوزارات والمصالح والادارات المختلفة ( ملحقا بها خطط ربع سنوية ) ، مع تحويل موارد الميزانية المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك ، كما يتعين أيضا على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحويل مواردها الذاتية ( اقتطاعات الأرباح ومقابل انخفاض القيمة ) المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك كل عشرة أيام بالقدر المحدد في خططها .

وقد تغيرت الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات بعد الإصلاح الاقتصادي عما كانت عليه قبله ، إذ تراجعت أهمية موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات وزادت في نفس الوقت أهمية الموارد الذاتية للمشروعات المخصصة لنفس الغرض . وقد ساد نفس هذا الاتجاه في سائر الدول الاشتراكية



عقب الاصلاحات الاقتصادية التي جرت فيها (١)

(٣) قواعد تمويل الاستثمار

اتضح مما تقدم أن الموارد المالية المختلفة المخصصة لتمويل الاستثمارات تركز كلها في يد الجهاز المصرفي : ستروى بنك والجوس بنك حيث يتولى الاول عمليات تمويل الاستثمارات في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والثقافة والتعليم والصحة والخدمات الجارية والتجارة ومشروعات الاسكان في المدن . أما الاستثمارات في قطاع الزراعة والاسكان الريفي وفي بعض

(١) جدول يبين مصادر تمويل الاستثمارات في الدول الاشتراكية

المقروض المصرفية		الارصده الذاتية للمشروعات		مخصصات الميزانية		الدولة
١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	
١	—	٤٩	٤٠	٥٠	٦٠	الاتحاد السوفيتي
٣٠	١	٣٨	٢٩	٢٣	٧٠	بلغاريا
X	٤	X	٢٨	X	٦٨	تشيكوسلوفاكيا
٢٣	١٢	٦١	٤٢	١٦	٤٦	المانيا الديمقراطية
١٢	١	٣٧	٢٤	٥١	٧٥	المجر
٣٦	٨	٣٦	٤٤	٢٨	٤٨	بولندا
١٥	١	٤١	٣٨	٤٤	٦١	رومانيا

+ = بيان غير متوافر .

المصدر :

فروع الاتفاق المتعلقة بتطوير الاساليب الفنية فى الانتاج ، فان الجوس بنك هو الذى يقوم بتمويلها .

ويحكم تمويل عمليات البناء والتشييد للمشروعات والتنظيمات والمؤسسات ( والتي تستحوذ حتى الآن على نسبة كبيرة من الموارد المخصصة لتمويل الاستثمارات ) قواعد محددة وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٨ أكتوبر ١٩٦٥ (١) .

فالوزارات والمصالح واداراتها الرئيسية والترمستات والكومبينات تقدم خطط التشييد الرأسمالى التى تمت الموافقة عليها الى ستروى بنك ومؤسساته وهذه الخطط تتحدد فيها أعمال البناء والتشييد مقدما بالنسبة لفترة التشييد كلها مع تحديد نصيب كل سنة من سنوات هذه الاستثمارات على حدة (٢) .

ويرفق بالخطط المقدمة إلى البنك القوائم الرئيسية لمشاريع التشييد title lists وكذلك قوائم أسماء عمليات البناء الداخلى المعتمدة، حيث يتولى البنك فحصها وقبولها بعد التحقق من الآتى :

(١) راجع نص قرار مجلس وزارة الاتحاد السوفيتى الصادر فى ٦٥/١٠/٨ فى .

Bules for Financing Constructions ( Ekonomicheskaja Gazeta, 1965 No 45 ) in Reform of Soviet Economic Management. op. cit. pp 316 - 338

\* التريست Trust وهو تنظيم اقتصادى يضم عدداً من الوحدات التابعة لفرع معين من فروع الانتاج متكاملة أفقياً . ويختص بتنسيق العمل بين مختلف المشروعات الأعضاء وتمويلها بما نحتاجه من موارد والعمل على تصريف منتجاتها . أما الجسم أو الكومبينه Gompine فى التنظيم الاقتصادى الذى يضم وحدات لانتاج متكاملة رأسياً أى مشروعات تتناول انتاجاً واحداً فى مرحلة مختلفة .

Soviet Financial System. op. cit., p 237

(٢)

— أن تكون النوائم الداخلية مزودة بتصميمات ومستندات تقديري (مقاييسات) designs and estimates documents معتمدة بموجب شهادات من الخبراء المختصين (١).

— أن تكون التصميمات القياسية standard designs قد استخدمت في

\* تحتوى النوائم الرئيسية التى تعدها الجمهوريات الاتحادية والولايات والمؤسسات الهيئات والوزارات والادارات فى الاتحاد السوفيتى — على توصيف تامل لكل عملية بناء ( اسم البناء — موعده — مدة البناء والتكوين مع توزيعها حسب السنوات واحتياج العمل المنفذ فى بداية فترة الخطه — اوثق الفنيه الخاصة بالبناء ( الرسوم والتصميمات — طلبات المواد والمعدات ... الخ ) . ويتعين الحصول على موافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى على النوائم الرئيسية لعمليات التشييد ذات الأغراض الانتاجية والتى لا تقل التكلفة التقديرية لكل مشروع منها عن ٢٥ مليون روبل . أما النوائم الرئيسية لعمليات التشييد الجديدة التى تتراوح تكلفتها التقديرية من مليون الى ٢٥ مليون روبل فتعتمد بمجلس وزراء الجمهوريات الاتحادية ووزارات وادارات الاتحاد السوفيتى . وبالنسبة للنوائم التى تقل عن المليون روبل فتعتمد وفقاً للنظام الذى يتخذه بمجلس وزراء جمهوريات الاتحاد . وعلى أساس النوائم الرئيسية المعتمدة يوضع ما يسمى بقوائم أسماء البناء الداخلية لعمليات التشييد. ( vnytripostroechnye ) internal construction title lists وذلك بعبارة المشروعات ذاتها ، ويحدد فيها الحجم السنوى للاستثمارات وأعمال البناء والتراكيب حسب كل عملية من عمليات البناء ذات الأغراض الانتاجية وغير الانتاجية .

انظر .

نيقولاي كوفل : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى . . المرجع السابق ص ١٧٥ — ١٨٧

Soviet Financial System, op. cit., p 237

(١) تنص المادة (٥٠) من النظام الأساسى للشروع الصناعى الاشتراكى على أن :

« يبرم للمشروع مع تنظيمات التصميم designing organizations عقود الاعداد التصميمات والتقديرات الخاصة بتفقات تنفيذها . ويتم التصديق على هذه التصميمات والتقديرات وفقاً للقواعد التى يقرها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

الحالات التي ينص فيها على ذلك (١)

إن البيانات التي تتضمنها القوائم الداخلية ومواعيد العمل المدرجة فيها تتفق مع المؤشرات الواردة في خطط التشييد الرأسمالي والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد (٢).

وإذا ما تحقق البنك من توافر المستندات المقدمة وصحتها ، فإن تكاليف التشييد المقدرة فيها تعتبر أنها هي حدود التمويل المقررة لهذه المشاريع (٣) .  
أما إذا انضح للبنك أن هناك قصورا ما يعتور المستندات المعروضة عليه (كان تكون التكاليف المقدرة أو حجم العمل أو مواعيد التشغيل لا تتفق مع المؤشرات الواردة في خطط التشييد) ، فإنه يطلب من المشروعات أو المقاولين العموميين القائمين بالتنفيذ مراجعة القوائم الداخلية مرة أخرى وإجراء التصحيح اللازم للبنك في هذه الحالة أن يبدأ في التمويل إذا كان العمل قد بدأ في هذه

(١) يوجد في الاتحاد السوفيتي تصميمات قياسية موحدة لمشاريع التشييد في بعض قطاعات الاقتصاد القومي كالإسكان والثقافة والزراعة والصناعة والخدمات بغية وضع أسس اقتصادية موحدة لتفقات إنشائها وحجم تمويلها .

أنظر :

L. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., pp 87 - 88

(٢) المواد ٥ و ٦ و ٨ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٣) مادة ٩ .

\* يتم إنجاز ما يزيد على ٨٥٪ من أعمال البناء في الاتحاد السوفيتي عن طريق المقاولين contractors ، ويرجع السبب في ذلك الى أن هؤلاء المقاولون قد اكتسبوا خبرة فنية ومالية كبيرة بالنسبة لأعمال البناء والتشييد الامر الذي يؤدي الى إنجاز الخطط الاستثمارية بأكثر كفاءة ممكنة وبأقل النفقات الضرورية .

أنظر :

I. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., p 90

المشاريع فعلا حتى يتم إجراء التصحيح المذكور بشرط ألا يستغرق اجراءه أكثر من ٣٠ يوما وإلا يتوقف التمويل تماما .

ويمتنع على ستروى بنك تمويل مشاريع لم تتضمنها خطط التشييد الرأسمالي أو القوائم الرئيسية لمشاريع التشييد أو قوائم أسماء البناء الداخلية . وفي حالة قيام أحد المشروعات بالانفاق من موارده الذاتية على مشاريع لم تتضمنها الخطة فإن ستروى بنك يخصم هذه النفقات من اجمالي المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة لهذا المشروع (١)

ويقوم ستروى بنك بتمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات والتنظيمات والمؤسسات وفقا لخطط التمويل الاستثماري الربع سنويه ويراعى أن يجرى التمويل وفقا لمادى تقدم العمل فى المشروع (٢)

ويتولى ستروى بنك تسوية المدفوعات لحساب تنظيمات المقاولات عن عمليات التشييد التى تم تسليمها وذلك على أساس الانفاقات المبرمة بين هذه التنظيمات والمشروعات العميلة التى تمت هذه العمليات لحسابها وذلك بعد أن يقدم الطرفين المتعاقدين إلى البنك كشوف استلام موقعا عليها منها . وتتم التسوية خلال فترة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ التسليم النهائى لكل عملية (١) .

أما بالنسبة لتمويل عمليات التشييد التى يتولى المشروع تنفيذها بنفسه فإنه يتم بنفس الطريقة المبسطة مع تنظيمات المقاولات ، وإذا تجاوزت مقايضة

---

== ونس المادة ٥١ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أن المشروع الحق فى أن يمهّد الى المقاولين بتنفيذ أعمال البناء والتركيب وعلى أن يحول اليهم الحصص اللازمة لذلك من والأموال والمواد .

(١) مادة ٧ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٢) U. N., Planning for Economic Development. op. cit., p 76

(٣) مادة ٢٠ قواعد تمويل الانشاءات .

العملية التي يقوم بها المشروع لحسابه مبلغ ١٠٠٠٠٠ روبل فإن التمويل يتم عن طريق سداد نفقات كل عنصر من عناصر الاتفاق (أجور—مواد—آلات — مصاريف نقل نفقات عامة ٠٠) وذلك بعد أن يقدم إلى البنك المستندات الخاصة بهذه النفقات (١).

ويقوم ستروى بنك بمنح تنظيمات المقاولات قروض قصـيرة الأجل وذلك على نفس الأسس التي تتعامل بها المشروعات الصناعية مع الجوس بنك بمعنى أن هذه القروض تمنح بطريقة مخططة ولأغراض معينة وعلى أن تدفع في تاريخ محدد وتكون مغطاة بضمانات عينية . وتستخدم هذه القروض في الأغراض الآتية (٢).

— شراء العناصر الأساسية اللازمة لأعمال التشييد والآلات والمعدات والوقود وذلك على أساس أحجام العمليات المخطط تنفيذها والظروف والشروط المتعلقة بتسليم وإنتاج هذه القيم المادية .

— استكمال الموارد الذاتية لتنظيمات المقاولات حتى تتمكن من تغطية الاتفاق على عمليات التشييد التي تعاقدت على تنفيذها .

— تقديم الائتمان على قوة مستندات تحت التسوية .

— مقابلة الإصلاحات الرأسمالية الجوهرية في معدات التشييد ووسائل النقل والأصول الثابتة الأخرى لهذه التنظيمات وذلك بضمان اقتطاعات الإهلاك المستقبلية ، وعلى أن يكون ذلك لفترة لا تتجاوز ستة شهور وبشرط

(١) مادة ٢٥ و ٣٦ من نفس القواعد .

(٣) مادة ٣٥ من القواعد السابقة ،

سدادها خلال نفس العام .

- إذا كانت هذه التنظيمات قد قامت بتسليم عمليات التشييد المسند اليها تنفيذها إلى المشروعات صاحبة العمليات ، ولم تكن المحاسبة النهائية قد تمت عنها بسبب وجود عجز مؤقت في حسابات هذه المشروعات ، فهذا يمنح الائتمان لتنظيمات المقاولات لمدة ٤٠ يوماً وذلك في حدود المبالغ التي سوف تقيد لحسابات المشروعات .

- إذا أسفرت نتيجة مقاصة الإلتزامات المتبادلة بين المشروعات العملية وتنظيمات المقاولات عن رصيد سالب لهذه الأخيرة ، فهذا يقوم ستروى بنك بتغطية مديونيتها لمدة لا تتجاوز عشرون يوماً .

- سداد أجور العاملين في هذه التنظيمات وذلك بضمان الهيئات الأعلى ولفترة لا تتجاوز ثلاثون يوماً .

- مواجهة أغراض أخرى تنشأ في مجرى تنفيذ الخطة وعلى أن يسدد الائتمان خلال ستون يوماً .

- مواجهة النفقات اللازمة لتقديم فنون إنتاجية جديدة في مجال التشييد (١) .

\* يتبع الاتحاد السوفيتي أسلوباً خاصاً في تخطيط وتمويل الإصلاحات الرأسمالية capital repairs . فالخطط الخاصة بها توضع على حدة منفصلة عن خطط الاستثمار كما يختلف تمويلها بحسب ما إذا كان المشروع أو التنظيم يعمل وفقاً لمبادئ محاسبة التكاليف أو يتبع الميزانية العامة للدولة . ففي الحالة الأولى يتم تمويل المشروع من حساب اقتطاعات الأرباح ، في حين يتم تمويله في الحالة الثانية من موارد الميزانية العامة للدولة .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 240

(١) مادة ٣٧ من قواعد تمويل الانشادات .

ويجوز لسرورى بنك أن يتجاوز الحدود الائتمانية المصرح له بمنحها  
نظميات المقاولات عن كل ربع سنة بشرط ألا تزيد المبالغ المتجاوز بقيمتها  
ن ٢٥ ٪ من الحدود المذكورة (١).

ويتقاضى سرورى بنك فائدة عادية على القروض التى يمنحها لتمويل  
لاستثمارات الرأسمالية يتراوح سعرها بين  $\frac{3}{4}$  ٪ و ٢ ٪ سنوياً (٢).

وتتولى مكاتب الجوس بنك ، كل فى منطقته ، تزويد القطاع الزراعي  
المزارع الجماعية ومزارع الدولة ) بالائتمان طويل الأجل ، وهى الوظيفة التى  
كان يباشرها البنك الزراعى قبل الغائه فى إبريل ١٩٥٩ . ويمنح الجوس بنك  
ائتماناً طويل الأجل للمزارع الجماعية لمواجهة نفقات الاستثمارات الرأسمالية  
بها ( التوسع فى الأصول الثابتة - شراء الجرارات وغيرها من الآلات  
زراعية - كبربة العمليات الانتاجية الزراعية - انشاء حظائر للمواشى .. )  
ضلا عن أغراض أخرى مثل إقامة الزراعات المعمرة كالكروم والخدائق  
تحسين المراعى وأراضى المروج . وتراوح آجال هذه القروض بين ثلاثة  
سنوات وخمسة عشر سنة ، ومقابل فائدة تتراوح بين  $\frac{3}{4}$  و ١ ٪ سنوياً وبقدر  
جالى هذه القروض بأكثر من ٢٠ ٪ من مجموع اتفاق المزارع الجماعية على  
لاستثمار (٣).

(١) ماده ٣٦ من نفس القواعد .

(٢) K. N. plotnikov : The Financial.. op. cit., p 56

(٣) Soviet Financial System. op. cit., p 164 ; V. pereslegin :

Finance & Credit.. op. cit., p 173

Ibid.. p 172



تطور الائتمان طويل الأجل الممنوح للمزارع الجماعية (١)  
من الجوس بنك

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية (بملايين الروبلات)	٢٣٧٨	٣٨٩٠	٦٧٢٩

ويشترط لحصول المزرعة الجماعية على ائتمان مصرفي طويل الأجل لتمويل مشاريعها الاستثمارية أن تكون هذه المشاريع والموارد المالية اللازمة لها مدرجة بمخططاتها

وبقوم الجوس بنك أيضا بتزويد مزارع الدولة بالائتمان طويل الأجل لتمويل عمليات التشييد الرأسمالي بها . ولا يختلف الأسلوب المتبع في تمويلها عن ذلك المتبع في تمويل سائر المشروعات الاقتصادية العامة (٢) ، كما يمنح أيضا ائتمانا طويل الأجل لتمويل التشييد الرأسمالي في تنظيمات التعاونيات الاستهلاكية ، ويسدد هذا الائتمان خلال فترة أقصاها خمسة عشر عاما (٣) ، ويمنح الجوس بنك أيضا ائتمانا طويل الأجل للأفراد لبناء مساكن خاصة لهم في الريف ، وإن كانت أهمية الائتمان المخصص لهذا الغرض آخذة في التناقص التدريجي كنتيجة لتزايد نشاط التنظيمات المعاونة لبناء المساكن الخاصة .

(١) وهي آخر احصائية متاحة .

(٢) G. Grossman ; U. S. R. op. cit, p 745

(٣) K. N. Plotnicov ; The Financial. op. cit., p 57 ;

I. D. Sher ; Long - term Credit; op. cit., p 94

تطوير الائتمان طويل الاجل الممنوح للسكان لبناء  
مساكن خاصة لهم في الريف (١)

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية ( بملايين الروبلات )	١٠٢٧	٨٠٩	٧٨٥

وتتلقى المشروعات التابعة للدولة ائتمانا طويل الاجل من الجوس بنك من أجل استخدامات أساليب فنية جديدة للإنتاج أو لإحلال معدات جديدة محل المعدات القائمة . ويمنح هذا الائتمان لفترة أقصاها ستة سنوات على أن تسدد خلال هذه الفترة من صناديق تنمية الإنتاج بالمشروعات ومن الأرباح المحققة (٢) ويستهدف هذا التمويل الاستثمارى رفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات وزيادة الوفرة في نفقات الإنتاج .

نستخلص من ذلك كله أن الائتمان المصرفى قصير الأجل يسهم فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات بنسبة تفوق ما تسهم به مواردها الذاتية ، وأن المواد الائتمانية تقوم بتمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التى تزيد عن الكميات المعيارية ، كما أنه يمنح لتمويل السلع فى الطريق ، وتمويل الاحتياجات المالية العارضة للمشروعات ، وتمويل إنتاج أنواع جديدة من السلع .

واتضح كذلك أن الموارد المالية المخصصة لتمويل النشاط الاستثمارى

(١) V. Pereslegin , Finance & Credit., op. cit., p 172

(٢) Ibid., p 167 ; Soviet Financial System. op cit., p 47

للمشروعات تركّز كلها في يد الجهاز المصرفي حيث يتم اقراضها للمشروعات وفقاً لقواعد محددة بعد أن أوقفت العمل بأسلوب تمويل الاستثمارات عن طريق منح الميزانية غير القابلة للرد ابتداء من أواخر عام ١٩٦٥

جملة القول أن الجهاز المصرفي يشارك في تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية عن طريق قيامه أولاً بتمويل النشاط الجاري والاستثماري للمشروعات وتمويلاً مخططاً، ثم هو يباشر بعد ذلك دوراً آخر لا يقل أهمية عن دوره التمويلي، وهو دوره الرقابي على المشروعات، الذي سوف نتعرف عليه في المبحث التالي

#### المبحث الرابع

##### دور الجهاز المصرفي في الرقابة على المشروعات

أفردت الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزاً أهمية كبرى للرقابة على نشاط المشروعات المملوكة للدولة ومدى التزامها بالخطة الموضوعية لها والتي تقوم بتنفيذها في إطار الخطط الاقتصادية القومية. وترد هذه الأهمية إلى طبيعته الاقتصاد الاشتراكي والخصائص التي يتميز بها. فالمحافظة على الملكية الاجتماعية والنمو المخطط للاقتصاد القومي يقتضي بالضرورة وجود رقابة على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة العاملة في الاقتصاد للتأكد من أن الأهداف المحددة في الخطة القومية يتم تنفيذها على النحو المطلوب سواء من ناحية الكمية أو الكيفية، هذا بالإضافة إلى أنه يتعذر على أجهزة التخطيط في الدولة التنبؤ مقدماً على وجه الدقة بالتغيرات المستقبلية التي تطرأ على أوضاع وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يصعب عليها أن تتوقع سلفاً ما قد يبرز من صعوبات أو مشكلات تعترض مجرى تنفيذ الخطة، ولذلك أصبح من الضروري

ضمانا لتحقيق الاهداف المخططة، وضع أنظمة للرقابة والمتابعة المنتظمة والمتصلة لعملية تنفيذ الخطة في ضوء الظروف الواقعية التي تعاصر هذا التنفيذ (١)، وإلا تحولت الخطط بدون رقابة فعالة - على حد قول الزعيم السوفيتي « مولوتوف » إلى مجرد قصاصات من الورق (٢).

ورغم تعدد الآراء بشأن ما يعنيه مفهوم الرقابة على تنفيذ الخطة، فإنه يمكن القول بصفة عامة أنها تنصرف إلى مجموعة الوسائل والاساليب التي تستخدم في جمع البيانات وتحليلها للتحقق من مطابقة النتائج التي تحققت فعلا ex - post مع الأهداف التي سبق تحديدها في الخطة ex - ante وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التي حددتها الخطة وكشف الانحرافات وبيان أسبابها حتى يمكن للسلطات المختصة في الدولة وضع السياسات الكفيلة بعلاجها (٣).

والرقابة على تنفيذ الخطط الاقتصادية عملية مراجعة تتم بصورة متصلة ودائمة وليس على فترات متقطعة، وإلا تعذر الاكتشاف المبكر لأية انحرافات عن مجرى التنفيذ، وتكون النتيجة استفحال أمرها وصعوبة تقويمها بعد ذلك.

N. Z. Bor ; The Organization., op. cit , p 195 ; A. Baykov (١)

The Development. op. cit., pp 451 - 452

D. Granick ; Management:, op. cit., pp 195 — 195 (٢)

(٣) راجع في ماهية الرقابة :

د. عبد السلام بدوي : الرقابة على المؤسسات العامة . مكتبة القاهرة ( بدون تاريخ )  
ص ٨٧ — ٩١ ، لنفس المؤلف أيضا : الرقابة على النشاط الاقتصادي . محاضرات معهد الدراسات المصرفية : يونيو ١٩٦٥ ص ٣٠.

وتتم عملية الرقابة على التنفيذ بصورة شاملة ، فمنذ مراجعة أحد أقسام الخطة ، وليكن القسم الخاص بالإنتاج مثلا ، فإن ذلك يتم في إطار العلاقة بينه وبين سائر أقسام الخطة الأخرى مثل القسم الخاص بالعمل والأجور أو بالامداد والتموين أو النقل والمواصلات . الخ .

ولا تجرى مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة للوزارة أو الفرع ككل فحسب بل تتم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية . فقد أوضحت التجربة أنه عند تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وزارة أو إدارة أو فرع ، فإن بعض الوحدات قد لا يصل أداءها إلى المستوى المطلوب منها كليا أو كفييا ، ومن ثم فإن مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وحدة على حدة تسمح باكتشاف الوحدات سيئة الاداء والتي يحتاج عملها غير المرض ودا ، الأرقام المتوسطة للوزارة أو الادارة أو الفرع ، وإلى جانب ذلك فهي تسمح بتسليط الأنظار على الوحدات الطليعية أو القائمه التي يجب أن تعمم خبرتها الايجابية في تنفيذ الخطط في كل موقع .

ولا تتم مراجعة الخطة بالنسبة لما هو مقرر فيها من واجبات ككل ، وإنما تشمل المراجعة مكوناتها أيضا . فمثلا بالنسبة للصناعة ، فإن خطة انتاج المنتجات تراجع حسب الأنواع والاصناف وذلك حتى لا تتولد حالة عدم تناسب جزئي في الاقتصاد نتيجة طرح أنواع من السلع في الاسواق لم يكن مخططا لانتاجها من قبل :

وتشمل الرقابة على تنفيذ الخطة الجانب الزمني فيها ، إذ أن عدم الالتزام بالمواعيد المحددة في الخطط المختلفة بدقة يتولد عنه اختناقات ومعوقات قد تصيب الخطة بالاختلال ، ويظهر هذا بوجه خاص في خطط الانتاج وخطط التشغيل وادخال الطاقه الانتاجية في مجال العمل وخطط الامداد والتموين

وخطط النقل (١).

والرقابة على تنفيذ الخطة لا تقتصر على التحقيق من أن هذا التنفيذ يتم بنجاح فحسب ، بل يتجاوز ذلك الى تقييم مدى سلامة وصحة مؤشرات الخطة وتحديد الأهداف الواجبة التعديل ووضعها أمام نظار سلطات التخطيط إذا ما تبين أن بعض هذه الأهداف لا يتسم بالواقعية ولا يتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومي أثناء تنفيذ الخطة ، وهذا هو ما يعرف « بمرونة الخطة » أى قابليتها للتعديل وهي في غمار التنفيذ كالماءت الحاجة إلى ذلك (٢) ومن هنا فإن الرقابة على تنفيذ الخطة لا تعتبر مجرد تسجيل سلبي للوقائع التي تحدث وإنما تتجاوز ذلك إلى تقديم اسهام ايجابي في تحقيق الاهداف المخططة.

وتوجد أنواع متعددة للرقابة على تنفيذ الخطة في الاتحاد السوفيتي حيث يضطلع بممارسة كل نوع منها جهاز مختص بذلك ، وتستهدف هذه الصور الرقابية جميعها في النهاية التأكيد من أن تنفيذ الخطة يتم وفقا لما هو مرسوم له. وسوف نشير باختصار إلى أهم صور الرقابة لكي نلمس الأهمية التي تحملها في الحياة الاقتصادية . غير أننا لا نهدف من وراء ذلك إلى تقييم كل نسوع من أنواع الرقابة ومدى فعاليتها وجدواها أو مدى تكامل هذه الأنواع الرقابية أو مدى تعارضها أو ازدواجها ، فهذه دراسة أخرى تخرج عن مجال دراستنا ، وإنما هدفنا الأساسي هنا هو التعرف على الدور الذي يمارسه الجهاز المصري عند تنفيذ الخطة وتقدير أهمية دوره الرقابي في إطار الرقابة الكلية .

(١) نيقولاى كوفال : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى المبرمج .

السابق ص ٧٥ - ٧٩ .

(٢) أنظر ص ١٥ من هذه الدراسة .

ومن هنا سوف نستعرض في المطالب الأول أهم صور الرقابة على تنفيذ الخطة ، ونستعرض في الثاني دور الجهاز المصرفي في الرقابة على المشروعات

### المطلب الاول

الصور المختلفة للرقابة على تنفيذ الخطة

#### (١) الرقابة على مستوى المشروع أو الرقابة الادارية:

ويقصد بها الرقابة التي تمارسها الأجهزة الادارية للمشروع والتي تعتمد على كفاءة التنظيم الداخلي فيه وتحديد المسؤوليات . وقد نصت المادة الرابعة من النظام الاساسي للمشروع الصناعي على أن « المشروع يدار وفقا لمبدأ مسؤولية الرجل الواحد ، وتقوم التنظيمات العامة ومجموع العاملين بالمشروع بدور فعال في مناقشة وتنفيذ الاجراءات التي تكفل انجاز خطة الدولة وتشجيع تنمية وتحسين انتاج المشروع ونشاطه الاقتصادي ... » (١)

ويتحمل مدير المشروع مسؤولية تشغيله كاملة ، ويسأل عن نتائج هذه الادارة أمام المستويات الأعلى التي لها سلطة فصله أو توقيع الجزاءات عليه ، ومن هنا تباشر الدولة أول درجة من درجات الرقابة . ويعتبر جميع العاملين في المشروع مسؤولين أمام المدير عن تحقيق المهام المفوض بها اليهم ، وللمدير حق تعيين العمال وفصلهم وفقا لنشريع العمل ، كما أن له مكافأتهم أو توقيع الجزاء عليهم .

وتنص المادة الخامسة من نفس النظام السابق على « التزام هيئات الإدارة الاقتصادية ( الهيئات المشرفة ) بضمان رعاية حقوق المشروع والرقابة على تنفيذ واجباته .

والرقابة التي تمارس داخل المشروع رقابة تفصيلية تشمل الأوجه المختلفة لأنشطته الاقتصادية والتي تتصل بالنواحي الفنية والإدارية والمالية ، وهي تستهدف في النهاية ضمان تحقيق المهام المناطة بالمشروع تنفيذها في إطار الخطة القومية .

#### (٢) الرقابة التي تمارس عن طريق أجهزة التخطيط .

لا ينتهي عمل لجنة الدولة للتخطيط « الجوسبلان » بمجرد أن تنتهي من وضع الخطة القومية ، وإنما يؤول إليها أيضا متابعة تنفيذها من خلال شبكة فروعها التي تنتشر على مستوى الاقتصاد السوفيتي كله . فهي تتولى إجراء المقارنة - أثناء تنفيذ الخطة - بين النتائج التي تتحقق فعلا وبين ما كان مخططا من قبل ، وهي في ذلك لا تعتبر رقبيا على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة لدورها المرسوم في تحقيق أهداف الخطة القومية فحسب ، وإنما تقوم بوصفها جهازا تخطيطيا مركزيا ، وبناء على النتائج التي تكشف عنها الرقابة ، بإدخال التعديلات التي تراها ضرورة على الأهداف المخططة على ضوء ما يستجد من ظروف وتطورات تظهر في مجرى التنفيذ حتى لا تتسم هذه الأهداف بالبعد عن الواقع .

وتمارس « الجوسبلان » رقابتها على التنفيذ الجارى للخطة الاقتصادية القومية وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام الطاقات الانتاجية والأصول الثابتة في الأوقات المحددة لذلك وأستنباط أنماط جديدة من المنتجات . وتقوم أجهزة



« الجوسبلان » خلال متابعتها تنفيذ الخطة ، بالتحقق من مطابقة المعايير الموضوعية بما يتم تنفيذه فعلا حتى يمكن استدراك ما يقع من انحرافات . ومن هذه المعايير : معايير عن الانتاجية وتشمل انتاجية العمل والآلات ، وكذلك معايير عن معدلات الأداء لكل عامل وكل مرحلة من مراحل الانتاج ، ومعايير عما يخص كل منتج نهائى من مدخلات وتشمل استهلاك الآلات والقوى المحركة والمخامات والعمل ، ومعايير عن معدلات الانتاج بالقطعة وفترة الدورة الانتاجية ومعدلات عن المخزون من المواد الخام والسلع الوسيطة وتامة الصنع ، ومعايير تحدد التكاليف المعيارية التى يتحدد بتحديد ما نصيب كل عنصر منها (١) .

ويخدم جهاز الاحصاء المركزى وأقسامه الفرعية عملية الرقابة التى تمارسها « الجوسبلان » اذ يقوم بتجميع البيانات الاحصائية من الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد ( مشروعات الدولة التعاونيات المزارع الجماعية ) والتى تتعاقب بانجاز الخطط الاقتصادية القومية (٢) ، ثم يتولى بدوره تقديم تحليل لهذه البيانات - بعد تصنيفها حسب نوع النشاط وحسب القطاع - الى حكومة الاتحاد السوفيتى وجوسبلان الاتحاد السوفيتى ومجالس وزراء

---

(١) G. A. Ivanov : Les Organes Contraux de Planification. Annuaire de L' U.R.S.S. , ١٩٦٨, p 226 ; A. Schwartz ; Russia's op. cit , P 181

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على المؤسسات العامة ص ٣٣٨ - ٣٤١ -

(٢) تختلف الفترات التى ترسل اليها البيانات الاحصائية خلالها الى جهاز الاحصاء المركزى حسب نوع البيانات . فهناك بيانات يتعين إرسالها يوميا وأخرى ترسل كل خمسة أيام أو كل عشرة أيام ، كما أن هناك بيانات ترسل شهريا أو كل ربع سنة أو كل سنة .

جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح . ومما يسهل عملية تجميع البيانات الاجصائية وتصنيفها وتحليلها ، التزام الوحدات الاقتصادية باستخدام نماذج موحدة تتضمن مؤشرات محددة تغذى بها أجهزة الكومبيوترز - التي تستخدم على نطاق واسع - ومن ثم ييسر التوصل الى النتائج التي تدل على معدل نمو الاقتصاد القومى ونسب النمو بين الفروع المختلفة فى الاقتصاد وتوزيع القوى الانتاجية فيه وكذلك تقييم مدى اسهام كل وحدة أو قطاع فى إنجاز الخطة القومية . وتقوم الجوسبلان - على ضوء ما يسفر عنه فحص الاحصائيات المقدمة اليها - برفع اقتراحاتها الى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى والتي ترى أن تطبيقها يعتبر ضروريا لامكان انجاز الأهداف بالصورة المخططة أو على نحو قريب منها (١) .

### (٣) الرقابة السياسية « رقابة الحزب والنقابات »

يؤدى الحزب الشيوعى السوفيتى - الذى يعتبر السلطة السياسية الشرعية الوحيدة - دورا بارزا فى الحياة الاقتصادية للبلاد (٢) . فهو الذى يتخذ كافة القرارات الاقتصادية الحاسمة على مستوى الاقتصاد القومى ، وهو الذى يتمتع

(١) A. Yezhov ; Organization of Statistics in the U.S.S.R. (١)

Progress Publishers, Moscow 1967 p 52 ; Soviet Planning. op. cit., p 192 M. Bor : Organization.. op. cit., pp 197 - 199, 209 - 210

(٢) وعلى حد قول « ستالين » يمثل الحزب الشيوعى جوهر سلطة الدولة ، كما تعتبر توجيهاته جوهر القانون الوطنى فيها .  
أنظر :

D. Granick : Management.. op. cit., p 204

بسلطة تعيين الأشخاص في الوظائف الرئيسية في الدولة (١) . وتفوق تنظيمات الحزب في الأهمية تنظيمات الحكومة وذلك سواء على مستوى الاتحاد أو الجمهوريات أو المناطق المحلية ، كما أن الحزب يضم بين أعضائه بعض كبار المسؤولين في الحكومة .

ويمارس الحزب الشيوعي رقابته على تنفيذ الخطة على كافة مستوياته ابتداء من اللجنة المركزية للحزب إلى اللجان الفرعية التابعة له داخل كل مشروع (٢) . وعلى الرغم من أنه ليس من حق ممثلي الحزب داخل الوحدة الاقتصادية إعطاء تعليمات مباشرة للمدير المسؤول وذلك بالنسبة للمسائل التي تتعلق بالإدارة الجارية للإنتاج ، إلا أنهم من ناحية أخرى ، يشتمعون بتفوذ سياسي كبير داخل الوحدة ويباشرون مهاماً متنوعة ذات تأثير فعال على أوجه النشاط المختلفة فيها ، ومن ذلك :

— التأكد من مزاولة مدير الوحدة المسؤول لواجباته على الوجه الصحيح بما يتفق مع صالح العمل ، والرقابة على استخدام واستهلاك المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ، والكشف عن الطاقات غير المستغلة وطرق زيادة الطاقات

---

(١) يتم التعيين في الوظائف الرئيسية في الدولة ( الحكومة - الجيش - المشروبات ) وفقاً للنظام الذي يطلق عليه « نومسكلاتورا » Nomenklatura system وهو عبارة عن قائمة التعيينات التي يتقدم بها الحزب إلى الحكومة لشغل الوظائف الرئيسية الشاغرة . ولا يتم التعيين في هذه الوظائف دون موافقة الحزب .  
أنظر :

A. Nove ; The Soviet Economy p 101

(٢) وأنظر أمثله لبعض الإجراءات الرقابية التي اتخذت بواسطة لجان الحزب :

D. Granick : Management . op. cit., pp 217 - 224

الانتاجية، وعليهم الإبلاغ عن أية انحرافات أيا كانت الى اللجنة المركزية والهيئات الحكومية .

— لممثل الحزب طلب تغيير الأشخاص غير الأكفاء في الوحدة وذلك على ضوء النتائج التي يسفر عنها تنفيذ الخطة .

— تعبئة جهود العمال في مجال الانتاج بشتى الطرق ( التوعية — اقتراح الحوافز المادية ... ) وذلك لتحقيق الأرقام المستهدفة .

— استخدام نفوسهم السياسى في تيسير حصول الوحدة على الامدادات المادية والفنية اللازمة لها (١) .

أما النقابات فهي تنظييات مهنية ترتبط بالحزب ارتباطاً وثيقاً ، وتمارس نشاطها تحت اشرافه . وتقوم النقابات بدور هام في عملية التخطيط ، فهي تساهم في وضع خطة الأجور وتقديم المقترحات التي تتعلق بمعايير الانتاج واقتراح التشريعات المتعلقة بالعمل .

أما في مجال تنفيذ الخطة ، فهي تمارس دوراً قيادياً في اثارة همم العمال ودفعهم لزيادة الانتاج وتحقيق أهداف الخطة وخفض عناصر التكلفة والوصول الى معدلات عالية في الانتاجية والأداء تأسيساً على ما يعرف بالحركة الستاخانوفية (٢) .

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., pp 100 - 102

(٢) تنسب الحركة الستاخانوفية Stakhanovite movement التي شاعت في ٣٠ أغسطس ١٩٣٥ الى عامل الفحم « ستاخانوف Stakhanov الذي سجل أرقاماً قياسية في الانتاج تفوق المعدل العادى . فقد استخرج مع جماعة العمال الى تعمل تحت اشرافه ١٠٢ طن من الفحم بدلا من المعدل العادى وهو ٧ طن ، وقد اتخذ الرقم الذي =

وتقوم النقابات سنوياً بمراجعة المعدلات والمقاييس الانتاجية على ضوء ظروف التشغيل الواقعية ، وأثر استخدام الآلات والمعدات الحديثة في زيادة الانتاج حيث تستخدم هذه المعدلات كأساس لتقدير مدى كفاية العاملين في المشروعات وربط زيادة أجورهم بزيادة انتاجهم .

وتعمل النقابات على تحسين الظروف المادية والمعيشية والثقافية والترفيهية للعامل ، كما تعمل على زيادة كفاءتهم الانتاجية عن طريق إقامة مراكز للتدريب وتبادل الخبرة بين المشروعات المختلفة .

#### (٤) الرقابة المالية :

وتمارس الرقابة المالية على نشاط المشروعات والمؤسسات في ثلاثة اتجاهات (١)

أولاً : داخل المشروعات ذاتها وبمناسبة العلاقات المتبادله فيما بينها والتي نشأت نتيجة تطبيق نظام « الخوراشوت » وما يتطلبه من التزام كل مشروع بإجراء تسجيل يومي لحركة إيراداته ومدفوعاته المتعلقة بكافة جوانب نشاطه مما يسمح لرؤساء الحسابات والمحاسبين الاوائل فيه بممارسة اختصاصاتهم في الرقابة المالية .

= حققه « شتاخانوف » كقياس لانتاجية العمل في صناعة الفحم وتحديد مستويات الانتاج وتقرير الاجور الاصلية والمكافآت التشجيعية . ولقد سارت الصناعات الأخرى على نحو مماثل ، فبدأت في اجراء دراسات للزمن والحركة للتعريف على الوسائل التي تؤدي الى تقليل الحركات التي يؤديها العامل وبالتالي خفض الوقت اللازم لانتاج سلعة معينة . وعلى أساس هذه الدراسات وضعف معدلات الاداء يحاسب العمال على أساسها .  
أنظر :

D. Granick : Management.. op cit., pp 7, 83, 243 - 252

Soviet Financial System. op. cit., p 26

(١)

وتمارس المشروعات التي تتبع نظام « الخوزراشوت » من خلال نظام العقود رقابة متبادلة فيما بينها mutual control للوقوف على ماذا كانت المنتجات موضوع هذه العقود تنتج بالجودة والتصنيف المقررين وفقا لما هو وارد بالخطة من عدمه (١) .

ثانيا : وتمارس الرقابة المالية أيضا بمناسبة تجميع وانجاز ميزانية الدولة عندما تقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن المشروعات تقوم بسداد المبالغ المستحقة عليها للميزانية كاملة وفي المواعيد المقررة ، والتأكد كذلك من أن الصرف من بنود الميزانية يسير وفقا لخطط التشغيل والانتاج وذلك في حدود الاعتمادات المصرح بها . وهذه الرقابة تعتبر رقابة جارية لأنها تمارس في الوقت الذي تتم فيه العمليات أو تحدث فيه النفقات (٢) .

ويمكن لأجهزة وزارة المالية فرض رقابتها على حركة بيع السلع عن طريق رقابتها اليومية على تخصيص الضريبة على رقم الأعمال ، اذا ما كانت حصيلة هذه الأخيرة تعتمد في الجزء الأكبر منها على بيع السلع الاستهلاكية فإنه في حالة عدم بيع ساعة ما أو اذا استغرق بيعها وقتا طويلا فإن ذلك سوف يؤدي الى انقطاع تدفق المنتهجات الى الميزانية أو انخفاض حجمها الأمر الذي يدل على وجود اضطراب في المسار الطبيعي لحركة السلع من المنتج الى المستهلك . وهنا تتدخل سلطات وزارة المالية لحمل المشروعات الصناعية والمخازن التجارية على القضاء على العوائق التي تحول دون بيع السلع (٣) .

(١) Ibid , pp 132 - 133 ; Bor : The Organization. op. cit., p 204

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 347

(٣) Ibid., d 188 ; T. M. Podolski : Socialist. op. cit., p 46

وتقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن الوحدات الاقتصادية المختلفة تقوم بدفع الأقساطات من الأرباح للميزانية بالمقادير الصحيحة وفي المواعيد المحددة لذلك . وهي تراقب في سبيل تحقيق هذا الهدف الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي والمالي للمشروع ومدى إنجاز خطط الإنتاج والبيع من حيث الكميات المنتجة وأنواعها المحددة في الخطة ، ومن تخفيض تكاليف الإنتاج وتكاليف التوزيع ، وكذلك من تنفيذ الخطط الموضوعة للتراكم والمدفوعات للميزانية .

وتتأكد أجهزة وزارة المالية - عند سداد المدفوعات للامركزية للميزانية - من أن مقدار الأقساطات من الأرباح الذي يتعين على المشروعات القيام به يتطابق مع المقدار المحدد للترست في مجموعه (١) .

ثالثا . تمارس الرقابة المالية أخيرا عن طريق الجهاز المصرفي . وهو ما سوف نتناوله في المطلب التالي بالتفصيل .

## المطلب الثاني

### رقابة الجهاز المصرفي على المشروعات

والرقابة المصرفية لا تخرج في ماهيتها أو أهدافها عن المفهوم الخام للرقابة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بصفة عامة .

وقد وضع E Mite'lan قائمة بأهم الأغراض التي تنوحي الرقابة المصرفية التأكد من تحقيقها وتمثل في الآتي (١) :

(١) تنفيذ خطط الانتاج ( الانتاج الكلي والانتاج السوقي وبأنواع المقرره كيا ونوعها وزنتها .

( ٢ ) تنفيذ العمليات التي منح الائتمان المصرفي من أجل تمويلها .

( ٣ ) شراء المواد الأولية اللازمة لتحقيق برامج الانتاج الموضوعة .

( ٤ ) تنفيذ خطة تكلفة الانتاج .

( ٥ ) الحفاظ على الأصول المتداولة الذاتية للمشروعات .

( ٦ ) مراقبة تكوين هيكل الأصول المتداولة ، والنسبة بين الأصول الذاتية والمقترضة وما إذا كانت هناك موارد تمويلية أخرى بالمخالفة للقانون ( وخاصة في تنظيمات المقاولات ) وكذلك مراقبة سرعة دوران الأرضدة .

( ٧ ) الكشف عن الاستخدامات غير القانونية للأصول المتداولة ( مثل تركيب مخزون سلعى يفيض عن الحاجة الفعلية المخططة - تجميد رأس المال

(١) Mite'lan (E) Problemes du control bancaire, L' U.R.S.S.



في صورة عدد وآلات - منح ائتمان غير قانوني للعملاء - وجود أرصدة نقدية لم تودع بالبنك .

٨ ) متابعة نتائج استخـدام المشروع للائتمان الممنوح له لاستحداث أساليب فنية جديدة ومدى سعي المشروع لاستخدام كافة طاقاته .

٩ ) مدى احترام النظام التعاقدى .

١٠ ) التأكد من احترام التعليلات المصرفية مثل الالتزام بالوفاء بالتقروض المصرفية السابق منحها للمشروع في مواعيدها .

١١ ) دفع المشروعات سيئة الأداء إلى تحسين أداؤها من خلال تطبيق بعض الجزاءات عليها .

١٢ ) إتباع المشروعات للتعليلات الالزامية المتعلقة بطرق سداد المدفوعات

١٣ ) تحديد مدى الانحراف عن الأهداف المخططة وتحليل أسبابه واقتراح وسائل علاجه .

ويوضح من ذلك أن الرقابة المصرفية تنصف بالشمول من حيث مداها . إذ هي تنطبق على كافة أوجه نشاط المشروع في مرحلتى الإنتاج والتسويق ولا يقتصر مفهوم الشمول على هذه الناحية فحسب ، وإنما هو مفهوم أوسع من ذلك . إذ لما كانت الملكية الاجتماعية سائدة في قطاعات وفروع الاقتصاد القومى ، فإن الرقابة المصرفية تكون شاملة من هذه الناحية أيضا (١) .

---

(١) تتميز الرقابة التى يباشرها الجهاز المصرفى فى الاقتصاديات الاشتراكية على المشروعات بأنها ذات مدى أوسع بكثير من تلك التى يباشرها الجهاز المالى فى اقتصاديات السوق على المشروعات الفردية . فالرقابة المصرفية فى الاقتصاديات الثانية تستهدف تأمين -

وتنصب رقابة الجهاز المصرفي على الخطط المالية المشروعات والتي تعتبر - كما تقدمت الإشارة - ترجمة مالية للكليات العينية التي تتضمنها خططها الإنتاجية . إذ أنه ليس من المقصور عملاً أن تنصب الرقابة المصرفية على تنفيذ الخطط العينية ذاتها ، وإلا تتطلب الأمر تفرغ جهاز فني متخصص بالبنوك يتولى مراقبة سير العمليات الإنتاجية المختلفة في مراحلها المتعاقبة داخل كل مشروع وما تحويه من علاقات متعددة ومتشابهة . ولذلك فإن ترجمة الكليات العينية التي تتضمنها الخطة الإنتاجية للمشروع - سواء في ذلك عناصر الإنتاج أو كميات المنتج النهائي إلى أرقام مالية على أساس أسعار ثابتة تحددها أجهزة التخطيط ، يجعل في الإمكان ممارسة الرقابة المصرفية على التنفيذ . فعلى سبيل المثال . إذا كانت الخطة الإنتاجية لأحد المشروعات تقضى باستخدام مواد أولية ( مدخلات ) تتمثل في ١٠٠ وحدة عينية لإنتاج ١٠ وحدات من منتج نهائي معين ، فإنه من الصعوبة بمكان التحقق عينية من أن كمية المدخلات

---

= - لامة القروض التي تمنحها ، ولذلك فإنها تنصب على دراسة أحوال المشروع وتحليل قوائمه المالية وتقدير الضمانات العينية المقدمة منه وجودتها وسهولة تصريفها في الأوق ٠٠٠ البيع وذلك للتأكيد من قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قبل البنك وأميناً لحقوق المساهمين والمودعين . بل أن الرقابة المصرفية على المشروع الفردي في اقتصاد السوق بالمفهوم المشار إليه ما كانت لتنشأ أصلاً لو أن البنك رفض الموافقة على منح المشروع القرض المطلوب ، أو كان لدى المشروع السيولة الذاتية السكافية التي تمكنه من مباشرة نشاطه دون الحاجة إلى الاقتراض من البنوك . أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي ، فإن الجهاز المصرفي لا يملك سلطة رفض منح الائتمانات المطلوبة للمشروع أو حتى تعديل قيمته طالما أن هناك خطة مالية متممه للمشروع . هذا فضلاً عن أن الائتمان المصرفي يكامل دائماً مع الموارد الذاتية للمشروعات على نحو ما ألمعنا إليه آنفاً ( أنظر ص ٢٦٩ ) ، ومن هنا فإن صلة المشروع بالجهاز المصرفي لا فسكك منها على الإطلاق وتعتبر لذلك أنها الأساس الذي تستند إليه الرقابة المصرفية على نشاط المشروعات .

المشار إليها قد استخدمت في إنتاج الكمية المحددة من المنتج النهائي . أما إذا ترجمت كمية المدخلات إلى قيم مالية على أساس أن قيمة الوحدة منها = ٢ روبل أى أن قيمة المدخلات اللازمة لإنتاج ١٠ وحدات من الناتج النهائي = ٢٠٠ روبل ، فإنه يصبح من المتيسر عندئذ التحقق من أن المشروع قد انحرف عن المخطط إذا تجاوزت قيمة الناتج النهائي ٢٠٠ روبل أو إذا لم يبلغ عدد وحدات الناتج النهائي ١٠ وحدات على الرغم من استخدام ما قيمته ٢٠٠ روبل من المواد الأولية .

وعلى هذا النحو ، يمكن مراقبة المستخدم - لامن المواد الأولية وحدها بل من كمية العمل والطاقة المحركة ، وكذلك مراقبة الإنتاج النهائي المعد للتصريف ... الخ وذلك بعد ترجمة الوحدات العينية إلى قيم مالية يسهل جمعها وإجراء المقارنة بينها .

ومن هنا فإن الخطة المالية للمشروع هي حيز الزاوية في نظام الرقابة المصرفية كله حيث يتسنى عن طريقها مقارنة الأرقام المخططة بما يقابلها من أرقام يسفر عنها التنفيذ الفعلي <sup>(١)</sup> ويطلق على هذا الأسلوب الرقابة « الرقابة بواسطة وحدة النقد » control by the currency unit أو الرقابة بواسطة الروبل Kontrol Rublyom كما يطلق عليها في الاتحاد السوفيتي <sup>(٢)</sup> .

Soviet Financial System op. cit., p 148

(١)

(٢) ويسمى هذا النوع من الرقابة في تشيكوسلوفاكيا بالرقابة عن طريق الكرونة Kontrola Koronou ، وفي بولندا بالرقابة عن طريق الزلوتي Za pomoca Zlotowki ، وفي ألمانيا الديمقراطية بالرقابة عن طريق المارك Kontrolle durch die Mark وهكذا .

ووظيفة الجهاز المصرفي الرقابية لا يمكن فصلها عن وظيفته التمويلية، وإنما يعتبر الاثنين نسيج واحد. فكل مشروع من المشروعات عليه أن يثبت قيامه بانجاز ما هو مطالب به من مهام مخططة. ولما كانت عملية التمويل تنصف بالاستمرار، فإنه يتعذر تماما التوقف عن تمويل المشروع ريثما يقوم باثبات ما قام به من انجازات عينية وفقا للبرامج الزمنية. ولذلك فإن التأكيد من هذه الانجازات لا بد وأن يتم بدوره بطريقة فورية ومتصلة، وبذلك لا يكون هناك مفر من الرقابة المالية على انجازات المشروع عن طريق متابعة ماتحقق من خطته المالية. ومن هنا يتضح مدى التشابك القائم بين عمليتي التمويل والرقابة، ويكون أمرا منطقيا عندئذ أن الجهة التي تقوم بالتمويل هي أيضا التي تمارس الرقابة في نفس الوقت (١).

#### الاطار التنظيمي للرقابة المصرفية :

والرقابة المصرفية لها اطار تنظيمي يتعين على كافة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الالتزام بالقواعد التي يتضمنها لاتحيد عنها وذلك حتى يمكن احكام عملية الرقابة وجعلها تحقق الاغراض التي تتوخاها. وتمثل هذه القواعد في الآتي :

- ١ - يتعين على كل مشروع أن يكون له حساب مفتوح بالبنك.
- ٢ - يلتزم كل مشروع بتركيز كافة حساباته ومعاملاته المالية لدى فرع الجوس بنك الذي يقع ( أي المشروع ) في دائرة نشاطه دون غيره من فروع البنك

---

(١) د. نبيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة ٠٠٠ المرجع السابق ص ٥٦ - ٥٧ .  
 (٢) د. محمد زكي شافعي المعالم الاساسية ٠٠٠ المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٤ .

تطبيقاً للمبدأ المعروف « بنك واحد فقط لكل عميل one client - one bank » (١) ويحتفظ هذا الفرع تحت يده بصورة من خطط المشروع المادية والمالية للعمل بمقتضاها ، ويكون مسئولاً عن تسوية الجانب الاعظم من مدفوعاته (وتمثل في شراء المدخلات اللازمة لنشاطه وسداد أجرة ومرتبات العاملين فيه) وقبول مخصصاته المالية (وتمثل في كمية وسائل الدفع التي يتلقاها المشروع في مقابل مبيعاته) من خلال هذا الحساب ، وبذلك يكون لديه بيانات لحظية كاملة عن حركة ايداعات ومدفوعات المشروع . ولا ريب أن السماح للمشروع بالتعامل مع أكثر من فرع من فروع الجوس بنك جعل من الصعوبة بمكان تجميع حركة حساباته بصورة فورية ومستمرة الأمر الذي يفقدها صلاحيتها كأساس للرقابة المصرفية (٢) .

٣ - يلتزم كل مشروع التزاماً قانونياً بإيداع ايراداته النقدية يومياً في حسابه لدى فرع الجوس بنك الذي يتعامل معه ، ولا يحتفظ تحت يده إلا بمبالغ نقدية صغيرة تخصص لمواجهة المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات (أو التي تصل قيمتها الى ١٠٠ روبل في بعض الحالات الفردية - كما سبقت

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 759 ; G. Garxy

The Role op cit., p 63 ; A. Kazantsev ; Clearing in the National Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., p 134 ; T. M. Popolski ; Socialist. op. cit., p 31

(٢) يختلف الأمر هنا مع ما هو معمول به في اقتصاديات السوق . فمن المسموح به للمشروعات الفردية في هذه الاقتصاديات فتح حسابات لها لدى أكثر من بنك تجارى واحد ، أو أكثر من فرع لدى البنك الواحد ، كما يمكنها الحصول على تسهيلات مختلفة من عدة بنوك في وقت واحد . ويرر هذا الوضع عنصر المنافسة ورغبة البنوك في تحقيق رغبة مصرفية لاستخدام المشروعات لأموالها ، اللهم الا بالقدر الذي يجعل البنك في مأمن من المخاطر التي يتعرض لها نشاطه الائتماني .

الإشارة (١) وعلى المشروع أن يقدم الى البنك بياناً تفصيلياً مسبباً بهذه المدفوعات على نحو ما أشرنا إليه في موضعه . أما معظم المدفوعات الأخرى فتتم عن طريق التحويلات المدفعية .

٤ - تتم مسحوبات المشروعات من النقد من حساباتها بموجب شيكات مميزة توضح الغرض الذي سحبت من أجله . ويخصص أغلب النقد المسحوب لسداد مرتبات وأجور العاملين بالمشروع ومواجهة أية نفقات إدارية أو انتقال وهذه النفقات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي مدفوعات المشروعات (٢) .

٥ - ليس لأي مشروع أن يحول من أمواله لدى الجوس بنك أية مبالغ الى حسابات أية مشروعات أخرى ما لم يقدم من الوثائق ما يعزز هذا التحويل . وللبنك عند الضرورة أن يوقف التحويل للحيلولة دون استخدام المشروعات لأموالها في وجود لا تتفق مع خططها المالية والأنتاجية (٣) .

٦ - تركيز التمويل الائتماني في يد الجهاز المصرفي ، وضرورة اسهام الائتمان المصرفي - كما تقدمت الإشارة - في تمويل جانب من رأس المال العام - للمشروعات .

### [ أنواع الرقابة المصرفية وكيفية ممارستها :

تنقسم الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها الى رقابة أولية ورقابة جارية ورقابة لاحقة (١) . أما الرقابة الأولية أو السابقة a priori فتبدأ

(١) أنظر ص (٩٢) من هذه الدراسة .

(٢) G Garvy , The Role op cit., p 63 ; Pereslegiu p 162

(٣) د محمد زكي شافعي : المعالم الأساسية . المرجع السابق ص ٢٣ .

U. N. Planning, op. cit. d 75

عندما يقدم المشروع الى البنك طلبا لتمويل أوجه نشاطه عن الفترة المخططة التالية . وهي ترمى الى التحقق من أن المشروع المقترض يعمل وفقا لخطة معتمدة ، والى فحص معايير رأس المال المتداول ومصادر تمويلها والتعرف على الحدود الائتمانية المطلوبة للمشروع عن كل ربع سنة لتمويل الأغراض المختلفة . ونظراً لأن هذه الرقابة تبغى تجنب المشروع ما قد يتعرض له من صعوبات نتيجة للخروج على التنظيمات السائدة أو الأهداف المحددة ، لذلك فإنه يطلق على الرقابة في هذه الفترة بالرقابة المانعة preventive control (٢) . أما الرقابة المصرفية الجارية current control فيتحقق من خلال استخدام المشروع لموارده المالية المقترضة وكذلك من خلال نظام تسوية الحسابات ، أى أثناء تنفيذ المشروع للخطة التى يعمل بمقتضاها . وتستهدف الرقابة في هذه المرحلة تحقيق متابعة يومية مستمرة الغرض منها الكشف عن أى قصور أو انحراف عن مجرى تنفيذ الخطة وتداركه قبل أن يستفحل أمره مع تقصى الأسباب التى أدت إلى ذلك والبحث عن طرق العلاج الكفيلة بازالتها حتى يمكن الاستمرار فى تنفيذ الخطط بنجاح ، ولذلك تعرف الرقابة فى هذه المرحلة بالرقابة الحامية protective control . وأخيراً تستهدف الرقابة اللاحقة posteriori تقييم أداء المشروع ونتائج نشاطه وإبداء الاقتراحات أو التوصيات التى يرى الجهاز المصرفى ضرورة العمل بها ووضع ذلك كله أمام السلطات الادارية العليا .

وتعتبر الرقابة الجارية أهم أنواع الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها

Mitel'Man (E) Problemes. op. cit., pp 862 = 865 ; (١)

Soviet Financial System. op. cit., pp 346 - 347

U. N., Blanning. op. cit. p 75 (٢)

مراجع أيضاً : د. زكريا نصري : انتقد الائتمان ٠٠ المرجع السابق ص ٢٠٥ ،

لأنها تستغرق من الوقت ما يتسع لاستيعاب دورة النشاط الاناجى والتسويق للمشروع ، ولذلك سوف نتعرض بالتفصيل للكيفية التى تتدخل بها الرقابة المصرفية فى هذه المرحلة سواء بالنسبة للنشاط الجارى أو النشاط الاستثنائى للمشروع .

### أولا : دور بنك الدولة فى الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات

يتيسر للجوس بنك ممارسة دوره فى الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات من خلال قناتين .

الأولى : وتمثل فى ممارسة الرقابة من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل الذى يجرى تزويد المشروعات به لتمويل نشاطها الجارى ، إذ يمكن للبنك مراقبة استخدام المشروع للائتمان الممنوح له فى الأغراض المخصص لها والتي تتفق مع مضمون الخطة المالية للمشروع .

الثانية : أما القناة الثانية فتتمثل فى قيام البنك بصفته مركزا للمقاصة فى الاقتصاد القومى بتمديد المدفوعات الخاصة بالمشروعات فى حساباتها الممسوكة لديه ، وبذلك يتسنى له الرقابة ، من خلال عمليات المقاصة ، على حركة الوارد والمنصرف ( القيود الدائنة والقيود المدينة ) فى كل حساب من هذه الحسابات . وسوف نتعرض فيما يلى لمقومات رقابة الجوس بنك على النشاط الجارى للمشروعات .



## رقابة بنك الدولة على المشروعات من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل :

أن ما يمارسه الجوس بنك من رقابة النشاط الجارى للمشروعات لا يتحقق له فقط بحكم تركيز التمويل الائتماني قصير الأجل في يده تماماً وحظر الائتمان التجاري بين المشروعات بعضها البعض ، وأنه يوجد إلى جانب ذلك - على نحو ما تقدم - عدد من التنظيمات الهامة التي تكفل له القيام بدوره الرقابي . وتتحصل أولى هذه التنظيمات في أنه لا يوضع في متناول المشروعات من رأس المال العامل ما يهيئ لها ممارسة نشاطها دون الالتجاء إلى الجوس بنك طلباً للائتمان قصير الأجل . فعلى الرغم من أن هناك مشروعات لا يحتاج نشاطها بطبيعته إلى رأس مال عامل مقترض سواء بصفة موسمية أو عرضية ، مثل المشروعات التي تعمل في مجال الصناعات الثقيلة والتي تسمح مواردها الذاتية بتمويل رأسمالها العامل خلال دورة إنتاجها ، إلا أنه يفرض على هذه المشروعات تحويل جانب كبير من دخلها الصافي إلى ميزانية الدولة حتى تلجأ إلى طلب ائتمان الجوس بنك على أساس قاعدة الاسهام المستمر continuous sharing basis بقصد دعم رقابة البنك على نشاطها (١) . ويتعين من أجل ذلك أن يسهم هذا الائتمان بنسبة غير قليلة في تغطية احتياجات المشروعات من رأس المال العامل . فعلى سبيل المثال ، لم تتجاوز نسبة ما أسهم به الائتمان المصرفي في رأس المال العامل للمشروعات العاملة في مجال الصناعات الثقيلة أبان الخطة الخمسية الأولى أكثر من ٥ إلى ٦ ٪ ، كما لم تتجاوز هذه النسبة ٨ ٪ في المتوسط حتى أواخر عام ١٩٣٩ ، وكانت ضالة هذه النسبة - في رأي بعض الكتاب السوفيت من أمثال V. Sitnin و Z. Simkin سبباً في

إضعاف فعالية رقابة الجوس بنك على مدفوعات هذه المشروعات وبالتالي إضعاف رقابته على التنفيذ الفعلي للخطة أبان تلك الفترة . ولذلك وضعت اجراءات جديدة في أواخر عام ١٩٢٩ كان من شأنها زيادة اعياد بعض المشروعات الهندسية على الائتمان المصرفي في تمويل رأسمالها العامل ، إذ تقرر أن يغطي الائتمان نسبة ٢٠٪ من قيمة المخزون من السلع غير تامة الصنع و ٥٠٪ من قيمة المخزون من السلع النهائية لديها . وقد استهدفت هذه الاجراءات تخفيض المخزون من المنتجات غير تامة الصنع الذي يفيض عن حاجة هذه المشروعات حيث تتولى الموارد الائتمانية للجوس بنك تمويل هذا المخزون بالقدر والتوقيت الملائمين بما يضمن عدم تراكبه في مخازن المشروعات (١) .

ويذهب بعض الاقتصاديين السوفيت من أمثال V. Gerashchenko و M. Usoskin إلى تسويق وجود الائتمان المصرفي في الاقتصاد السوفيتي بحقيقة كون الجهاز المصرفي هناك يعتبر أداة للرقابة على تنفيذ الخطه ، فقد ذكر أن الاسهام الاجباري للائتمان المصرفي في رأس المال العامل للمشروعات قد يسر أحكام الرقابة المالية على المشروعات (٢) . وقد سبق أن أشرنا آنفا إلى الاهمية النسبية للائتمان المصرفي كمصدر من مصادر تمويل رأس المال العامل في الاقتصاد السوفيتي حيث يمثل أكثر من ٤٨٪ من جملة رأس المال

M. Dobb : Soviet. op. cit., p 393 ; D. Granick : (١)

Menagement.. op. cit., pp 26 , 174 ; D. Hodgman ; Soviet Monetary Controls.. op. cis., p 117 ; Barkovskij (N) Developper les relations de credit (Den'gi i kred 1964. 7) L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est No 3 1963 p 544

(٢) أنظر ما تقدم ص (٢٧٠) .

## العامل (١) .

وتغطي القروض المصرفية قصير الأجل بالكاد الحاجات المخططة للمشروعات، من رأس المال العامل بحيث لا تترك أية أرصدة نقدية تحت يدها تفيض عن حاجتها مما قد يسمح باستخدامها في أوجه غير مخططة أو في تركيب قيم مادية غير مستغلة .

ومن التنظيمات التي تدعم الدور الرقابي للجوس بنك هو أنه يتعين على كل مشروع أن يحصل على الائتمان المصرفي المصرح له به وفقاً للخطة من نوع البنك، المخصص للتعامل معه دون غيره من الفروع ، والغرض من هذا التنظيم هو احكام الرقابة على الموارد الائتمانية التي يستخدمها المشروع في تمويل نشاطه الجارى .

وتأسيساً على هذه التنظيمات تتضح تماماً الكيفية التي يمارس بها البنك رقابته على المشروعات من خلال عمليات منح الائتمان قصير الأجل، إذ يتعين على هذه المشروعات بحكم قصور مواردها الذاتية من رأس المال العامل وحظر وجود الائتمان التجارى ، أن تلجأ إلى الجوس بنك طلباً للائتمان . ولما كان هذا الائتمان يمنح لها في صورة قروض محددة القيمة لتمويل أغراض معينة بذاتها ووفق برامج زمنية تتفق مع دورة نشاطها الانتاجى على نحو ما تضمنته خططها المالية ، فإن الجوس بنك يتولى مراقبة استخدام هذه الموارد الائتمانية المحددة القيمة فى الأغراض المخصصة لها دون غيرها وذلك وفقاً لبنود

الخطط المالية (١) ، ومن هنا يمكن اكتشاف أى انحراف فور حدوثه وبالتالي يوقف البنك أى مدفوعات غير قانونية أو يكون مبالغاً فيها ، ويكون هناك بالتالى ارتباطا مباشرا بين كل قدر من الائتمان يمنح للمشروع وبين ما تحقق وبالفعل من خططه الانتاجية (٢)

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الائتمان يمنح لآجال محددة يرد بعدها الى البنك وفقا لجدول زمنى معين ، فإن تعثر المشروع فى سداد مديونيته فى المواعيد المقررة يعنى اما هناك عجز فى انتاجه المادى أو أو أن قيمة ايرادانه الناجمة عن بيع منتجاته النهائية تقل عما كان مخططا لها من قبل نتيجة تراكم مخزون غير مخطط من هذا الانشاج ، ويكون على البنك فى هذه الحالة تقصى أسباب تراكم هذا المخزون ودراسة الوسائل التى تكفل سرعة تصريفه (٣) .

رقابة بنك الدولة على المشروعات عن طريق عمليات المقاصة :

وبمارس الجوس بنك دوره الرقابى على النشاط التجارى للمشروعات بحكم كونه مركزا لعمليات المقاصة فى الاقتصاد القومى . فهو يتولى اجراء الجانب الأعظم من مدفوعات المشروعات (٤) والى تقضى التعليمات بعدم

M. Dobb ; Soviet. op. cit., pp 394 - 395 (١)

D. Hodgman ; Soviet. op. cit., pp 112 - 113 ; pereslegin ; (٢)  
Finance. op. cit., p 153 ; A. Nove ; Banking in the Soviet Economy. op cit., p 722

M. Usoskin : Short - term Credit. cp. cit., p 70 (٣)

(٤) ذكر Sveshnikov أن حجم المدفوعات فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٠

بلغ ١٥ تريليون .  
انظر .

M. Sveshnikov ; U. S. S. R. State Bank after 50 Years, op. cit.,  
p 1480

جواز سدادها نقداً ، ويتم ذلك عن طريق التحويلات الدفترية من أو إلى حسابات هذه المشروعات المسوكة لديه .

وتنقسم هذه المدفوعات من حيث محتواها الاقتصادي الى قسمين (١).

أ - مدفوعات تنشأ نتيجة معاملات تجارية مثل سداد ثمن سلع أو مواد خام لازمة للصناعة أو سداد مصاريف شحن ونولون أو مواد لازمة للبناء أو مقابل خدمات .

ب - مدفوعات تؤدي من أجل تسوية معاملات غير تجارية أو مدفوعات للجهز المالي مثل تلك التي توجه الى ميزانيه الدولة ( الضريبة على رقم الاعمال - الاقطاعات من الأرباح - مقابل استخدام رأس مال المشروع ... الخ ) أو سداد مستحقات التأمين أو سداد ماسبق للمشروعات أن حصلت عليه من قروض مضافا اليها الفوائد المحتسبة عليها .

وتتنوع أساليب وأدوات تسوية المدفوعات غير النقدية به الخاصة بالقسم الأول ، كما تتفاوت نسب استخدامها ، ولذلك يحسن بنا أن نتعرف عليها .

### أدوات تسوية المدفوعات غير النقدية .

(١) تعبير صيغة القبول (Akzept schta) acceptance form أكثر أدوات التسويات استخداما حيث يتم بواسطتها سداد مايزيد عن ٨٠ ٪ من المدفوعات غير النقدية . ويتلخص أسلوب العمل بها في أن المشروع البائع يقوم - بعد شحنه البضاعة الى المشروع المشتري - بتقديم المستندات الخاصة بها ( مثل العقود والفواتير ) الى فرع البنك الذي يتعامل معه لتحصيلها ،

حيث يقوم بدوره بإرسالها الى فرع البنك الذى يتعامل معه المشروع المشتري لقبولها (١) ، ويتعين على هذا الأخير - بعد فحص المستندات المقدمة اليه - التصديق بالموافقة على السداد خلال يومين من تاريخ تقديم المستندات إذا كان أطراف التعاقد فى نفس المدينة وخلال ثلاثة أيام إذا كان مقر المشروع المشتري خارجها . فإذا قبل المشتري سداد قيمة المستندات أو إذا لم يعترض عليها خلال المدة المشار إليها ، فإن الجوس بنك الذى يتعامل معه يقر - وم على الفور بتمديد قيمة المستندات على حساب التسوية الخاص به وإضافته لحساب المشروع البائع لدى فرع البنك الذى يتعامل معه هذا الأخير (٢) . أما فى حالة رفض المشتري سداد قيمة المستندات بسبب وجود مخالفات لشروط التعاقد ، فإن عليه أن يخطر كلا من البنك والبائع بمبررات رفضه وطبيعة هذه المخالفات . وقد يكون رفض المشتري للسداد كلياً بسبب مخالفة مواصفات

---

(١) وقد أصدر مجلس قوميبارى الشعب قراراً بالعمل بصيغة القبول هذه فى ١٤ يناير ١٩٣١ بهدف التخلص من أسلوب التسويات التلقائية automatic settlements ( avtomatism rasenotov ) الذى جرى العمل به بعد الإصلاح الائتماني فى يناير ١٩٣٠ حيث كانت يتم سداد قيمة الفواتير بصرف النظر عن قبول المشتري لها من عدمه .  
أنظر :

podolski., pp 31 , 36 , 128

(٢) يرجع السبب فى قصر الفترة التى تتم خلالها التسوية الدفترية لقيمة المبادلات التجارية الى الرغبة فى تجنب أى شكل مستقر من أشكال الائتمان غير المصرفى وزيادة السكينة المعروضة من النقود ، وكذلك الى تكون حسابات المشروعات لدى البنك مرآة تعكس فى أى وقت من الاوقات صورة واقعية لنشاطها وقت تحقيقه ، وتكون بذلك أداة فعالة فى ممارسة الرقابة عن طريق مقارنة الواقع بالخطط .

أنظر :

البضاعة لتلك المتفق عليها ، وقد يكون الرضا جزئيا بسبب وجود اختلاف بين قيمة الفواتير والاسعار المتفق عليها أو اختلاف وكمية عن تلك المتفق عليها وعموما تتضمن كلا من العقود المبرمة بين المشروعات البائعة والمشتري ، وكذلك التعليمات الصادرة من الجوس بنك الحالات التي يقع فيها الرضا كليا أو جزئيا (١) .

وسنن على فرع البنك الذي يتعامل معه المشتري أن يتأكد من أن رضا السداد يقوم على أسباب جدية bona fide فإذا كان المشتري غير حق في رفضه فإن البنك يعتبر هذا الرضا كأن لم يكن وتزول كافة الآثار المترتبة عليه ، أما إذا كان المشتري مخفا في رفضه ، فإن البضاعة تترك في حيازته بصفة أمانة ، ويكون للبنك الحق في الاشراف على سلامة تخزينها . ولكل من البائع والمشتري حق الاحتكام الى هيئات التحكيم في حالة نشوب خلاف بينها . (٢)

ولما كان السداد بهذه الطريقة قد يتطلب حصول المشتري على ائتمان مصرفي قصير الأجل من الجوس بنك لسداد قيمة البضاعة التي تم شحنها إليه كما قد يتطلب حصول البائع على ائتمان مصرفي قصير الأجل حتى يتم إضافة قيمة مبيعاته لحسابه خصماً من حساب المشتري ، وكان هذا الائتمان يزيد من كمية النقود المعروضة في الاقتصاد ، لذلك فتتبع أسلوب مقاصة الديون

(١) Ibid., pp 113 - 114 ; Gerashchenko ; op. cit. pp 148 - 149

Kazantsev ; op. cit., pp 137 - 138 ; G Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 741

A. Kazantsev; op. cit., p 139 ; Gerashchenko ; op. cit., p149 (٢)

المبادلة بين المشروعات والتنظيمات الاقتصادية offset of reciprocal claims  
of enterprises & economic organization ومواده أن تفتح حسابات  
خاصة مستقلة لدى الجوس بنك المشروعات والتنظيمات التي يوجد بينها  
معاملات دائمة ، تم تجرى المقاصة بين مستحقات هذه المشروعات قبل بعضها  
البعض كل ثلاثة أو خمسة أيام مع إضافة صافي ناتج عمليات المقاصة إلى حساب  
المشروع الدائن لدى البنك وقد أدى تطبيق أسلوب «مقاصة الدين المتبادلة»  
إلى التقليل إلى حد كبير من عدد المستندات الحسابية وإلى سرعة إجراء  
التسويات غير النقدية ، كما أدى إلى تخفيض القروض المصرفية التي تمنح  
للمشروعات لسداد مدفوعاتها وتقليل حجم المديونيات المتبادلة بينها وتخفيض  
كمية النقود المتداولة (١) .

(٢) صيغة خطابات الاعتماد ( Akkreditiv ) Accreditive form  
وموادها أن يقوم المشروع المشتري بإبلاغ البنك الذي يتعامل معه بأن يدفع  
للبيع الموضح اسمه في خطاب الاعتماد المبلغ المذكور فيه خلال فترة محددة  
وذلك مقابل تقديم البيع للمستندات الخاصة بهذا الاعتماد ، وعلى أن يتولى  
البنك فحص هذه المستندات للتأكد من مطابقتها للعقود المبرمة بين الطرفين .  
وتختلف صيغة خطابات الاعتماد عن صيغة القبول في أن الأولى تتضمن  
التأثير مقدما في حساب المشتري لدى الجوس بنك بقيمة البضاعة المشتراة  
وبذلك يضمن البيع حقوقه قبل المشتري . ولذلك تستخدم هذه الصيغة في  
حالة التعامل مع المشروعات التي تعاني عسراً مالياً أو التي سبق أن ماطلت في

(١) Ibid; p 150 ; D. Hodgman ; op. cit., pp 115 ; 1116

Kazantsev ; op. cit., pp 144 - 145



السداد أو لحدانة تعامل المشروع ولا تستخدم خطابات الاعتماد إلا إذا كانت قيمة البضاعة موضوعها لا تقل عن ألف روبل ، ولا تسرى إلا لمدة خمسة وعشرون يوماً فقط ، ولذلك فإن هذه الصيغة لا تستخدم كثيراً حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها ٣ ٪ من إجمالي حركة المدفوعات غير النقدية (١)

(٣) السداد عن طريق الشيكات المقبولة الدفع من البنك ، وتقضى هذه الطريقة بأن يعتمد البنك دفتر الشيكات الخاص بالمشروع بمبلغ إجمالي محدد *in toto* يكون قد سبق إيداءه في حساب المشروع لدى البنك ، ولذلك يطلق على هذه الدفاتر « دفاتر الشيكات ذات القيمة المحددة *limitirovannaja chekovaia knizhka* » وهي قابلة للتظهير ، وعند إجراء أية مدفوعات من دفاتر الشيكات هذه ، فإن المستفيد يلتزم بالتأشير على كعب دفتر الشيكات بقيمة ما أدى إليه حتى يتيسر للبنك مراجعة هذه المدفوعات . وتستخدم هذه الشيكات أساساً في سداد نفقات النقل (٢) .

(٤) أوامر الدفع التي يصدرها المشتري لفرع البنك الذي يتعامل معه . وتستخدم في تسوية مدفوعات المشروعات التي تتبع ميزانية الدولة كما تستخدم في تسوية مدفوعات نقابات العمال ، أو إذا كان مقر كلا من المشروع البائع والمشتري في نفس المدينة ، أو عندما لا يتطلب الأمر فحص المشتري للبضاعة

(١) Ibid., p 138 ; G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 741 ;

D. Hodgman ; op. cit., p 14

د. حاطف السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية في إدارة المؤسسات العامة بالائتماد السوفيتي . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥ م ص ٢٧ .

G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 740 ; Gereschenko (٢)

op. cit., p 150

أو الخدمة المشتراة قبل سداد قيمتها وذلك مثل عمليات النقل والكهرباء والقوة المحركة (١).

غير أن للجونس بنك سلطة منع الأطراف المتعاقدة من استخدام أوامر الدفع في تسوية المدفوعات إذا ما اتضح له أن السلع موضوع التعاقد يجب أن تخضع للفحص.

ومن ثم يتضح أن استخدام هذه الأداة أو تلك في تسوية المدفوعات أمر يخضع للظروف المالية للمشروعات البائعة والمشتري وموقعها الجغرافي وطبيعة السلعة أو الخدمة المشتراة وقيمتها وما إذا كانت تتطلب فحصاً من عدمه، أو أن هناك تعليمات حكومية تقضى باستخدام أداة معينة بذاتها كما هو الحال بالنسبة للمشروعات التي تتبع ميزانية الدولة وكذلك منظمات نقابات العمال حيث تلزم بتسوية مدفوعاتها عن طريق أوامر الدفع أو بواسطة الشيكات المقبولة الدفع من البنك.

ويلاحظ أن استخدام أداة صيغة القبول مع إجراء المقاصة بين الديون المتبادلة قد زادت أهميتها النسبية في تسوية المدفوعات في الاقتصاد السوفيتي في حين تناقصت الأهمية النسبية للأدوات الأخرى (٢).

---

Ibid., 150 ; Kazantsev ; op. cit., p 141

(١)

(٢) يوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لطرق تسوية المدفوعات غير النقدية في

(نسبة مئوية)

الاقتصاد السوفيتي ;

وقد يسر استخدام المشروعات لنماذج الزاميه موحدة للمستندات الخاصة بتسوية المدفوعات ادارة العمليات المحاسبية التى تتم لدى فروع الجوس بنك ولدى إدارات الحسابات بالمشروعات (١).

والآن بعد ان استعرضنا القواعد التى تنظم المدفوعات النقدية وغير النقدية الخاصة بالمشروعات ، والأدوات التى تستخدم فى تسوية المدفوعات غير النقدية ، فاننا نستطيع الآن أن نقبين الكيفية التى يمارس بها البنك رقابته على النشاط الجارى للمشروعات . فكل فرع من فروع الجوس بنك يتجمع لديه بيان بمدفوعات كل مشروع من المشروعات التى تتعامل معه والتى تتخذ غالبيتها شكل تحويلات دفترية لحسابات المشروعات الدائنة ، بالإضافة إلى قدر محدود من المسحوبات النقدية لمواجهة الأجور والمرتبات والمصاريف النثرية الأخرى .

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٤٠	طريقة التسوية
٥٠٠١	٥٠٠٩٠	٥٨٠٨	٧٣٠٦	٧٧٠٩	صيغة القبول بدون مقاصة الديون
٤٦٠٩	٤٦٠٢٥	٣١٠٥	١٧٠١	١٠٠٨	صيغة القبول مع مقاصة الديون
					الأدوات الأخرى ( خطابات
					الاعتماد ، الشيكات المحددة
٣٠٠	٢٠٨٥	٩٠٧	٩٠٤	١١٠٣	القيمة ، أوامر الدفع )
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
٢٣٦٨٠٢	٢١١٥٠٢	١٥٢٧٠٧	٥٦١٠٠	٥٥٥٠٦	أجالي قيمة عمليات المقاصة
					( بـلـاين الـروبلـات )

according to V.F. Popov, ed. Gosudarstvennyi bank SSSR ( Moscow 1957 ) in D. Hodgman ; Soviet. op. cit., p 115  
A. Kazantsev : Clearing. op. cit., pp 136 - 137 (١)

كما يتجمع لديه أيضا بيان كافة إيرادات المشروع سواء اتخذت شكل تحويلات دفترية من حسابات المشروعات المدينة أو اتخذت شكل متحصلات نقدية قام المشروع بإيداعها في حسابه ، ومن هنا يتأتى للجوس بنك عن طريق تحليل الحسابات المصرفية للمشروعات والتتبع اليومي المنتظم لحركة القيم الداخلة اليها والخارجة منها ، التعرف على المركز المالى لكل مشروع ومدى نجاحه في تحقيق ما تضمنته خطته المالية ، كما يمكن أيضا اكتشاف أسباب الانحرافات وأوجه التصور وذلك قبل أن تصبح النتائج النهائية في متناول السلطات الادارية (١) .

ولا تقتصر رقابة الجوس بنك على نشاط كل مشروع من المشروعات على حده ، وإنما تشمل أيضا العلاقات المالية التي تربط بينها ، إذ لما كان اتفاق بعض المشروعات يعتبر في معظم الأحوال إيرادا لمشروعات أخرى وذلك اذا ما استبعدت قيمة المرتبات والأجور النقدية المدفوعة للعاملين بهذه المشروعات ، وكان يراد بعض المشروعات يعتبر في الغالب اتفاقا لمشروعات أخرى إذا ما استبعد التعامل مع الأفراد ، ولما كانت هذه المدفوعات والإيرادات تمر عبر جهاز المقاصة بالجوس بنك ، فإنه من ثم ييسر التأكد من سلامة المعاملات التي تربط بين المشروعات واتفاقها مع القواعد المنظمة لها (٢) .

---

(١) د. محمد زكي شافعي : المعالم الأساسية ..... المرجع السابق ص ٢٤ .

U. N. Planning for Economic Development. op. cit., p 76 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., p 64 ; Loucks a Whitney. Comparative. op. cit., p 448 ; M. Dobb ; Soviet op. cit., p 395

(٢) وتخدم الرقابة عن طريق سيطرة الجهاز المعرف على حسابات الوحدات الاقتصادية المحتلة أغراض المحاسبة القومية . إذ أنه يمكن بالإضافة الى تتبع المراكز المالية لهذه

ولسكى يمكن تصور كيفية ممارسة الجوس بنك لرقابته على بنود الاتفاق بالمشروع فأننا سوف نتخذ من رقاوته على خطة الأجور مثالا لذلك .

### رقابة الجوس بنك على الاتفاق على الأجور :

تقدمت الاشارة الى أن الجانب الأكبر من مدفوعات الجوس بنك من النقد يتمثل فى الأجور والمرتبات التى تدفع للعاملين بالمشروعات والتنظيمات الاقتصادية وتقدر نسبتها بحوالى ٨٠ ٪ من إجمالى جانب المدفوعات من خطة النقد (١) ومن ثم يعتبر قيام البنك بتنفيذ خطة النقد تكليفا له بالرقابة على خطط الأجور الخاصة بهذه المشروعات والتنظيمات الاقتصادية .

وتتبع أهمية الرقابة على المدفوعات الأجرية من الرغبة فى تجنب تضخمها غير المخطط ، إذ لما كان حجم وأثمان السلع الاستهلاكية التى ستطرح فى أسواق التجزئة خلال فترة زمنية معينة محددًا فى خطط الإنتاج الخاصة بها ، فإن أية زيادة غير مخططة فى الأجور ينتج عنها زيادة الطلب الفعلى لجمهور المستهلكين على السلع الاستهلاكية ولا تقابلها زيادة المعروض من هذه السلع ، سوف ينشأ عنها وضع تضخمى بسبب اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية .

---

= الوحدات ومراقبة استخدامها لمواردها المتاحة. جمع وتبويب بيانات وإحصائيات تفصيلية توضح التدفقات المالية بين القطاعات المختلفة بحسب أغراضها والتأكيد من تماشى التطورات مع الأهداف العامة المحددة فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

انظر :

G. Garvy The Role, op. cit., p 65

(١) أنظر ١٠ تقدم ص ( ١٨٧ )

ويتاح للجوس بنك مراقبة المدفوعات الموجهة لسداد أجور العاملين في المشروع بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض في حساب التسوية الخاصة به كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التي توضح تفصيلا ما سيدفعه المشروع من أجور للعاملين فيه خلال السنة مقسما على فترات ربع سنوية .

ويمكن تصوير هذه البيانات في النموذج المبسط التالي :

شكل رقم ٣٨

اسم المشروع		حساب مصرفي رقم		الى فرع البنك	
بيان عن حساب أجور العمال					
شهر		سنة		( بآلاف الروبلات )	
البند	حجم الانتاج الرئيسي	أنشطة أخرى	المجموع		
١ - الخطة المعتمدة عن ثلاثة أشهر	٨٠	١٥٠			
٢ - قيمة المحقق خلال الشهر المقدم عنه البيان	٢٤٠	٦٠			
٣ - النسبة المئوية للمحقق بالنسبة للمخطط	٣٠٪	٤٠٪			
٤ - مبلغ الأجور المعتمد عن ثلاثة شهور	١٦٠	٢٧٠	١٩٧		
٥ - الأجور الشهرية المستحقة وفقا للمحقق	٤٨	١٥	٦٣		
٦ - الأجور المحتسبة فعلا	٤٦	١٥	٦١		
٧ - مبالغ مقدمة من البنك	—	—	٣٥		
٨ - خصومات وتحويلات			٨		
٩ - المبلغ المستحق تحصيله نقدا			١٨		

فإذا افترض أن خطة الانتاج الربح سنوية لهذا المشروع قدرت قيمة الانتاج الرئيسى بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ روبل وانتاج الأنشطة الفرعية الأخرى للمشروع بمبلغ ١٥٠٠٠ روبل ، وكانت المبالغ المخصصة للاتفاق على الاجور خلال نفس الفترة هي ١٦٠٠٠٠ روبل بالنسبة للنشاط الرئيسى ، ٣٧٥٠٠ روبل للأنشطة الأخرى ، وإذا افترض وفقا للبيان أن ما تم انجازه من انتاج أصلى وانتاج فرعى يقدر بـ ٢٤٠٠٠٠ روبل و ٦٠٠٠٠ روبل على التوالي أى بنسبة ٣٠٪ و ٤٠٪ من الانتاج المخطط ، فان حساب الأجور خلال الشهر يتم على الأساس التالى -

$$\begin{aligned} \text{الأجور المستحقة عن الانتاج الأصلى} &= ١٦٠٠٠٠ \times ٣٠\% = ٤٨٠٠٠ \text{ روبل} \\ \text{الأجور المستحقة عن الانتاج الفرعى} &= ٣٧٥٠٠ \times ٤٠\% = ١٥٠٠٠ \text{ روبل} \\ \hline \text{المجموع} &= ٦٣٠٠٠ \end{aligned}$$

ويتضح من البيان أن إجمالى الأجور المحتسبة فعلا تبلغ ٦٣٠٠٠ روبل . ومعنى هذا أن المشروع قد حقق وفرا فى الأجور قدره ٢٠٠٠ روبل (١) ،

---

(١) وتنص المادة ٨٤ من النظام الأسمى للمشروع على «السماح المشروعات باستخدام أى وفر يتحقق فى صندوق الأجور خلال أربع السنة والشهور السابقة ، ويعاد حسابه فى صورة نسبة مئوية من تنفيذ الخطة ، فى دفع الأجور والمكافآت فى أربع السنة والشهور التالية من السنة نفسها .

وأى سحب زائد من صندوق الأجور ينفى تسويته فى الشهور التالية ، ويحرم موظفو المشروع المسئولين عن السحب الزائد من صدق الأجور من الحصول على المكافآت الى أن تتم تسوية هذا السحب . ويمكن أن يظل جزء من السحب الزائد من صندوق الأجور الذى لم تتم تسويته مقيداً بدفاتر المشروع فترة لا تتجاوز أول يوليو من العام التالى . وإذا تمكن المشروع من تسوية السحب الزائد من صندوق الأجور بالكامل والمعاد =

فإذا خصم من هذه المبالغ ما صرفه البنك للمشروع مقدما للاتفاق على الأجور وقدره ٣٥٠٠٠ روبل بالإضافة إلى ما ينبغي تحويله من قيمة الأجور للضرائب مثلاً أو لفوائد مستحقة على قروض وقدرها ٨٠٠٠ روبل ، فإن المبلغ الذي يتبقى للمشروع للاتفاق على الأجور خلال الشهر المقدم عنه البيان يكون ١٨٠٠٠ روبل.

ويقوم الجوس بنك بصرف مستحقات الأجور بعد مراجعة لمدى اتفاق البيانات الواردة إليه مع خطط المشروع ، وعلى أن يكون الصرف في حدود صندوق الأجور الخاص بهذا المشروع عن الفترة محل الاعتبار<sup>(١)</sup> . بعبارة أخرى فإن البنك لا يتحقق من أن الاتفاق على الأجور يكون في حدود المبالغ المخصصة لذلك في صناديق الأجور فحسب ، بل عليه أن يتأكد أيضا من أن الاتفاق يتفق مع الانجاز السليم لخطة المشروع .

ويعتبر تجاوز المشروع لاعتماد الأجور المخصص له مؤشرا لعدم توافر الكفاءة الادارية فيه ما لم يكن هذا التجاوز مصحوبا بزيادة في ارقام الانتاج المحققة عن المخططة . فإذا نجح المشروع في تحقيق هذه الزيادة ، فإن له أن يطلب مبالغ تكيلية الاتفاق على الأجور ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الانتاج

---

= المحدد ( في حيز ستة شهور ) أو قبل هذا الميعاد ، فإن الموظفين المسؤولين عن السحب الزائد يحصلون على ٥٠ ٪ من المكافآت التي يستحقونها عن الفترة السابقة والتي كان صرفها موقوفاً بسبب السحب الزائد من صندوق الأجور »

Statute. in Soviet Economic Reform op. cit., p 170

G. Garyy ; The Role. op. cit., p 65 , G. Grossman (١)

U. S. S. R. cp cit., p 759 ; A. Nove ; Banking. op. cit. pp 720 — 721 ; D. Granick ; Management. op. cit., p 183



المحقق ( من ٠.٠٦ إلى ٠.٠٩ ٪ لكل ١ ٪ من الانتاج الاضافى المحقق ) وبمط  
عدم زيادة نسبة الأجور فى تكلفة الوحدة من السلعة المنتجة (١)

وجدير بالذكر أن قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور التى  
عهد بها إليه منذ عام ١٩٣١ كانت محدودة للغاية حتى منتصف أغسطس ١٩٣٩  
وذلك على نحو ما سوف نتعرف عليه تفصيلا فيما بعد (٢) وقد لوحظ أن معدل  
الزيادة غير المخططة فى الأجور قد أبعد فى التناقص التدريجى منذ ذلك التاريخ  
فقد ذكرت إحدى الاحصائيات أن التجاوز غير المخطط فى صناديق الأجور  
لدى المشروعات قد بلغ ٢٠٢ ٪ فى عام ١٩٥٥ و ٦٠ ٪ فى عام ١٩٦٦ وهى نسبة  
تعتبر ضئيلة وتدل على أحكام الرقابة على الأجور (٣)

ثانياً : دور بنك الاستثمار فى الرقابة على النشاط الاستثمارى للمشروعات :

اتضح عندما تعرضنا لتمويل الاستثمارات فى الاقتصاد سداد السوفيتى أن  
القواعد التى وضعت لتنظيم منح التمويل قد أرسى فى الوقت ذاته الأسس التى  
يمارس ، ستروى بنك رقابته وفقاً لها . فقد تبين مما تقدم أن البنك يمارس رقابة  
سابقة على التمويل تتمثل فى قيامه بالمهام التالية (٤) .

(١) يتلقى البنك من المشروعات والتنظيمات الاقتصادية شهادات من واقع

---

M. Lavigne : Planification, . op cit p 384 (١)

(٢) انظر المطلب الثانى من المبحث الرابع من هذا الفصل .

M. Lavigne : Ibid. p 3٤4 (٣)

(٤) المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قواعد تمويل التشييد .

أنظر .

Rule for Financing Construction. op. cit. pp 320-321

دفاتها تتضمن بيان المبالغ المحبنة على ذمة اقتطاعات انخفاض القيمة والأرباح المحصلة والأصول الأخرى والتي سوف تخصص لتمويل أوجهه النشاط الاستثماري المخططة . فإذا لم تحول هذه المبالغ إلى البنك في المواعيد المحددة ، فإنه يقوم بقيدها على حسابات هذه الوحدات مع متابعة تحصيلها بالقيمة الموضحة في الشهادات ، وعليه أخطار السلطات الأعلى بذلك .

(٢) على البنك أن يتأكد قبل قيامه بالتمويل من توافر مستندات معينة يجب على المشروعات تقديمها إليه وأهمها خطط الاستثمار والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد وقوائم عمليات البناء الداخلية للمشروعات ، مع التأكد من أن هذه القوائم مدعمة بالتصميمات والمقاييس المعتمدة . وبالنسبة للاستثمارات الجديدة المبرجة في خطط المشروعات ، فإن البنك عليه أن يتحقق من أن هذه الاستثمارات تنطبق عليها القواعد الخاصة بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالي (١) .

أما الرقابة الجارية التي يباشرها ستروى بنك على المشروعات في مجال نشاطها الاستثماري فتتوفر له بحكم أن الموارد التمويلية المخصصة لهذا الغرض تجمع كلها لديه ، وأن الارصدة المخصصة لتمويل كل مشروع وفقاً لخطته لا تصرف له دفعة واحدة ، وإنما يتم الصرف وفقاً لما يتحقق من إنجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعية في هذا الشأن ، وبذلك يكون البنك على دراية متصلة بمدى تحقق تفصيلات هذه الخطط فضلاً عن الاحتياجات الجديدة التي تطرأ في غمار تنفيذها (١) . فالبنك لا يصرف مبالغ مقابل تشوينات جديدة

(١) أنظر ما تقدم من (٢٨٢) من هذه الدراسة .

(٢) د. محمد زكي شافعي : المآل الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .

مثلاً إلا وفقاً لما تم تنفيذه من أعمال ، وكذلك لا يقوم بصرف المبالغ الختامية لمشروعات التشييد عن الاعمال المنتهية إلا بعد تقديم بيان موقع عليه بالاستلام من المشروع العميل . وللبنك أن يسترد أية مبالغ تكون قد صرفت بالزيادة إلى مشاريع التشييد وتنظيمات المقاولات . ويراعى البنك أن يتم الاتفاق على تركيب آلات جديدة أو تجديدها وفقاً لخطط الاحلال والتجديد والاسعار المحددة لها .

وتراقب فروع البنك أيضاً سداد القروض الممنوحة منها للمشروعات كاملة في مواعيدها وفقاً للبرامج الزمنية والمالية .

وإلى جانب الرقابة المالية ، فإن لستروي بنك سلطة النفيتش العضوى على المشروعات التى يقوم بتمويلها . فهو يستخدم جهازاً فنياً مكوناً من مهندسين متخصصين وذلك للتأكد من أن مواقع البناء والترتيبات الموضوعية لتنفيذه تحقق أهداف خفض تكاليف إقامته ، وأن التنفيذ يتم وفقاً للتصميمات والمقاييس المعتمدة ، بل ان البنك يقيم مكاتب له فى المناطق التى يوجد فيها عمليات انشاءات كبيرة أو مشاريع استثمارية ذات أهمية قومية حتى تكون الرقابة مستمرة على الطبيعة .

وعلى البنك تنبيه المسؤولين فى المشروعات فى حالة وجود أوجه قصور فى تشوين المواد المستخدمة أو نقلها أو حمايتها فى مواقع البناء . ومن واجباته أيضاً التفيتش على المخزون الملقى فى مخازن المشروعات للتأكد من مطابقة الكميات المخزنة منه فعلاً لما هو ثابت فى السجلات ، وله أن يطلب من المسؤولين اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخاض من الأرصدة المخزونة من المواد والمعدات التى تتجاوز الحدود النمطية . ومن هذا يتضح أن رقابة البنك تتمسك

لتشمل الموارد المادية المستخدمة وليس الموارد المالية وحدها (١).

### ثالثا - الحوافز والجزاءات الائتمانية والمالية :

ولا يعتبر الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي مجرد رقيب على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية يحرص عليها أخطاءها فيحسب ، وإنما منحه الدولة من السلطات ما جعل دوره الرقابي أكثر إيجابية في تحقيق الخطط الاقتصادية.

فهناك حوافز مالية وائتمانية يمكن للجوس بنك منحها للمشروعات الناجحة لمعاونتها على تخطي الصعاب الطارئة التي تتعرض لها لأسباب لا دخل لها فيها تجعلها غير قادرة لفترة مؤقتة على تحقيق أهداف الخطة (٢). فلبنك أن يقوم بتخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض الممنوحة منه لمثل هذه المشروعات أو أن يمنحها ائتمان اضافي لمواجهة خسائرها معاونة منه لها على إنجاز خططها الانتاجية (٣).

ولستروى بنك أيضا سلطة منح حوافز مالية وائتمانية لتنظيمات المقاولات

(١) مسيحه توفيق مسيحه : الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٣ .

V. Pereslegin : Finance.. op. cit., p 164 ; Soviet Financial System op. cit., p 352 ; M. Dobb ; Soviet.. op. cit., p 395 ; I. D. Sher Long - term Credit.. op. cit., p 93

Soviet Financial System. op. cit.. pp 120 - 121 ; V. (٢)

Pereslegin Finance. op. cit., p.168 ; Gerashchenke ; The Banking System.. op. cit., pp 147 - 148

G. Garvy ; The Role. op. cit., p 67 ; Schwartz ; Russia's (٣)  
op. cit., p 508 , Soviet Financial System. op., cit.. p 133

ومشاريع التشييد التي تقوم بأنجاز خطط التشييد الموكلة اليها تنفيذها بنجاح ومن هذه المزايا : تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لها الى النصف ، زيادة أصولها السائلة بنسبة ٥٠ ٪ لمواجهة احتياجاتها العاجلة ، منح قروض موقفة لفترات تصل الى ٩٠ يوما لمواجهة الاحتياجات الطارئة التي تطرأ في غمار تنفيذ الخطة بصرف النظر عن الحدود الائتمانية المصرح بها أصلا ، والسماح المشروعات بالاحتفاظ بالوفورات المحققة نتيجة تخفيض تكاليف أعمال البناء والتشييد دون أن يكون لهذا التخفيض أثر على نوعية العمل (١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن للاجهاز المصرفي سلطة توقيع الجزاءات على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية التي يحد منها انحرافا عن الخطط الموضوعة لها .

فإذا أرتفعت تكاليف انتاج المشروعات الانتاجية أو حققت خسائر تتجاوز ما كان مقدرا لها في الخطة ، أو فشل المشروع في الالتزام بالحدود الائتمانية المقرره له ، أو اذا أخفق في الوفاء بالقروض الممنوحة في المواعيد المحدده ، فإن ذلك كله يعتبر انحرافا عن الخطة يتطلب تقويما سريعا (٢) . وهنا يسعى الجوس بنك إلى تقصى الاسباب التي أدت الى هذا الفصور في التنفيذ أو الانحراف عن المخطط وذلك بحكم كونه على دراية كاملة بمقدار الاعتمادات المخصصة لكل مشروع من المشروعات ومدى انتظام السحب

(١) راجع المادتين ٤١ و ٤٣ من قواعد تمويل التشييد في .

Rules . op cit , p 332

A. Nove ; Banking . op . cit , p 722 ; Schwartz Russia's . (٢)

op . cit , p 507 ; Soviet Financial System . op . cit . p 121

منها وفقاً للتوقيت الذي تنضمه خططها المالية ، ويقوم الجوس بنك بعرض النتائج التي يتوصل إليها في هذا الشأن على إدارة المشروعات لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بعلاج أوجه القصور أو الانحراف . فاذا عجزت ادارة المشروع عن ذلك فإن البنك يطلب تدخّل السلطات الأعلى التي يتبعها المشروع .

والعقوبات التي يقوم بها الجوس بنك بتوقيعها على المشروعات سيئة الأداء ليس الغرض منها حماية البنك كقرض ، وإنما الغرض منها الضبط على المشروعات للالتزام بالخطط الموضوعة لها وذلك لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية في النهاية (١) . ومن هذه العقوبات ما هو ذو طبيعة ائتمانية مثل : إيقاف تزويد المشروع بالائتمان كلية أو تخفيض الحدود الائتمانية المقررة له أو المطالبة بسداد القروض قبل استحقاقها أو زيادة أسعار الفائدة على القروض زيادة تصل الى أربعة أضعاف العادية ومن هذه العقوبات أيضاً قيام البنك بمطالبة المشروع بتقديم ضمانات اضافية ممثلة في قيم عينيه أو بيع الضمانات التسيمة جبر لاستئداء قيمة القروض الممنوحة للمشروع (٢) . وقد يشترط البنك في بعض الحالات الحصول على تعهد مالى من السلطة الأعلى التي يتبعها المشروع ضماناً منها لاتنظامه في القيام بنشاطه على النحو المرسوم له (٣) .

(١) Ibid ; 133 : Gerashchenko ; The Banking. op. cit., p 147

G. Garvy., The Role. op. cit., p 66

Ibid , p 66 ; Schwartz ; Russia's op. cit., pp 507 ; 508 ; (٢)

V. pereslegin ; Finance. op. cit., p 169

A. Kazantsev ; Cléaring. od, cit., p 142

(٣)

وفى الحالات التى يوجد فيها مخزون سلعى كبير من المواد الأولية أو النامية الصانع التى لا يحتاج المشروع إليها ، فإن للجوس بنك سلطة منع المشروعات من التعاقد مع الموردين إلا بعد الحصول على خطاب اعتماد منه ، ولبنك أيضاً أن يوقف سداد مدفوعات المشروع اذا ارتأى أن هناك خرقاً لتعليمات وقواعد الصرف (١)

وهناك عموبات غير ائتمانية يمكن للبنك توقيعها على المشروعات منها : اعلان تعمير المشروع وهو اجراء يماثل اشهار الافلاس ، أو التوصية بحرمان العاملين فى المشروع من المكافآت الإضافية أو توجيه اللوم للائتمين على الادارة . كما أن للبنك أن يطلب فصل مدير المشروع على ضوء اعتبارات الفشل فى تحقيق الأهداف المخططة (٢).

واستوى بنك - شأنه فى ذلك شأن بنك الدولة - سلطة توقيع جزاءات مالية وائتمانية على المشروعات التى لا تلتزم ببرامج التشييد الموضوعة . فالبنك فى مثل هذه الحالة أن يؤجل مطالبة المنظمات بسداد الائتمان الممنوح لها وذلك لفترة لا تتجاوز شهرين حتى تستكمل الاعمال المتأخرة مع مضاعفة سعر الفائدة على الائتمان خلال تلك الفترة (٣) . أما منظمات المقاولات التى تفشل فى انجاز خطط التشييد المعهود اليها بتنفيذها أو تلك التى تحتفظ بمعدات لاجابة بها اليها وكذلك المنظمات التى تفشل فى سداد التزاماتها قبل الموردين أو قبل البنك

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 121 ; G. Grossman

U. S. S. R. op. cit., p 759 ; Nove ; Banking, op. cit., p 722

Ibid., p 722 ; Soviet Financial System op. cit., p 121 ; (٢)

G. Garvy : The Role., op. cit., p 67

(٣) مادة ٣٥ من قواعد تمويل التشييد .

فإن مثل هذه المنظمات تحول كليا أو جزئيا إلى نظام خاص للائتمان والتسويات  
special system of credit and settlements يقضى بالآتى :

— إيقاف القروض الممنوحة لهذه المنظمات إلا فى الحالات التى تقدم  
فيها السلطات الاعلى ضمانها الى البنك . وفى حالة عدم تقديم هذا الضمان فإن  
للبنك أن يطالب هذه المنظمات بالوفاء فورا بقيمة القروض الممنوحة لها .

— مطالبة المنظمات بتقديم خطابات اعتماد بخصوص المواد التى تشتريها  
من موردين فى مدن أخرى ، مع اخطار الجوس بنك بإيقاف تقديم قروض  
لهؤلاء الموردين على قوة المستندات المقدمة من هذه المنظمات ، ما لم يرفق  
بالمستندات خطاب الاعتماد المذكور .

— يتعين على هذه المنظمات سداد مطلوبات الموردين المحليين ( فى نفس  
المدينة ) قبلها عن طريق استخدام دفاتر الشيكات المحدودة القيمة أو عن طريق  
أوامر دفع يقبلها ستروى بنك .

— إيقاف كافة أنواع الائتمان الاخرى .

وتنقل منظمات المقاولات التى ظهر انحرافها الى نظام الائتمان والتسويات  
الخاص بعد انقضاء ٣٠ يوما على اخطار الهيئات الاعلى بشأنها دون أن يتخذ  
أى إجراء ايجابى من جانبها . وإذا استمر وضع مثل هذه المنظمات على ماهى  
عليه من فشل فى بلوغ أهداف الخطة أو استمر تعثرها فى الوفاء  
بالزاماتها قبل ستروى بنك ، فإن لهذا الأخير — بعد مضي ستة شهور من  
تاريخ نقلها الى النظام الخاص — أن يطلب إعلان تعسرها ، وفى هذه الحالة  
تطبق الجزاءات الاضافية التالية :

— وقف تزويدها بأى نوع من أنواع الائتمان مع مطالبتها بسداد



القروض السابق منحها لها وذلك قبل حلول أجلها .

— بيع القيم المادية الخاصة بالمنظمة الى مشروعات الدولة الاخرى ومنظماتها وذلك باستثناء الاصول الثابتة والمعدات (١) .

\* \* \*

هذا هو دور الجهاز المصرفى السوفيتى فى الرقابة على تنفيذ الخطة ، هذه الرقابة التى يباشرها بواسطة الروبل على النشاط الجارى والاستثمارى للوحدات الاقتصادية وتدعمها السلطات الخولة له لتوقيع الجزاءات عليها ، الامر الذى كاد أن يجعل من هذا الجهاز جزءا من كيان الوحدات الاقتصادية .

وقد لوحظ أن الكتابات السوفيتية التى وصلت الينا لم تتعرض لتقييم الدور الرقابى للجهاز المصرفى ومدى احكامه وفعاليته ، كما أنها لم توضح الصعوبات أو المشاكل التى تواجهه ، وإنما سلمت بقدرته على ممارسة هذا الدور .

غير أنه مما لاشك فيه أن متطلبات هذه الرقابة ضرورة حصـول الجهاز المصرفى على فيض ضخم للغاية من البيانات والمعايير المتنوعة الامر الذى يشكل عبئا ثقيلا عليه . وقد تحرر الجوس بنك ابان فترة الستينيات من بعض الواجبات التى كان مقروضا عليه القيام بها ، فهو لم يعد يفتحص المراكز المالية للمشروعات التى يقوم بتمويلها ، اللهم فباعداء المشروعات التى تعاني من صعوبات فى الادارة المتعلقة بنشاطها ، كما أن الجوس بنك لم يعد يتحقق — كما كان الحال من قبل — من تسليم البضاعة إلى المشروعات المشتريه قبل سداد الفواتير الخاصة بها إلى المشروعات البائعة .

وقد ذكر Mitel'Man أن الجوس بنك قد هجر أساليب الرقابة الفنية لبحثه إلى أساليب الرقابة الاقتصادية ، إذ عندما كان الجوس بنك يمارس رقابة فنية كان عليه أن يحتفظ بعدد ضخم من الحسابات لكل مشروع يختص كل منها ببند معين من بنود الائحة أو الإيراد غير أن هذا الأسلوب قد تغير وأصبح تنظيم الحسابات لدى الجوس بنك أكثر بساطة من ذي قبل وأصبحت الرقابة المصرفية بالتالي أكثر عمومية (١) وبفسر هذا الاتجاه نحو تبسيط الحسابات وضغط عددها أن الجوس بنك يتعامل مع أكثر من ٥٧٠٠٠٠ مشروع وأنه يحتفظ بأكثر من ٢٠٠٠٠٠ حساب مصرفي (٢) .

وقد ذكر Barry Richman أن مراجعة كشوف المرتبات والمدفوعات إلى الموردين والإيرادات من العملاء لا تخضع عموماً لرقابة تفصيلية ، إذ تعتبر هذه المراجعة مهمة شاقة تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أن موظفي الجوس بنك لديهم الكثير من العمل الداخلي الذي يشغلهم إلى جانب العديد من المذكرات التي تصل إليهم من المستويات المصرفية الأعلى (٣) .

ويعتبر خروج المشروعات على القواعد التي يضعها الإطار التنظيمي للرقابة المصرفية من معوقات هذه الرقابة ، كأن توجد بعض أشكال الائتمان التجاري بين المشروعات أو أن تتراخى المشروعات في إيداع إيراداتها النقدية اليومية في حسابها بالبنك ، أو توجيه الائتمان إلى غير الأغراض المخصص لها . الخ

Mitel'Man (E) Problems. op. cit., p 866 (١)

M. Saeshnikov : U. S. S. R State Bank. op. cit., p 1478 (٢)

Barry Richman : Soviet Management University of California Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs, 19٥5, p 226 (٣)

ومع ذلك تعتبر الرقابة المصرفية من أهم صور الرقابة على نشاط المشروع وذلك بحكم الاتصال اليومي المنتظم بينه وبين الجهاز المصرفي الأمر الذى يسمح بفرض رقابة متصلة ودائمة ، على عكس سائر صور الرقابة الأخرى التى تمارس على فترات متقطعة وغير منتظمة (١) . كما أن الرقابة المصرفية تشمل الجوانب المالية لنشاط المشروع بكافة أبعادها . حركة نفقاته وإيراداته أيا كانت طبيعة هذه النفقات أو الإيرادات والتى يصورها الحساب المصرفي . وهذه الجوانب المالية لنشاط المشروع تعكس نشاطه الانتاجي والتسويقي ، ومدى انساق هذا النشاط مع الخطة التى يعمل المشروع وفقا لها والمؤشرات والمعايير التى تتضمنها كأن تقارن معدلات الانفاق مع معدلات الانتاج ، وقيمة ما ينفق على الاجور بالمقارنة لمدى تقدم العمل بالمشروع ، أو مدى الالتزام بخطة تخفيض النفقات أو خطة ادخال التجديدات الفنية ، ومدى استغلال المشروع لطاقاته الانتاجية ... الخ . وبذلك فإن الرقابة المصرفية تعكس صورة شاملة تقسم بالكثير من الدقة لمدى نجاح المشروع أو فشله فى تحقيق خطته .

وبتوقف مدى نجاح السوفيت فى تنفيذ خططهم الخمسية وتحقيق الاهداف الواردة بها على عوامل عدة أهمها ما يتعلق بمدى كفاءة جهاز التخطيط والخبرة التى يكتسبها المخططين فى وضع اطار الخطة فى صورة تقترب كثيرا من الواقع على ضوء الموارد والطاقات الانتاجية المتاحة خلال فترة الخطة ، وكذلك تتوقف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية القائمة على التنفيذ بمؤشرات

F. Holzman ; Soviet Taxation. op. cit , p 26 ; T.M. (١)

Podolski. op. cit., p 47 ; 342

الخطوة ، ومدى ملائمة الظروف المختلفة التي تعاصر التنفيذ ( كأن يتأثر حجم إنتاج صناعة السلع الغذائية مثلا بسبب سوء الحصول الزراعى مثلا ) ، وأخيرا يتوقف مدى نجاح تنفيذ الخطوة على مدى فعالية الرقابة بوسائلها المختلفة على أداء الوحدات الاقتصادية.

ويمكن التعرف على مدى النجاح فى تحقيق الاهداف المخططة للتنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى من استقراء الأرقام التى يضمها الجدول التالى (١) :-

النتائج الرئيسية للتنمية الاقتصادية بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٧٠  
( الخطوة الخمسية الثامنة )  
عام ١٩٧٠ كنسبة مئوية من عام ١٩٦٥

نسبة الانجاز التي تحققت بالفعل	الاهداف المحددة وفقا للموجبات العامية للحزب الشيوعى السوفيتى	
١٤١ر٥	١٣٨ - ١٤١	الدخل القومى
١٥٠ر٥	١٤٧ - ١٥٠	إجمالى الانتاج الصناعى ، ويشمل
١٥٠ر٩	١٤٩ - ١٥٢	— سلع انتاجية ( المجموعة أ )
١٤٩ر٥	١٤٦ - ١٤٣	— سلع استهلاكية ( المجموعة ب )
١٢١ر٤	١٢٥	اجمالى الانتاج الزراعى
١٣٨	١٣٧	نقل البضائع بكافة وسائله
١٥٠	١٤٥	نقل الركاب
١٤٢ر٩	١٤٦	اجمالى الاستثمارات الرأسمالية
١٤٨	١٤٠	تجارة التجزئة
١٣٣	١٣٠	متوسط الدخل الفردى الحقيقى
١٢٦	١٢٠	متوسط الاجور الشهرية للعمال والموظفين
١٥٣	١٤٠	صناديق الاستهلاك الاجتماعى

### المبحث الخامس

#### دور الجهاز المصرفي في تحقيق التوازن الاقتصادي العام

تعرضنا في المبحثين الثالث والرابع من هذا الفصل للدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في مجال التمويل المخطط للنشاط الجاري والاستثماري للمشروعات العاملة في الاقتصاد سعياً وراء تحقيق الأهداف المادية المحددة في الخطة الاقتصادية القومية، ثم لدور هذا الجهاز في الرقابة على نشاط هذه المشروعات لضمان سلامة تنفيذ الخطة، أي لضمان التزام الوحدات الاقتصادية المنفذة لها بمؤشراتها وإنتاج القدر المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها.

ويعتبر التوازن المالي لكل مشروع من المشروعات في مرحلة تنفيذ الخطة، والذي يسهم الجهاز المصرفي في تحقيقه من خلال قيامه بوظيفة التمويل والرقابة، هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام، أي تحقيق التوازن بين التيارات المالية (نقدية وإئتمانية) والتيارات العينية (سلعية وخدمية) ولا يضاح ذلك نذكر أن المعاملات المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في ودائع الوحدات البائعة لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذه الزيادة لا تؤدي إلى نمو ضغوط تضخمية في الاقتصاد نظراً لعدم قدرة هذه الوحدات على السحب من ودائعها لتمويل نهباتها إلا في الحدود التي رسمتها لها خططها المالية. ويحدث العكس بالنسبة للمشروعات المشتريه، حيث قد تسفر معاملاتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى عن نقص في مقدار ودائعها لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذا النقص لا يؤدي إلى انكماش نقدي أو تراخي في الإنتاج أو نقص في عدد العمال الخ، نظراً لالتزام هذه الوحدات بتنفيذ برامجها الإنتاجية المخططة والتزام الجوس

بنك بتمويل هذه البرامج . ومن ثم فإنه يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي - على الصعيد النظرى - إذا ما توافر التخطيط السليم للاقتصاد الزومى ، وأن مسؤولية تجنب الصعوط التضخمية تقع على عاتق مديرى المشروعات على أساس إلتزامهم بالانضباط المالى financial discipline ، وتقع كذلك على عاتق الجهاز المصرفى بصفتة مسؤولا عن فرض الإلتزام بهذا الانضباط (١) .

وقد ساد الاعتقاد لدى كتاب الاشتراكية بأن التضخم ظاهرة ترتبط فقط بالاقتصاديات الرأسمالية ، وأنه لا يمكن أن يوجد تضخم من أى نوع فى الاقتصاد المخطط وذلك باعتبار أن لسلطات التخطيط سيطرة كاملة على تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات ، فضلا عن سلطتها فى تحديد أثمان هذه السلع والخدمات ، وبالتالي يكون فى قدرتها تحقيق التوازن الاقتصادى بتحقيق التوازن النقدى (٢) .

ولإيضاح هذه الفكرة ، فإنا نذكر أنه عندما تعرضنا لميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان - كأحد الأدوات التخطيطية التى يستعان بها فى تحقيق التوازن المقدم بين الطلب والعرض اللذان يتقابلان فى سوق السلع الاستهلاكية - أشرنا إلى أن هذا التوازن لا يتحقق على المستوى القومى فحسب وإنما يتعين إقامة توازن بين الدخل والنفقات من النواحي الزمنية والنوعية والمكانية (٣) . ومن ثم تتضافر جهود الجوس بنك مع جهود أجهزة التخطيط لى تبدأ كل فترة تخطيطية على أساس توازن جانبى ميزان الدخل والنفقات

G. Grossman : U. S S. R. op. cit., pp 763 - 764 (١)

Petite encyclopedie sovietique, 3e ed. vol. IV. p 147 (٢)

(٣) راجع ما تقدم ص ١٥٣ - ٣٥٣ .

النقدية للسكان جزئيا واجماليا بمعنى أن تتعادل الدخول النقدية المتاحة للاتفاق على الاستهلاك مع القيمة المحتسبة للسلع الاستهلاكية المعدة للتصريف في كل منطقة جغرافية على حدة وعلى مستوى الاقتصاد القومى كله . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن يكون حجم التداول النقدى الذى توضحه خطة النقد للجوس بنك كافيا لإنجاز عمليات التبادل مع أخذ سرعة تداول النقود فى الاعتبار . فإذا ما تحقق التوازن النقدى القومى من الناحية التخطيطية ، فإن أى انحراف للواقع عن الأرقام التقديرية التى تتضمنها الخطط النقدية وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان يمكن أن تؤدى إلى اختلال نقدى يتطلب علاجاً . ويمكن بمتابعة تنفيذ الخطط النقدية بواسطة فروع الجوس بنك معرفة مدى انحراف الواقع النقدى عن المخطط . هذا بالإضافة الى أن إدارة الأحصاء المركزية للاتحاد السوفيتى تقوم بأعداد موازين حسابية للدخول والنفقات النقدية للسكان على أساس الأرقام الفعلية المحققة وذلك للاستعانة بها فى اكتشاف أسباب الاختلال فى سوق السلع الاستهلاكية والذى تجعل مظاهره فى الطواير الطويلة التى تتجمع أمام مراكز التوزيع أو اختفاء السلع من المحال الحكومية وظهور السوق السوداء أو ارتفاع الأسعار فى الأسواق الحرة (١) .

ويختل التوازن فى سوق السلع الاستهلاكية أساسا كنتيجة لتوزيع أجور نقدية على العمال تزيد عن قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة زمنية

---

(١) Bronislaw Oyrzanowski ; Problems of Inflation Under Socialism in Inflation Proceeding of a Conference Held by the International Economic Association. D. C. Hague ed. Macmillan & Co. Ltd. London 1962; p 336

معينة. غير أنه توجد بعض الأسباب الأخرى التي تؤدي الى هذا الاختلال  
نبينها فيما يلي (١):

- الزيادة غير المخططة في الدخول النقدية للسكان دون أن يعاحب ذلك زيادة  
في انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات.

- زيادة دخول المزارعين الجماعيين بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التي  
تباع في الاسواق الحرة ، الأمر الذي يولد طلبا إضافيا على السلع الصناعية .  
- يؤدي نقص مدخرات السكان وزيادة سرعة تداول النقود الى زيادة نطاق  
دائرة التضخم ، ويرجع السبب في زيادة سرعة تداول النقود وفقا لما ذكر  
oyrzanowski إلى الآتي (٢) .

أ - توقع حدوث نقص في عرض سلع معينة .

ب - توقع حدوث ارتفاع في الأسعار .

ج - توقع حدوث اصلاح نقدي يتضمن استبدال عملة جديدة بالعملة  
السارية بسعر لا يكون في صالح المدخر ( المستهلك ) .

- يؤدي عدم بلوغ أهداف انتاج السلع الاستهلاكية وفقا لما كان مخططا ،  
وبالتالي نقص العروض من هذه السلع الى حدوث ضغوط تضخمية ، كما  
يؤدي الفشل في تنفيذ خطط رفع الكفاية الإنتاجية الى زيادة العمالة عن العدد

---

(١) Antonio Pedalino : Inflation in the Socialist Economy. (١)  
in Rivista di Politica Economica Selected papers. December  
1971, Snpplement NXII pp 167 - 178

Cyrzanowski . Problems.. op. cit., p 338

(٢)



المقرر في الحطة ، ومن ثم تصبح الأجور ذات طبيعة تضخمية طالما لا يبقا بلها  
اتساج .

- ينشأ الاختلال أحيراً بسبب سوء مستوى السلع المنتجة واحتياج المستهلكين  
عن شراء المعروض منها ، ويؤدي الأمر في النهاية الى استقرارها في مخازن  
المشروعات المنتجة لها دون بيعها ، وبذلك ينشأ وضعاً تضخيمياً كنتيجة لعدم  
اتفاق الدخول الموزعة على المستهلكين في شراء هذه السلع .

وقد يخلل التوازن في سوق السلع الإنتاجية حيث تساعد على ظهور التضخم  
فيها عاملان :

.. أن يفترض التخطيط استخداماً مرتفعاً لعوامل الإنتاج .  
- وقد تتوفر لدى الوحدات الاقتصادية فائض من الأموال السائلة رغم سعي  
البنوك الى تجنبها .

ويؤدي العامل الأول الى طلب حقيقى على الموارد الأولية بما يجعل  
عرض هذه العناصر غير مرن في الفترة القصيرة . ويساهم العامل الثانى في  
ترجمة هذا الطلب الحقيقى الى طلب فعلى يجعل التضخم في سوق عوامل الإنتاج  
ممكناً رغم التوزيع المباشر لعناصر الإنتاج وتحديد الاسعار والرقابة على الأنفاق  
فتوافر بعض الأموال السائلة لدى المشروعات يدفع مديريها الى الحصول  
على عناصر الإنتاج بقصد تحقيق قدر من الإنتاج يتجاوز ما تحدده الحطة  
وبذلك تزداد نسبة الحوافز المادية وغير المادية التى يحصلون عليها . كما أن  
بعض المشروعات قد تستخدم الأموال السائلة الفائضة لديها في شراء عناصر  
الإنتاج بقصد تأمين الحصول عليها في وقت الحاجة اليها .

وفي الواقع لا يشهد إختلال النوازن في القطاع الإنتاجي مشاكل كبيرة وذلك لاحكام الرقابة المالية والرقابة المباشرة .

ويسلم كتاب الاقتصاديات المخططة بإمكان وقوع اختلال تقدي في الاقتصاد المخطط ( وهو إقتصاد نقدي ) في ظروف استثنائية معينة مثل ظروف الحرب وما تتطلبه من إتفاق على قوات الدفاع الوطني ، أو نتيجة لخطأ ينال من أحكام التخطيط . ففي مثل هذه الظروف الاستثنائية قد يظهر فائض نقدي يزيد عن الحجم اللازم للتداول ، وتكون له آثار شبيهة بآثار التضخم الذي تعرفه اقتصاديات السوق ، ومنها بصفة خاصة : الضغط على الاسعار - ندرة السلع - انتشار المضاربات في السوق السوداء .

إلا أنه لما كانت الضغوط التضخمية التي تظهر في الاقتصاد المخطط تختلف في جوهرها عن ظاهرة التضخم كما تعرفها اقتصاديات السوق ، لذلك فإننا سوف نقسم هذا المبحث الى المطالب الثلاث التالية :

المطلب الأول : ونتعرض فيه لفكرة التضخم كظاهرة لصيقة الصلة باقتصاديات السوق وأسبابه وآثاره ، حتى يمكن أن نتعرف على الفروق الجوهرية بينه وبين الضغوط التضخمية التي تظهر في الاقتصاد المخطط .

المطلب الثاني : ونتعرف من خلاله على الأسباب التي أدت الى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد السوفيتي في فترات تاريخيه مختلفة .

المطلب الثالث : ويتضمن استعراضا للأسباب التي تلجأ اليها السلطات النقدية في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام ودور الجهاز المصرفي في هذا المجال .

## المطلب الاول

### ماهية التضخم وأسبابه وآثاره

تعددت التعاريف التي أطلقت على ظاهرة التضخم ، كما تباينت الاسباب التي ساقتها المدارس الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي الى حدوث هذه الظاهرة (١) . غير أنه مما يمكن من أمر اختلاف هذه التعاريف ، فإن الجوهر الذي تلتف حوله كافة نظريات التضخم - كما يقول Bent Hansen - يتمثل في دراسة أو تحليل لديناميكية تكون الائتمان ، مع البحث عن القوى والاسباب التي تقف وراء تغيراتها والآثار التي تترتب على هذه التغيرات (٢) .

(١) يوجد في تحليل أسباب التضخم آراء بعدد النظريات القديمة . فعلى سبيل المثال ، ترى النظرية السكية للنقود التي تصدت لتفسير أسباب تقلبات القوة الشرائية للنقود أن التضخم يرجع الى زيادة كمية النقود بالنسبة الى كمية السلع والخدمات . وتنسب مياغة مدرسة كبردج للنظرية الكلاسيكية الى التغير في تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ بها كاحتياطي تقدي . وتمد فرق « كينز » بين نوعين من التضخم: الأول هو التضخم الجزئي الذي يظهر بعد زيادة حجم الطلب الفعلي وقبل الوصول الى مرحلة التشغيل الشامل نتيجة الاختناقات وأعناق الزجاجات التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الانتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعارها ، أو نتيجة ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الانتاجية ونتيجة لظهور بعض الميول الاحتكارية لدى بعض التضخم في رأى كينز فهو التضخم الحقيقي الذي ينشأ نتيجة لزيادة مستوى الاتفاق الجاري على مستوى الاتفاق الحقق للعماله الكامله.

Bent Hansen : Inflation Problem in Small Countries. (١)

National Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1960 p 1

وسوف نختار في هذه الدراسة تعريفاً عاماً للتضخم تتخذ كاداة للتحليل وهو « الارتفاع العام للائتمان بصورة مفاجئة وسريعه في تزايدها (١) وذلك كنتيجة لاختلال التوازن بين التغير في تيار الانفاق النقدي والتغير في تيار السلع والخدمات المعروضة للبيع في الاسواق بحيث يزيد تيار الانفاق النقدي بنسبة أكبر من زيادة التيار السلعي (٢) .

(١) غير أننا يجب أن ننوه هنا الى أنه لايجوز اعتبار كل ارتفاع في مستوى الاسعار تضخماً نظراً لأنه يوجد عدد لا نهائى من مستويات الأسعار الممكنة ، ومن ثم يعتبر تحديد التضخم عند أى من هذه المستويات أمراً تحكيمياً . فارتفاع الاسعار قد يكون نتيجة لتغير مواصفات السلع من حيث جودتها أو مستواها الفنى ، أو قد يعزى هذا الارتفاع الى زيادة مستوى الضرائب غير المباشرة التى تفرض على السلع أو نتيجة لنجاح منظمات العمال في رفع مستوى الاجور دون أن يعوض عن ذلك ارتفاع في مستوى الكفاية الانتاجية . ومن ناحية أخرى ، قد يأتى التضخم دون أن يكون مصحوباً بارتفاع في الأسعار حيث يطلق عليه في هذه الحالة بالتضخم المكبوت repressed inflation ويتحقق عندما تفرض الدولة رقابة فعالة على الاسعار في صورة تسعير جبرى مصحوب بنظام البطاقات .  
أنظر :

د محمد زكى شافعى : النقود والبنوك . المرجع السابق ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) د عبد الكريم صادق مركات : التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط .  
مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع - العدد الأول - يناير ١٩٦٥ ص ٦٩ - ٧١ .

ومما يذكر في هذا الصدد أن زيادة الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض السلعي قد لا تكون السبب المباشر في ارتفاع الأسعار والذي يؤدي الى ما يعرف بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب demand pull inflation والذي يرجع الى الأفرط في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والافتراض أن الاقتصاد القومى قد أشرف على مرحلة التشغيل الشامل للموارد الانتاجية ، وانما قد ينشأ التضخم نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية تزاوّل تأثيرها على تكاليف انتاج السلع عموماً ويطلق على التضخم في هذه الحالة بالتضخم الناشئ عن دفع النفقات cost push inflation ومن أمثلة =

وزيادة تيار الاتفاق النقدي ليست إلا مظهرا للقوى الحقيقية التي تكمن وراء التضخم والتي ترجع الى عجز القوى الانتاجية في الاقتصاد القومي وسوء تنظيمها وعدم وفاء الانتاج بحاجات المستهلكين (١).

ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يظهر حتما كلما هدد تطور الفن الانتاجي وطرق الانتاج بخفض الأسعار وندهور الأرباح . فقد لوحظ أنه منذ اندثار المرحلة الحرة من النظام الرأسمالي ثم استقرار المرحلة الاحتكارية فإن الانتاج أصبح يميل إلى الزيادة الضخمة مع اتجاه الأسعار الى الهبوط ، وكان من الممكن أن يسود هذا الوضع لولا تدخل عوامل أخرى حالت دون تحقيق ذلك فالنقود والأسعار توجهها الهيئات الخاصة من الكارتلات والبنوك الكبرى واتحادات الصناعة والتي تسعى بكافة الوسائل الممكنة للحيلولة دون هبوط الأسعار . وبذلك صار النظام النقدي أكثر مرونة ، وصار خلق النقود في أبدى البنوك والشركات الكبرى ذات المصلحة في رفع الأسعار . ولذلك يتعرض مستوى الأسعار للتقلب على نحو عنيف وبصفة دورية ويمكن أن يتحقق ارتفاع مبدئي في مستوى الأسعار حتى تبدأ المضاربة في ممارسة دورها ، حيث تعمل على التقليل من عرض السلع وزيادة عرض النقود . كما

---

هذه العوامل ارتفاع أسعار الواردات الذي يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، أو نتيجة اتجاه هام من جانب أرباب الأعمال الى رفع هامش ربحهم بسبب وجودهم في مركز احتكاري ، أو قد ترتفع نفقات الانتاج نتيجة نجاح تقانات العمال في رفع مستوى الأجور دون أن يعوض عن ذلك ارتفاع في مستوى الكفاية الانتاجية .

أنظر :

د. محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود والبنوك . المرجع السابق ص ١٩ .

(١) د. فؤاد مرسي : النقود والبنوك . المرجع السابق ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

أن أصحاب رؤوس الأموال يعملون على زيادة أرباحهم وأستخدامها بالكيفية التي لا تؤدى الى انخفاض مستوى الأسعار (١).

التضخم اذن ظاهرة هيكلية فى الاقتصاد الرأسمالى فى شكله الاحتكارى « إذ مع الاحتكار تخاق امكانية السيطرة على الاسواق والتحكم فى الائتمان وتحول هذه الامكانية إلى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية ، تقايبا وسياسيا ، للطبقة العاملة فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد المالى . وتشتد حاجة رأس المال الاحتكارى الى استخدام سلاح الانتاج التضخمى فى الائتمان مع ازدياد حدة صراع المنتجين المباشرين فى الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى فى سبيل التخلص من سيطرة رأس المال . وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الاحتكارى فى الحفاظ على معدل الربح وزيادته . . . . ، ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة أن يبدأ الانتاج التضخمى للائتمان كاتجاه يسود الحياة الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى مع بداية القرن الحالى (٢) .

خلاصة الأمر أن التضخم لا يوجد فى زيادة كمية النقود أو فى العجز فى تجارة الدولة ، فهذه أعراض كالتضخم ذاته . واكنه نتيجة لسياسة الانتاج والتوزيع السائدة فى الاقتصاد الرأسمالى فى شكله الاحتكارى . ويغذى الاتجاهات التضخمية فى هذه الاقتصاديات قرارات المنظمين وأصحاب رؤوس

---

(١) نفس المرجع ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) هذه الفقرة مقتبسه من مقال استاذنا محمد دويدار . أزمة الطاقة ، أزمة النظم النقدى الدولى ، أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى . مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٥٨ أكتوبر

الاموال بشأن الانتاج والتي تدور كلها حول هدف واحد هو تحقيق أقصى الأرباح النقدية الممكنة عن طريق تحميل المستهلكين نفقات الاستثمارات الجديدة بحيث لا يترتب على الزيادة في النفقات، أى نقص فى أرباحهم، الأمر الذى يدفع الأسعار الى الارتفاع. هذا إلى جانب سوء تنظيم الادارة الاقتصادية للمشروعات ومحاولة تعويض ذلك عن طريق رفع الاسعار بدلا من إيجاد علاج آخر خلاف ذلك (١). هذه السياسة هى السبب الحقيقي للتضخم ولكنها السبب المباشر فهو اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية بحيث يزيد الطلب الفعلى على العرض الفعلى.

أما الضغوط التضخمية التى تظهر فى الاقتصاد المخطط فهى ظاهرة تتعلق بالتداول فقط، أى التداول النقدى للسلع، وتنشأ نتيجة توجيه الجزء الاكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية وقلة المعروض من السلع الاستهلاكية وزيادة الدخول النقدية الفعلية على الدخول المخططة. وعلى الرغم من تشابه آثار هذه الضغوط التضخمية مع آثار التضخم - على نحو ما ألمعنا اليه فيما تقدم - فانها تختلف عنها من جوانب أهمها :-

١ - أن التوازن بين كمية النقود وحجم المنتجات يتم فى الاقتصاد الرأسمالى بصورة تلقائية عن طريق انطلاق الاسعار فى حركة ارتفاعية تستمر حتى تتحقق النسبة اللازمة بين النقد والانتاج. أما فى الاقتصاد المخطط، فان هذا التوازن يتحقق نتيجة لسياسة واعية تختار أن تغير حينما من الأسعار وحينما من الدخول وحينما من توزيع الانتاج بحيث تعود الأحوال الى الاستقرار.

(١) د نيل الروبي : التضخم فى الاقتصاديات المختلفة . دراسة تطبيقية للاقتصاد

٢ - يعتبر التضخم في اقتصاد السوق أداة لامادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب رؤوس الأموال ، لأن ارتفاع الأسعار كما هو معروف لا تلاحقه حركة الأجور إلا بحدٍ وبدرجة أقل الأمر الذي يزيد من أرباح الرأسماليين على حساب الطبقات العاملة وأصحاب الدخل المحدودة بصفة عامة . أما في الاقتصاد المخطط فإن هذا الوضع يتفق تماما حيث لا يتحقق إعادة توزيع الدخل القومي نتيجة للإفراط النقدي — أى لصالح الاستهلاك الجماعي والاستثمار أى لصالح المجتمع بأسره .

٣ - وظاهرة إعادة توزيع الدخل القومي هذه — دودة في الاقتصاد المخطط بحدود معينة لا تعرفها اقتصاديات السوق . ففي الاقتصاد المخطط تعتبر غالبية الأسواق أسواقا منظمة ذات أسعار ثابتة تحول دون تقلص الدخل الحقيقي . وهذا لا ينفى بطبيعة الحال تأثير الإفراط النقدي على هذه الدخل في نطاق أسواق السلع الزراعية ( أسواق الكوئلخوز التي تتحدد الأثمان فيها طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب ) حيث يزداد الضغط على الأثمان وتنخفض القوة الشرائية للنقود .



## المطلب الثاني

### الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوفيتي في مراحلها المختلفة

---

تعرض الاقتصاد السوفيتي منذ قيام الثورة فيه عام ١٩١٧ لضغوط تضخمية استمرت حتى أواخر عام ١٩٤٧. ونظراً لأن هذه الضغوط قد اختلفت في أسبابها ومظاهرها ونتائجها ووسائل علاجها في الفترات المختلفة عبر هذه المرحلة التاريخية، لذلك فإننا سوف نميز في دراستنا لهذا الموضوع بين فترات ثلاث : -

الاولى : وتعرض للتضخم الذي ساد في الاقتصاد السوفيتي قبل عام ١٩٢٨

الثانية : وتتناول الضغوط التضخمية في الفترة بين ١٩٢٨ - ١٩٤٧

الثالثة : وتتضمن الوضع الاقتصادي في فترة ما بعد الاصلاح التقديري عام ١٩٤٧.

### أولاً - التضخم في فترة ما قبل عام ١٩٢٨ :-

عانى الاقتصاد السوفيتي في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩١٧ من ضغوط تضخمية، فقد بلغ مستوى الاسعار في أواخر عام ١٩١٧ ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩١٣ (١). وقد انطلق التضخم عقب نشوب الثورة بسرعة كبيرة حتى عام ١٩٢٤ فقد حققت ميزانية الدولة عجزاً متزايداً بسبب تخريب المشروعات بواسطة انصار الثورة المضادة ونتيجة اسوء مستويات الانتاج

والتجارة (١). ولذلك لجأت الدولة الى الاصدار النقدي كوسيلة للحصول على دخل لتغطية نفقاتها ابان مرحلة شيوعية الحرب من جهة ، ولالغاء قيمة النقود كوسيلة لتجريد البورجوازية الصغيرة من سلاحها ممثلاً في مديرات النقدية من جهة أخرى (٢).

وقد تصاعد حجم الاصدار النقدي خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٤ بدرجة هائلة ، فقد بلغ حجم العملة المتداولة في أول يناير ١٩١٨ حوالي ٢٧٦٥٠ مليون روبل ، ثم ارتفع الى ١١٦٨٥٩٧ مليون روبل في أول يناير ١٩٢١ حتى وصل الى ١٦٦٦٧ ٢٥٠ ٨٠٩ مليون روبل في أول مارس ١٩٢٤ (٣).

وقد أدت هذه الزيادة الضخمة في النقد المتداول الى ارتفاع مستوى الأسعار ارتفاعاً هائلاً وانهار قيمة الروبل، واتخذ الجانب الأعظم من الأجور شكلاً عينيًا (٤) ، وأصبحت المبادلات تتم في صورة مقايضة سلعية بعد أن

---

(١) بلغ العجز في ميزانية الدولة عام ١٩١٧ حوالي ٣٢٢٦ بلون روبل ، واستمر في تصاعده الحاد في السنوات التالية فبلغ ٢١٩٣٦٩١ بلون روبل في عام ٢١ .

**انظر :**

Ibid., p. 36

(٢) انظر ما تقدم من ٤٦ من هذه الدراسة .

(٣) H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 471 : R. W. Davies:

The Development. op. cit., p 31, 51, 54

(٤) انظر ما تقدم في هامش من ٤٦ من هذه الدراسة .

أصبحت القوة الشرائية للروبل لا تتجاوز ١٪ مما كانت عليه في أكتوبر ١٩١٧<sup>(١)</sup>. ومن هنا كان التضخم السائد في هذه الفترة من النوع المعروف بالتضخم الجامح<sup>(٢)</sup>.

وقد وجدت الحكومة السوفيتية أنه لا مفر — أزاء هذا الوضع التضخمي الحاد — من تخفيض قيمة الروبل مرتين . فاصبح كل روبل اصدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠٠٠٠٠ روبل اصدار ما قبل عام ١٩٢٠<sup>(٣)</sup> . وقامت الحكومة — بالإضافة إلى ذلك بفضل الصناعات المؤممة عن ميزانية الدولة حتى لا تتحمل هذه الأخيرة عبء العجز الذي تحققه هذه الصناعات . وقامت الحكومة أيضاً — بإجراء اصلاح ضريبي استهدف زيادة دخلها<sup>(٤)</sup> مع ضغط نفقاتها حتى يمكن

M. Dobb : Soviet : op. cit., p 100

(١)

(٢) يعتبر التضخم الجامح Hyper inflation من أخطر أنواع التضخم ، اذ ترتفع الأسعار أثناء ارتفاعها سريعاً وبأرقام فلكية مذهلة ، ويؤدي هذا الى تهرب الافراد من العملة نتيجة فقدان ثقتهم فيها ، وينتهي الأمر الى عزل السلطات المالية عن السيطرة على مجريات الأمور وانهار النظام النقدي .

(٣) أصدرت الحكومة السوفيتية في ٣ نوفمبر ١٩٢١ مرسوماً يقضى بأن يعادل الروبل الواحد اصدار ١٩٢٢ ما قيمته ١٠٠٠٠ روبل قديم ، وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ أعلن أن الروبل اصدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠ روبل اصدار ١٩٢٢ . انظر .

H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 471

(٤) فرضت الحكومة السوفيتية عام ١٩٢٣ ضريبة على الدخل والمالكية ، وكانت الضريبة تهدف الى تغطية كافة مصادر الدخل ، وكانت أسعارها تصاعدية . وفي عام ١٩٢٣ بدأت المؤسسات الحكومية والتعاونية بدورها في دفع ضريبة الدخل الى جانب الضرائب المباشرة طبق اثناء سنوات « النيب » نظام للضريبة غير المباشرة في شكل رسم انتاج يتضمن ثمن شراء السلم الاستهلاكية وتدفق عند شراء السلع . وكان هذا الشكل من أشكال الضريبة بنظم بحيث يقع العبء الأكبر منها على الصانع التي يستهلكها أصحاب الدخل العالية . انظر

Soviet Finoncial System. op cit., p 87

تخفيض حجم الاصدار النقدي . ومع بداية عام ١٩٢٣ أخذ الانتاج القومي في الازدياد وأخذت التجارة تزدهر تدريجيا . ومن ثم أخذ الطلب على النقود يزداد وبالتالي أخذت سرعة التداول النقدي في الانخفاض التدريجي (١) .

وقد اتخذت بعد ذلك عدة اجراءات لمواجهة التضخم كان أهمها صدور مرسوم في مارس ١٩٢٤ قضى باستبدال كل ٥٠٠٠٠ روبل اصدار ١٩٢٣ مقابل روبل ذهبي جديد . كما أوقف إصدار النقود الورقية التي تخصص لغطية عجز ميزانية الدولة اعتبارا من أول يوليو ١٩٢٤ (٢) .

ومع التحسن التدريجي في مستوى المعيشة كان ارتفاع الدخول سببا في زيادة المدخرات الشخصية واستطاعت الدولة عن طريق القروض التي تولى

(١) جدول يبين سرعة التداول النقدي في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٦

( احتسبت سرعة التداول عن طريق )  
قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية  
على متوسط كمية النقود .

السنه	سرعة التداول
١٦١٩	٢٦ر٨
٢٠	٤٨ر٦
٢١	٥٦ر٠
٢٢	٥٤ر٧
٢٣	٢٣ر٢
٢٤	١٣ر٠
٢٥	١١ر٤
٢٦	٨ر٧

Joyce F. Pickerrsgill ; Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921 - 1926 in The Journal of Political Economy vol & ... , No 5 Sept/Oct. 1968 p 1045

A. Baykov ; The Development.. op. cit., p 91 : H. (٢)

Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 473

بنك الدولة ادارتها (١). ومن خلال بنوك الادخار ( التي انشئت فى ديسمبر ١٩٢٢ ) أن تجذب هذه المدخرات الشخصية لكي توجهها الى عمليات التنمية .

نخلص من هذا إلى أن التضخم الرأى فى هذه المرحلة كان يرجع أساسا إلى الظروف الاستثنائية التى مر بها الاقتصاد السوفيتى وخاصة فى فترة « شيوعية الحرب » وقد كان الإصلاح النقدى ممثلا فى التخفيض المائل لقيمة الروبل هو السلاح الرئيسى فى كبح جماح هذا التضخم . وقد أسهم الجهاز المصرى فى بدور فى هذا المجال ، فقد منح الجوس بنك ( بعد انشائه عام ١٩٢١ ) سلطة مطلقة فى إصدار النقد وتنظيم تداوله فى الاقتصاد ، كما عهد إليه بإدارة قروض الدولة (العينية ثم النقدية) ، كما قامت بنوك الادخار بجذب المدخرات الشخصية إليها بهدف خفض القوة الشرائية المتاحة وابعادها عن أسواق سلع الاستهلاك . وقد أدى هذا كله إلى جعل قيمة العملة أكثر ثباتا عما كانت عليه قبل الإصلاح النقدى (١) .

#### ثانيا — الضغوط التضخمية فى الفترة من ١٩٢٨-١٩٤٧ .

اختلفت الأسباب التى أدت إلى ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد السوفيتى خلال هذه المرحلة التاريخية . فقد ظهرت هذه الضغوط فى بداية

---

(١) أصدرت القروض فى بداية الأمر فى صورة عينية (حبوب وسكر) وذلك نظرا لانخفاض قيمة النقود . وكانت هذه القروض تجمع من خلال شبكة الجوس بنك التى كانت تضبط الثمن الذى يمكن أن تشتري به السمات عند مستوى الثمن السوفى المحمول .  
أنظر :

Soviet Financial System op. cit., p 88 ; Soviet Finance Principle Operation prosses publishers, Moscow 1975 p 163

S. Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 476

الأمر مصاحبة لبرامج التنمية الاقتصادية التي بدأت مع تطبيق نظام التخطيط الاقتصادي الشامل ، ثم ظهرت في مرحلة تالته أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . ولذلك فأننا سوف نميز في دراستنا لهذه المرحلة بين فترتين ، تقع أولها بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٩ ، وتمتد الثانية عبر سنوات الحرب العالمية الثانية .

#### ١ — الضغوط التضخمية في الفترة بين ١٩٢٨ — ١٩٣٩

شهدت هذه الفترة مولد أول تجربة لتخطيط الاقتصاد السوفيتي تخطيطاً شاملاً فقد وضعت ونفذت خلالها خطتين خمسين كالميتين امتدت الأولى من ١٩٢٨/٢٩ الى ١٩٣٢ ، واحتوت الثانية الفترة من ١٩٣٣ إلى نهاية ١٩٣٧

وعلى الرغم من اتباع أسلوب التخطيط الشامل فإن الاقتصاد السوفيتي قد فشيت به ضغوط تضخمية اختلفت في درجة حدتها عبر سنوات هذه الفترة . فقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى برامج ضخمة وطموحة للتصنيع مع التركيز على صناعات السلع الاتاجية ( المجموعة أ ) (١) . وقد تعالبت تنفيذ هذه البرامج زيادة استخدام الموارد المادية وتعبئة القوة العاملة التي تعمل في مجال الانتاج

---

(١) قدرت قيمة الاستثمارات المخططة في الصناعات والكهرباء خلال الخطة الخمسية الأولى بخمسة أمثال قيمتها تقريباً قبل عام ١٩١٧ (وقد قدرت قيمة هذه الاستثمارات عام ١٩١٣ بحوالي ٣٥٠ مليون روبل ) ، ولذلك تطلب الأمر زيادة نسبة اجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة من ٢٨٪ من الدخل القومي عام ٢٧/٢٨ لتصل الى ٣٩٪ عام ٣٢/٣٣ مع تخصيص ١٠٪ من هذه النسبة الأخيرة للصناعات الثقيلة .  
أنظر :

Baykov ; The Development., op. cit., p 155 ; Davies ; The Development., op. cit., p 194

الزراعي وتحويلها إلى الانتاج الصناعي الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد السكان في المدن بنسبة كبيرة .

وقد كان في تقدير واضعي الخطة أن انتاج السلع الاستهلاكية (المجموعة ب) سوف يرتفع بنسبة ١.٣٪ وأن انتاجية العمل سوف ترتفع سريعاً بنسبة ١.١٪ بحيث تفوق زيادة الاجور الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكلفة وتحقيق فائض للتراكم دون أن يصاحب ذلك أية ضغوط تضخمية (١) .

إلا أن تنفيذ الخطة لم يسر على النحو الذي قدره واضعوها ، إذ طرأت بعض ظروف موضوعية دفعت بالخطة خارج مسارها الأصلي مؤدية إلى ظهور ضغوط تضخمية .

ففي أوائل عام ١٩٣٠ قامت الدولة بتحويل الزراعة إلى الزراعة الجماعية إلا أن هذا الاجراء قد أسفر عن تدهور الانتاج الزراعي لعدة سنوات استمرت حتى عام ١٩٣٧ حيث تمكن الاقتصاد في ذلك العام لأول مرة من تجاوز أرقام مستوى الانتاج الزراعي عام ١٩٢٨ (٢) .

---

(١) Ibid., pp 194 - 196 ; Dobb ; Soviet, op. cit., pp 27 - 28

(٢) يرجع السبب في تدهور الانتاج الزراعي خلال تلك الفترة إلى المواجهة العنيفة من جانب الكولاك Kulaks لاجراء جماعية الزراعة ، إذ عبدوا إلى تخريب المحزون الزراعي من الحبوب وتدمير آلاتهم الزراعية وذبح مواشيهم . وقد ذكر Roger Clarke أنه إذا افترض أن الرقم القياسي للنتائج الزراعي الاجمالي عام ١٩١٣ = ١٠٠ ، فإن هذا الرقم قد بلغ ١٢٤ عام ١٩٢٨ ، ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى ١٠١ عام ١٩٣٣ حيث تحول إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ١٠٩ عام ١٩٣٦ ثم إلى ١٣٤ عام ١٩٣٧ .

انظر :

وقد اختلفت معدلات تطور انتاجية العمل خلال الفترة محل البحث . إذ توقعت الخطة الخمسية الأولى مضاعفة انتاجية العامل ، ومع ذلك فإن الزيادة المحققة في آخر عام ١٩٣٢ لم تتجاوز أكثر من ٤١٪ ، كما قدرت نفس الخطة أيضا زيادة الانتاجية بمقدار يزيد على ضعف الزيادة في معدلات الأجور ، ومع ذلك تجاوزت الزيادة المحققة في الاجور النقدية زيادة الانتاجية بحوالي ٢٥ مرة (١) . أما في الخطة الخمسية الثانية (وخاصه في النصف الثاني منها) فإن معدلات زيادة انتاجية العمل فاقت كل المعدلات المتوقعة . ويرجع Dobb أسباب هذه الزيادة غير المتوقعة في الانتاجية الى انتشار «الحركة الستاخانوفية» كما ذكر Cohn أن هذه الزيادة قد عكست نضج نظام الادارة

Roger Clarks ; Soviet Economic Facts 1917-1970 Macmillan press Ltd. 1972 p 10 ; Stanley H. Gohn ; Economic Development in the Soviet Union, Heath Lexington Books. Lexington. Massachusetts 1970, p 27

M. Dobb : Soviet. op. cit., pp 239 - 240

(١)

يوضح الجدول التالي مقارنة بين تطور الانتاجية في العمل ومتوسط الاجر في الصناعة

١٩٥٥ - ٥٨	١٩٤٠ - ٥٧	١٩٣٢ - ٩٣٧	١٩٢٨ - ١٩٣٢	
١٠٠ = ١٩٥٥	١٠٠ = ١٩٤٠	١٠٠ = ١٩٣٢	١٠٠ = ١٩٢٨	
١٢١	٢١٢	١٨٢	١٤٠	زيادة الانتاجية
١٧١	١٥٨	٢٢٠	١٨٠	متوسط الأجور

المصدر

M. Lavigne ; Planification.. op. cit., p 379



السوفيتية (١) .

وقد ترتب على عدم زيادة الانتاجية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى على نحو ما كان مخططا لها زيادة غير مخططة فى القوة العاملة فى مجال الانتاج الصناعى الامر الذى أدى إلى تزايد عدد سكان المدن باطراد فى الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٩ ازداد عدد سكان المدن من ٢٧٠٦ مليون نسمة الى ٥٦ مليون نسمة (٢) .

وقد أخذت الأجور النقدية منذ بداية عام ١٩٢٨ اتجاها تصاعديا لم يتوقف إلا بعد عام ١٩٤٨ وذلك على نحو ما يصوره الجدول التالى (٣) :-

---

M. Dohb : Soviet.. op. cit., p 279 ; S. Gohn ; Economic (١)

Development in the Soviet Union, op. cit., p 35

Warren W. Eason ; Force in A Bergson & S. Kuznets (٢)

( ed. ) Economic Trends in the Soviet Union. Harvard University Press 1963, pp 72 - 73

H. Hirsch ; Quantity planning.. op cit., p 208 (٣)

تطور المتوسط السنوي للاجور النقدية

السنة	بالروبل	معدل الزيادة
١٩٢٨	٧٠٣	١٠٠ر٠
٣٢	١٤٢٧	٢٠٣ز٠
٣٥	٢٢٦٩	٣٢٢ر٧
٣٨	٣٤٦٧	٤٨٣ر٢
٤٠	٤٠٥٤	٥٧٦ر٦
٤٦ في بداية العام	٥٢٥٠	٧٤٦ر٨
٤٦ في نهاية العام	٦٥٠٠	٩٢٤ر٦
٤٨	٧٠٥٦	١٠٠٣ر٧
٥٠	٦٠٠٠	٨٥٣ر٥

ولم تكن الزيادة في الأجور النقدية المدفوعة خلال هذه الفترة زيادة مخططة وإنما كانت هناك فجوة بين الاجور المخططة والاجور المدفوعة تتضح من الجدول التالي (١)

ويرجع السبب في تجاوز الاجور المدفوعة للاجور المخططة خلال الفترة محل البحث الى عدة عوامل أهمها :-

١ - انتشار نظام الاجر بالقطعة piece-work pay ، اذ قد لوحظ أن

F. Holzman : Soviet Taxation,\* op. cit., pp 39 - 40

(١)

R. W. Davies ; The Development.. op. cit., p 249

إجمالي الأجور (بملايين الروبلات)		المتوسط السنوي للأجور (بالروبل)	
السنة	المخطط	المحقق	المخطط
١٩٢٨	(غير متوافر)	٨٠٢	٦٩٠
٢١	١٥٣٣	٢١٢٤	٩٤١
٣٢	٢٦٨٨	٣٢٢٧	٩٣٤
٣٥	٤٩٨٨	٥٦٢٢	٢٠٣١
٣٧	٧٨٣٣	٨٢٢٢	٣٩٧٨
٣٨	٩٣٢٦	٩٦٢٤	—
٣٩	—	١١٦٢٥	—
٤٠	١٣٩٢٣	١٢٢٢٧	—

العامل بالقطعة يتقاضى عادة أجراً أكبر في معظم الصناعات، وقد كان السبب في العمل بهذا النظام هو زيادة نسبة الانتاجية (١).

٢ - تعقد نظام المدفوعات الأجرية وذلك بسبب العدد الضخم من جداول الأجر بالقطعة . ففي بعض المصانع يوجد مئات من المعدلات المختلفة للأجور في وقت واحد (٢) .

(١) أنظر : نظام الأجور الصناعية في الاتحاد السوفيتي . النشرة الاقتصادية لبنك مصر العدد الرابع - ديسمبر ١٩٦٤ ص ٨ - ١٩ .

(٢) ففي عام ١٩٣٧ كان يوجد في ورش النقل بالسكة الحديدية على سبيل المثال حوالي ٧٠٠ جدول أجور بمعدلات مختلفة .  
أنظر :

٣ - أنه طالما أن توزيع العمال بين الصناعات المختلفة كان لا يتم بنفس السهولة التي يتم بها توزيع المواد الأولية أو الأدوات الانتاجية ، فإن هذا قد أدى الى تنافس مديري المشروعات على اجتذاب العمال المهرة عن طريق إغرائهم بالأجور المرتفعة أو منحهم مكافآت نقدية كبيرة (١) . وقد قدرت الاحصائيات أن العمال في المشروعات ذات الانتاج الكبير كانوا يغيرون وظائفهم أكثر من مرة ونصف في المتوسط سنويا (٢) .

وقد كانت قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور منذ أن عهد بها اليه عام ١٩٣٠ محدودة للغاية حتى ١٩٣٩ . ففي الفترة من ١٩٣١ حتى فبراير ١٩٣٣ لم يكن للجوس بنك أية سلطة رقابية في هذا المجال ، وكان عليه أن يستجيب لكافة طلبات المشروعات من النقد حتى ولو تجاوزت ما هو مخطط لها مع الاكتفاء باخطار قوميسارية العمل بهذا التجاور .

وفي عام ١٩٣٣ دعمت رقابة البنك قليلا ، فكان يتعين على المشروعات أن تقدم اليه شهادات (spravki) تتضمن قيمة النفقات على الأجور المصرح بها . وكان المفروض الا يسمح البنك بأية زيادة في الاتفاق على الأجور تتجاوز معدل الزيادة في الانتاج ، غير أن سلطة البنك ظلت غير ذات فعالية في الرقابة على الأجور ، اذ انتقلت مسؤولية هذه الرقابة الى الجهات الادارية التي تمول المشروعات ، واقتصرت رقابة الجوس بنك ابان هذه الفترة على التأكد من أن الأرضة المخصصة لعدد الأجور لا توجه لأغراض أخرى وذلك دون النظر

Holzman : Soviet Inflationary op. tel., p 175 (١)

Ibid., p 176 ; Davies The Development., op. cit., p 227 (٣)

A. Pedalino Inflation.. op. cit., pp 168 - 171 ; philip Hanson ; The Consumer.. op. cit., pp 34 - 35

إلى مقدار الأجور المدفوعة أو مدى ما تحقق من خطط الانتاج . وفي الفترة من عام ١٩٣٥ إلى منتصف عام ١٩٣٩ لم يمارس الجوس بنك رقابة فعالة على المدفوعات الاجرية .

وفي ١٥ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم حكومي ينظم رقابة الجوس بنك على الأجور ، وكان من أهم ما تضمنه هذا المرسوم هو ربط الاتفاق من صندوق الأجور بالمشروع بمدى ما تحقق من خطة النتائج الاجمالي الخاصة به ، فاذا تحققت زيادة في الانتاج بنسبة معينة فإنه يسمح بزيادة المدفوعات الموجهة للأجور بنفس النسبة ، أما اذا تحقق عجز في أهداف الخطة الانتاجية فإن الأجور تخفض بنسبة تعادل نسبة هذا العجز . وقد صرح للبنك بصرف مبالغ لمواجهة الاتفاق الاضافي على الأجور والذي لا يقابله زيادة في الانتاج وذلك في حدود ١٠٪ من المبالغ الأصلية المخصصة للأجور في الشهر الذي وقع فيه هذا الاتفاق الاضافي وبشرط أن يتخذ المشروع من الاجراءات ما يكفل له علاج أسباب هذا الانحراف والعودة الى المستوى الاصلى للأجور . فاذا ما تكرر من المشروع هذا التجاوز ، فإن استجابة البنك لتغطيته (في حدود ١٠٪) يكون رهنا بموافقة الجهة الادارية المركزية أو الترمست ، وبشرط أن يقتطع ما يعادل هذه هذه الزيادة من صناديق الأجور الخاصة بالمشروعات التي تعمل في نفس الفرع . أما اذا تجاوز الاتفاق على الأجور في أى شهر أكثر من ١٠٪ من الحد المقرر فإن ذلك يتطلب موافقة الوزارة المختصة على صرف الزيادة مع أعمال نفس الشرط المشار اليه (١) .

---

D. Granick ; Management.. op. cit., pp 178 - 182 ; (١)

F. Holzman Soviet Taxation, op. cit.. pp 35 - 39

وقد أسفر العمل بهذا المرسوم عن انخفاض كبير في الاتفاق الاضافى غير المخطط على الأجور ، فقد هبطت نسبة هذا الاتفاق الاضافى لأكثر من ٢٥٠٠٠ مشروع من ٨٧٪ في سبتمبر ١٩٣٩ الى ٥٨٪ في أكتوبر ونوفمبر ، والى ٥٥٪ في شهر ديسمبر من نفس العام . واستمرت هذه النسبة فى التناقص التدريجى فى السنوات التالية . وقد ذكر Holzman أن الرقابة المصرفية ليست وحدها هى المسئولة عن انخفاض معدل تضخم الاجور غير المخطط ، وانما شاركت الرقابة المباشرة على انتقال عنصر العمل - والتي طبقت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية - فى هذا الانخفاض حيث أنها قد حدثت من المنافسة على اجتذاب عنصر العمل والتي كانت تعتمد - كما تقدمت الاشارة - على استخدام الفوارق الاجرية (١) .

وقد كان تزايد القوة الشرائية فى يد السكان نتيجة زيادة الاجور النقدية (٢) بصورة فاقَت بكثير المعدلات المخططة ، بالاضافة إلى تباطؤ معدلات زيادة الانتاجية حتى عام ١٩٣٥ ، فضلا عن وجود قصور فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية نظرا لاعطاء الاولوية - منذ عام ١٩٣٥ - لانتاج السلع الاتاجية والصناعات الخاصة بالدفاع الوطنى (٣) ، من أهم العوامل التى تحصل

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit, pp 38 , 47 , 280

idem ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 181

(٢) وقد نجمت من الزيادة فى الأجور النقدية زيادة العملة فى التداول ، فقد أظهرت دفاتر الجوس بنك ارتفاع حجم العملة فى التداول من ٣١٠ بليون روبل فى أول يناير ١٩٣٩ الى ١٦ بليون روبل فى أول يناير ١٩٤١ .  
أنظر .

F. Holzman ; Soviet Taxation' op. cit. p 55

R. W. Davies ; The Development.. op cit., pp 285 - 337 (٣)

ثبته الضغوط التضخمية التي ظهرت أبان تلك الفترة .

وقد ذكر Davies أنه على الرغم من أن الاصلاح النقدي والائتماني عام ١٩٣٠ قد تضمن بعض القواعد التي تنظم منح الائتمان المصرفي للمشروعات فإن هذه القواعد لم توضع مباشرة موضع التنفيذ الفعلي . فقد كان الجوس بنك يقوم بمنح الائتمان للمشروعات دفعة واحدة دون أن يتأكد من استخدامها له في الأوجه المخصص لها ، أو أن يربط بين استخدام الائتمان ومدى تقدم المشروعات لتغطية أى عجز مالى لديها الامر الذى أفقدها الحافز على الاقتصاد في استخدام رأسمالها العامل أو انجاز خطط تكلفة الانتاج وقد أسهم الإفراط في منح الائتمان في زيادة حدة الضغوط التضخمية (١) .

وقد لجأت الحكومة السوفيتية الى استخدام الضريبة على رقم الأعمال كأداة لتحقيق التوازن بين جانبي الطلب والعرض فى سوق السلع الاستهلاكية وذلك عن طريق رفع أثمان هذه السلع وامتصاص الزيادة غير المخططة للقوة الشرائية . وقد اعتبرت الضريبة على رقم الأعمال المصدر الرئيسى لتمويل الاتفاق على الاستثمارات اعتبارا من عام ١٩٢٠ (٢)

من ذلك يتضح أن تضخم الاجور فى هذه الفترة كان تضخما ظاهريا فى الواقع نظرا لارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية بمعدل أكبر من معدل زيادة

(١) Ibid., p 230 ; Podolski ; Socialist.. op. cit. pp 32 . 151

(٢) R. Campell ; Soviet Economic power. op. cit., p 90 :

M. Dobb ; Soviet.. op. cit., pp 260 . 401 ; Raykov ; The Development.. op. cit., pp 248 - 260 ; R. W. Davies the Development op. cit., pp 322 . 338

الأجور خلال نفس الفترة وقد قدر أن الأجر الحقيقي للفرد قد انخفض عام ١٩٣٧ عن مستواه عام ١٩٢٨ بنسبة ٥٠٪ (١)

وقد أشار Davies الى أن التجربة السوفيتية قد أسفرت عن نتيجة هامة فحواها أنه من الصعب تماما تجنب التضخم عندما تضع الحكومة برامج استثمار ضخمة موضع التنفيذ وذلك في دولة يغلب عليها الطابع القروي . فالقرارات التي تصدرها الحكومة بشأن حجم وهيكل الاستثمارات هي السبب الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية . كما كشفت التجربة أيضا عن أن التضخم في ظل نظام تخطيط مباشر ليس له آثار ضارة كما قد يبدو للوهلة الأولى ، فهو ليس إلا وسيلة باهظة التكاليف لمواجهة الظروف المالية مع المستوى الجديد للتراكم واتجاهات الاستثمار . وعلى الرغم من أن التضخم كان مصحوبا ببعض مظاهر تبديد الموارد ، إلا أنه لم يحول دون تحقيق المستوى المطلوب من التراكم (٢) .

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب اليه Dobb من أن التوسع في حجم الدخل

---

وقد أشار Davies الى أن مستوى الضريبة على الجيوب مثلا قد ارتفع من ٨٪ تقريبا الى أكثر من ٨٥٪ من سعر الجلة (أوالى أكثر من ٥٠٠٪ من أسعار التسليم الاجباري procurement price وذلك في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ حتى يتحقق التوازن بين انطلب والعرض .

أنظر :

Ibid., pp 285 - 286

S. Cohn ; Economic Development. op cit., p 33 (١)

R. W. Davies ; The Development. op cit., pp 340 - 341 (٢)



النقدية ( وفي النقد المطروح في التداول ) في الاقتصاد السوفيتي ابان الفترة موضع الدراسة يعتبر نتيجة حتمية تلازم أى توسع في مجال الاستثمار الصناعى في اقتصاد زراعى متخلف . وقد لوحظ أن مقدار الزيادة فى النقد المتداول يعادل تقريبا حجم الزيادة فى اجمالى الدخول المدفوعة (١)

وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن الرد على محاولات بعض كتاب الغرب اسقاط مفاهيم وأسباب التضخم فى اقتصاديات السوق على الوضع فى الاقتصاد السوفيتي ونصورهم أن الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المخطط تخلق نفس الآثار الاقتصادية التى تخلقها فى اقتصاد السوق فى شكله الاحتكارى (٢)

(١) M. Dobb : Soviet.. op. cit. pp 27 . 401 - 402

(٢) وفى هذا الصدد يقول Davies

« فى الاقتصاد الذى يسود فيه التخطيط المباشر ، تركن الحكومة فى يدها سلطة اصدار قرارات الاستثمار ، وتسخر النظام المالى لخدمة أهدافها فى هذا المجال ، وهذا يختلف تماماً عما يحدث فى اقتصاديات السوق حيث تخضع قرارات الاستثمار لقوى السوق والنظام المالى فيها . ومن هنا فن الدرس المستفاد هو أن تجربة التضخم فى الاقتصاد التنافسى لا يمكن نقاها الى نظام اقتصادى يتبع التخطيط المباشر » .

R. W. Davies ; The Developement. op. cit., p 341

ويرى بعض الاقتصاديين أيضاً أن التضخم فى الاقتصاد السوفيتي اجراء مقصود deliberate action . وهم يستندون فى رأيهم هذا الى بيان لـ « ستالين » فى الثلاثينات جاء فيه « أن القوة الشرائية المتاحة لدى السكان تنمو بصورة مستمرة متجاوزة نمو الإنتاج » ولهذا فسروا بيان « ستالين » بأنه يهدف الى الافلال من قيمة النقود فى مرحلة بناء الاشتراكية .

أنظر :

B. Balassa ; The Hungarian.. op. cit., pp 1:8 - 119

٢ — التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

تولدت عن الحرب آثارا تضخمية شبيهة بتلك التي سادت ابان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى بسبب تنفيذ الاستثمارات الضخمة على نحو ما تعرضنا له فيما سبق ، فقد تدهور انتاج السلع الاستهلاكية في حين ارتفعت الدخول النقدية للسكان الأمر الذي أدى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

وسوف نقسم دراستنا لهذه المرحلة — لأغراض التحليل الى فترتين: —  
الأولى . وتبدأ من يونيو ١٩٤١ إلى نها ١٩٤٣ ، أما الثانية فتبدأ من عام ١٩٤٤ حتى ديسمبر ١٩٤٤

أما فيما يتعلق بالفترة الأولى ، فانه على حين كانت الضغوط التضخمية تفوق بكثير تلك التي سادت في فترة ما قبل الحرب ، إلا أن معدلات ارتفاع الأجور كانت بطيئة وذلك بسبب الرقابة المصرفية على الانفاق على الأجور والرقابة على انتقال عنصر العمل ابان فترة الحرب<sup>(١)</sup> . وقد ذكر Holzman أن الأجور قد ارتفعت في جميع الصناعات في عام ١٩٤٤ حوالى ٤٢٪ عن مستواها عام ١٩٤٠ وذلك لتسهيل تحول العمال إلى وظائف جديدة في مناطق جديدة ، ولتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد وإطالة فترة العمل اليومية<sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة لاثمان السلع الانتاجية والاستهلاكية في أسواق الدولة والمزارع الجماعية ، فإن اثمان الأولى لم ترتفع رغم ارتفاع الأجور وذلك بسبب

---

B. W. Davies ; The Development.. op. cit. p 315 (١)

F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 181 (٢)

الرقابة المباشرة على توزيعها فضلا عن الدعم المالى الحكومى لها<sup>(١)</sup>. وظلت أثمان السلع الاستهلاكية فى أسواق الدولة عند نفس المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب نتيجة لسياسة التوزيع بالبطاقات التى اتبعت ابان تلك الفترة . أما أسعار المنتجات فى أسواق الكولخوز فقد ارتفعت فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ حوالى ١٥ مره (٣) .

وقد أدى وجود التضخم المكبوت فى أسواق الدولة والتعاونيات وارتفاع الأسعار فى أسواق الكولخوز الى توزيع الدخل لصالح الكولخوزيين على حساب سكان المدن .

وقد كان السبب الأول للتضخم خلال فترة الحرب هو ازدياد معدلات الانفاق غير الاستهلاكي بعد أن كانت الأجور هى العامل الأول فى ظهور الضغوط التضخمية التى سادت فى فترة ما قبل الحرب . وعلى عكس ما كان الوضع عليه قبل الحرب فإن الميزانية قد لعبت دورا تضخميا خلال الحرب

(٣) بلغت الاعانات المالية التى منحت لصناعات السلع الاتاحية فى فترة الحرب وما بعدها الارقام التالية ( بيلايين الروبلات ) :

٢٥٠٨	١٩٤٦	٤٦	١٩٤٢
٣٤٠١	١٩٤٧	٨١	١٩٤٤
٤١٢	١٩٤٨	١٣٠١	١٩٤٥

وبعد ارتفاع الاسعار عام ١٩٤٩ اتخذت الاعانات المالية الى ٦٠ بليون عام ١٩٤٩ و ٦٦ بليون عام ١٩٥٠ .  
أنظر :

Ibid., p 182 : R. W. Davies : The Development.. op. cit., p 316  
F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 182 (١)

حيث حققت عجزاً خلال السنوات من ١٩١١ الى ١٩٤٣ بلغ ٣٩٥٥ مليون روبل، أى أكثر من إجمالى الفائض المحقق خلال السنوات من ١٩٢٨ — ١٩٤٠ وقدره ٢٦٨٤ مليون روبل (١) وقد غطى هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى (٢).

أما بالنسبة للفترة الثانية من هذه المرحلة والتي تمتد من عام ١٩٤٤ الى ديسمبر ١٩٤٧ فقد تم خلالها تحقيق فائض فى ميزانية الدولة (٣) نتيجة لمعدلات النمو السريعة فى الصناعة والزراعة والتداول السلعى مما أدى إلى تحسن المراكز المالية للمشروعات والتي ساعدت بدورها على نمو إيرادات ميزانية الدولة (٤).

F. Holzman Soviet Taxation. op. cit., p 229 (١)

Ibid., p 230 (٢)

جدول يبين تطور إيرادات ونفقات ميزانية الدولة من ١٩٤٤ الى ١٩٤٨ (بلايين الروبلات) (٣)

السنة	الإيرادات	النفقات	الفائض
١٩٤٤	٢٦٨٧	٢٦٤٠	٤٧
٤٥	٣٠٣٠	٢٩٨٦	٣٤٤
٤٦	٣٢٥٤	٣٠٧٥	١٧٩
٤٧	٣٨٦٢	٣٦١٥	٢٤٧
٤٨	٤١٠٥	٣٧٠٦	٣٩٩

المصدر :

Ibid., 229

Soviet Financial System. op. cit., p 117 (٤)

وقد انخفضت حدة التضخم بعد عام - ١٩٤٠ ، فانخفضت أسعار المنتجات في أسواق المزارع الجماعية في عام ١٩٤٥ بحوالي ٤٣ ٪ عن مستواها عام ١٩٤٣ ويعزى هذا الانخفاض الى قيام الدولة بزيادة المعروض من السلع الاستهلاكية بصورة مطردة . كما قامت الدولة أيضا ببيع بعض السلع الاستهلاكية في مخازن خاصة بأسعار أعلى من أسعار البطاقات الأمر الذي أدى الى انخفاض أسعار السلع في أسواق المزارع الجماعية الى مستوى الأسعار التي تبيع بها الحكومة (١)

وقد أعلنت الدولة في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ أنه إزاء التزايد الهائل في حجم العملة المتداولة في الاقتصاد بسبب ظروف الحرب ، فضلا عن الغنم الكبير الذي عاد على بعض فئات المجتمع خلال هذه الفترة ( الكولخوز - المضاربين ) ورغبة من الحكومة في إقامة نظام نقدي جديد يتم بالاستقرار فانها لجأت الى مجموعة من التدابير التي عرفت باسم « الإصلاح النقدي لعام ١٩٤٧ » .

وتتلخص التدابير التي اتخذت في الآتي :

(١) إلغاء نظام توزيع السلع الاستهلاكية الصناعية والمواد الغذائية بالبطاقات وإقامت نظام موحد للائتمان في متاجر الدولة ( بدلا من النظام السابق الذي كان يسود فيه سعران للسلعة الواحدة ، أحدهما السعر المحدد بالبطاقة والثاني السعر الحر الذي تباع به في متاجر الدولة ) .

(٢) إحلال عملة جديدة محل العملة المتداولة ذات قيمة أعلى بنسبة ١٠ : ١ ( أي أن يستبدل روبل واحد جديد بـ ١٠ روبل قديم ) ورغبة من الحكومة في عدم الأضرار بحقوق المودعين في بنوك الادخار فقد تم تغيير قيمة الودائع بنسب تختلف حسب قيمة الوديعة وذلك على النحو التالي :

الودائع التي لا تتجاوز ٣٠٠٠ روبل ظلت قيمتها دون تغيير .

الودائع من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ روبل تم تقييمها على أساس نسبة ١ : ١

بالنسبة للثلاثة آلاف روبل الأولى وبنسبة ٣ روبل قديم : ٢ روبل جديد

فيما يزيد على ذلك :

أما المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٠ روبل فإنه جرى تقييمها بنسبة ٢ روبل

قديم : روبل واحد جديد .

وقد استبدلت سندات جديدة بالسندات الحكومية التي كانت قائمة وقتذاك

بسر ٣ روبل قديم الى روبل واحد جديد ، كما تغيرت أرصدة الحسابات

الجارية للمنظمات التعاونية والمزارع الجماعية لدى الجوس بنك بنسبة ٥ روبل

قديم الى ٤ روبل جديد أما حسابات وشروعات الدولة فلم تتأثر بالاصلاح

النقدى ، كما لم تتغير قيمة الالتزامات قبل الدولة ، بمعنى أن تدفع بالعملة

الجديدة بنفس المعدل السابق ، كما ظلت الأجور تدفع في ظل السعر الجديد

للعلمة بنفس المعدل السابق (١) .

ومن ثم يمكن القول بأن الاصلاح النقدي لعام ١٩٤٧ قد استهدف تحقيق

أمرين : الأول هو إزالة آثار التضخم المكبوت ، والثاني هو إعادة توزيع

الثروة القومية بشكل يحقق العدالة بين سكان المدن وسكان الريف .

وقد ذهب F. Holzman و R. Powell و D. Hodgman الى القول بأن

هدم نجاح السياسة المضادة للتضخم قبل الاصلاح النقدي يرجع الى فقدان

(١) F. Holzman : Russia's. op. cit., pp 478 - 481

Soviet Taxation, op cit., p 232

الترباط بين ميزانية الدولة والجوس بنك وعدم التنسيق بين سياستهما، فالضالة النسبية لفائض الميزانية، بل والعجز الذى تحقق فى بعض سنوات الحرب قد اديا الى عدم امتصاص آثار التوسع التضخمى فى الفروض قصيرة الاجل التى أصدرها الجوس بنك، بمعنى أن سياسة فائض الميزانية وسياسة التوسع الائتماني فى هذه الفترة هما المسئولتان عما حدث من تضخم فى فترة ما قبل الحرب، وأن كان Hodgman يميل إلى إعطاء وزن أكبر لسياسة الميزانية فى المسئولية عن التضخم (١)

٣ - الوضع الاقتصادى فى فترة ما بعد الإصلاح النقدى عام ١٩٤٧ :

وبعد الإصلاح النقدى عام ١٩٤٧ انسمت الأوضاع الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى بالاستقرار. فقد زالت الى حد كبير مظاهر التضخم المكبوت الذى تولد خلال فترة الحرب، وكان ارتفاع الأجور بطيئا (٢) وبمعدل أبطأ من معدل ارتفاع الانتاجية (٣)، ومن ثم ترتب على ذلك انخفاض أسعار السلع الصناعية

(١) D. Hodgman ; Soviet Monetary Control. op. cit., p 122

(٢) قدر ارتفاع الأجور فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ بنسبة ٢٧٪ فى المتوسط

انظر .

A. Pedalino : Inflation. op. cit., p 169

(٢) ذكر A.Nove أن العامل الصناعى المتوسط قد تجاوز معدل انتاجه بحوالى ٣٩٪ فى عام ١٩٥٠، وفى عام ١٩٥٦ تجاوزها بـ ٥٥٪. وفى بعض الصناعات كانت النسبة أكبر من ذلك بكثير، ففي آخر عام ١٩٥٦ بلغت هذه النسبة حوالى ٩٦٪ فى صناعات الهندسة الكهربائية، وحوالى ٩٢٪ فى الصناعات الثقيلة و ٨١٪ فى صناعة السيارات،

انظر :

A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 240

الأساسية . كما أدى انخفاض معدل الاتفاق غير الاستهلاكي والارتفاع البطيء للاجور الى انخفاض الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية التى تباع فى متاجر الدولة والتعاونيات ، كما انخفضت أيضا أسعار المنتجات فى أسواق المزارع الجماعية ، وان كان ذلك بدرجة أقل من انخفاض أسعار المنتجات التى تباع فى أسواق الدولة .

ويقف الاسيقرار النسبي للاجور وراء ما حدث من انكماش فى الاقتصاد القومى فى فترة ما بعد الاصلاح النقدى عام ١٩٤٧ ، فقد كانت الخطط تعد بدرجة عالية من الكفاءة والواقعية ، كما ذكر الكتاب السوفيت أن رقابة الجوس بنك على الأجور كانت ذات أثر فعال فى تجنب زيادتها غير المخططة (١) .

وقد اختلفت الاوضاع المالية فى فترة ما بعد الحرب عنها فى الفترة السابقة فعلى حين بلغ ارتفاع القروض قصيرة الاجل فى الفترة بين ١٩٣٠ — ١٩٤٠ ضعف ما تحقق من فائض فى ميزانية الدولة ، فان ما حدث فى فترة ما بعد الحرب هو العكس ، اذ ارتفعت القروض قصيرة الأجل من ٥٩٠٥ بليون روبل فى أول يناير ١٩٤٦ الى ٢٤٣٦ بليون روبل فى أول يناير ١٩٥٧ أى بزيادة قدرها ١٨٤١ بليون روبل فى حين بلغ فائض الميزانية المحقق خلال نفس الفترة ٢٥٨١ بليون روبل . ويعتقد F. Holzman أن هذا الفائض قد قد تخلص من بقايا التضخم المكبوت الذى تولد ابان الحرب (٢) .

وقد ذكر D.Hodgman أن التوسع فى منح قروض مصرفية قصيرة الأجل

F. Holzman ; Soviet Inflationary. op. cit., p 183 (١)

F. Holzman ; Soviet Taxation. op, cit. p 240 (٢)



للمشروعات لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، ثم توجيه هذه القروض الى سوق العمل نتيجة نقص المعروض من المدخلات الاخرى المستخدمة في الانتاج قد أدى الى تدفق النقود الى أيدي السكان مما جعل الجوس بنك عاجزاً عن استردادها مرة أخرى، ومن ثم ترك أمر استعادتها لميزانية الدولة (١).

وجملة القول أن سياسة الميزانية وسياسة الجهاز المصرفي ( والتي تتمثل في رقابة محكمة على استخدام المشروعات لأرصدة الأجور وفقاً للخطط الخاصة بها، وزيادة هذه الأجور بدرجة أقل من زيادة الانتاجية، وكذلك رقابة الجهاز المصرفي على استخدام الائتمان الممنوح للمشروعات سواء بالنسبة لتشغيل الجارى أو للاستثمار، وكذلك إلزام المشروعات بإيداع أرصدها النقدية التي تجمع لديها يومياً بحساباتها لدى الجوس بنك، فضلاً عن تنمية المدخرات النقدية ) قد أدت الى حالة الاستقرار التي اتسم الاقتصاد السوفيتي في فترة ما بعد اصلاح النقدي عام ١٩٤٧.

(١) D. Hodgman : Soviet Monetary Control. op. cit. p 120

R. W. Davies ; The Development. op. cit. p 316

### المطلب الثالث

كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي العام ودور الجهاز المصرفي فيه

أتضح لنا في سياق هذه الدراسة أن تحقيق تناسق الخطة عند إعدادها (عن طريق استخدام الموازن التخطيطية التي تعرضنا لها فيما تقدم) يستهدف تحقيق توازن الهيكل الاقتصادي في مجموعه في بداية كل فترة مخططة وذلك على النحو الذي تعكسه الخطة الاقتصادية القومية . فعلى سبيل المثال ، استخدمت موازن الدخول والنفقات النقدية للسكان أثناء إعداد الخطة لتحقيق التوازن المقدم بين الاتفاق على الاستهلاك الفردي الذي يتم من خلال السوق (والذي يستوعب الجزء الأكبر من الدخل القومي) وبين إنتاج السلع والخدمات التي تطرح في السوق . واستهدفت خطة النقد للجوس بنك تحديد مقدار الإصدار النقدي الإضافي الذي تطلبه حاجة المبادلات خلال فترة الخطة أو مقدار ما ينبغي امتصاصه من التداول النقدي .

وقد اتضح لنا أيضا أن للجهاز المصرفي دورا يؤديه أثناء تنفيذ الخطة من خلال وظيفة التمويل والرقابة المعهودة بها إليه . فقيام الجهاز المصرفي بتقديم الائتمان المخطط للوحدات الاقتصادية لتمويل نشاطها الجاري والاستثماري يمكنها من تنفيذ المهام المخططة الموكولة إليها . وقد رأينا كيف أن وظيفة الرقابة التي يمارسها الجهاز المصرفي على الوحدات الاقتصادية تعتبر مكملة لوظيفة التمويل ، وكيف أنها تسعيان معا جنبا إلى جنب نحو هدف أساسي هو تحقيق توازن المشروع أثناء تنفيذ الخطة الأمر الذي يضمن إنتاج القدر المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها .

وقد يحدث في غار تنفيذ الخطة أن يقع خلل ما يصيب التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية الامر الذي قد يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية . فكيف يمكن تحديد حجم هذا الخلل النقدي ، وماهى سبل علاجه؟ يستطيع الجوس بنك اكتشاف الخلل النقدي عن طريق متابعة حركة المدفوعات والمتحصلات الفعلية ومقارنتها بأرقام الخطة النقدية على مستوى المشروعات وعلى مستوى كل فرع من فروعها، فإذا ما زادت حركة المدفوعات الفعلية عن الخطة اقليميا أو قوميا ، كان هذا نذيرا بحدوث خلل نقدي في اتجاه تضخمى ، أما في حالة زيادة حركة المتحصلات الفعلية عن المخططة فإن الخلل النقدي يكون في اتجاه انكماشى .

ويمكن للجوس بنك أيضا أن يتبين حجم الاختلال بين الدخول النقدية التى حصل عليها السكان بالفعل وقيمة السلع المتاحة للبيع فى الاسواق من خلال مراجعة للموازن المحاسبية accounting balances للدخول والنفقات النقدية الفعلية للسكان التى تتولى الادارة المركزية للاحصاء أعدادها كل ثلاثة شهور على أساس الارقام الفعلية المحققة .

فإذا ما تحدد حجم الخلل النقدي (والذى نعرفنا فيما تقدم على أهم أسبابه) فإن السلطات النقدية تسعى الى استعادة التوازن النقدي مرة أخرى خلال فترة سريان الخطة - بواسطة استخدام بعض الوسائل التى سوف نتعرف عليها حالا .

ونقرر من البداية أن افتراض تعديل هيكل عرض السلع الاستهلاكية من الناحية الكمية وفقا لهيكل الطلب عليها غير وارد ، بمعنى أنه يتعذر تماما زيادة المعروض من هذه السلع فى الفترة القصيرة على افتراض استنزاف الكمية المخططة من المخزون السلعي . وتفسير ذلك أن التخطيط يفترض الاستخدام الكامل

للموارد الانتاجية ( أى للدخلات المختلفة التى تستخدم فى انتاج هذه السلع )  
وقما للاولويات المقررة ، هذا بالاضافة الى أنه لا يمكن الاعتداد بحجم السلع  
الاستهلاكية التى تستورد من الخارج فى التأثير على حالة العرض السكلى لهذه  
السلع فى الاسواق نظرا لأن نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة لا تتجاوز ١٪  
من اجمالى حجم السلع الاستهلاكية (١).

ونقرر أيضا أن الدولة لا تاجأ الى تخفيض الاجور النقدية كأداة لامتصاص  
الفائض من القوة الشرائية المتاحة للسكان نظرا لما قد يترتب على هذا الاجراء  
من آثار نفسية واجتماعية سيئة قد تهبط بانتاجية العمل الامر الذى يؤدى الى  
استفحال حجم الخلل النقدى .

#### وسائل تحقيق التوازن النقدى القومى:

يمكن للسلطات النقدية معالجة الخلل النقدى الذى يصيب الاقتصاد القومى  
باخذى الوسائل التالية : —

#### ١ — تعديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات.

إذا ما انضخ للسلطات النقدية أن قيمة الاتفاق النقدى للسكان تيجاوز  
قيمة السلع والخدمات المعروضة للبيع فى الاسواق ، فانها يمكن أن تاجأ الى  
رفع أثمانها لامتصاص القدر الزائد من وسائل الدفع النقدية . وهنا يبرز دور  
الضريبة على رقم الاعمال كأداة مرنة تناور بها الدولة فى استعادة التوازن بين  
التيارات النقدية والسلعية ، اذ تقوم الدولة بزيادة سعر الضريبة بالقدر الذى  
يحقق هذا التوازن بين دخول السكان وأثمان السلع الاستهلاكية التى تباع بها

للمستهلكين ، ثم تتولى الضريبة نغبة المائض المحقق ( وبتنثيل في الفرق بين قيمة تكلفة السلعة + الارباح المحققة وبين ثمن الجزئة الذى تباع به السلعة ) ونحوه إلى ميرانية الدولة بوصفها أحد مصادر تمويل الاستثمارات .

ويباشر الجهاز المصرفي دورا أساسيا في ممارسة هذه الوسيلة . فقد تقدمت الإشارة إلى أن المدفوعات الخاصة بالأجور والمرتببات التى تدفع للمعاملين بالمشروعات تعتبر من أهم المدفوعات النقدية للجوس . بنك حيث تمثل حوالى ٨٠٪ من اجمالى المدفوعات فى خطة النقد<sup>(١)</sup> ، وقدر رأينا أن حوالى ٩٠٪ من اجمالى الدخول النقدية للسكان توجه للاتفاق الاستهلاكى<sup>(٢)</sup> . ولما كان الجوس بنك يقوم بمراقبة المدفوعات الخاصة بالأجور فى كل مشروع من المشروعات بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض ، كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التى تتضمن بصورة مفصلة قيمة الأجور التى سيدفعها المشروع خلال السنة موزعة على فترات ربع سنوية<sup>(٣)</sup> ، فإنه من ثم يكون فى قدرته الوقوف على مدى اتفاق مدفوعات الأجور الفعلية مع المستدفعات المخططة ، أو مدى انحراف الواقع عن المخطط ، ويمكنه بالتالى تحديد حجم النقد الاضافى الذى تسرب الى التداول خلال فترة زمنية معينة .

وتؤدى الموازين الحاسبية للدخول والتفقات النقدية للسكان دورا آخر فى تحديد أنواع السلع التى ازداد الطلب عليها وحجم هذا الطلب ومرونته ، ومن ثم يمكن على ضوء النتائج التى تستخلص من هذه الموازين تحديد نسبة الضريبة

(١) أنظر ماتقدم ص ١٨٧ .

(٢) أنظر ماتقدم ص ٩٤ .

(٣) أنظر ماتقدم من ص ٣٣٦ الى ٣٣٩ .

التي تضاف الى قيمة هذه السلع لامتناع جانب من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة التداول وبحيث يمكن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لكل سلعة على حدة وبالنسبة للمجموعات المختلفة من سلع معينة .

## ٢ — استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة :

يمكن امتصاص جانب من القوة الشرائية المتاحة في أيدي الساكن عن طريق اصدار سندات حكومية تستهلك على آجال طويلة وقد عرف الاقتصاد السوفيتي العديد من هذه القروض ابتداء من مرحلة التصنيع وتحويل الزراعة الى الجماعية (١).

(١) كانت القروض العامة في الاقتصاد السوفيتي مصدر إيراد منتظم للميزانية العامة للدولة وبالتالي لتمويل الزاكن في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة قروض الدولة التي اكتتب فيها السكك حوالي ٥٠٠٠ مليون روبل . وفي أثناء الحرب حققت القروض أكثر من ٧٦٠٠ مليون روبل خصص منها حوالي ١٣٪ لتحويل نفقات الدفاع الوطني وفي أثناء الحطة الخمسية الرابعة بلغت حصيلة القروض حوالي ١١٧٠٠ مليون روبل ، أرتفعت الى ١٣٦٠٠ مليون روبل أثناء الحطة الخمسية الخامسة . وفي عام ١٩٥٦ أصدرت الدولة قرصاً قدره ٣٣٠٠ مليون روبل لتنمية الاقتصاد . وفي عام ١٩٥٧ أصدر قرص مدته خمس سنوات قدرة ١٢٠٠ مليون روبل . غير أنه ابتداء من عام ١٩٥٨ قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية التوقف عن اصدار المزيد من القروض التي يكتبها المواطنون ، وأحيل سداد القروض التي حل ميعادها لمدة عشرين عاماً فقد اتضح أن استمرار القروض التي يكتب فيها الجمهور كان يعنى سداد مبلغ ٢٥٠٠ مليون روبل عام ١٩٦٧ وهو ما يعادل تقريباً الدخل المتوقع من الاكتتابات في القروض وهذا يتطلب اصدار قروض أخرى على نطاق أكبر لامتناع القوة الشرائية الإضافية التي جاءت نتيجة سداد القروض القديمة الأمر الذي كان يشكل عبئاً ثقيلاً على المواطنين .

أنظر :

ويعتبر شراء السندات الحكومية أمراً اختيارياً للمواطنين ، غير أن لجان الحزب الشيوعي داخل الوحدات الاقتصادية ولجان بيع سندات الحكومة التابعة لنقابات العمال تمارس عادة ضغوطاً أدبية على العمال والموظفين لشراء سندات الحكومة التي تطرح للبيع (١)

وتقوم بنوك الادخار ببيع وشراء سندات الدين العام ودفع جوائز اليانصيب الخاصة ببعض قروض الدولة ، كما تقوم بالاحتفاظ بسندات الدين في خزائنها (٢)

غير أنه لا يمكن اعتبار القروض العامة وحدها أداة ذات وزن كبير في تحقيق التوازن النقدي .

أما استخدام الضريبة المباشرة التي تفرض على المواطنين كوسيلة لاستعادة جانب من الدخول النقدية الموزعة على السكان ، فإن السلطات النقدية لا تلجأ إلى زيادة سعر هذه الضرائب لما لها من أثر نفسي سيء على العمال في ظل نظام اقتصادي يقوم على استخدام الحوافز المادية لزيادة انتاجية العمل ودفع عجلة الانتاج . ولهذا يلاحظ أن الضريبة على المربحات والأجور تمثل حوالى ٨٪ فقط من اجمالي إيرادات الميزانية (٣) .

### ٣ - تشجيع الادخار الاختياري :

بعد أن توقفت الدولة عن اصدار القروض التي يكتب فيها المواطنون ابتداء من عام ١٩٥٨ ، كان السبيل الآخر لجذب المدخرات الشخصية هو

Ibid., pp 451 - 452

(١)

Soviet Financial System, op. cit., p 277

(٢)

(٣) أنظر ما تقدم ص ١٧٩ .

تشجيع الادخار الفردى بهدف تقليل حجم القوة الشرائية الموجهة للاستهلاك .  
وتعتبر بنوك الادخار الوعاء الضخم الذى تتجمع فيه مدخرات المواطنين  
السوفيت فى صورة ودائع ذات أشكال مختلفة (١) .

وقد لوحظ تزايد المدخرات باستمرار لدى بنوك الادخار ، كما لوحظ

---

(١) هناك أنواع مختلفة من الودائع فى بنوك الادخار هى :

— الودائع القابلة الدفع عند الطلب ، وهى الودائع الأكثر شيوعاً • وللمودع أن  
يسحب وديعته كلها أو جزء منها فى أى وقت يشاء • وتبلغ الفائدة على هذه الودائع  $1/2\%$   
سنوياً •

— الودائع المحددة المدة بشرط ألا تقل عن ستة شهور • ويبلغ سعر الفائدة لهذه  
الودائع  $3/2\%$  سنوياً •

— ودائع الطوارئ ، وهذه تحكمها ظروف نوعية خاضعة لتقدير المودع • فثلاً يمكن  
للآباء فتح حسابات ادخار بأسماء أطفالهم مشرطين ألا تصرف اليهم الا بعد انتهاء دراستهم  
أو عند بلوغهم سن الرشد •

— ودائع اليانصيب ، وتدفع فائدتها فى صورة جوائز يتم السحب عليها مرتين فى السنة  
وبالنسبة لكل ألف من ودائع اليانصيب يحصل ٢٥ فائزاً على جوائز تصل قيمتها الى  
 $200/$  أو  $100/$  أو نحو ذلك متوسط أرصدتهم ، والمودعون الفائزون هم وحدهم  
الذين يحصلون على فائدة •

— الحسابات الجارية التى تفتحها بنوك الادخار بناء على طلب المودعين. وهذه الحسابات  
لا تختلف عن الودائع القابلة الدفع عند الطلب سوى أنه يجوز استخدام الشيكات التى تحرر  
بأسم شخص آخر فى السحب من الحسابات الجارية ، فى حين أنه يتعين أن السحب من الودائع  
القابلة الدفع عند الطلب بواسطة المودع شخصياً •

نظراً فى ذلك :



أيضاً تزايد عدد المودعين من عام لآخر (١) .

#### (٤) الإصلاح النقدي :

وأخيراً قد تلجأ السلطات النقدية ، عند إزدياد حجم التداول النقدي في الاقتصاد ، الى الإصلاح النقدي بغية التقليل من كمية وسائل الدفع التي تخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية اذا ما لوحظ زيادتها بدرجة كبيرة قياساً بقيمة المعروض من هذه السلع .

والجوس بنك - بحكم كونه الجهة القوامه على إصدار النقد وتنظيم تداوله في الاقتصاد - هو الذي يتولى تقدير النسبة التي يتم على أساسها استبدال العملة الجديدة بالعملة القديمة بحيث تتفق كمية العملة الجديدة التي ستطرح في التداول مع الحاجة الفعلية للمبادلات .

(٢) جدول يبين تطور المدخرات الفردية في الاقتصاد السوفيتي بالمقارنة لعام ١٩٤٠ (طبقاً لآخر احصائية متاحة) :

السنة	أرصدة ودائع الادخار ببلايين ازوبلات	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة لعام ١٩٤٠	عدد المودعين بالملايين
١٩٤٠	٠٫٧		غير متوافر
١٩٥٠	١٫٩	٢٧١	» »
١٩٥٧	٨٫١	١١٥٧	» »
١٩٦٠	١٠٫٦	١٥٥٧	٥٢٫٣
١٩٦٥	١٨٫٧	٢٦٧١	٥٧٫٤
١٩٦٧	٢٦٫٩	٣٨٤٣	٦٤٫٠
١٩٦٨	٣٢٫٤	٤٦٢٩	٦٨٫٠

المصدر :

M. Lavigne, Planification. op, cit, p 397 , V. Pereslegin ;  
Finance. op. cit., p 175

ولا تلجأ السلطات النقدية الى اصلاح النقدى كحل لمشكلة النقود القانونية التى تفيض عن حاجة التداول الا اذا تعذر عليها تحقيق انخفاض مؤثر فى حجم النقود المتداولة بالوسائل الأخرى وذلك على نحو ما حدث تاريخيا فى الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٤٧ .

اتضح من ذلك كله أن الجهاز المصرى يسهم — من خلال قيامه بوظيفتى التمويل والرقابة — فى تحقيق التوازن المالى للمشروعات العاملة فى الاقتصاد . وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام .

وقد يحدث، أن تظهر بعض الضغوط التضخمية فى الاقتصاد على نحو ما حدث فى فترات تاريخية معينة ، إلا أنه قد تبين لنا أن هذه الضغوط تعتبر ظاهرة قاصرة على التداول فقط ، وأن وسائل علاجها تتمثل إما فى تعديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات أو فى استخدام الأدوات المالية ( القروض العامة والضرائب المباشرة ) أو تشجيع الادخار الاختيارى أو اصلاح النقد ذاته .

## خلاصة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط والدور الذي يباشره فيه . وقد اتخذنا من الجهاز المصرفي السوفيتي نموذجاً لدراستنا على أساس أن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الرائدة الأولى التي اتخذت من التخطيط الشامل أسلوباً تسير به عجلة النشاط الاقتصادي فيها ، كما اتخذ الجهاز المصرفي السوفيتي نموذجاً بنيت على نمطه سائر الأجهزة المصرفية في دول أوروبا الشرقية المخططة وتحدد وظائفها نفلا عنه ، وذلك في مرحلة أولى ، الى أن تبين بعد ذلك ضرورة إدخال تعديلات تأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية عن ظروف الاقتصاد السوفيتي .

ونظراً لارتباط الهيكل المصرفي بالهيكل الاقتصادي ، فقد افترضنا دراستنا بمبحث تمهيدى عرضنا فيه الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتي اعتباراً من مرحلة التصنيع وذلك للتعرف على المناخ الاقتصادي الذي يباشر الجهاز المصرفي فيه وظائفه ومهامه . وقد انضج أن خصائص الاقتصاد السوفيتي تلتخص في ثلاث الأولى ، هي الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الانتاج والتي تتخذ شكلان أساسيان هما : الملكية المباشرة للدولة والتي تسيطر على حوالي ٩١٪ من كافة الأصول الانتاجية في الاقتصاد ، ثم ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية .. إلا أنه مع سيطرة الملكية الاجتماعية على الموارد والقدرات الانتاجية ، فإن الاقتصاد السوفيتي قد ظل اقتصاد مبادلات نقدية تؤدي فيه النقود دوراً أساسياً . ومع سيادة الملكية

الاجتماعية فقد أصبح الانتاج يستهدف اشباع حاجات المجتمع بأسره ، وهذه هي الخصيصة الثانية التي تميز الاقتصاد السوفيتي عن اقتصاد السوق الذي يستهدف من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لطبقة أصحاب رؤوس الأموال . أما الخصيصة الثالثة والأخيرة فهي اتباع نظام التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والملمزم لتنمية الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم حركة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد بما يؤدي الى تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدولة ويستند هذا التخطيط الشامل أساسا الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

وقد بنيت الدراستان هذه الخصائص جميعها قد انعكست على الجهاز المصرفي حيث يتميز بأنه يدخل في إطار ملكية الدولة التي تدبره وتستخدمه في تحقيق المؤشرات الواردة في الخطة الاقتصادية القومية .

وعنيت الدراسة بعد ذلك بالتعرف على أمرين أساسيين . أولهما هو خصائص النظام النقدي السوفيتي ، وثانيهما هو علاقة الجهاز المصرفي السوفيتي بعملية التخطيط سواء في مرحلة إعداد الخطة القومية أو في مرحلة تنفيذها .

وفي سبيل الامام بخصائص النظام النقدي السوفيتي ، تعرضت الدراسة للدور الذي تؤديه النقود والأمان في الاقتصاد وقد تبير لنا كيف فشلت في السنوات الأولى من الثورة الشيوعية تجربة تسيير الاقتصاد القومي بدون استخدام النقود عن طريق تنظيم التبادل المباشر للمنتجات والخدمات ، وبذلك زال الوهم الذي سقط في شراكه بعض غلاة الاقتصاديين السوفيت الذين نادوا بالاستغناء عن النقود عندما تصوروا ضرورة إختفاء المبادلة النقدية في فترة الانتقال للاشراكية . فقد استمرت النقود في مبانرة دورها في

الاقتصاد السوفييتى الذى احتفظ بالقالب السعوى للمنتجات ، فيما عدا أنه لا يمكن تحويل هذه النقود الى رأسمال عن طريق استخدام عمال إجرا .

وقد كان طبيعيا أن يلى ذلك دراسة لنظام الأثمان بصفتها التعبير النقدي عن القيمة . وقد اتضح لنا أن عملية تكون الاثمان فى الاقتصاد قد ارتكزت أساسا الى النظرية الماركسية فى القيمة وفجوها أن الذى يحدد مقدار قيمة أية سلعة هى كمية العمل الاجتماعى الضرورى اللازم لإنتاجها . ثم تعرفنا أيضا على أنواع الأثمان المخططة ، واتضح لنا أن أثمان التجزئة المخططة لسلع الاستهلاك تتضمن عنصراً هاماً للغاية هو الضريبة التى جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال ، والتى تعتبر نتيجة لتحديد أثمان السلع الاستهلاكية عند مستوى يحقق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة فى سوق هذه السلع . وهذه الضريبة تحول حصيلتها الى الموارد المركزية للدولة عن طريق نظام الثمن .

وقد تبين لنا أيضا أن الأثمان تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد السوفييتى حيث تستخدم الى حد كبير تخصيص الموارد ، وإعطاء وحدات الإنتاج المادى المختلفة تعبيراً قيمياً يسمح بتجميعها ، وبالتالي بناء الموازين القياسية اللازمة لإعداد الخطة وتحقيق تناسقها الداخلى على أساس الموازين العينية . وتستخدم الأثمان أيضا فى تحديد مستوى الدخول الحقيقية للأفراد فضلاً عن توزيع الدخول بين المدينة والريف ، كما أنها تستخدم كأداة للرقابة على نشاط المشروعات الإنتاجية .

ثم استعرضت الدراسة بعد ذلك تطور الجهاز المصرفى السوفييتى منذ عام ١٩١٧ فى ارتباطه بتطور هيكل الاقتصاد ذاته . وقد برزت لنا التغيرات التى

طرات على الهيكل المصرفي في رحلة تطوره كنتيجة للظروف التاريخية التي مر بها الاقتصاد السوفييتي ، وكيف تبلورت معالم هذا الهيكل في عدد محدود من الوحدات الائتمانية المتخصصة غير المتنافسة وتمثل في . بنك الدولة أو « الجوس بنك » كما يطلق عليه ، وهو حجر الزاوية في النظام المصرفي كله حيث يقوم بوظائف البنك المركزي والبنوك التجارية معا في إقتصاديات السوق ، مع اختلاف في كيفية أداء هذه الوظائف تبعاً لاختلاف الخصائص الاقتصادية لكل من اقتصاد السوق والاقتصاد السوفييتي . ويقوم بنك الاستثمار أو « ستروي بنك » بتمويل الجانب الأعظم من الاستثمارات في الاقتصاد . أما بنك التجارة الخارجية أو « فينشورج بنك » فن أهم وظائفه تمويل التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي . وتختص شركة بنوك الادخار ، والتي بلغ عددها أكثر من ٧٨٠٠ بنك بجميع مدخرات الافراد وذلك لتهيئة دوارد ائتمانية لبنك الدولة تستخدم في التمويل المخطط للمشروعات .

وقد اتضح لنا أن معيار تخصص هذه الوحدات الائتمانية يتمثل في طبيعة العمليات التي تقوم بتمويلها . فقد اتضح مثلاً أن بنك الدولة يقوم بتمويل النشاط الجاري للمشروعات عن طريق تقديم قروض قصيرة الاجل اليها . أما بنك الاستثمار « ستروي بنك » فيقوم بتمويل النشاط الاستثماري للمشروعات ( فيما عدا الاستثمارات في قطاع الزراعة ) .

وقد تعرضت الدراسة في هذا الموقع منها لوظائف وحدات الجهاز المصرفي بصفة عامة ، كما ناقشت مدى قدرة بنك الدولة على خلق الائتمان بالمقارنة بما تقوم به البنوك التجارية في اقتصاد السوق . وقد اتضح أن لبنك الدولة القدرة على ذلك ، الا أن حدودها محكومة بخطة الائتمان التي يعمل البنك وفقاً لها .

وقد تطلبت دراسة النظام النقدي السوفييتي التعرف على أنواع وسائل الدفع

المتداولة في الاقتصاد والنظم والقواعد التي تحكم تداول كل منها . فتعرضت الدراسة للائتمان ووظائفه في الاقتصاد والقواعد التي تنظمه . وقد تبين أن سلطة منح الائتمان يختص بها الجهاز المصرفي وحده ، وأن الائتمان مخطط ويمنح لتمويل أغراض محددة بذاتها في الخطة مقابل سعر فائدة محدد . كما يشترط أيضا أن يمنح الائتمان لفترة محددة يرد للبنك بعدها ، وأن يكون مغطى بالقيم المادية التي تمنح من أجل تمويلها . وبالنسبة لهذه القاعدة الأخيرة فقد قدمنا الاسانيد التي تنفي ما تردد من أن العطاء المادي للائتمان يعتبر نوعا من الضمان للوفاء بالقروض المصرفية على نحو ما هو مألوف في اقتصاديات السوق .

وقد بينت الدراسة الدور الذي يقوم به سعر الفائدة في الاقتصاد السوفيتي المخطط على الرغم من تملك الدولة للمشروعات التابعة لها . فقد اتضح أن الفائدة تستخدم كأداة لحفز المشروعات على الاقتصاد في استخدام مواردها المالية والانتظام في سداد القروض الممنوحة لها تجنباً لتطبيق سعر الفائدة العقابي عليها ، ولا تمثل نوعاً من الدخل يحصل عليه من يملك رأس المال في شكله النقدي .

وقد أظهرت الدراسة أن القواعد التي تنظم التداول النقدي تفرق بدقة بين دائرتين من المدفوعات ، تحيط الأولى بالمدفوعات التي تتم بالنقد المصرفي ويطلق عليها التسويات غير النقدية وتصل نسبتها الى حوالي ٩٠ ٪ من إجمالي المدفوعات في الاقتصاد ، وتشمل الدائرة الثانية المدفوعات التي تتم بالنقود الورقية التي تصدر من بنك الدولة ، مع تبيان النظم الموضوعية للالتزام بحدود كل دائرة . وقد استهدفت هذه التفرقة بين قطاعي تداول النقود أن يقتصر التعامل بالنقد القانوني على العمليات المتعلقة بقطاع المستهلكين سواء من حيث الحصول على نقد أو انفاقه ، وبالتالي خفض حجم التداول من هذا النقد الى

أدنى حد ممكن الأمر الذى يتيح للدولة السيطرة على كمية العملة المتداولة وتحقيق التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية . هذا فضلا عن أن أسلوب التسويات غير النقدية الذى يمارس بواسطة جهاز المقاصة بينك الدولة يسمح بفرض رقابة على التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية المختلفة .

وعالجت الدراسة بعد ذلك كيفية تحديد كمية النقد اللازم للتداول ، وكيف أن هذا التحديد يستند الى قواعد التداول النقدى التى وضعها ماركس ومؤداها أن الذى يحدد كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة هو مجموع أثمان السلع التى فى التداول ومتوسط دوران سرعة النقود .

وتعرضت الدراسة للعلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط ، سواء عند تحضير الخطة القومية أم عند تنفيذها .

وفى سعيها الى التعرف على دور الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة . كان لابد وأن تتعرض الدراسة أولا على نحو من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى القومى بشقيه العينى والمالى . فقد عنت الدراسة بالتعرف على التخطيط العينى أو المادى وهو نقطة البداية فى نظام التخطيط القومى الشامل ، إذ تحدد الخطط العينية - على ضوء وسائل الانتاج المتاحة والممكنة - أهداف الانتاج والاستهلاك والتراكم والواردات والصادرات والعمالة ، ثم يعقب ذلك ما يقوم به التخطيط المالى من تنظيم عمليات خلق وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية ( أى التدفقات المالية ) بما يحقق أهداف الخطط العينية . وهذا النوع الأخير من التخطيط ، وهو التخطيط المالى ، هو محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة .

وقد تطلبت دراسة التخطيط العينى أو المادى تبيان الأدوات التخطيطية



التي يستعان بها في تحضير الخطة القومية وتحقيق التناسق بين أجزائها . وهذه الأدوات هي الموازين التخطيطية . وقد بينت الدراسة أن هذه الموازين تنقسم الى فئتين . الأولى وهي الموازين التخطيطية العينية وتبنى على أساس وحدات القياس العينية وتشمل : ميزان القوة العاملة والموازين السليعية المختلفة وموازين الطاقة الانتاجية . وهذه الموازين العينية تحقق توازنات كمية جزئية . أما الفئة الثانية من الموازين التخطيطية ، فهي الموازن القيمية التي تركز على الموازين العينية ، الا أنها تعد في صورة نقدية عن طريق استخدام الاثمان . وتشمل الموازن القيمية : ميزان الناتج الاجتماعي وميزان الدخل القومي وميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان وميزان رأس المال الثابت وجداول المدخلات والمخرجات ثم ميزان الاقتصاد القومي الذي يعتبر تركيبا يضم هذه الموازين جميعا وتستهدف الموازن القيمية ضمان تناسق الهيكل الاقتصادي في مجوعه كما تصوره خطة الاقتصاد القومي .

وقد ساقنا التسلسل المنطقي للدراسة بعد ذلك إلى التخطيط المالي الذي أبرزنا بوضوح تبعيته للتخطيط العيني أو المادي ، وأن للضرورة التي فرضت وجوده قد نبعت من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتي اقتصادا نقديا تتداول فيه النقود ، وأنه لا بد من وجود تيارات مخططة لوسائل الدفع تتناسب وتتطابق تماما مع التدفقات العينية على النحو الذي رسمته الخطة الاقتصادية القومية . وقد أوضحنا أن الخطط المالية على المستوى القومي تتضمن أولا ميزانية الدولة وتعتبر الخطة المالية الرئيسية في النظام المالي السوفيتي ، حيث يتم عن طريقها تكوين الموارد المالية المركزية للدولة من خلال ما تحصل عليه من إيرادات من مختلف المشروعات ممثلة في صورة ضريبة جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال واقتطاعات من الأرباح واشراكات التأمين الاجتماعي

ثم يتم عن طريقها استخدام هذه الموارد في تمويل النمو المخطط لفروع الائتضاد القومى المختلفة وقد أوضحنا أيضا علاقات التشابك بينها وبين الخطه الاقتصادية القومية من خلال دراسة لمكونات جانبي الإيرادات والنفقات في الميزانية حتى يمكن القاء الضوء على العلاقة بين التخطيط المادى والتخطيط المالى .

أما الخطط المالية التى ينشغل الجهاز المصرفى بإعدادها في مرحلة تحضير الخطه القومية فتتكون من : خطط النقد وخطط الائتمان وجانب من خطة النقد الأجنبى .

أما خطة النقد فتضع تقديرا لكمية القود التى يتعين على بنك الدولة إصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلية لحساب التيارات النقدية الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر والخارجة منها لمختلف الأغراض، بمعنى أن الهدف من هذه الخطة هو ألا يوجد في الاقتصاد القومى من النقد المتداول سوى القدر الضرورى الذى يكفى تغطية الحاجة اليه، وبالتالى تحتفظ العملة بقوتها الشرائية وثباتها .

أما خطط الائتمان التى يقوم كل من بنك الدولة وبنك الاستثمار بإعدادها ، فتتضمن بمهمة تجميع الموارد المالية الحرة التى تتجمع لدى المشروعات بصفة مؤقتة ثم إعادة توزيعها توزيعا مخططا وفقا لمقتضيات الخطط المادية في صورة قروض تمنح للوحدات الاقتصادية لأغراض معينة ولفترات محددة .

أما خطة النقد الأجنبى فتتضمن تقديرا لكافة الإيرادات المختلفة المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الاجنبى .

وقد عرضت الدراسة على نحو من التفصيل لكيفية اعداد هذه الخطط

ومكوناتها وعلاقتها بالخطة الاقتصادية القومية والموازن المستخدمة في تحقيق تناسقها ، لكي تربط مرة أخرى بين التخطيط العيني والتخطيط المالي .

وأخيراً تعرضت الدراسة للخطة المالية الاجمالية ودورها في تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار .

أما عن دور الجهاز المصرفي في مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية ، فقد أبرزت الدراسة أهمية وظيفتي التمويل والرقابة التي يباشرها في تحقيق أهداف الخطة.

فالاقتصاد المخطط يتعذر تنميته بالنسب والمعدلات المقررة في الخطة اذا ما تركت الموارد التمويلية جرة تحت تصرف ادارات الوحدات الاقتصادية المناط بها تنفيذ الخطة ، اذ يصعب في هذه الحالة تجنب الاسراف في استخدام هذه الموارد ، وبالتالي تعذر تحقيق القدر المخطط من الانتاج أو تنفيذ الحجم المخطط من الاستثمارات . ولذلك فإن تركيز مصادر التمويل في يد النظام المالي والائتماني يضمن تزويد الوحدات الاقتصادية بالموارد المالية بالقدر المناسب وفي الوقت الملائم ، أو بعبارة أخرى تحقيق أعلى حد من الكفاءة بأدنى حد من النفقات .

ويعتبر الجهاز المصرفي أيضاً برجال الرقابة تستطيع الدولة أن تباشر من خلاله اشرافاً فعالاً على مجرى النشاط الانتاجي أثناء تنفيذ الخطة وأن تعمل على توجيه هذا النشاط بما يتفق والاهداف العامة حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة المشروع نفسه .

وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن ممارسة الجهاز المصرفي لوظيفتي التمويل والرقابة شأن كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

وقد تطلب التعرف على دور الجهاز المصرفي في مرحلة تنفيذ الخطة أن تتعرض الدراسة في ايجاز للقواعد الاساسية التي تنظم نشاط الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد والمناطق بها تنفيذ الخطة، وحقوق هذه الوحدات في مجال التخطيط. وقد تبين لنا أن كل مشروع من المشروعات التابعة للدولة يتمتع بحقوق الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وأن له ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه في تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه. من خلال علاقات المشروع بالجهاز المالي والائتماني — بطريقة تخدم أساسا أهداف الانتاج والتراكم وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعمال إلا أن استقلال المشروع ليس مطلقا، وانما هو محكوم بخطة يلتزم المشروع بتوجيه طاقاته ونشاطه الانتاجي وفقا لها. ومن ثم كان لابد أن تتعرض الدراسة لمكونات هذه الخطة في علاقاتها بالتخطيط الاقتصادي العام، وكيف أنها تعتبر الأساس في تقدير حجم التمويل المصرفي المطلوب للمشروع لتنفيذ مهامه المخططة سواء تعلق الأمر بتمويل النشاط الجاري أو النشاط الاستثماري.

ولما كانت همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها يتمثل في امداد المشروعات بالقوة العاملة وبوسائل الانتاج، وكان هذا الامداد يتم في جانبه المادي وفقا لخطة يطلق عليها خطة الامدادات المادية والفنية. لذلك رأينا أن نتعرض في عمالة سريعة لهذه الخطة بادئين باشارة موجزة لنظام توزيع الموارد المادية. وابتداء من هذه الخطة الاخيرة تتحد الوسائل العينية والنقدية التي تمكن المشروعات من تنفيذ ما تضمنته خططها الانتاجية والاستثمارية.

وقد انضج من الدراسة أنه في مجال التمويل، يقوم الجهاز المصرفي بتوجيه موارده الائتمانية في صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال

العامل للمشروعات ، كما يقوم بزيدها بقروض طويلة الأجل لتمويل نشاطها الاستثمارى وذلك وفقا لما هو مخطط ، وقد أنضح لنا من الدراسة أن الائتمان المصرفى يمثل حوالى ٤٨ ٪ من إجمالى مصادر تمويل رأس المال العامل فى الاقتصاد السوفيتى ، فى حين لا تمثل الموارد الذاتية أكثر من ٣٤ ٪ وقد عرفنا أن الهدف من استخدام الائتمان المصرفى فى تمويل نسبة كبيرة من رأس المال العامل للمشروعات هو فرض سيطرة الجهاز المصرفى عليها وتمكينه من مباشرة رقابته على أدائها . وقد اتضح أيضا أن الائتمان قصير الأجل يمنح أساسا للمشروع لتمكينه من الحصول على مخزونه المسمى من المواد الأولية والوقود والمواد نصف المصنوعة والمواد تامة الصنع ، وذلك نظرا لأن المواد الذاتية للمشروعات تعجز عن تمويل كافة إحتياجاتها الموسمية من المواد المختلفة .

وقد أثارَت الدراسة مذهب اليه بعض كتاب الغرب من ربط الائتمان قصير الأجل بتمويل المخزون السلعى للمشروعات لإخراج عن كونه ترديدا لمبدأ الكيميلات الحقيقية أو نظرية القروض التجارية التى نشأت فى إنجلترا ثم هجرت فيما بعد لما شابها من مثالب . وقد أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة بين سياسة تمويل المخزون السلعى للمشروعات ومبدأ الكيميلات الحقيقية ، لأن الهدف الأساسى لبنك الدولة عند قيامه بالتمويل هو تحقيق أحسن تخصيص ممكن لموارد الائتمان وأستخداماته المختلفة حتى يتسنى انجاز المؤشرات الكمية والكيفية التى تضمنتها الخطة الاقتصادية القومية ، ولم يكن الهدف من هذه السياسة التوفيق بين إعتبارات الربح والسيولة والأمان وتحقيق التوازن بين تيار السحب وتيار الإيداع ، وهى إعتبارات جوهرية تلتزم البنوك التجارية فى اقتصاد السوق بمرعاتها .

أما بالنسبة لدور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاستثماري للمشروعات فقد أشارت الدراسة أولا إلى أهمية الاستثمارات كوسيلة لتنمية الاقتصاد القومي، ثم تعرضت لكيفية تحديد حجمها، وأشارت إلى أن معدل تزايد الاستثمارات قد تحول لصالح إقامة المعدات والآلات على حساب المباني وذلك على الرغم من أن الاستثمارات في المباني مازالت تستحوذ إلى الآن على نسبة أكبر من المبالغ المخصصة للاستثمارات.

ثم تعرضت الدراسة بعد ذلك لأسلوب تمويل الاستثمارات، وقد تبين أن الأسلوب الذي كان متبعها قبل عام ١٩٦٥ قد تمثل في منح الميزانية غير القابلة للرد، وكيف كشف تطبيق هذا الأسلوب عن عيوب كبيرة كان أهمها ارتفاع تكاليف إقامة الانشاءات الأساسية وعدم الاهتمام بتقدير كفاءة هذه الاستثمارات بالدقة الواجبة ولذلك تغير هذا الأسلوب بالفعل في أواخر عام ١٩٦٥ ليتخذ التمويل صورة قروض مصرفية من الجهاز المصرفي بالإضافة إلى تمويل المشروعات ذاتيا من حصيلة صناديق تنمية الانتاج بها.

وقد تضمنت الدراسة القواعد التي تحكم تمويل الاستثمارات في عمليات البناء والشيد والتي وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في ٨ أكتوبر عام ٦٥ وقد استهدفت هذه القواعد في مجموعها التأكد من كفاءة الاستثمارات المراد تمويلها وأنها قد اعتمدت وأدرجت بالمخططة.

أما بالنسبة لوظيفة الرقابة التي يباشرها الجهاز المصرفي على المشروعات والتي تتكامل مع وظيفة التمويل سعيا إلى تحقيق الأهداف المخططة، فقد تعرضت الدراسة أولا لمفهوم الرقابة بوجه عام والغرض منها: ثم بينت بإيجاز أهم صور الرقابة على المشروعات وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة الإدارية للمشروع

والرقابة التي تمارس عن طريق أجهزة التخطيط ، ورقابة الحزب وال نقابات حتى  
برزت الرقابة المالية بين هذه الصور الرقابية وتمارس الرقابة المالية في ثلاثة  
أنجاءات : أولها الرقابة التي تتم داخل المشروعات ذاتها بمناسبة تطبيق نظام  
محاسبة التكاليف ، ثم الرقابة المالية التي تتم بمناسبة تجميع وإنجاز ميزانية الدولة  
وأخيرا الرقابة التي تتم بواسطة الجهاز المصرفي .

وقد أوضحت الدراسة أن الرقابة المصرفية رقابة شاملة تتوخى أساسا  
التأكد من أن كل مشروع من المشروعات يعمل وفقا للخطة الموضوعة له  
ويلتزم بمؤشراتها . وأوضحت أيضا أن للرقابة المصرفية إطارا تنظيميا يتعين  
على كافة الوحدات الاقتصادية الالتزام بالقواعد التي يتضمنها لانحيد عنها  
فهي ضرورة لا إختيار فيها للمشروع . وتوثق هذه القواعد في مجموعها الروابط  
بين المشروع وفرع البنك الذي يتعامل معه ، وبحيث يتيسر لهذا الأخير  
الاطلاع على أحوال المشروع ومراقبة كافة التدفقات المالية في دخوله وأخروجه  
من حساباته .

وأهتمت الدراسة ببيان القدرات التي تمارس الرقابة المصرفية من خلالها  
فقد توفر لبنك الدولة سبيل الرقابة أولا بمناسبة ما يقدمه للمشروعات من  
قروض تمويلية لحاجتها من رأس المال العامل . وقد تبين ان ضالة النسبة  
التي كان يسهم بها الائتمان المصرفي في رأس المال العامل للمشروعات إبان  
تنفيذ الخطتين الخمسين الأولى والثانية كان السبب في إضعاف فعالية رقابة  
بنك الدولة على مدفوعات هذه المشروعات ، وبالتالي على التنفيذ الفعلي لهذه  
الخطط . أما القناة الثانية التي يمارس بنك الدولة رقابته من خلالها ، فقد انعقدت  
له بحكم كونه مركزا لعمليات المقاصة في الاقتصاد السوفيتي .

و تعرضت الدراسة أيضا لمقومات رقابة بنك الاستثمار على النشاط الاستثمارى للمشروعات والتي تتأني له بحكم تركيز كافة الموارد التمويلية المخصصة لهذا الغرض لديه ، وأن تمويل كل مشروع يتم وفقا لما يتحقق من الانجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعة في هذا الشأن . هذا فضلا عن أن بنك الاستثمار قد منح سلطة التفتيش العضوى على المشروعات التى يقوم بتمويلها .

وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الدور الرقابى للجهاز المصرفى يكمله دور آخر يعبر عنه تمتع هذا الجهاز بسلطة توقيع الجزاءات على المشروعات إذا ما وجدت منها قعمورا فى الأداء أو انحرافا عن مجرى تنفيذ الخطة . وبهدف تطبيق هذه الجزاءات إلى الضغط على مثل هذه المشروعات للارتقاء بمستويات أعمالها أو الالتزام بمؤشرات الخطة . وللجهاز المصرفى أيضا سلطة منح المشروعات حوافز مالية وأئتمانية لأقالمتها من عثراتها أو تشجيعها على تحسن أدائها .

وقد انتهت الدراسة الى أن الرقابة المصرفية تعتبر من أهم صور الرقابة على نشاط المشروعات بحكم الاتصال اليومي المنتظم بينه وبين فرع البنك الذى يتعامل معه ، وذلك على خلاف سائر صور الرقابة .

وقد كشفت الدراسة عن أن مباشرة الجهاز المصرفى لوظيفة التمويل والرقابة تؤدي إلى تحقيق التوازن المالى للمشروعات بحيث تتحقق الاهداف العينية للخطة وخاصة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .

وابتداء من التوازن المالى للمشروعات يقوم الجهاز المصرفى بمراقبة تحقيق



التوازن العام من خلال موازنة تيار السلع والخدمات — وخاصة السلع الاستهلاكية مع التيارات المالية وذلك على المستوى القومي ، فضلا عن تحقيق هذا التوازن اقليميا وزمنيا .

وقد تضمنت الدراسة استعراضا لدور الجهاز المصرفي في هذا المجال ، بدأت أولا بتبيان الاسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال نقدي في الاقتصاد المخطط وبالتالي إلى ظهور ضغوط تضخمية يقع في برائنها . وقد رأينا في هذا الموقع من الدراسة أن نميز بين هذه الضغوط وبين ظاهرة التضخم كما تعرفها اقتصاديات السوق في شكلها الاحتكاري . فانتضح أن الضغوط التضخمية التي تظهر في الاقتصاد المخطط هي ظاهرة قاصرة على دائرة التداول النقدي للسلع ، في حين أن الاتجاهات التضخمية محفورة في الشكل الاحتكاري لرأس المال لأنها سبيل إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح أي لمصلحة رأس المال على حساب الأجور وهي دخول الطبقات العاملة والدخول المحدودة بصفة عامة .

وعرضت الدراسة المراحل التاريخية للضغوط التضخمية التي أصابت الاقتصاد السوفيتي والعوامل التي أدت إلى ظهورها . وقد تبين لنا أن من أهم هذه العوامل هو توجيه الجزء الأكبر من الموارد إلى إنتاج السلع الانتاجية على حساب السلع الاستهلاكية . أو نتيجة ظروف طارئة أو استثنائية على نحو ما حدث أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . وكان تعرضنا لهذا الموضوع على نحو أبرزنا فيه دور الجهاز المصرفي في خلق الظروف التي أدت إلى نشأة هذه الضغوط ، ثم دوره في محاربتها .

وقد انتهينا على ضوء الواقع التاريخي إلى استخلاص أهم الوسائل التي

تليجاً السلطات النقدية إليها في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام مع التركيز على دور الجهاز المصرفي في هذا الشأن وقد تبين لنا أن هذه الوسائل تتمثل أولاً في استخدام سلاح الضريبة على رقم الأعمال . ثم في استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة ، ثم في تشجيع الادخار الاختياري في بنوك الادخار ، وأخيراً اللجوء إلى الإصلاح النقدي . وقد كان استخدام واحد أو أكثر من هذه الوسائل في الواقع التاريخي رهناً بالظروف الاقتصادية التي سادت في كل فترة تعرض فيها الاقتصاد السوفيتي لخلل نقدي .



# المراجع

أولا - المراجع العربية :

## ١ - الكتب

د. أحمد جامع :

١ - الاقتصاد الاشتراكي دراسة نظرية تحليلية . دار النهضة العربية

١٩٦٩ .

٢ - العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية . دار النهضة العربية

أوسكار لانج : الاقتصاد السياسى ( القضايا العامة ) ترجمة عن الانجليزية

د. راشد البراوى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

د. رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ .

د. زكريا أحمد نصر :

١ - القدر والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية : مطبعة المدنى -

القاهرة ١٩٦٥ .

٢ - تطور النظام الاقتصادي . القاهرة ١٩٦٧ .

د. عاطف صدقى : الضرائب فى الاتحاد السوفيتى . تنظيمها ودورها . الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٦٤ .

د. عبد السلام بدرى : الرقابة على المؤسسات العامة . مكتبة الانجلو المصرية

( بدون تاريخ ) .

د. فؤاد مرسى : النقود والبنوك . الطبعة الأولى . دار المعارف بمصر

١٩٥٨

فيتالى دنشنيكو . كيف تطور الاقتصاد السوفيتى . مطبوعات وكالة أنباء  
نوفوستى . موسكو ١٩٧٠

فينوجرادوف التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك . دار التقدم — موسكو  
( بدون تاريخ )

قسطنطين لوكيانوف وبوريس تسفيتكوف : كيف يخطط الاقتصاد الوطنى  
فى الاتحاد السوفيتى . دار نشر وكالة نوفوستى للأنباء — موسكو ١٩٧٤  
د . محمد حامد دويدار :

١ - محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ألفت على طلبية السنة الرابعة  
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٦٦/٦٥

٢ - فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى . دراسة للمشكلات الرئيسية  
لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر . المكتب المصرى الحديث للطباعة  
والنشر . الطبعة الأولى ١٩٦٧

٣ - محاضرات فى الاقتصاد السياسى ، ألفت على طلبية كلية الحقوق  
جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٤/٧٣ - المكتب المصرى الحديث  
للطباعة والنشر .

د. محمد دويدار ومصطفى رشدى شيجة : الاقتصاد السياسى . المكتب المصرى  
الحديث للطباعة والنشر . الطبعة الأولى

د. محمد زكى شافعى . مقدمة فى النقود والبنوك . دار النهضة العربية ١٩٦٩

د. محمد عبد العزيز عجمية و د. صبحى تادس قريصه : النقود والبنوك  
والتجارة الخارجية ١٩٦٧

نيقولاى كوفال وبوريس ميرو شنيشينكو : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى  
فى الاتحاد السوفيتى دار نشر وكالة نوفوستى - موسكو ١٩٧٢

## ب - المقالات

---

د. أبو السعود احمد السوده : خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين  
الرأسمالى والاشتراكي محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/٩٧٠  
د. احمد الجعوبى : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى . الأهرام  
الاقتصادى العدد ٢٥٤ مارس ١٩٦٦

د. جرجس عبده مرزوق : النظم المصرفية والنقدية المقارنة . محاضرات معهد  
الدراسات المصرفية ١٩٦٥

د. زكريا احمد نصر : بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر  
المعاصرة العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣

سيد احمد البواب : مضمون الدخل القومى فى الدول الاشتراكية الشرقية .  
معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦

شارل بتهلم : ماهية التخطيط الاشتراكي ، مقال فى كتاب التخطيط والتنمية  
لنفس المؤلف . ترجمه عن الفرنسية د. اسماعيل صبرى عبد الله . دار  
المعارف بمصر ١٩٦٦

د. صبحي تادرس قريصه : الدور التمويلي والرقابي لاجهاز المصرف في مسح  
الاشارة الخاصة إلى ج.ع.م. — محاضرات معهد الدراسات المصرفية

١٩٦٨

د. عاطف السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية في إدارة المؤسسات العامة  
بالاتحاد السوفيتي . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥

د. عبد الرازق محمد حسن : الفائدة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي . محاضرات  
معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠

د. عبد السلام بدوي : الرقابة على النشاط الاقتصادي . محاضرات معهد  
الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦٥

د. عبد الكريم صادق بركات : التخصيم في الدول ذات الاقتصاد المخطط.  
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع  
العدد الأول يناير ١٩٦٥

د. محمد حامد دويدار : أزمة الطاقة . أزمة النظام النقدي الدولي . أم أزمة  
الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٥٨ أكتوبر

١٩٧٤

د. محمد زكي شافعي : المعالم الأساسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية المخططة  
مرتزيا ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧

د. محمود أمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية في دول أوروبا الشرقية  
مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٢٣ يناير ١٩٦٦

مسيحه توفيق مسيحه : الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي ، محاضرات معهد  
الدراسات المصرفية ١٩٦٣

د. موريس مكرم الله واصف : الأسس النظرية لتخصيص الموارد وتخطيط.  
الاستهلاك النهائي في النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات  
معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨

د. نبيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة بين وظائف النظم المصرفي في  
الاشتراكية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٨/١٩٧٠





## ثانيا - المراجع الأجنبية

(١) باللغة الانكليزية

### A — Books

- Balassa, Bela : The Hungarian Experience in Economic Planning. New Haven, Yale University Press 1959.
- Baykov, Alexander:
  - 1 — The Development of the Soviet Economic System Cambridge University Press 1946 ( Reprinted 1970 )
  - 2 — Planning in the U.S.S.R. Case Study. Vol. II The Institute of Social Studies. The Hague ( Reprinted by the Institute of National Planning, Cairo (n.d.)
- Bernard, Philippe. J: Planning in the Soviet Union. Pergamon Press. First English Edition, 1966
- Bettelheim, Charles; Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House London 1961
- Campbell, R.W. 1 + Soviet Economic Power. Its Organization, Growth and Challenge. Macmillan & Co. Ltd. London 2nd. ed. 1970
  - 2 — Accounting in Soviet Planning & Management Cambridge, Massachusetts Harvard University Press 1963
- Cohn, Stanly. H.: Economic Development in the Soviet Union. (D.C. Heath & Co) Lexington, Massachusetts 1970
- Davies, R.W.: The Development of the Soviet Budgetary System, Cambridge University Press 1958

— Dobb, Maurice :

1 — Soviet Economic Development Since 1917. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1966

2 — An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1960

— Erlich, Alexander : The Soviet Industrialization Debate 1924—1928. Harvard University Press 1960

— Gogol, B. : Organization of Trade. Progress Publishers, Moscow (n. d.)

— Granick, David: Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R. " A Study in Soviet Economic Planning " Columbia University Press, New York 1959

— Grossman, Gregory : Economic Systems. University of California, Berkeley. Prentice-Hall Inc. [Englewood Cliffs, New Jersey 1967

— Gruchy, Allen, G. : Comparative Economic Systems. Houghton Mifflin Co, ed 1966

— Halm, George : Economic systems. A Comparative Analysis. Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968

— Holzman, Franklyn, D : Soviet Taxation. The Fiscal & Monetary Problems of a Planned Economy, Harvard University Press. Cambridge 1955

— Hanson, Philip : The Consumer in the Soviet Economy. Macmillan London 1968

— Hirsch, Hans : Quantity Planning and price Planning in

- the Soviet Union ( W. N. Loucks ed.) Philadelphia.  
University of Pennsylvania Press 1961
- Kaser, Michael : Soviet Economics, World University  
Library 1970
  - Lange, Oskar : Essays on Economics. Planning. Indian Sta-  
tistical Institute. Asia Publishing House. London 1963
  - Lange, Oskar & Taylor, Fred : On the Economic Theory of  
Socialism (Benjamin E. Lippincott ed.) The University  
of Minnesota Press 1938
  - Leontyev, L. : Political Economy. A Condensed Course.  
Progress Publishers, Moscow 1972
  - Loucks, William. N. & Whitney, William. G : Comparative  
Economic Systems. Harper & Row Publishers 8th  
ed. 1969
  - Marx, Karl : Capital Progress Publishers, Moscow (N.D.)
  - Mezneries, Ivan ; Banking Business in Socialist Economy  
with Special Regard to East-West Trade. A.W. Sijthoff-  
Leyden 1958
  - Montias, J.M : Central Planning in Poland. New Haven &  
London. Yale University Press 1962
  - Morozov, V : International Economic Organizations of the  
Socialist States. Novosti Press Agency Publishing House,  
Moscow 1973
  - Nove, Alec: The Soviet Economy. George Allen & Unwin  
Ltd, London 1965

- Pereslegin, V. : Finance & Credit in the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1971
- Podolski, T.M: Socialist Banking and Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge at the University Press 1973
- Richman, Barry. M: Soviet Management. University of California Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs 1965
- Schwartz, Harry : Russia's Soviet Economy- 2nd. ed. Prentice-Hall of India. Private Ltd. New Delhi 1963
- Sath, M.L : Theory & Practice of Economic Planning. Fourth ed. S Chand & Co Delhi 1969
- Sorokin, G. : Planning in the U.S.S.R. Problems of Theory and Organization. Progress Publishers, Moscow 1967
- Spevacek, Vojtech : General Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning, Cairo, Oct 1966/ May 1967
- Spulber, Nicolas ;
  - 1 — The Soviet Economy. Structure, Principles, Problems. Norton and Co. New York 1962
  - 2 — Socialist Management & Planning. Topics in Comparative Socialist Economics. Indiana University Press. Bloomington & London 1971
- Yezhov, A. Organization of Statistics in the U.S.S.R Progress Publishers, Moscow 1967
- Wiiczynski, J.

1 — The Economics of Socialism. Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economies in the U. S. S. R and Eastern Europe under the New System. Aldine Publishing Co. 1970

2 — Profit, Risk & Incentives Under Socialist Economic planning. Macmillan 1973

B — Articles

— Allakhverdyan D.A. National Income Distribution in the U. S. S. R. in The Soviet Planned Economy Progress Publishers Moscow 1974

— Andreassen, Knut : Features of Banking Organization, Monetary & Credit Policy in the Soviet Union. Economics of Planning Vol 3 No 1 April 1963

— Baibakov, N. K. : Under the New Conditions, in Soviet Economic Reform Main Features & Aims. Novosti Press Agency Publishing House 1966

— Batyrev, V : The Economic Reform and the Increasing Role of Credit in Reform of Soviet Economic Management Vol II ( Myron Sharpe ed. ) International Arts & Sciences Press White Plains, N. Y. 1966

Commodity—Money Relations Under Socialism in “The Soviet Planned Economy” Progress Publishers, Moscow 1974

— Baykov, Alexander : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in “ Economic

Planning " ( L: J: Zimmerman ed. ) Mouton and Co.  
London 1963

- Belousov, R. : Price as a Means of Planning the National Economy . in " Price Formation in Various Economies, Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association. Macmillan 1967
- Berka, Josef : Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance. Commercial Bank of Czechoslovakia , Praha , 1968
- Bor, M. Z. :
  - 1 — The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics in " Planning for Economic Development " Vol II Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Planned Economies. U. N. New York 1965
  - 2 — Draft Relating to Chapters 1, 2, 3, 4 Annex II U. N. Planning for Economic Development. Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Experts ( A/5533 Rev 1 ) New York. U. N. 1963
- Bernstein, Morris : The Soviet Price System. in " The Soviet Economy " A Book of Readings ( Bernstein & Fustfeld ed. ) Homewood Illinois 1962
- Dobb, Maurice : Soviet Price Policy . A Review. in " Papers on Capitalism, Development & Planning " Routledge & Kegan Paul 1967
- Dundukov, G. F. : Financial Balances. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U. N. 1966

- Efimov, A. N : Organization of Planning Today. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U. N. 1966
- El-Edel, Mohamed Reda Ali : The Financial Planning through the Banking System in the U.S.S.R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963, No 40
- Fedorowicz, Sdzislav :
  - 1 — Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium . Institute of National Planning ( I.N.P. ) Cairo Memo No. 509, 1964
  - 2 — New Elements in Financing Investment in Socialist Countries. (I.N.P.) Cairo Memo No. 643 May 1966
  - 3 — The Organization of the Monetary Turnover & Settlements in the Socialist Economy (I.N.P. ) Cairo Memo No. 521 Dec. 1964
- Garvy, George :
  - 1 — The Role of the State Bank in Soviet Planning. in "Soviet Planning" Essays in Honour of Naum Jasney (Jane Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell 1964
  - 2 — Money, Banking & Credit in Eastern Europe; Federal Reserve Bank of New York 1966
- Gatovski, L. : The Role of Profit in a Socialist Economy. Soviet Review 1963
- Gekker, Paul : The Soviet Bank for Foreign Trade &



Soviet Banks Abroad A Note. Economics of Planning;  
Vol 7 No 2, 1967

- Gerashchenko, V. : The Banking System of the U.S.S.R. in "Relations Between the Central Banks and the Commercial Banks" Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School Garmisch-Partenkirchen, Sept. 1957
- Ginzburg, S. ; New Developments in Construction Financing. in "Reform of Soviet Economic Management"
- Grossman, Gregory ;
  - 1 — Industrial Prices in the U. S. S. R American Economic Review. Papers & Proceeding Vol. XLIX May 1959
  - 2 — Union of Soviet Socialist Republics. in "Banking Systems ( Benjamin Haggott Beckhart ) Columbia University Press. New York 1959
- Hodgman, Donald ; Soviet Monetary Controls Through the Banking System. in "Value & Plan" ( Gregory Grossman ed.) University of California Press Berkeley and Los Angeles 1960
- Holzmon, Franklyn ; Financing Soviet Economic Development in "The Soviet Economy" (Bornstein & Fustfeld ed.) 1962
- 2 — Soviet Inflationary Pressures 1928 - 1957 Causes & Cures The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV, May 1960 No. 2
- Kazantsev, A ; Clearing in the National Economy of the U.S.S.R. in "Banking in the U; S. S. R." Lectures

Delivered at the 15th International Banking Summer School, Moscow July 1962

— Klochek, V : U.S.S.R. Foreign Trade in 1970. in "U.S.S.R. Foreign Trade No. 6, 1971

— Koldomasov, Y. I. : Material Balances. in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques" United Nations New York, 1966

— Konstantinov, Y : The Socialist Countries Investment Bank. in "U.S.S.R. Ministry of Foreign Trade Review, Moscow No 8, 1971

— Kosvigin, A.N. : On Improving Industrial Management, Perfecting Planning and Enhancing Incentives in Industrial Production. in "Reform of Soviet Economic Management"

— Krylov, P 1 - Methods of Planning the Rise of the Standard of Living in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 292 May 1963

2 — National Balances & Economic Planning in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 290, May 1963

— Lange, Oskar :

1 — Economic Development, Planning & International Cooperation. Central Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1961

2 — Role of Planning in Socialist Economy. in "Problems of Political Economy of Socialism (O. Lange ed) People's Publishing House. New Delhi, Sept 1962

— Leontief, Wassily : Input Output Analysis. in "Input

Output Economics " Oxford University Press. New York 1966

— Liberman, E.G. :

- 1 — Are We Flirting with Capitalism, Profits & Profits in "Problems of Economics," Vol. VIII No 4, August 1965
- 2 — Profitability of Socialist Enterprises. in "Problems of Economics" Vol. VIII No 11, March 1966
- 3 — Once Again on the Plan, Profit & Bonuses. in "Problems of Economics" Vol. VII No 9 Jan. 1965

— Linsel, H:

- 1 — Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry. L'Egypte Contemporaine No 321 Juillet 1965
- 2 — Credit & Industrial Interest as Economic Levers L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965

— Lipinski, Jan : The Correct Relation Between Prices of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in "Price Formation in Various Economies" (D.C. Hague ed.) 1967

— Lubimov, N.N. The Foreign Trade of the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R.,"

— Manevich, Y.L: Wages Systems, in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher. Moscow 1974

— Montias, J.M. :

- 1 — Price-setting Problems in the Polish Economy. The Journal of Political Economy. Vol LXV No 6 Dec. 1957

- 2 — Planning with Material Balance in Soviet-Type Economies. in "American Economic Review" Vol. XLIX Dec. 1959 No 5

— Moskvín, P.M.

- 1 — Balance of the National Economy. in "Planning and Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute, Asia Publishing House 1966

- 2 — Basic Problems of the Statistics of National Income in the U.S.S.R. in "Planning and Statistics in Socialist Countries.

— Notkin, A.I. : Planning of Rates and Proportions of National Economic Development. (From the Experience of Socialist Countries) Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U.N. 1966

— Nové, Alec : Banking in the Soviet Economy. The Banker No 417 Nov. 1960

— Oyrzanowski, Bronislaw : Problems of inflation Under Socialism. in "Inflation" Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association (D.C. Hague ed.) Macmillan & Co Ltd, London 1962

— Oznobin, N.M. :

- 1 — Basic Principles and Method of Long-term Planning in the U.S.S.R. in "Report of U.N. Seminar on Planning Techniques. U.N. New York 1966

2 — Methods of Planning Industrial Production in the Soviet Union (I.N.P.) Memo No 283 April, Cairo 1963

— Paylov, G. Material Balances and their Utilization in Planning for Inter-branch Relations (I.N.P.) Memo No 726, Cairo 1967

— Pedalino, Antonio: Inflation in the Socialist Economy. in "Rivista di Politica Economica" Selected Papers Dec. 1971, Supplement NXII

— Pickersgill, Joyce. E: Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921-1926. in "The Journal of Political Economy, Vol. 76 No 5 Sept/Oct. 1968

— Pisarev, I.Y :

1 — Balance Method in Soviet Socio-Economic Statistics. in "Planning & Statistics in Socialist Countries."

2 — Statistics & Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries."

— Plotnikov, K.N.

1 — The Financial & Credit System of the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

2 — Soviet Finance & Credit. in "The Soviet Planned Economy"

— Rudolph, Johannes: Balance of National Economy. in "Planning and Statistics in Socialist Countries.

— Satarian, S: The Budget & Changes in Profits and the Turnover Tax. Problems of Economic. Vol II No. 1, 1964

— Sher, I. D. :

- 1 — Long-term Credit and the Financing of Investment in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R.:"
- 2 — Long-term Credit for Industry. Problems of Economics Dec. 1970, No 8

— Sitnin, V : Price Policy, Aims & Tasks. in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House, 1966

— Sonin, M.Y. : Manpower Balance in the U.S.S.R. in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques. U.N., 1966

— Strukov, A P. :

- 1 — Balance Method and its Role in Economic Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries" Asia Publishing House, 1966

- 2 — On the Preparation of Balances of the National Economy in the U.S.S.R. (Ibid )

- 3 - National Income Estimates in the U.S.S.R. (Ibid )

— Sveshnikov, M. : U.S.S.R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol. CXXI No 550 Dec, 1971

— Usoskin, M.M. : Short-term Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

— Vorobyev, V. A. :

- 1 — Credit & Industrial Development in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966
- 2 — The Planning of Money Circulation & Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

3 — The International Investment Bank. in " Moscow Narodny Bank Quarterly Review 1970/1971

— Wyczalkowski, Marcin. R. Communist Economics and Currency Convertibility. I.M.F. Staff Papers, Vol XIII No 2 July 1966

— Zala-Fogaras, Julia : Annual Planning in the Centrally Planned Economies. Hungarian Practice. U.N. Journal of Development Planning No 2 New York 1970

#### C — Other Publication

— Bank for Foreign Trade of the U.S.S.R Balance as on January 1st 1974, Moscow

— CMEA Secretariat : A Survey of 20 Years of the Council for Mutual Economic Assistance, Moscow 1969

— Constitution (Fundamental law) of the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1969

— Fundamentals of Marxism Leninism 2nd ed. Progress Publishers, Moscow 1964

— Moscow Financial Institute : Soviet Financial System. Progress Publishers, Moscow 1966

— Soviet Economy Forges Ahead. Progress Publishers, Moscow 1973

— Soviet Finance; Principles, Operation. Progress Publishers Moscow 1975

— Soviet Planning, Principles and Techniques (Y. Shvyrkov ed.) Progress Publishers, Moscow 1972

— Soviet Union 50 Years. Progress Publishers, Moscow 1969

- Statute of the Socialist Industrial Enterprise (Approved by the U.S.S.R. Council of Ministers Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966
- United Nations :
  - 1 — Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union. 1965
  - 2 — Planning for Economic Development. Report of the Secretary-General Transmitting the Study of a Group of Experts. 1963
  - 3 — Planning for Economic Development. Volume II Studies of National Planning Experience Part 2 Centrally Planned Economies. 1965
  - 4 — Investment in the Human Resources and Manpower Planning 1971
- U.S.S.R. Foreign Trade Review, Moscow
- The U.S.S.R. in Figures for 1965, Progress Publishers, Moscow 1971

(٢) باللغة الفرنسية .

#### A — Livres

- Bettelheim, Charles :
  - 1 — La Planification Soviétique, Librairie Marcel Riviere et Cie. Paris 3e Edition 1945
  - 2 — L'Economie Soviétique. Recueil Sirey, Paris 1950



- Denis, Henri & Lavigue, Marie : Le Probleme des Prix en Union Sovietique. Editions Cujas, Paris 1965
- Dwidar, Mohamed : Les Shemas de Reproduction et la Methodologie de la Planification Socialiste. Editions Tiers-Monde, Alger 1964
- Lavigne, Marie : Les Economies Socialistes, Sovietiques et Europeennes, Collection U Sériee Sciences Economiques Librairie Armand Colin, Paris 1970
- Meyer, Monique : L'Entreprise Industrielle D'Etat en Union Sovietique Editions Cujas, Paris 1966
- Verre, Eveline . L'Entreprise Industrielle en Union Sovietique Editions Sirey, Paris 1965

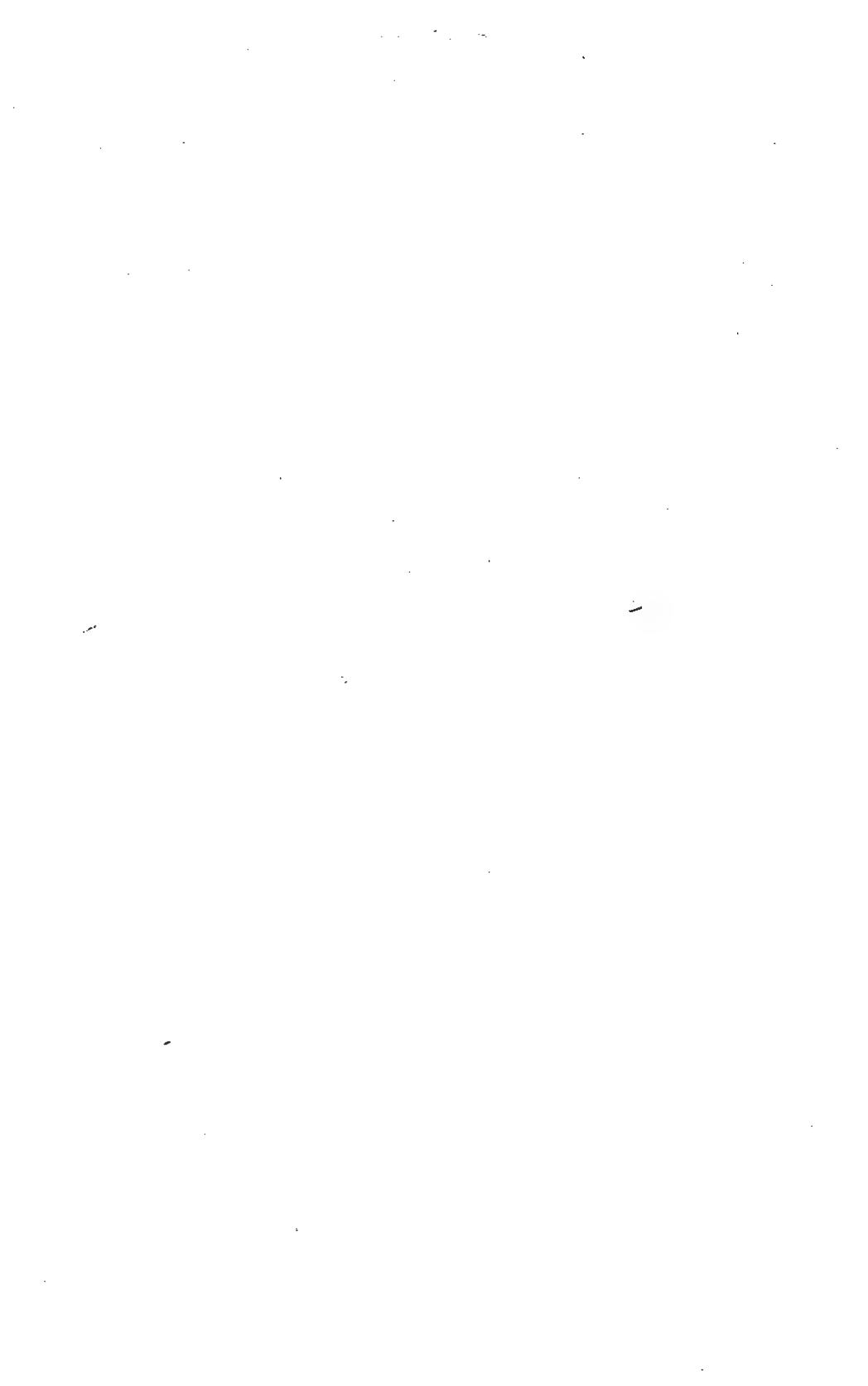
#### B — Articles

- Ajzenberg (I) Problemes du Monopole du L'Etat du Change en U.R.S.S. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 2, 1962
- Atlas (Z) :
  - 1 — De Quelques Problemes Theoriques de Planification de la Circulation Monétaire. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1, 1965
  - 2 = Le Systeme Monétaire Socialiste. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 3, 1966
- Barkovsky (N)
  - 1 — Developper les Relations de Credit - L'U.R.S.S et les Pays de L'Est No 3, 1965

- 2 — Les Crédits Pour Constituer de Fonds Fixes. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 3, 1966
- Belousovich (S) Le Role du Credit et du Profit Pour Stimuler Les Investissements des Entreprises. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No. 1, 1964
- Dowidar, Mohamed : Les Relations Entre la Comptabilité Nationale et Les Autres Systemes Comptables, le Systeme D'Input- Output et Les Systemes Des Balances. L'Egypte Contemporaine No 358 Oct 1974
- Ivanov, G.A., Les Organes Centraux de Planification Annuaire de L'U.R.S.S., 1968
- Kaganov (G) Des Methodes de Determination de la Quantité de Monnaie Nécessaire a la Circulation. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1, 1965
- Krondrod (Ja) Les Fonctions de la Monnaie en Economie Socialiste. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 1, 1961
- Lavigne, Marie : Planification et Politique Monétaires Dans L'Economie Soviétique. Annuaire de L'U.R.S.S. 1968
- Lion, Bernard : La Balance de L'Economie Nationale de L'U.R.S.S. Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1968
- Meyer, Monique :
- 1 — L'Application de la Reforme de L'Entreprise. Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1967
- 2 — La Reforme Economique et L'Entreprise. Industrielle. Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1969

- Mitel' Man (E) Problemes du Control Bancaire. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965
- Nazarkin (K) La Banque Internationale de Cooperation Economique. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1967
- Nesko (P), Poljakov (M) Le Monopole des Changes et Les Reglements Internationaux de L'U.R.S.S. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1968
- Pcelin (P), Rubanov (L) L'Interet et L'autonomie Financiere. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1967
- Pessel' (M) Des Fonctions du Credit. L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1965
- Rogova (O) L'influence du Niveau et de la Differentiation Des Revenus de la Population Sur La Circulation Monetaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1965
- Sitarjan (S) :
  - 1 — Du Rapport Du Revenu National et Du Budget D'Etat. L'URSS et Les Pays de L'Est No 1, 1964
  - 2 — La Reforme Economique et le Budget. L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1967
- Slavnyj (I) :
  - 1 — La Planification de la Circulation Monetaire au Village L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1963
  - 2 — Le Nouveau Systeme de Gestion et la Circulation Monetaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 3, 1967

- Svarc (G) Les Fondement Economiques de la Circulation de la Monnaie Scripturale. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1962
- Zlobin (I) Les Paiements des Entreprises au Budget dans Les Conditions Nouvelles. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1966
- Zueva (Z), Gioeva (K) Le Credit Des Depenses Industrielles Pour Introduction D'innavations Techniques. L'URSS et Les Pays de L'Est No 1, 1962



# المحتويات

صفحة

تقديم : . . . . . ٧

مقدمة : . . . . . ١١

## مبحث تمهيدى

### الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى

أولا - الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الإنتاج . ١٦

ثانيا - الإنتاج فى الاقتصاد السوفيتى يهدف إلى إشباع .

حاجات المجتمع . ٢٦

ثالثا - قيام النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى

الشامل . ٣١

## الباب الأول

### النظام النقدى السوفيتى

الفصل الأول: النقود والأثمان فى الاقتصاد السوفيتى . ٥١

المبحث الأول : النقود : ضرورتها ووظائفها . ٤١

المبحث الثانى : الائتمان : أسس تكوينها ووظائفها ٥٠

الفصل الثانى: هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفه عامه . ٦٧

صفحة

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي السوفيتي منذ عام

٦٨

. ١٩١٧

المبحث الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي

٩٠

السوفيتي ووظائفه

بصفة عامة .

— أولا: بنك الدولة للاتحاد

٩١

السوفيتي «الجوس بنك»

— ثانيا: البنك الاتحادي لتحويل

الاستثمارات الرأسمالية

١٠٣

« سترى بنك » .

— ثالثاً: بنك التجارة الخارجية

للاتحاد السوفيتي

١٠٧

« فينشستورج بنك » .

١١٣

— رابعاً: بنك الدولة للادخار .

١١٩

الفصل الثالث : نظام التداول النقدي .

المبحث الأول: الائتمان : ضرورته ووظائفه

١٢٠

وتنظيمه.

المبحث الثاني : القواعد التي تنظم التداول النقدي في

١٣١

الاقتصاد السوفيتي .

١٣٨

المبحث الثالث : تحديد كمية النقد اللازم للتداول :

صفحة

## الباب الثاني

### الجهاز المصرفي وعملية التخطيط

- ١٤٩ . الفعل الأول : دور الجهاز المصرفي عند تحضير الخطة القومية .  
١٥١ . المبحث الأول : التخطيط الاقتصادي وأبعاده .  
١٥٦ . المبحث الثاني : التخطيط العيني وأدواته .

#### أولاً : كيفية تحضير خطة الإنتاج

- ١٥٧ . بصفة عامة ومكوناتها .  
١٧٣ . ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة .  
١٧٥ . — نظام الموازين كأدوات تخطيطية .  
١٧٧ . أولاً : الموازين العينية .  
١٧٧ . (١) ميزان القوة العاملة .

- ١٨٢ . (٢) الموازين السلعية .

- ١٨٢ . (٣) ميزان الطاقة الانتاجية .

- ١٩٠ . ثانياً . الموازين القيمية .

#### (١) جداول المدخلات

- ١٩١ . والمخرجات .

- ١٩٥ . (٢) ميزان الناتج الاجتماعي .

#### (٣) ميزان الدخل القومي

- ١٩٩ . وتوزيعه واستهلاكه النهائي .



صفحة

(٤) ميزان الدخول والنفقات النقدية

للسكان . ٢٠٥

(٥) ميزان رأس المال الثابت . ٢١٨

(٦) ميزان الاقتصاد القومي . ٢٢٢

المبحث الثالث : التخطيط المالى وأدواته . ٢٢٦

(١) ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى . ٢٢٩

(٢) خطط النقد والائتمان . ٢٤٥

أ - خطة النقد . ٢٤٦

ب - خطة الائتمان . ٢٥٥

(٣) خطة النقد الاجنبى . ٢٦٤

(٤) الخطة المالية الاجمالية . ٢٧١

ملحق : نظام الموازين : ٢٧٩

الفصل الثانى : دور الجهاز المصرفى عند تنفيذ الخطة القومية . ٣١١

مقدمة : ٣١١

المبحث الأول : القواعد الأساسية التى تنظم نشاط

المشروع فى الاقتصاد السوفيتى . ٣١٣

— حقوق المشروع فى مجال

التخطيط . ٣٢٠

صفحة

المبحث الثاني : دور المشروع في تنفيذ الخطة . ٣٣٥

المبحث الثالث : تمويل النشاط الانتاجي للمشروعات

الاشترائية . ٣٤٥

المطلب الأول : دور الجهاز المصرفي في تمويل

النشاط الجارى للمشروعات : ٣٤٥

المطلب الثاني : دور الجهاز المصرفي في تمويل

النشاط الاستثمارى للمشروعات . ٣٧٠

(١) الاستثمارات : اهميتها وهيكل

توزيعها وقواعد تحديد كفايتها

الاقتصادية . ٣٧١

(٢) اسلوب تمويل الاستثمارات ٣٧٨

الرأسمالية .

(٣) قواعد تمويل الاستثمارات . ٣٨٨

المبحث الرابع : دور الجهاز المصرفي في الرقابة

على المشروعات . ٣٩٨

المطلب الأول : الصور المختلفة للرقابة على تنفيذ الخطة ٤٠٢

(١) الرقابة على مستوى المشروع

أو الرقابة الإدارية .

(٢) الرقابة التي تمارس عن طريق

أجهزة التخطيط . ٤٠٣

صفحة

- (٣) الرقابة السياسية » رقابة  
الحزب والنقابات . ٤٠٥
- (٤) الرقابة المالية . ٤٠٨
- المطلب الثاني : رقابة الجهاز المصرفي على المشروعات ٤١١  
— الاطار التنظيمي للرقابة  
المصرفية . ٤١٥
- أنواع الرقابة المصرفية وكيفية  
ممارستها . ٤١٧
- أولاً : دور بنك الدولة في الرقابة  
على النشاط الجارى  
للمشروعات . ٤١٩
- ثانياً : دور بنك الاستثمار في  
الرقابة على النشاط الاستثماري  
للمشروعات . ٥٣٦
- ثالثاً : الحوافز والجزاءات  
الاقتصادية والمالية . ٤٣٩
- المبحث الخامس : دور الجهاز المصرفي في تحقيق  
التوازن الاقتصادي العام . ٤٤٨

صفحة

المطلب الأول : ماهية التضخم وأسبابه وآثاره .	٤٥٤
المطلب الثانى : الضغوط التضخمية فى الاقتصاد	
السوفيتى فى مراحلها المختلفة .	٤٦٠
المطلب الثالث : كيفية تحقيق التوازن الاقتصادى	
العام ودور الجهاز المصرفى فيه .	٤٨٥
الخلاصة :	٤٩٤
قائمة المراجع :	٥١١

تم بحمد الله

